مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الأبحاث:

- اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو عادات الزواج ومظاهره الاجتماعية.

علي أسعد وطفة - عيسى محمد الأنصاري

- المرأة السعودية العاملة والإنفاق الأسري : دراسة على عينة من السيدات العاملات في مدينة الرياض.

خالد عمر الرديعان

- إدراك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام في دولة الكويت لمفهوم العولمة وتداعياتها ومتطلباتها : دراسة ميدانية.

عوض خلف العنزي

- قلق الموت لدى عينة من مرضى القلب.

أحمد عبدالمجيد الصمادي - مأمون محمود غوانمة

- إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم : دراسة حالة الانتخابات النيابية عام 2003.

محمد عوض الهزايمة

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٣ - العدد ٣

٢٠٠٥

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار [illegible]
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 33 – العدد 3 – 2005

التقارير

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

إننا نستوحي على الدوام في مجلتكم "العلوم الاجتماعية" المستجدات من القضايا الاجتماعية التي تطرح على الساحة المحلية والعربية والعالمية لكي تكون مصدراً ومرجعاً لكل الباحثين والمتتبعين لهذه القضايا.

ففي هذا العدد الذي بين أيدينا مجموعة من الموضوعات والأبحاث الرصينة التي تعالج بشكل أو بآخر قضايا اجتماعية، منها نفسية كموضوع «قلق الموت لدى عينة من مرضى القلب»، ومنها إدارية كموضوع «إدراك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام في دولة الكويت لمفهوم العولمة»، كذلك في المجال الاجتماعي هناك موضوع «المرأة السعودية العاملة» حيث إن موضوع المرأة من الموضوعات المهمة المطروحة على الساحة الخليجية خصوصاً على الساحة الكويتية بعد إعطاء المرأة كامل حقوقها السياسية وتعيين امرأة وزيرة في الحكومة، كما يحتوي هذا العدد موضوعاً اجتماعياً آخر يتناول «اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو عادات الزواج ومظاهره الاجتماعية»، ويعالجه بأسلوب حديث، وأخيراً كان للمجال السياسي مساحة في هذا العدد حيث اشتمل على بحث سياسي يتناول «إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم». ويلاحظ أن هذه الأبحاث تغطي معظم الجوانب الاجتماعية بما فيها السياسية والإدارية والنفسية. أما في مجال المراجعات فقد ضم العدد عرضاً لمجموعة من الكتب الحديثة والقيمة. وفيما يتعلق بندوة العدد فقد قامت مجلة «العلوم

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

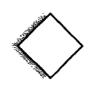
الاجتماعية» بعقد حلقة نقاشية حول ملف أسلحة الدمار الشامل شارك فيها شخصيات وباحثون ممن لهم اهتمامات في هذا الموضوع. أخيراً اشتمل العدد على تقرير حول مؤتمر «الفساد الإداري من منظور اقتصادي» نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت (23-24/5/2005).

وإننا إذ نعرض لمفردات هذا العدد نودّ أن نؤكد دعوتنا المتخصصين والباحثين إلى الإسهام بموضوعاتهم التي تنسجم وشروط النشر، وإلى المبادرة بتقديم أبحاث ومعالجات اجتماعية حديثة مواكبة لمستجدات العصر.

ختاماً، كل الشكر للمهتمين والمتابعين والمتخصصين لما تحظى به مجلة العلوم الاجتماعية من ثقتهم وما تحققه من انتشار واسع في الدول العربية وغير العربية.

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

والله ولي التوفيق.



اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو عادات الزواج ومظاهره الاجتماعية

علي أسعد وطفة*
عيسى محمد الأنصاري**

ملخص: تبحث هذه الدراسة في مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو عادات الزواج ومظاهره الاجتماعية، وهي ترصد اتجاهات الشباب نحو المظاهر التقليدية والحداثية في الزواج. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت 714 من شباب الجامعة في الفصل الثاني من عام 2004، واعتمد البحث المنهج الوصفي في تحليل أبعاد ومواقف الشباب الجامعي من ظاهرة الزواج. وتمركزت إشكالية البحث في مجموعة من الأسئلة حول تأثير الجنس والانتماء الطبقي والكليات الجامعية في مواقف الشباب واتجاهاتهم نحو مظاهر الزواج التقليدي وعاداته. وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج المهمة:

– يرفض طلاب الجامعة بعض مظاهر الزواج التقليدي رفضاً يتسم بالشمول والقطعية مثل زواج المقايضة وغلاء المهور. ويؤيد طلاب الجامعة مظاهر الزواج الأخرى بنسب متفاوتة.

– هناك فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس في مختلف بنود الدراسة؛ حيث تبدي الإناث رفضاً أكبر من الذكور لمختلف مظاهر الزواج التقليدي.

– هناك فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة وفقاً لمتغيري المحافظة والكليات الجامعية في الموقف من الحب قبل الزواج والصداقة بين الجنسين.

---

* قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة الكويت.
** قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة الكويت.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات المهمة التي تتعلق بالعمل على توعية الطلاب من مخاطر الزواج المبكر وتعدد الزوجات والتعريف بالآثار السلبية التي تتركها على حياة الشباب ومستقبلهم.

المصطلحات الأساسية: الاتجاهات، الزواج، العادات، قيم اجتماعية.

مقدمة:

يشكل البحث في قضايا الزواج وإشكالياته واحدة من القضايا الاجتماعية الكبرى في حياتنا الاجتماعية؛ فروابط الزواج تشكل نسيج الحياة الاجتماعية ولحمتها، وترمز إلى نسق التفاعل الحيوي بين المرأة والرجل بوصفه منطلق التفاعل الاجتماعي في حياة المجتمع. وإذا كان الزواج يرمز إلى العلاقة بين المرأة والرجل، فإن طبيعة العلاقات الزواجية في المجتمع تحدد لنا طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بما تنطوي عليه هذه العلاقات من صيغ اغترابية تتمثل فيما تتعرض له المرأة من قهر اجتماعي يشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

فالزواج هو الصورة الاجتماعية التي تساعد أفراد المجتمع على تحقيق التواصل الاجتماعي الثقافي والإنساني. هذا، ويركن الزواج إلى أسس اجتماعية ثقافية بالغة التطور والتعقيد، ويشكل في سياق ذلك علاقة اجتماعية ثقافية بيولوجية لا يمكن لها أن تختزل إلى إحدى مكوناتها.

لقد حظيت ظاهرة الزواج بوصفها ظاهرة اجتماعية ثقافية بعناية علماء الاجتماع واهتمام الأنثروبولوجيين الذين عملوا على تحليل جوانب هذه الظاهرة ودراستها ثقافياً واجتماعياً. ومن هذا المنطلق عمل المتخصصون على تعريف ظاهرة الزواج وتحديدها ورسم مظاهرها وتغيراتها في إطار تنوعات الزمان والمكان.

تشكل مواقف الشباب طلاب الجامعة نحو موضوع الزواج وعاداته واحدة من القضايا الاجتماعية المهمة في حياة الشباب وثقافتهم، وتشكل هذه المواقف معياراً لمستوى التحولات القيمية والثقافية في المجتمعات الخليجية المعاصرة. ويضاف إلى ذلك كله أن مشكلات الزواج وقضاياه وعاداته تمثل واحداً من أهم التحديات والقضايا الشبابية الاجتماعية المعاصرة.

لقد شهدت ثقافة الشباب نوعاً من التحولات الكبيرة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتأتي هذه التحولات استجابة لمنظومة تغيرات تعصف بالوجود الثقافي للأمم والمجتمعات الإنسانية بتأثير الثورات

المتلاحقة في مجالات: الفاكس والإنترنت وثورة تكنولوجيا الفضاء، ومن ثم في مجال الهندسة الوراثية والشيفرة الوراثية والجينات. لقد أدت هذه التحولات والثورات العاصفة إلى انهيار بعض القيم الشبابية التقليدية وولادة قيم جديدة مغايرة، بعضها لا يتكامل مع نسق القيم الاجتماعية التقليدية السائدة في مجتمعاتنا الخليجية، وهذا يشكل إلى حد ما نوعاً من التحديات الثقافية التي تواجه الثقافة التقليدية في هذه المجتمعات.

من أجل مواجهة المد الأسطوري لنمو بعض القيم الثقافية التي قد تتنافى مع قيمنا العربية والإسلامية الأصيلة، يترتب على مجتمعاتنا العربية هذه أن تسعى بصورة مستمرة إلى سبر أغوار التحولات الجارية في عمق الثقافة الشبابية لمواجهة أصناف التحديات التي يمكنها أن تواجه الوجود الثقافي للقيم العربية الإسلامية. وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تحاول أن تتلمس طبيعة التغيرات والتحولات التي تشهدها الثقافة الشبابية في مستوى العادات والتقاليد الاجتماعية ولا سيما تلك التي تمثل جوهر الوجود الثقافي لمجتمعاتنا الإسلامية التي تتجسد في قيم الزواج وعاداته وتقاليده.

ومن هذا المنطلق فإن البحث في عادات الزواج ومواقف الشباب من هذه العادات يشكل مدخلاً منهجياً لدراسة وتحليل بنية الثقافة الاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا العربية، كما يمكن للبحث في هذه القضية أن يحدد أهم التحولات الثقافية التي تدفع الشباب إلى تمثل مواقف جديدة واتجاهات متجددة في مسار حياتهم الثقافية والإنسانية.

إشكالية البحث وأسئلته:

تعرف المجتمعات التقليدية بمنظومة تقليدية راسخة من عادات الزواج وطقوسه وقيمه. وتعبر هذه الطقوس والعادات عن مستوى تطور الحياة الثقافية والاجتماعية في هذه المجتمعات. ومن أبرز عادات الزواج وتقاليده في المجتمعات التقليدية يشار إلى عدة أنماط زواجية معروفة وراسخة في البنية الثقافية لهذه المجتمعات، منها: الزواج المدبر، والزواج المبكر، وتعدد الزوجات، وظاهرة غلاء المهور.

ولكن مع الأهمية الكبرى التي تأخذها هذه العادات والتقاليد في الأنساق الثقافية للمجتمعات التقليدية فإنها تخضع لعملية تغير عميقة وشاملة في نسق التحولات الثقافية والاجتماعية المعاصرة.

فالمجتمعات العربية التقليدية، كغيرها من المجتمعات التقليدية، تخضع لموجة من التحولات الكبرى التي تفرضها ثقافة العولمة وحداثتها، ومن ثم فإن مواقف الشباب وقيمهم وعاداتهم تخضع لتأثير التحولات الفكرية والاجتماعية. وهو ما يعني أن اتجاهات الشباب ومواقفهم تتأثر بموجة التحولات الثقافية العالمية، وهذا يشمل موقف الشباب من المرأة بعامة ومن قضايا الزواج وعاداته على نحو الخصوص.

لقد بدأت بعض العادات الاجتماعية بالانحلال تحت تأثير التغيرات التكنولوجية الثقافية الجارية، وبدأت بعض القيم الجديدة بالظهور على أثر اختفاء قيم أخرى تقليدية. والسؤال المحوري الذي تطرحه هذه الدراسة هو: ما موقف الشباب في اتجاهاتهم نحو عادات الزواج التقليدية وتقاليده ومظاهره الاجتماعية؟

لقد بينت دراسات كثيرة في مختلف أنحاء العالم وجود تحول عميق في ثقافة الشباب وقيمهم ومعتقداتهم نحو مختلف مظاهر الحياة وتجلياتها. وقد شمل هذا التحول مواقف الشباب من المرأة وقضايا عادات الزواج وطقوسه التقليدية المعروفة، وذلك كله تحت تأثير التصدعات الثقافية التي فرضتها العولمة الثقافية في النصف الثاني من القرن العشرين.

أسئلة البحث:

وتأسيساً على ما تقدم فإن إشكالية البحث الحالي تكمن في دراسة مواقف الشباب الجامعي الكويتي واتجاهاته نحو عادات الزواج وتقاليده ومظاهره الاجتماعية. والسؤال الرئيس في هذه الإشكالية يتمثل في السؤال التالي: ما اتجاهات الشباب ومواقفهم من عادات الزواج التقليدية السائدة؟ ويتضمن هذا السؤال المركزي مجموعة من التساؤلات المهمة وأبرزها: أيميل الشباب الجامعي الكويتي إلى رفض المظاهر التقليدية للزواج أم إن الشباب الجامعي ما زال يؤمن بالتقاليد الاجتماعية الخاصة بالزواج وعاداته؟ هل هناك من توجهات جديدة أو قيم جديدة تتصل بعادات الزواج؟ هذه التساؤلات تشكل الإطار العام لإشكالية هذا البحث ومسألته.

وفي هذا المسار يسعى البحث إلى تحديد اتجاهات الشباب الجامعي نحو العادات والتقاليد الزواجية السائدة في الكويت ودراسة الفروق القائمة بين الجنسين والاختصاصات العلمية. وعلى هذا الأساس فإن الدراسة تطرح مجموعة من الأسئلة المتكاملة الفرعية، وهي:

1 – ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو ظاهرة تعدد الزوجات؟

2 – ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو ظاهرة الزواج المبكر؟

3 – ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو ظاهرة غلاء المهور؟

4 – ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو مسألة زواج المقايضة (حصة بحصة)؟

5 – ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو ظاهرة الزواج من أجنبية؟

6 – ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو مسألة الحب قبل الزواج؟

7 – ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو مسألة الصداقة بين الجنسين؟

8 – هل هناك فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات: الجنس، الاختصاص الجامعي، المحافظة؟

أهمية البحث:

يعد الزواج أحد أهم مظاهر الحياة الاجتماعية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، حيث تتمحور حوله منظومة الطقوس والأعراف والعادات والتقاليد التي تسعى إلى تنظيمه وتحديد أشكاله واتجاهاته في إطار منظومة من العقائد والقيم السائدة في المجتمع.

وغني عن البيان أن الزواج يلبي عند الفرد حاجات اجتماعية متعددة، أكثرها أهمية الحاجة الجنسية ثم الحاجة إلى الإنجاب والحاجة إلى الحياة العاطفية. ويضاف إلى ذلك كله أن طبيعة الزواج تعكس قيماً اقتصادية وأخلاقية ودينية واجتماعية بالغة التنوع والأهمية.

فعلى المستوى الاقتصادي يشكل الزواج وحدة اقتصادية بين زوجين لتنظيم الحياة الاقتصادية لهما ولأفراد الأسرة في المستقبل. وهو وحدة اجتماعية لأنه يعبر عن نشاط اجتماعي يتم بين أطراف اجتماعية متعددة، حيث يؤدي نظام المصاهرة إلى نسق من التنظيمات الاجتماعية الخاصة؛ إذ غالباً ما أدى نظام المصاهرة دوراً في إيجاد تحالفات اجتماعية متنوعة. وهو من ثم ينتظم عبر منظومة من المفاهيم والقيم الدينية التي تظهر في الكتب المقدسة والعقائد والديانات. وعلى المستوى الأخلاقي يتضمن الزواج قيماً أخلاقية متعددة تتعلق بالشرف والكرامة والشر والخير وغير ذلك من المفاهيم الأخلاقية الأخرى.

ويمكن القول انطلاقاً من هذا كله: إن المؤسسة الزوجية هي صورة مصغرة عن المجتمع الذي توجد فيه، وفيها يمكن البحث عن العناصر الأولية لحياة المجتمع الثقافية والاجتماعية، ومن هنا تأتي الأهمية الكبيرة للبحث في شؤون الزواج واتجاهات الشباب نحوه (Grwatize, 1981).

وإذا كانت الثقافة العامة لمجتمع هي التي تحدد له أنظمته الخاصة بالزواج وعاداته فإن هذه العادات تتغاير من مجتمع إلى آخر ومن مكان لآخر. وتشكل عادات الزواج وأنماطه محوراً من محاور البحث الأساسية في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجية الاجتماعية (Mondoras, 1975).

إن دراسة عادات الزواج وتقاليده تعكس إلى حد كبير الحيز الأكبر من عادات المجتمع وتقاليده ونظمه وقيمه. وغني عن البيان أنه عندما يتعرض المجتمع للتغير فإن عادات الزواج وقيمه واتجاهاته تتعرض بدورها لعملية تغير حقيقية. ومن هنا فإن البحث في مواقف الشباب من عادات الزواج وسبر التحولات الكبيرة في هذه المواقف يجسد الأهمية العلمية لهذه الدراسة.

مفاهيم الدراسة:

في مفهوم الزواج ودلالته الاجتماعية:

وإذا أردنا اليوم تعريف الزواج عبر الصيغة السوسيولوجية فإنه يمكننا أن نستعرض تعاريف عدة، يتصدرها تعريف ميردوك Murdock الذي يقول: «إن الزواج ظاهرة اجتماعية معقدة» وذلك نظراً لاختلاف نظم الزواج وصوره وعناصره بدرجة واضحة بل متناقضة أحياناً (محمد قطان، 1979: 75). فالزواج أيضاً – كما يرتسم في تعريف ميردوك – ليس ظاهرة بسيطة، بل معقدة، وذلك لأنه ظاهرة اجتماعية ثقافية، وغالباً ما تكون الظواهر الاجتماعية الثقافية بالغة الصعوبة والتعقيد.

ويعرف وسترمارك Westermarck الزواج بأنه «العلاقة التي تربط رجلاً أو عدة رجال بامرأة أو عدة نساء بشرط أن تتفق وتقاليد الجماعة أو يؤيدها القانون. وتنطوي هذه العلاقة على حقوق وواجبات بالنسبة للطرفين وأولادهما» (عبدالحميد لطفي، 1978: 111). وبناء على ذلك يعد الزواج نظاماً اجتماعياً يسهم بدرجة كبيرة في تنظيم الجماعة وفي تنظيم الغريزة الجنسية.

فالزواج «نظام اجتماعي يتصف بدرجة من الاستمرارية والامتثال للمعايير الاجتماعية القائمة. وهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم الناحية الجنسية

ولتحديد مسؤولية التزاوج الجنسي بين البالغين فيه. وهو بالإضافة إلى ذلك نظام عام وله أشكال متعددة حيث عرفت الإنسانية نظام تعدد الزوجات ونظام تعدد الأزواج» (محمد الجوهري وآخرون، 1980: 220).

ويجمع علماء الاجتماع على القول إن الزواج هو أصل الأسرة. وبناء على ذلك «تمنح أكثرية المجتمعات الزواج منزلة رفيعة كمؤسسة اجتماعية يعترف فيها بحق فردين من جنسين مختلفين على تأسيس منظومة من علاقات منزلية عاطفية وجنسية واقتصادية وتربوية» (غانم هنا، 1982: 58).

ويعد الزواج بمنزلة «العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة حيث تتم دائماً وفق أوضاع يقرها المجتمع وفي حدود يرسمها ويعينها ويفرض على الأفراد التزامها» (فوزية دياب، 1988: 245). وتختلف أشكال الزواج باختلاف المجتمعات: من وحدانية الزوج والزوجة إلى تعددية الأزواج والزوجات. وإذا كان الزواج رهيناً بثقافة المجتمع، فإن ذلك يعني أنه متعدد في مظاهره وعاداته من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى، وذلك في إطار تغاير الزمان والمكان. لقد عرف المجتمع أشكالاً متعددة من الزواج كالزواج المتعدد والزواج الخارجي والزواج الداخلي وزواج القربى وزواج المقايضة. وتختلف العلاقات الناظمة له أيضاً باختلاف المجتمعات واختلاف الثقافات؛ إذ توجد معايير اجتماعية مختلفة تعمل على تنظيم العلاقات التي تقوم بين المرأة والرجل في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

ويمكن تعريف الزواج إجرائياً في المجتمع الكويتي بأنه: «العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة بهدف بناء الأسرة وفقاً للتشريع الإسلامي».

الاتجاهات:

نعني بها الاستعدادات التي تكتسب نتيجة لما يمر به الفرد من خبرات ثم تتبلور بالتدريج لتتخذ صوراً ثابتة نسبياً لسلوك الفرد وعلاقته بالناس ونظرته إلى شتى نواحي الحياة، وهي تبدأ على شكل: «نزعات جزئية ومشتتة لا تلبث أن تتآلف وتتراكب وتتماسك وتشكل اتجاهات واضحة شأنها في ذلك شأن سمات الشخصية» (إبراهيم الحافظ، 1965). والمقصود بالاتجاهات هنا في إطار هذه الدراسة هو: «ما شمل العادات والمواقف والمعتقدات المتعلقة بمواقف الشباب من عادات الزواج وتقاليده» (إبراهيم الشافعي، 1972). ويشير مفهوم الموقف في إطار هذه الدراسة إلى مفهوم الاتجاه عامة ونستخدمها هنا للإشارة إلى نمط استجابة أفراد العينة لبنود المقياس.

العادات:

يعرف أحمد زكي بدوي العادات في معجم العلوم الاجتماعية بأنها أنماط سلوكية جمعية تنتقل من جيل إلى آخر، وتحتاج إلى فترة طويلة حتى تثبت وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة (أحمد بدوي، 1987: 94).

والعادات اصطلاح يشير إلى أشكال التفكير والسلوك المستقر الذي يقوم به الفرد في المجتمع. ويصف مالينوفسكي العادات بأنها «روتين الحياة الحقيقية التي يشهدها الأفراد [...] وتأخذ هذه العادات خاصة رمزية يصعب تدوينها أو وضعها أو تحليلها إلى أرقام. ولكن يمكن مشاهدتها وقت حدوثها أو التكلم عنها» (ميتشيل دينكن، 1986: 71). والعادة كما يعرفها جيلين Gillin هي «كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعياً ويمارس اجتماعياً ويتوارث اجتماعياً» (فوزية دياب، 1988: 104).

لا يكاد يخرج تعريفنا للعادة في هذه الدراسة عن إطار التعريف السابق، حيث يمكن لنا أن نعرف عادات الزواج التقليدية بأنها «الأنماط السلوكية المتكررة والمنظمة لظاهرة الزواج والمتوارثة في سياق الحياة الاجتماعية». ومن مظاهرها: الزواج المبكر والزواج المدبر، وتعدد الزوجات وزواج الأقارب.

الشباب الجامعي:

هم الفئة الاجتماعية من الشباب الذين يتابعون دراساتهم الجامعية في أحد الفروع العلمية في جامعة الكويت، والذين تراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين.

الدراسات السابقة:

1 – دراسة عبدالله غلوم حسين وعزت سيد إسماعيل حول الزواج في الكويت في عام 1965:

تعد دراسة عبدالله غلوم حسين وعزت سيد إسماعيل حول الزواج في الكويت في عام 1965 أول بحث يستخدم صحيفة الاستبانة في الكويت (على حد ما يذهب إليه الباحثان). وتتناول هذه الدراسة قضايا الزواج وعاداته مثل المهور والزواج من غير الكويتيات وتعدد الزوجات والطلاق. وقد شملت الدراسة عينة واسعة مكونة من

818 من الذكور الراشدين غير المتزوجين، وتناولت قضايا المهور والطلاق والزواج. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 72% يفضلون اختيار أزواجهم بأنفسهم في حين يفضل 15.6% أن تقوم الأسرة بهذا الاختيار.
- 49.4% يرون أن الزوجة يجب أن تكون كويتية من غير الأقارب.
- 41.7% يرون أن الزوجة يجب أن تكون كويتية ومن الأقارب.
- 4.88% يرون أن الزوجة يجب أن تكون عربية.
- 89% يرون أن تعدد الزوجات أمر غير ضروري.

2 - دراسة عبدالمجيد جابر وسليمان الخضري الشيخ حول اتجاهات الشباب القطري نحو مركز المرأة في المجتمع، عام 1978: وقد أجري هذا البحث على عينة من الشباب الجامعي القطري من طلاب كلية التربية، وبلغت العينة 185 طالباً وطالبة. هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الشباب نحو شتى المواقف التي ترتبط بوظيفة المرأة ولا سيما قضايا العمل والتعليم والاختلاط بين الجنسين والحقوق السياسية والزواج. وقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج المهمة، منها:

- 59.2% يعتقدون أن اختلاط الجنسين مفسد للأخلاق. (عبد المجيد جابر وسليمان الشيخ، 1978: 157).
- 43.3% يرون أن وظيفة المرأة هي إنجاب الأطفال. (عبد المجيد جابر وسليمان الشيخ، 1978: 161).
- 72.3% يرون أنه لا بأس من تعدد الزوجات إن أمكن العدل بينهن.
- 44.8% يعتقدون بأن تعدد الزوجات حل طيب لمشكلة زيادة عدد النساء.

3 - دراسة عبدالحميد جابر في العراق عام 1978 حول: «الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع العراقي»: وقد أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت 255 طالباً من طلاب جامعة بغداد والجامعة المستنصرية. وهدفت الدراسة إلى تحديد مواقف الشباب واتجاهاتهم من المرأة واتجاهاتهم نحو الحقوق السياسية للمرأة، وأسفرت عن النتائج التالية:

- 50% يعتقدون أن الاختلاط مفسد للأخلاق، 64% من الذكور يعتقدون أن عمل المرأة يعرضها للذل مقابل 77% من الإناث اللواتي يعارضن هذه الفكرة.

– 46% من الرجال يرون أنه لا مانع من تعدد الزوجات للقادرين عليه مقابل 13% للإناث.

– 63% رجال يوافقون على مبدأ تعدد الزوجات إذا أمكن العدل بينهن مقابل 29%.

4 – دراسة غنيمة يوسف المهيني حول الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي في عام 1980:

أجري البحث على عينة مكونة من 1487 شخصاً، وتكونت أداة الدراسة من استبانة تبحث في قضايا الزواج وشؤونه في المجتمع الكويتي. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج المهمة، منها:

– أعلن 47.3% أن الحب ضروري لبناء عش الزوجية في حين رفض 52,7% من أفراد العينة هذه الرؤية.

– وفيما يتعلق بحرية المرأة – ولا سيما خروج البنات من غير حجاب – يعلن 86.6% أنهم يسمحون لبناتهم بالخروج من غير حجاب في حين أعلن 10.4% بأنهم يرفضون خروج بناتهم من غير حجاب.

5 – دراسة سامية حسن الساعاتي حول الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي في مصر عام 1981:

يتناول البحث موضوع الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي في مصر بصفة عامة والاختيار للزواج على وجه الخصوص. وقد أجريت الدراسة عام 1967، وشملت العينة 125 فرداً من الآباء والطلاب، ومن أهم النتائج التي رصدتها الدراسة:

– أن الزواج يتم بصورة مبكرة، حيث يلاحظ أن 88% عند الريفيين قد تزوجوا بين 16–22 عاماً، وذلك مقابل 66% عند الحضريين الذين تزوجوا في الفترة العمرية نفسها.

فيما يتعلق باختيار الزوجة بينت الدراسة أن 60% من الآباء الحضريين لم يختاروا زوجاتهم مقابل 68% من الآباء الريفيين. وقد بينت الدراسة أن 64% من أفراد العينة لم يتزوجوا عن حب وأن ارتباطهم الزواجي نجم عن علاقات وعادات تقليدية سائدة في البيئة المصرية.

6 – دراسة السيد الحسيني وجهينة سلطان العيسى في قطر عام 1981 حول: «الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري»:

هدفت الدراسة إلى تعرف بعض القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى عينة من الطلاب بلغت 160 طالباً في جامعة قطر، واعتمدت الدراسة المنهج المقارن، وخرجت بعدد من النتائج المهمة. واستطاعت الدراسة أن تحدد أهم العقبات التي تحول دون الزواج وتؤخره:

– لقد أعلنت 34% من الفتيات عدم وجود فرص تعارف مع الطرف الآخر، ومقابل ذلك أعلن 20% من الذكور السبب نفسه.

– بينما تعلن 17% من الفتيات أن تكاليف الزواج الباهظة تعوق عملية الزواج، وتزداد هذه النسبة إلى 33% عن الفتيان.

– وإذ تعلن 13% من الفتيات أنهن يتعرضن لإجبار الآباء لهن على الزواج من الأقارب بلغت هذه النسبة 19% عند الفتيان.

– يعلن 36% من الطلاب الذكور أنهم يفضلون الزواج من العائلة مقابل 33% للطالبات.

7 – دراسة أحمد جمال ظاهر: المرأة في دول الخليج العربي 1983:

أجريت الدراسة على عينة واسعة بلغت 6901 من النساء في دول الخليج عام 1981–1982، وقد شكلت الطالبات 55% من عينة البحث مقابل 23,2% كربات بيوت و13,6% للكوادر العليا والموظفات، واعتمدت الدراسة استبانة مشكلة من ستة أقسام لتعرف وضع المرأة اقتصادياً وثقافياً ومهنياً، وشملت أداة الدراسة 89 سؤالاً حول دور المرأة في الأسرة والزواج والعلاقات العاطفية والتعليم والعمل والسياسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

1 – أكدت 70.3% من الكويتيات و59% من القطريات و66.7% من البحرينيات و75% من الإمارات العربية و50% من السعوديات أنهن يشعرن بالمساواة بين الذكور والإناث من حيث الحقوق والواجبات (أحمد ظاهر، 1983: 66).

2 – 85% يفضلن اختيار شريك حياتهن (أحمد ظاهر، 1983: 101).

3 – 75% من أفراد العينة يرفضن أن يقوم أولياء الأمور باختيار الأزواج.

4 – 32% من أفراد العينة يفضلن الزواج من الأقارب ولا سيما صغيرات السن.

5 - 80% من صغار السن و70% من كبار السن يرفضن أن ينظر لهن الأزواج كأداة للتمتع وإنجاب الأطفال، والغريب في الأمر أن 18% من المجموعة الأولى و23% من الثانية لا يرفضن ذلك.

7 - 80% من المجموعتين ترى أن المرأة ترفض أن يعتبرها الرجل كأنها عرضه أو شرفه ولكنها تفضل إقامة علاقة حب متبادل وأن ينظر إليها الرجل ويعاملها كصديق وليس كزوج.

8 - دراسة جابر عبدالحميد جابر وحصة عبدالرحمن فخرو في قطر عام 1988 حول: «تغير اتجاهات الشباب القطري نحو مركز المرأة في المجتمع»:

يهدف هذا البحث إلى تحديد جوانب التغير الذي طرأ على اتجاهات الشباب نحو وضعية المرأة في مجال العمل والتعليم والاختلاط والحقوق ومركز المرأة في الأسرة. وقد أجري البحث على عينة من 255 طالباً وطالبة من طلاب جامعة قطر، واعتمدت الدراسة مقياساً للاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع يتكون من ستين بنداً يغطي مختلف جوانب هذه القضية ولا سيما الأفكار المتداولة عن المرأة واختلاط الجنسين وتعليم المرأة والحقوق السياسية وطبيعة الزواج ومركز الزوجة في الأسرة وتعدد الزوجات والطلاق. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النظرة إلى المرأة ما زالت نظرة دونية واستلابية؛ حيث أعلنت الغالبية من أفراد العينة أن المرأة مخلوق ضعيف، وأن الله خلقها لتخفف من قسوة الحياة على الرجل.

9 - دراسة إبراهيم العبيدي وعبدالله الخليفة في السعودية عام 1992 حول: «بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات»:

هي دراسة أجريت في السعودية حول المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في مدينة الرياض بالسعودية باستخدام بيانات المسح الأسري عن طريق العينة لأحياء الرياض، وقد شملت عينة البحث 1% من الأسر المقيمة في الرياض. وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها أن:

1 - طول مدة الإقامة في المدينة يؤدي إلى تأخر زواج الفتيات.

2 - وجود الفتاة في مجتمع تقليدي يقوم على القرابة والعلاقات الدموية يؤدي إلى خفض هذه الظاهرة (تأخر الزواج).

3 – المستويات الاقتصادية العالية تؤدي إلى تأخر الزواج (معيار التأخر هو العمر الأكثر من 23).

4 – ارتفاع مستوى تعليم المرأة وعملها يؤديان إلى تأخر الزواج أيضاً.

5 – غالبية الفتيات يتزوجن بين (17 – 22 سنة).

10 – دراسة فادية عمر الجولاني في السعودية عام 1995 حول «مظاهر تغير عادات الزواج في الثقافة التقليدية المتغيرة:

تعالج دراسة فادية عمر الجولاني عادات الزواج في المجتمع السعودي سعياً لتحديد الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهذه الظاهرة، وتحديد ملامح التغير من جيل الآباء وجيل الأبناء. وهي تعرف العادات الاجتماعية social custom للدلالة على الأنماط السلوكية التي يحملها تراث الجماعة وإلى نمط السلوك الذي تعتبره الجماعة صحيحاً لتراثها الثقافي الموروث بين الأجيال. وتعد عادات الزواج من أكثر العادات الاجتماعية تعبيراً عن المضمون الثقافي للجماعة (فادية الجولاني، 1995: 96).

وقد أجريت الدراسة في ثلاث مناطق هي: المدينة المنورة والدمام والرياض؛ وذلك لمعرفة تأثير البيئات المختلفة على عادات الزواج، وقد شملت العينة 1320 مبحوثاً ومبحوثة.

وبينت الدراسة عدداً من النتائج المهمة، أبرزها أن:

1 – 65.5% من الآباء يؤيدون زواج الأقارب مقابل 49.3% عند الأبناء.

2 – 58.8% من الآباء يؤيدون الزواج المبكر مقابل 43% عند الأبناء.

3 – 50% من الآباء يوافقون على غلاء المهور مقابل 42.2% من الأبناء.

11 – دراسة محمد رمضان محمد في مصر عام 1996 حول: الفرق بين الجنسين في اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو القضايا الاجتماعية:

أجريت الدراسة عام 1986 (تاريخ نشر الدراسة)، واعتمدت استبانة تضمنت قضايا عديدة، أهمها اتجاهات الطلاب نحو اختيار شريك الحياة، وقد أجريت الدراسة على عينة تكونت من 108 طلاب. من النتائج التي أسفرت عنها الدراسة أن الطلاب الذكور يركزون على الجمال في اختيار شريك المستقبل. وعلى خلاف ذلك بينت الدراسة أن الإناث يفضلن أن تتوافر في زوج المستقبل الأخلاق العالية ثم التدين، ويلي ذلك الاكتفاء المادي، وأخيراً التعليم العالي والثقافة.

12 – دراسة عبدالخالق يوسف الختاتنة في الأردن عام 1997 حول «تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور» عام 1997:

أجريت الدراسة على عينة من سكان مدينة الحصن في الأردن، شملت 324 من الذكور غير المتزوجين، واستخدمت صحيفة الاستبانة أداة لهذه الدراسة. وأظهرت الدراسة عدداً من النتائج حول أسباب تأخر الزواج، من أهمها:

1 – توفر متع الحياة وانتشار وسائل الحياة الحديثة وعناصرها من نواد وأندية ليلية، وحرية الاختلاط وحرية السفر، وانتشار تقبل العلاقات العاطفية.

2 – ارتفاع تكاليف الحياة.

3 – عدم القدرة على توفير المسكن.

4 – ارتفاع تكاليف الزواج.

5 – العلاقات العاطفية السابقة.

6 – الاستمرار في التعليم.

13 – دراسة خالد أحمد مجرن الشلال في الكويت 1997 حول: «الزواج في المجتمع الكويتي، تفضيلات الاختيار الزوجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي»:

أجريت الدراسة على عينة قوامها 237 مفردة من الجنسين غير المتزوجين في جامعة الكويت، واهتمت الدراسة بالاختيار الزوجي والمعوقات المرتبطة به في ضوء المتغيرات الاجتماعية.

وقد بينت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها:

– إن 93.4% من أفراد العينة يفضلون الجنسية الكويتية والخليجية.

– حدد أفراد العينة أفضل سن للزواج بين عمري 20–30 سنة للذكور و20–25 سنة للإناث.

– من أهم الصفات التي يجب أن تتوافر في شريك المستقبل، أكد أفراد العينة تسلسل أهمية: الاستقامة ثم الخلق الطيب فالحسب والنسب وأخيراً قوة الشخصية.

وأكد أفراد العينة أن المعوقات التي تقف أمام الزواج هي العراقيل التي يضعها الأهل وغياب حرية الاختيار، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف الزواج وعدم العثور على شخص مناسب (خالد الشلال، 1997: 12).

14 – دراسة فهد ثاقب الثاقب في الكويت عام 1998 «الخطوبة والتفاعل الزواجي والطلاق في المجتمع الكويتي»:

شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 258 حالة غطت مختلف مناطق الكويت، واعتمدت الدراسة استبانة تضمنت 245 سؤالاً حول الخلفيات الاجتماعية وعوامل الطلاق في المجتمع الكويتي. وبينت نتائج الدراسة أن أحد أسباب الطلاق يتمثل في عدم وجود تعارف قبل الخطوبة، وأن هذا التعارف يتم في فترة لا تتجاوز شهرين، والدراسة تقدم نتائج غامضة جداً حول قضية الطلاق وأسبابه في المجتمع الكويتي.

15 – دراسة محمد مراد حول: «العائلة وعلاقات القرابة والسلطة في المجتمع العربي 1998»:

أجريت هذه الدراسة عام 1998، وتناولت مختلف مظاهر الزواج في الأسرة العربية، وخرجت بنتائج عديدة، أهمها أن الزواج من الأقارب – ولا سيما من ابنة العم – يعد مبدأ للزواج في المشرق العربي.

منهج البحث:

تجرى الدراسة وفقاً لمنهج البحث الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية. وغني عن البيان أن هذا المنهج يستجيب لطبيعة القضية المطروحة التي تحتاج إلى خطة ميدانية تنطلق من تحديد تساؤلات الدراسة والإجابة عن هذه التساؤلات التي يطرحها البحث عبر الاختيارات الإحصائية القادرة على الفصل بين مختلف الجوانب الإشكالية للقضية المدروسة.

ودراستنا في هذا السياق دراسة تحليلية وصفية سنعتمد فيها الاختبارات الإحصائية القادرة على الفصل في دلالة المعطيات الإحصائية الخام. وقد وظف على المستوى الإحصائي اختبار فيشر Ficher والإحصائي ستيودنت Student (اختبار: ت) وكا2 مربع Square-Chi؛ وذلك لقياس دلالة الفروق الإحصائية لآراء الطلاب واتجاهاتهم.

أداة الدراسة:

أعدت استبانة الدراسة لقياس اتجاهات الطلبة والطالبات في جامعة الكويت وقيمهم نحو عادات الزواج وقيمه، وقد استفيد من معطيات مختلف الدراسات والأبحاث الجارية في هذا الميدان في بناء أداة البحث لتكون قادرة على قياس ما تسعى إليه من اتجاهات الطلبة ومواقفهم في مختلف مسارات الحياة المتعلقة بالزواج

ومشكلاته المختلفة. وتضمنت استبانة الدراسة عدداً من الأسئلة الموضوعية حول القضية المراد بحثها. وقد بلغت بنود المقياس تسعة بنود تشمل مختلف مظاهر الزواج التقليدية والقيم التي ترتبط به، بالإضافة إلى صحيفة البيانات الأساسية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة أو الثابتة مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي. وتسعى الاستبانة إلى قياس جوانب مواقف الشباب من القضايا التالية:

1 – اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو ظاهرة تعدد الزوجات.

2 – اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو ظاهرة الزواج المبكر.

3 – اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو ظاهرة غلاء المهور.

4 – اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو مسألة زواج المقايضة (حصة بحصة).

5 – اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو ظاهرة الزواج من أجنبية.

6 – اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو مسألة الحب قبل الزواج.

7 – اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو مسألة الصداقة بين الجنسين.

صدق الأداة Validity of the scale

استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في إعداد هذه الاستبانة التي عرضت بدورها على مجموعة من الأساتذة المحكمين في كلية التربية، وقسم علم الاجتماع، وقد سجلت ملاحظاتهم الخاصة بمصداقية الاستبانة وقدرتها على قياس ما أعدت من أجله. وبموجب هذه الملاحظات أسقط ما يتوجب إسقاطه وتعديل ما يتوجب تعديله وبخاصة ما يتعلق بمظاهر الصعوبة والتكرار والتسلسل والتوافق الشكلي والغموض.

كما طبق المقياس بعد التعديل Pre-test على عينة بلغت 50 طالباً من طلاب السنة الأولى في كلية التربية، وعلى ضوء ذلك عدلت البنود التي تضمنت بعض الصعوبة والغموض وبذلك تم بناء المقياس في صيغته النهائية.

حسب الصدق الخارجي عن طريق سلسلة من الاختبارات التي طبقت على مجموعات من الطلاب في كلية التربية بجامعة الكويت، ومن ثم عدلت وفقاً للملاحظات الميدانية التي أبداها المبحوثون حول طبيعة الأداء.

ومن ثم حسب صدق المضمون أو صدق المحتوى Validity Content وفقاً لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي للفقرات، وأُخذ بعين الاعتبار درجة الارتباط

بين جوانب المقياس، وعلى أساس ذلك حذفت البنود التي لم تحقق ارتباطاً عالياً بينها وبين بنود المقياس المختلفة، وذلك من أجل مزيد من التكامل في بنية الصدق في الأداة المستخدمة. وقد بيّنت مصفوفة الارتباط الخاصة بمقياس التسلط التربوي؛ أن الارتباط بين مختلف العبارات دال في أكثر من 95% من البنود، وهذا يدل على درجة عالية من الصدق الداخلي.

ومن ثم استخدم الصدق العاملي Facteur Analyse، واعتمد طريقة العوامل الأساسية Principal Factor، ودورت العوامل عن طريق الفاريمكس Farimax Rotated Factor، وذلك لاستخلاص العوامل وتشبعاتها، وأخذ بعين الاعتبار تشبع العوامل بأكثر من 0.30 فما فوق. وقد أشارت النتائج أيضاً إلى وجود صدق تمييزي بلغ أكثر من 90% من مفردات المقياس على أساس علاقة ترابطها بالدرجة الكلية للمقياس. واستبعدت البنود التي لم تظهر تشبعاً مناسباً في داخل الاستبانة.

ثبات الأداة Reliabelity of the scale:

اعتمد الباحثان طريقتين لحساب ثبات الأداة:

أولاً: حسب معامل الثبات وفقاً لمعادلة كرونباخ Gronbach Alpha لحساب الثبات، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر شيوعاً لحساب الثبات (زايد الحارثي، 1992: 225). ويعرف معامل الثبات: ألفا = ن/(ن-1) (1-مجع2ر/ع2ن)، وقد بلغ معامل الثبات للأداة بصورتها الكلية 0.6712 وهذه النتيجة تشير إلى معامل ثبات عال ومناسب.

ثانياً: ومن ثم حسب الثبات وفقاً لمنهجية التجزئة Split-half، وتنطلق هذه المنهجية من تقسيم مفردات المقياس إلى نصفين تمهيداً لإجراء قياس معامل الترابط بينهما، وغالباً ما تقسم المفردات إلى مجموعتين؛ إحداهما تتوافق مع الأرقام الفردية والثانية مع الأرقام الزوجية، ومن هذا المنطلق حسب معامل الترابط بين بنود النصف الأول والنصف الثاني للمقياس؛ حيث بلغ معامل الترابط 0.595 وفقاً لمقياس بيرسون للترابط، وهذا يمثل ارتباطاً عالياً يدل على ثبات الأداة المستخدمة بدرجة عالية.

ومن حيث الثبات اعتمد الباحثان طريقة إعادة الاختبار؛ حيث طبقت الاستبانة على عينة بلغت 30 طالباً من طلاب السنة الأولى، وبعد أسبوعين أعيد تطبيقها ثانية على أفراد العينة نفسها، وبينت النتائج وجود علاقات ترابط عالية بين إجابات أفراد

العينة التجريبية، وذلك بالنسبة للأداء الأول والثاني. وبعد حساب معاملات الارتباط (معامل بيرسون) حيث بلغت قيمة ر=0.78 بالنسبة لأدنى قيمة ترابطية في عبارات الاستبانة، وبلغت قيمة ر = 0.85 لأعلى قيمة ترابطية في عبارات الاستبانة، وهي تمثل معامل ثبات عالٍ وموثوق به.

عينة الدراسة:

سحبت عينة البحث وفقاً لمنهجية العينة بالحصة، وتعد هذه العينة مناسبة جداً لأغراض البحث الحالي، حيث روعي في هذه العينة أن تشمل أغلب الكليات الجامعية (فريد كامل أبو زينة، وعدنان عوض، 1988: 24). ومن أجل ضمان قدرة هذه العينة على تمثيل المجتمع الإحصائي المدروس أكدت أهمية حجم العينة؛ حيث بلغت 714 طالباً وطالبة. وبهذا الصدد تؤكد الأبحاث الإحصائية أنه كلما ازداد حجم العينة قل الخطأ المعياري للمعاينة، وازدادت قدرتها على تمثيل المجتمع المدروس. ويضاف إلى ذلك أن العينة التي نحن بصددها تتجانس إلى حد كبير مع خصائص المجتمع الجامعي المدروس، حيث بلغ متوسط أعمار أفراد العينة 20.14، والوسيط 20 عاماً، بينما بلغ المنوال 19 عاماً، وهذه هي تقريباً مواصفات المجتمع الأصلي للعينة. انظر جدول (1).

جدول (1)
المواصفات والخصائص الإحصائية لعينة البحث

الفئات العمرية لأفراد العينة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
18	117	16.4	16.5
19	173	24.2	41.0
20	154	21.6	62.7
21	97	13.6	76.4
22	85	11.9	88.4
23	82	11.5	100
مجموع	708	99.2	
الخصائص الإحصائية للعينة	متوسط	وسيط	منوال
	20.1497	20	19

وقد بلغ عدد الذكور 297 طالباً بنسبة 41.6% وبلغ عدد الإناث 417 طالبة بنسبة 85.4%. انظر جدول (2).

جدول (2)
توزع أفراد العينة وفقاً لمتغيري الجنس والكلية

		الذكور	الإناث	المجموع
الحقوق والتجارة	العدد	37	29	66
	النسبة	%12.5	%7.0	%9.2
العلوم	العدد	53	125	178
	النسبة	%17.8	%30.0	%24.9
الهندسة	العدد	87	31	118
	النسبة	%29.3	%7.4	%16.5
الطب والصيدلة	العدد	26	41	67
	النسبة	%8.8	%9.8	%9.4
التربية والآداب والشريعة	العدد	94	191	285
	النسبة	%31.6	%45.8	%39.9
المجموع	العدد	297	417	714
	النسبة	100	100	100

نتائج الدراسة:

أولاً – اتجاهات الشباب نحو عادات الزواج ومظاهره وفقاً لمتغير الجنس:

1 – 1 – اتجاهات الشباب نحو تعدد الزوجات وفقاً لمتغير الجنس:

تؤكد الثقافة العربية التقليدية أهمية تعدد الزوجات، وتحض عليه؛ لأن تعدد الزوجات أمر يقره الدين والتشريع الإسلامي ضمن ضوابط اجتماعية محددة. وضمن هذه الضوابط الدينية التي حددها التشريع فإن تعدد الزوجات يأتي متوافقاً مع ضرورات الحياة الإنسانية. ولكن تعدد الزوجات في مجتمعاتنا يخرج عن ضوابطه التشريعية، ويتحول إلى ظاهرة اجتماعية سلبية. ويلاحظ في هذا السياق أن ظاهرة تعدد الزوجات منتشرة في الوطن العربي عموماً، وأن هناك نسبة مهمة من العائلات متعددة فيها الزوجات، وتقدر بحدود 10% تقريباً في الوطن العربي (جوليت منس، 1981: 77).

وتعمل بعض الدول العربية على الحد من هذه الظاهرة، كما يجري في تونس والجزائر والعراق، وهي الدول التي منعت تعدد الزوجات بشكل رسمي (جوليت منس، 1981). وتعمل بعض الدول العربية الأخرى على ضبط هذه الظاهرة وفقاً لمعايير التشريع الإسلامي، حيث تطلب المحاكم السورية – على سبيل المثال – من المتقدم للزواج بثانية تقديم ثبوتيات تبين أنه قادر على إعالة أكثر من زوجة. فتعدد الزوجات دون ضوابط شرعية «يخل بكرامة المرأة؛ لأن المرأة تحس أنها موفورة الحق والكرامة، ما دامت تشعر بأن غيرها يشاركها قلب زوجها وحبه وحنانه» (نور الدين العتر، 1977: 33). وباختصار فإن انتشار هذه الظاهرة خارج الضوابط الشرعية يشكل ظاهرة سلبية خطرة في حياتنا الاجتماعية والأسرية، وتشكل هذه الظاهرة مؤشراً على استلاب المرأة ودونيتها في المجتمع. ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة منتشرة في المجتمع الكويتي ولا سيما في مجتمع البادية الذي تحكمه معايير اجتماعية تشجع على انتشار هذه الظاهرة ونموها.

جدول (3)
اتجاهات أفراد العينة نحو تعدد الزوجات وفقاً لمتغير الجنس

			موافق وموافق جداً	معارض ومعارض جداً	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل تؤمن بمبدأ تعدد الزوجات؟	الذكور	تكرارات	166	129	295	103.78	1	0
		%	%56.30	%43.70	%100			
	الإناث	تكرارات	80	334	414			
		%	%19.30	%80.70	%100			
	مجموع	تكرارات	246	463	709			
		%	%34.70	%65.30	%100			

يبين جدول (3) أن 65.3% من مجموع أفراد العينة يعارضون مبدأ تعدد الزوجات، وأن 34.7% يوافقون على مبدأ الزواج المتعدد.

وتبين المقارنة بين الجنسين أن الإناث أكثر توجهاً إلى رفض تعدد الزوجات؛ حيث بلغت نسبة المعارضات له 80.7% مقابل 43.7% عند الذكور. ويتضح من خلال مقياس كا2 لقياس دلالة الفروق الإحصائية وجود فروق جوهرية بين إجابات الذكور والإناث؛ حيث بلغت قيمة كا2 103.78، وهي قيمة دالة على نحو الإطلاق. باختصار أكثرية الشباب يرفضون مبدأ تعدد الزوجات والإناث أكثر توجهاً إلى رفض هذا المبدأ من الذكور بدلالة إحصائية فارقة.

1 – 2 – اتجاهات الشباب نحو الزواج المبكر وفقاً لمتغير الجنس:

يعد الزواج المبكر مظهراً من مظاهر القهر الذي تعانيه النساء في المجتمعات التقليدية. فالمرأة غالباً ما تكون ضحية الزواج المبكر. ويمكن لنا في هذا السياق أن نميز بين الزواج المبكر الذي يذهب ضحيته كل من الجنسين ذكوراً وإناثاً وهذا الذي تذهب ضحيته الإناث بالدرجة الأولى. وفي هذا الخصوص تبين فوزية دياب أن هناك سمتين أساسيتين في مصر؛ هما: الزواج المبكر وزواج الأقارب، وأن الزواج المبكر له قيمة عالية عند أهل الريف ودوافعه دينية واقتصادية وقرابية (فوزية دياب، 1988: 245).

وتعد مجتمعاتنا العربية في مقدمة المجتمعات التقليدية التي تسودها هذه المظاهر الخاصة بالزواج وعاداته. وبهذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى أن الزواج في سوريا يتحدد بظاهرتين هما ظاهرة الزواج المبكر وغلاء المهور. لقد بلغت نسبة المتزوجات بين 10–14 سنة 3%، وتشير الدراسة أيضاً إلى أن 31% من الفتيات من الفئة العمرية بين 15–19 غير متزوجات بسبب غلاء المهور، وأن 37% من الفئة العمرية 20–24 غير متزوجات بسبب غلاء المهور أيضاً (أمل كابوس، 1982).

فالزواج المبكر يشكل ظاهرة سائدة في الوطن العربي حيث تبين إحدى الدراسات الجارية أن 35% من المتزوجات قد تزوجن بين (15–19) سنة. وبينت أيضاً أن 71% من المتزوجات ينتمين إلى الفئة العمرية (20–24) سنة (هاجر صادق، 1982).

وتفيد جوليت منس في كتابها «المرأة في العالم العربي» بوجود حالات عديدة لفتيات صغيرات تزوجن من رجال راشدين، وتشير إلى المخاطر الصحية والنفسية

لمثل ذلك الزواج على الفتيات الصغار. حيث يشير أحد الإحصاءات إلى أن 45% من الفتيات بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة متزوجات (جوليت منس، 1981: 75).

لقد أطلقت المشاركات في المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في الكويت عام 1972 نداء بإجماع المشاركات فيه إلى تحريم زواج الفتيات قبل السادسة عشرة من العمر (أدنى سن الخامسة عشرة في تونس والمغرب والجزائر والسادسة عشرة في مصر والسابعة عشرة في سوريا والأردن). (جوليت منس، 1981).

وفي سوريا تشير المعطيات الإحصائية عام 1977 إلى انخفاض سن الفتيات عند الزواج الأول. لقد بلغت نسبة المتزوجات قبل الخامسة عشرة من العمر (9%) في محافظة درعا في سوريا، وبلغت هذه النسبة 38.4% للمتزوجات بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة من العمر. وبالإجمال هناك 47% من الزيجات تكون أقل من 20 سنة وأن 77% من الزيجات هي دون الرابعة والعشرين من العمر (المكتب المركزي للإحصاء، 1973).

يبين التقرير الأساسي لبحث الخصوبة الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء في سوريا عام 1982 أن 34.5% من النساء المتزوجات قد تزوجن في الفترة العمرية الممتدة من 15–17 سنة. ويبين التقرير أيضاً أن 34.8% من المتزوجات البالغات 20 عاماً من العمر (أثناء إجراء الدراسة) قد تزوجن قبل سن الخامسة عشرة من العمر، وأن 57.7% منهن قد تزوجن بين سن الخامسة عشرة والسابعة عشرة من العمر (ليلى أبو شعر، 1985).

وتبين الإحصاءات على مستوى الوطن العربي انتشار ظاهرة الزواج المبكر؛ حيث بينت الدراسات المسحية بالعينات أن 35% من المتزوجات في الوطن العربي قد تزوجن بين سن الخامسة عشرة والتاسعة عشرة من العمر. وتشير دراسة عبدالمنعم فرج حول «مشاكل المرأة الصحية في سن الخصوبة» التي أجريت على عينة بلغت 500 شخص في محافظة الجيزة أن ثلثي أفراد العينة قد تزوجن قبل السن القانونية (تحت سن 18 سنة)، وأن 95% من أفراد العينة قد تزوجن قبل العشرين من العمر (مجلة الشاهد، 1993).

وإذا كان من المتفق عليه أن الزواج المبكر هو الذي يتم قبل العشرين من العمر فإن عادة الزواج المبكر أصيلة في المجتمع الكويتي كغيره من المجتمعات العربية، وهذا ما يؤكده جدول (4).

جدول (4)
اتجاهات الشباب أفراد العينة نحو عادة الزواج المبكر

			موافق وموافق جداً	معارض ومعارض جداً	مجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على الزواج المبكر؟	الذكور	تكرارات	197	98	295	6.787	1	0.009
		%	%66.80	%33.20	%100			
	الإناث	تكرارات	237	178	415			
		%	%57.10	%42.90	%100			
	المجموع	تكرارات	434	276	710			
		%	%61.10	%38.90	%100			

يتضح من جدول (4) أن غالبية أفراد العينة (61.1%) يوافقون على مبدأ الزواج المبكر. ومن ثم فإن هذه النسبة ترتفع عند الطلاب الذكور إلى 66.8% وتنخفض إلى 57.10% عند الطالبات الإناث. ويتضح من الجدول أيضاً أن الفروق الملاحظة بين موقف الجنسين فروق دالة إحصائياً، وهذا يعني أن الاختلاف بين الجنسين معنوي وجوهري وفارق. ويعود ذلك إلى أن الإناث أكثر رفضاً لمثل هذا الزواج الذي يشكل واحداً من أشكال القهر النسوي في المجتمعات العربية. فالمرأة هي التي تتكبد الصعوبات والمخاطر الصحية التي يفرضها هذا الزواج على حياتها ومستقبلها، وحري بها أن تكون أشد رفضاً لهذا الزواج من الشباب الذكور.

1 – 3 – اتجاهات الشباب نحو زواج الأقارب وفقاً لمتغير الجنس:

تعد ظاهرة الزواج من الأقارب من أكثر ظواهر الزواج انتشاراً في العالم العربي. وتنتشر هذه العادة في البوادي والأرياف بصورة عامة. وتشير الدراسات الجارية إلى خطورة هذه الظاهرة وسعة انتشارها. وفي هذا الخصوص تبين دراسة علي الزغل التي أجريت في جامعة اليرموك في الأردن على عينة بلغت 141 طالباً وطالبة أنه أنه كلما اتجهنا نحو فئات العمر العليا ارتفعت وتيرة تأييد زواج الأقارب، وأنه كلما صغر عمر المستجوبين قل

تأييدهم للزواج من بنت العم (علي الزغل، 1989). وتشير دراسة فوزية دياب إلى أن زواج الأقارب ظاهرة عامة في أرياف مصر وأن أم الزوج هي التي تقوم بعملية الاختيار. يأخذ الزواج من الأقارب أهمية خاصة، ويتجلى ذلك في أمثال شعبية معروفة مثل «الضفر ما بيتلاعش من اللحم، والدم ما بصير ميه، نار القريب ولا جنة البعيد»، (فوزية دياب، 1988).

وفي هذا الخصوص تشير دراسة شاكر مصطفى سليم التي أجريت في الجبايش في العراق إلى أن 38.4% من رجال الجبايش متزوجون من بنات عمومتهم، وأن 51.2% متزوجون من نساء حمولتهم، وأن 62.2% من نساء أفخاذهم (إحسان محمد، 1985). هذا ويبين فهد الثاقب في دراسة له أجراها في الكويت أن 59% من الفئة الاجتماعية الاقتصادية العليا متزوجون من أقارب، وأن 40% منهم يفضلون الزواج أيضاً من الأقارب (فهد الثاقب، 1998).

جدول (5)

اتجاهات الطلاب أفراد العينة نحو عادة الزواج من الأقارب

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="3"></th><th>موافق</th><th>معارض</th><th>المجموع</th><th>قيمة كا2</th><th>د. حرية</th><th>دلالة</th></tr>
<tr><td rowspan="6">هل تؤمن بمبدأ زواج الأقارب؟</td><td rowspan="2">الذكور</td><td>تكرارات</td><td>170</td><td>121</td><td>291</td><td rowspan="6">4.456</td><td rowspan="6">1</td><td rowspan="6">0.035</td></tr>
<tr><td>%</td><td>%58.40</td><td>%41.60</td><td>%100</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الإناث</td><td>تكرارات</td><td>208</td><td>205</td><td>413</td></tr>
<tr><td>%</td><td>%50.40</td><td>%49.60</td><td>%100</td></tr>
<tr><td rowspan="2">المجموع</td><td>تكرارات</td><td>378</td><td>326</td><td>704</td></tr>
<tr><td>%</td><td>%53.70</td><td>%46.30</td><td>%100</td></tr>
</table>

ويتضح من بيانات الجدول أن غالبية أفراد العينة (53.7%) يوافقون على هذا النوع من الزواج، وأن هذه النسبة تجد مداها الأعلى عند الذكور 58.4% بينما تجد حدها الأدنى عند الإناث 50.4%. ويتضح من خلال مقياس كا2 المثبتة في الجدول أن هذه الفروق معنوية ودالة إحصائياً، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية بين

الجنسين: الزواج من الأقارب هو امتياز ذكوري، ويتمثل ذلك في أحقية زواج الرجل بابنة عمه عما سواه.

1 – 4 – اتجاهات الشباب نحو الزواج من غير الكويتيين وفقاً لمتغير الجنس:

يشكل الزواج الخارجي من غير الكويتيين ظاهرة تستشري في المجتمع الكويتي، وانتشار هذا الزواج بشكل واسع يهدد التوازن العام للنظام الثقافي الخاص بالزواج في الكويت كما هو الحال في الخليج العربي.

جدول (6)

اتجاهات الشباب أفراد العينة نحو الزواج من غير الكويتيين

			موافق	معارض	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على مبدأ الزواج من غير الكويتيين؟	الذكور	تكرارات	161	132	293	49.257	1	0
		%	%54.90	%45.10	%100			
	الإناث	تكرارات	119	295	414			
		%	%28.70	%71.30	%100			
	المجموع	تكرارات	280	427	707			
		%	%39.60	%60.40	%100			

ويتضح من خلال جدول (6) أن الأكثرية الساحقة من أفراد العينة يرفضون هذا النوع من الزواج: 60.4% من أفراد العينة يرفضون الزواج الخارجي، ولكن هذه النسبة تبلغ حدها الأقصى 71.3% عند الإناث وتنخفض إلى 45.1% عند الذكور. وكما يلاحظ أن الذكور يوافقون على هذا النوع من الزواج ولكن الأكثرية الساحقة من الإناث ترفضه؛ لأنه يشكل تهديداً لمصالح المرأة وكيانها في المجتمع الكويتي. ومن المعروف أن المجتمع الكويتي يستهجن زواج الكويتية من غير كويتي. وهذا الرفض يعطي للرجل امتيازاً ذكورياً؛ إذ يسمح له بالزواج من أجنبية بينما يستنكر هذا الأمر عندما يتعلق الأمر بالمرأة الكويتية، وهذا بدوره يشكل واحداً من أشكال القهر والغبن الثقافي الذي تتعرض له المرأة في الكويت، كما هو الحال في الخليج العربي بعامة.

ويتضح أيضاً من خلال اختبار كا2 أن الفروق القائمة بين إجابات الإناث وإجابات الذكور دالة إحصائياً، وهذا يعني أن هذه الفروق جوهرية؛ حيث كانت قيمة كا2 المحسوب أكبر من قيمته الجدولية في مستوى دلالة 0.05 (انظر جدول 6).

1 – 5 – مواقف الشباب من ظاهرة الزواج المدبر وزواج المقايضة:

يعد الزواج المدبر إحدى العادات الاجتماعية المتأصلة في مجتمعاتنا العربية. ويعني الزواج المدبر أن يقوم الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء بتنظيم عملية الزواج بين الراغبين في الزواج دون تدخل مباشر منهما. حيث لا تسمح العادات والتقاليد في بعض البيئات الاجتماعية العربية اختيار شريك الحياة، حيث توكل مسألة الزواج لعائلة الزوج والزوجة. ولا تسمح العادات والتقاليد للمرأة بمصارحة عائلتها حول موضوع زواجها أو الرجل الذي تنوي الزواج منه. وأهل الزوج هم الذين يختارون الزوجة لولدهم، وتبين آمال عبدالرحيم في دراسة لها في سوريا حول الطلاق أن 77% من أفراد عينتها البالغ 347 حالة اختاروا زوجاتهم بطريقة الزواج المدبر عن طريق الأهل، وأن 13% اختاروا زوجاتهم بطريقة معاصرة (آمال عبدالرحيم، 1993).

وتشير سلوى خماش في هذا الخصوص إلى أن أول ما يمكن ملاحظته في واقع المرأة هو «انعدام حرية المرأة في اختيار شريك الحياة» (سلوى خماش، 1981: 32) وتتابع الباحثة قائلة: إن الأسلوب الذي تم به الزواج في المجتمع العربي عموماً يعكس إلى حد كبير التركيب الاجتماعي للمجتمع» (سلوى خماش، 1981: 59).

وفي تحقيق أجرته مجلة حواء في 30 كانون الأول 1967 مع عدد من الفتيات الجامعيات تحت عنوان: «الفتاة الجديدة» يبين أن معظم الفتيات يشكون عدم حرية الفتاة في اختيار زوجها. وتشير إحدى الدراسات التي أجريت في بغداد بحي «الجيل» إلى أن 46 عائلة من أصل 50 عائلة عمالية تعتقد بجدارة التقاليد الموروثة حول اختيار الشريك عن طريق الزواج المدبر. وأن جميع العائلات المذكورة سابقاً أكدت إعطاء الرجل حقه في اختيار زوجته بنفسه (إحسان محمد، 1985: 94).

ويعد زواج المقايضة (حصة بحصة) من أكثر أشكال الزواج المدبر خطورة وإذلالاً للمرأة، وهو يشكل أحد أشكال عبوديتها عبر التاريخ، وذلك عندما يتم بشروط غير إنسانية تقوم على إرضاء رغبات الرجال على حساب النساء. ويكون هذا الزواج عن طريق تبادل الزواج: كأن يزوج رجل أخته لرجل آخر على أن يتزوج

أخته أو ابنته بالمقابل، أو كأن يزوج رجل ما ابنته لشاب على أن يتزوج أخت هذا الشاب أو عمته أو خالته. ويجري هذا الزواج وكأن المرأة نفسها قد تحولت إلى مهر المرأة الأخرى، بالمقابل أن تكون المرأة الأخرى مهراً لزواجها. وغالباً فإن هذا الشكل الزواجي بدأ يضمحل تدريجياً ويصبح نادراً في المجتمع على كل حال.

جدول (7)
اتجاهات الشباب أفراد العينة نحو عادة زواج المقايضة

			موافق	معارض	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على مبدأ زواج المقايضة (حصة بحصة)؟	الذكور	تكرارات	18	271	289	10.178	1	0.002
		%	%6.2	%93.8	%100			
	الإناث	تكرارات	7	406	413			
		%	%1.7	%98.3	%100			
	المجموع	تكرارات	25	677	702			
		%	%3.6	%96.4	%100			

يبين جدول (7) وجود رفض كبير وشامل لمبدأ زواج المقايضة. فهذا الزواج كما يبدو لأفراد العينة زواج مستهجن وغير مستحب. لقد أعلن 96.4% من أفراد العينة رفضهم لهذا النوع من الزواج. ومع ذلك توجد نسبة قليلة ولكنها مع ذلك مهمة بين الشباب الذين يؤيدون هذا الزواج: لقد أعلن 6.2% من الذكور قبولهم لهذا الزواج بينما أعلن 3.6% من الإناث قبولهن لهذه العادة.

وتبين الفروق الإحصائية وجود دلالة معنوية لصالح رفض أكبر من قبل الإناث لمثل هذه العادة الزواجية التقليدية، التي يبدو أنها أصبحت غير سائدة أو غير ذات أهمية في المجتمع: بلغ كا2 10.178 لدرجة حرية واحدة وهو دال في مستوى 0.002.

1 – 6 – مواقف الشباب من مبدأ الحب قبل الزواج:

فالحب قبل الزواج يعني حالة التواصل الوجداني بين الفتاة والشاب المقبلين على الزواج. والحب قبل الزواج يشكل انتهاكاً للأعراف والقيم التقليدية السائدة في المجتمعات العربية بصورة عامة. والإيمان بهذه العلاقة العاطفية قبل الزواج يشكل

على الغالب خرقاً للقيم التقليدية التي لا تفضل وجود أي علاقة بين الشابين المقبلين على الزواج ولا سيما إذا كانت ذات طابع عاطفي. والطلاب المستفتون في هذا البحث يدركون جيداً الخلفيات الثقافية الناظمة لطبيعة العلاقة بين الجنسين في المجتمع الكويتي. ولتحديد موقف الشباب الجامعي من هذه الظاهرة تضمنت استبانة الدراسة بنداً يطلب من الشباب المستفتين تحديد موقفهم من الحب والعلاقات العاطفية قبل الزواج.

جدول (8)

اتجاهات الشباب طلاب الجامعة أفراد العينة نحو مبدأ الحب قبل الزواج

			موافق	معارض	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على مبدأ الحب قبل الزواج؟	الذكور	تكرارات	154	141	295	0.641	1	0.234
		%	%52.2	%47.8	%100			
	الإناث	تكرارات	203	210	413			
		%	%49.2	%50.8	%100			
	المجموع	تكرارات	357	351	708			
		%	%50.4	%49.6	%100			

ويتضح من جدول (8) أن 50% من أفراد العينة يؤمنون بمبدأ الحب قبل الزواج. ويتضح أيضاً أن الذكور أكثر قبولاً لهذا المبدأ، ولكن الفروق بين الجنسين في الموقف من الحب قبل الزواج غير جوهرية وغير دالة إحصائياً، كما تبين نتائج اختبار كا2 المثبتة في الجدول أن الأكثرية الساحقة من الشباب تؤمن بضرورة العلاقات العاطفية بين الجنسين قبل الزواج. وأن الذكور أكثر إيجابية في الموافقة على مضمون هذا المبدأ من الإناث.

1 – 7 – مواقف الشباب من مبدأ الزمالة والصداقة بين الجنسين:

شهد مفهوم الصداقة بين الجنسين بما يشتمل عليه من علاقات ولادته تحت تأثير جملة من الشروط الثقافية الاجتماعية المتفجرة في العصر الحديث. ويجد ذلك المفهوم مقاومة ثقافية واجتماعية ودينية كبيرة بدرجة أكبر من المقاومة التي يواجهها مفهوم العلاقات العاطفية بين الجنسين.

يقتضي مفهوم الصداقة بين الجنسين أنماطاً سلوكية تواصلية مثل الخروج المشترك والمشاركة في نشاطات متعددة كالرحلات والنزهات وحضور السينما ودور المسرح والاستجمام وغير ذلك من الأنماط السلوكية التي يشتمل عليها مفهوم الصداقة. وذلك كله يتجاوز حدود التقاليد المعروفة في البيئات الاجتماعية التقليدية. وغالباً ما تكون علاقات الصداقة بين الجنسين مصدراً للتوتر والقلق والصراع بين الآباء والأبناء، وذلك مرهون بالتطور الاجتماعي الحاصل في كل وسط من الأوساط الاجتماعية. ومع ذلك فإن الصراعات والمشكلات تتفجر حتى في إطار الأوساط الاجتماعية التي واكبت إلى حد كبير التغيرات الاجتماعية العاصفة.

وتأخذ العلاقة بين الجنسين في الحرم الجامعي مكانة مهمة بين القضايا التي يطرحها طلاب الجامعة في مختلف البلدان. وهناك بعض التقاليد الجامعية في كثير من الجامعات العربية التي تؤكد هذه العلاقة ذات الطابع الاجتماعي. ولكن بناء مثل هذه العلاقة والأخذ بها يثير جدالاً رافضاً في المجتمعات التقليدية، ويأتي هذا الرفض لاعتبارات أخلاقية ودينية تنهى عن مثل هذه العلاقات.

جدول (9)

اتجاهات الشباب طلاب الجامعة أفراد العينة نحو مبدأ الصداقة بين الجنسين

			موافق	معارض	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على مبدأ الصداقة بين الجنسين؟	الذكور	تكرارات	120	173	293	15.603	1	0.000
		%	%41.0	%59.0	%100			
	الإناث	تكرارات	111	303	414			
		%	%26.8	%73.2	%100			
	المجموع	تكرارات	231	476	707			
		%	%32.7	%67.3	%100			

يعرب أفراد العينة عن موقف معارض لمبدأ علاقة الصداقة بين الجنسين، كما يتضح من معطيات جدول (9)؛ فالعلاقات بين الجنسين في الحرم الجامعي محكومة كما يبدو بالأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الكويتي. وإذا كانت نسبة

كبيرة من الشباب، توافق على مبدأ الحب قبل الزواج لاعتبارات تتعلق بالزواج نفسه، فإن الأكثرية الساحقة ترفض مبدأ العلاقات بين الجنسين لاعتبارات الصداقة والزمالة. لقد أعربت الأكثرية الساحقة من الطلاب عن رفضها لمبدأ علاقات الصداقة بين الجنسين؛ حيث بلغت نسبة الرفض 67.3% وأيدها بالمقابل 32.7%.

وفي مجال المقارنة بين موقفي الذكور والإناث يبين الجدول (9) أن الإناث أكثر تشدداً في الموقف من العلاقة بين الجنسين، حيث بلغت نسبة رفض الإناث لهذا المبدأ 73.2% مقابل 59% عند الذكور. والفروق الملاحظة بين إجابات الجنسين فروق معنوية دالة إحصائياً وفقاً لدلالة الإحصائي كا2 المثبتة نتائجه في صلب الجدول (9). باختصار طلاب الجامعة يرفضون مبدأ الصداقة بين الجنسين، ولكن هذا الرفض يأخذ مداه عند الإناث قياساً إلى الذكور.

1 – 8 – مواقف الشباب من مسألة غلاء المهور:

تضرب ظاهرة غلاء المهور جذورها في المجتمعات التقليدية، ولا سيما في المناطق الريفية وفي البوادي. ويترتب على غلاء المهور نتائج اجتماعية سلبية وخطرة في المجتمع، حيث تبين الدراسات الجارية أن غلاء المهور يؤدي إلى عنوسة النساء وعزوف الرجال عن الزواج، وهذا بدوره يؤدي إلى كثير من المشكلات الاجتماعية في المجتمع.

جدول (10)
اتجاهات طلاب الجامعة أفراد العينة نحو غلاء المهور

			موافق	معارض	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على ظاهرة غلاء المهور؟	الذكور	تكرارات	34	261	295	16.207	1	0.000
		%	%11.5	%88.5	%100			
	الإناث	تكرارات	97	317	414			
		%	%23.4	%76.6	%100			
	المجموع	تكرارات	131	578	709			
		%	%18.5	%81.5	%100			

يبين جدول (10) موقفاً رافضاً للشباب من مسألة غلاء المهور؛ حيث بلغت نسبة الرفض 81.5% عند مجموع أفراد العينة. وفي مجال المقارنة بين موقف الجنسين يبين الجدول أن الذكور أكثر رفضاً لغلاء المهور من الإناث: 88.5% من الذكور يعلنون رفضهم لهذه الظاهرة مقابل نسبة 76.6% عند الإناث. وقد بلغ كا2 16.207 وهي قيمة فارقة في مستوى 0.000 لدرجة حرية واحدة. وهذا يعني أن الفروق بين موقفي الجنسين هي فروق جوهرية ومعنوية لصالح رفض أكبر لظاهرة غلاء المهور من قبل الذكور.

ثانياً – مواقف الشباب من عادات الزواج وفقاً لمتغير المحافظات:

تقسم الكويت إلى خمس محافظات أساسية قديمة هي: العاصمة، حولي، الفروانية، الجهراء، الأحمدي، وقد أعيد هذا التقسيم لإضافة محافظة جديدة هي مبارك الكبير. ولكن عينة البحث اقتصرت على المحافظات الخمس؛ لأن التقسيم الجديد ما زال في بداية عهده. وغالباً ما يشار إلى محافظتي: الجهراء والأحمدي بوصفهما محافظتين تقليديتين، حيث تعرفان بالبنية الثقافية ذات الطابع القبلي؛ وفي المقابل يشار إلى محافظتي العاصمة وحولي بوصفهما محافظتين ذواتي بنية ثقافية حديثة، حيث تتركز في هاتين المحافظتين القوى الاجتماعية التي تعمل في مجال التجارة والصناعة والصيد والإدارة. وتقع محافظة الفروانية في منتصف المسافة بين المحافظات الأربع السابقة؛ حيث يمكن أن يشار إليها على نحو افتراضي بأنها محافظة تقع في منتصف المسافة بين الثقافة الحديثة والثقافة التقليدية.

ومما لا شك فيه أن هذا التباين الثقافي الجغرافي يؤثر في مواقف الطلاب واتجاهاتهم نحو قضايا الزواج ومظاهره وعاداته. فالزواج بمعاييره وتقاليده يشكل جزءاً لا يتجزأ من بنية النظام الفكري والاجتماعي والثقافي في الكويت كما في غيرها من البلدان. ومن أجل تعرف تأثير الانتماء الثقافي الجغرافي للطلاب قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين على إجابات أفراد العينة وفقاً لانتمائهم الجغرافي.

جدول (11)

تحليل التباين (ANNOVA) لمواقف أفراد العينة من عادات الزواج وفقاً لمتغير المحافظات

		مصدر التباين	مجموع مربعات التباين	درجات الحرية	متوسط التباين	قيمة F	الدلالة
1	اتجاهات الطلاب نحو تعدد الزوجات	بين المجموعات	21.547	4	5.387	5.210	*.000
		داخل المجموعات	712.402	689	1.034		
2	اتجاهات الطلاب نحو الزواج المبكر	بين المجموعات	9.885	4	2.471	1.755	.136
		داخل المجموعات	971.332	690	1.408		
3	اتجاهات الطلاب نحو زواج الأقارب	بين المجموعات	4.674	4	1.169	1.591	.175
		داخل المجموعات	502.438	684	.735		
4	اتجاهات الطلاب نحو الزواج من أجنبيات	بين المجموعات	6.040	4	1.510	1.561	.183
		داخل المجموعات	664.381	687	.967		
5	اتجاهات الطلاب نحو زواج المقايضة	بين المجموعات	.990	4	.248	.899	.464
		داخل المجموعات	188.027	683	.275		
6	اتجاهات الطلاب نحو الحب قبل الزواج	بين المجموعات	27.392	4	6.848	6.251	*.000
		داخل المجموعات	753.728	688	1.096		
7	اتجاهات الطلاب نحو الصداقة بين الجنسين	بين المجموعات	41.838	4	10.459	9.380	*.000
		داخل المجموعات	766.018	687	1.115		
8	اتجاهات الطلاب نحو غلاء المهور	بين المجموعات	1.532	4	.383	.453	.770
		داخل المجموعات	582.047	689	.845		

ويتضح من جدول (11) وجود فروق دالة إحصائياً بين مواقف أفراد العينة وفقاً لمتغير المحافظة في ثلاثة بنود هي:

- البند رقم (1) الذي يشير إلى موقف أفراد العينة من تعدد الزوجات.
- البند رقم (6) اتجاهات الطلاب نحو الحب قبل الزواج.
- البند رقم (7) الذي يرمز إلى مبدأ الصداقة بين الجنسين.

ومن أجل تفسير دلالة هذه الفروق بني جدول (12) الذي يستعرض مواقف أفراد العينة من تعدد الزوجات بحسب المحافظات.

جدول (12)
مواقف أفراد العينة من تعدد الزوجات وفقاً لمتغير المحافظات

المحافظات	موافق	معارض	مجموع
العاصمة	29.60	70.40	100
حولي	26.70	73.30	100
الفروانية	37.30	62.70	100
الأحمدي	43.10	56.90	100
الجهراء	45.90	54.10	100
المجموع	34.40	65.60	100

ويتضح من جدول (12) أن الفروق الإحصائية تعود إلى معارضة أكبر من قبل أفراد العينة على تعدد الزوجات في محافظتي العاصمة وحولي وإلى قبول أكبر لمثل هذا الزواج في محافظتي الجهراء والأحمدي كما هو مبين في جدول (12): 70.4% من الطلاب الذين ينتمون لمحافظة العاصمة يرفضون هذا الزواج ولكن هذه النسبة تنخفض إلى 54.10% في محافظة الجهراء. ويمكن تفسير هذا التباين على أساس التباين بين ثقافة المدينة وثقافة البادية في الكويت، فثقافة البادية تحض على تعدد الزوجات في حين تجد هذه الظاهرة رفضاً أكبر لها في ثقافة المدينة.

ومن أجل الكشف عن الفروق الإحصائية القائمة بين مواقف الطلاب حول الحب قبل الزواج بني جدول (13) مستعرضاً النسب المئوية لإجابات الطلاب أفراد العينة حول الموقف من الحب قبل الزواج.

جدول (13)
مواقف أفراد العينة من الحب قبل الزواج وفقاً لمتغير المحافظات

المحافظات	موافق	معارض	مجموع
العاصمة	60.00	40.00	100
حولي	57.30	42.70	100
الفروانية	44.70	55.30	100
الأحمدي	45.70	54.30	100
الجهراء	38.40	61.60	100
المجموع	50.90	49.10	100

ويتضح من جدول (13) أن النسب المئوية الدالة على رفض مبدأ الحب قبل الزواج تزداد كلما اتجهنا باتجاه المحافظات التقليدية المشبعة بثقافة البادية: بلغت نسبة المعارضين لهذه العادة 40% في العاصمة بينما ارتفعت تدريجياً لتصل إلى 61% في الجهراء. وهذا يدل على رفض ثقافي تقليدي لمبدأ الحب قبل الزواج في المحافظات البدوية.

وفيما يتعلق بالفروق الدالة إحصائياً بين أفراد العينة في الموقف من الصداقة بين الجنسين بني أيضاً جدول (14) الذي يستعرض النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول موقفهم من هذه الظاهرة.

جدول (14)
مواقف أفراد العينة من الصداقة بين الجنسين وفقاً لمتغير المحافظات

المحافظات	موافق	معارض	مجموع
العاصمة	44.80	55.20	100
حولي	42.00	58.00	100
الفروانية	23.40	76.60	100
الأحمدي	25.00	75.00	100
الجهراء	17.60	82.40	100
المجموع	32.80	67.20	100

ويتضح من جدول (14) أن معارضة هذه الظاهرة – أي الصداقة بين الجنسين – تشتد بالانتقال من محافظات المدينة إلى محافظات الريف: يعارض هذه الظاهرة 55.2% من طلاب المدينة في العاصمة لتصل صعوداً إلى 82.4% في محافظة الجهراء. وهنا تكمن الفروق النوعية الكبيرة بين مواقف أفراد العينة. ومن جديد فإن هذه الفروق تعود إلى حضور أكبر للثقافة التقليدية بين الطلاب الذين يتحدرون من محافظتي الجهراء والأحمدي.

ثالثاً – مواقف الشباب الجامعي من عادات الزواج ومظاهره وفقاً لمتغير التخصص العلمي:

هل يؤثر الاختصاص العلمي للطلاب في مواقفهم من عادات الزواج ومظاهره الاجتماعية؟ وهل هناك من فروق معنوية بين الطلاب وفقاً لتوزعهم في كليات

الجامعة وفروعها المختلفة؟ من أجل الإجابة عن هذين السؤالين قمنا ببناء جدول (15) الذي يتضمن نتائج التحليل الإحصائي لمقياس تحليل التباين الأحادي الاتجاه لإجابات الطلاب أفراد العينة على بنود المقياس وفقاً لمتغير انتسابهم إلى الكليات العلمية والكليات الإنسانية.

جدول (15)

تحليل التباين (ANNOVA) لمواقف أفراد العينة من عادات الزواج وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي (علوم إنسانية - علوم تطبيقية)

		مصدر التباين	مجموع مربعات التباين	درجات الحرية	متوسط التباين	قيمة F	الدلالة
1	اتجاهات الطلاب نحو تعدد الزوجات	بين المجموعات	44.792	10	4.479	4.416	*.000
		داخل المجموعات	707.939	698	1.014		
2	اتجاهات الطلاب نحو الزواج المبكر	بين المجموعات	17.186	10	1.719	1.233	.266
		داخل المجموعات	974.489	699	1.394		
3	اتجاهات الطلاب نحو زواج الأقارب	بين المجموعات	6.912	10	.691	.946	.490
		داخل المجموعات	506.083	693	.730		
4	اتجاهات الطلاب نحو الزواج من أجنبيات	بين المجموعات	26.179	10	2.618	2.755	*.002
		داخل المجموعات	661.366	696	.950		
5	اتجاهات الطلاب نحو زواج المقايضة	بين المجموعات	2.994	10	.299	1.069	.384
		داخل المجموعات	193.526	691	.280		
6	اتجاهات الطلاب نحو الحب قبل الزواج	بين المجموعات	77.919	10	7.792	7.605	*.000
		داخل المجموعات	714.164	697	1.025		
7	اتجاهات الطلاب نحو الصداقة بين الجنسين	بين المجموعات	97.116	10	9.712	9.238	*.000
		داخل المجموعات	731.713	696	1.051		
8	اتجاهات الطلاب نحو غلاء المهور	بين المجموعات	9.565	10	.956	1.146	.325
		داخل المجموعات	582.669	698	.835		

* دالة في مستوى 0,05.

ويتضح من خلال جدول (15) أن إجابات الطلاب متجانسة، وأن الفروق الظاهرة غير معنوية في أربعة بنود من بنود المقياس، كما يتبين وجود فروق معنوية في أربعة بنود أساسية هي:

- اتجاهات الطلاب نحو تعدد الزوجات.
- اتجاهات الطلاب نحو مبدأ الزواج بأجنبية.
- اتجاهات الطلاب نحو الحب قبل الزواج.
- اتجاهات الطلاب نحو الصداقة بين الجنسين.

1 – دلالة الفروق الإحصائية في اتجاهات الطلاب نحو تعدد الزوجات وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي:

ومن أجل دلالة الفروق المعنوية بين اتجاهات الطلاب نحو تعدد الزوجات وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي يمكن النظر إلى جدول (16) المتضمن لإجابات الطلاب حول هذا الجانب وفقاً لمتغير الاختصاص الجامعي: علوم إنسانية وعلوم تطبيقية.

جدول (16)

اتجاهات أفراد العينة نحو تعدد الزوجات وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي

			موافق	معارض	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على تعدد الزوجات؟	علوم إنسانية	تكرارات	135	215	350	4.580	1	0.032
		%	%38.60	%61.40	%100			
	علوم تطبيقية	تكرارات	111	248	359			
		%	%30.90	%69.10	%100			
	مجموع	تكرارات	246	463	709			
		%	%34.70	%65.30	%100			

يؤكد اختبار كا2 نتائج اختبار تحليل التباين بوجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات الطلاب وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي، حيث كانت قيمة كا2 أكبر من قيمتها الجدولية لدرجة حرية واحدة في مستوى دلالة تعادل 0.03. وبالعودة إلى النسب المئوية في الجدول يمكن القول إن الفروق الإحصائية تعود إلى رفض أكبر لطلاب العلوم التطبيقية لهذا المبدأ بالقياس إلى طلاب العلوم الإنسانية. وهذا يعني أن طلاب العلوم الإنسانية أكثر قبولاً لهذا المبدأ. ويجب علينا هنا أن نأخذ بعين

الاعتبار أن العلوم الإنسانية تشمل كلية التربية والشريعة والآداب وأن الملتحقين بهذه الكليات غالباً ما ينتسبون إلى الأوساط التقليدية في المجتمع.

ومن أجل تحليل أكثر عمقاً لهذه الظاهرة قمنا بإجراء اختبار توكي Tukey البعدي Post Hoc Tests لتحليل دلالة الفروق الإحصائية لجدول (17)، وتبين أن الفروق الإحصائية تعود إلى قبول واسع من قبل طلاب الشريعة لمبدأ الزواج المتعدد؛ حيث اتضح أن هذه الفروق عائدة إلى تمايز مواقف طلاب الشريعة نحو الزواج المتعدد.

جدول (17)
اختبار توكي لدلالة الفروق الإحصائية في اتجاهات الطلاب نحو تعدد الزوجات وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي

	الاختصاصات	فروق المتوسطات Mean Difference (I-j)	دلالة اختبار توكي
طلاب كلية الشريعة	إدارة أعمال	−1.28	*.002
	الحقوق	−1.58	*.000
	الآداب	−1.09	*.006
	العلوم	−1.49	*.000
	الهندسة	−1.06	*.002
	الطب	−1.38	*.001
	الطب المساعد	−1.54	*.000
	التربية	−1.21	*.000

* The mean difference is significant at the. 05 level.

2 – دلالة الفروق الإحصائية في اتجاهات الطلاب نحو الزواج بأجنبية وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي:

ومن أجل معرفة دلالة الفروق المعنوية بين اتجاهات الطلاب نحو الزواج من أجنبية وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي يمكن النظر إلى جدول (18) المتضمن لإجابات الطلاب حول هذا الجانب وفقاً لمتغير الاختصاص الجامعي: علوم إنسانية وعلوم تطبيقية.

جدول (18)
اتجاهات أفراد العينة نحو تعدد الزوجات
وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="3"></th><th>موافق</th><th>معارض</th><th>المجموع</th><th>قيمة كا2</th><th>د. حرية</th><th>دلالة</th></tr>
<tr><td rowspan="6">هل توافق على مبدأ الزواج من غير كويتية أو غير كويتي؟</td><td rowspan="2">علوم إنسانية</td><td>تكرارات</td><td>125</td><td>225</td><td>350</td><td rowspan="6">4.384</td><td rowspan="6">1</td><td rowspan="6">0.036</td></tr>
<tr><td>%</td><td>%35.70</td><td>%64.30</td><td>%100</td></tr>
<tr><td rowspan="2">علوم تطبيقية</td><td>تكرارات</td><td>155</td><td>202</td><td>357</td></tr>
<tr><td>%</td><td>%43.40</td><td>%56.60</td><td>%100</td></tr>
<tr><td rowspan="2">مجموع</td><td>تكرارات</td><td>280</td><td>427</td><td>707</td></tr>
<tr><td>%</td><td>%39.60</td><td>%60.40</td><td>%100</td></tr>
</table>

يؤكد اختبار كا2 أيضاً نتائج اختبار تحليل التباين بوجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات الطلاب وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي؛ حيث كانت قيمة كا2 أكبر من قيمتها الجدولية لدرجة حرية واحدة في مستوى دلالة تعادل 0.036. وبالعودة إلى النسب المئوية في الجدول يمكن القول: إن الفروق الإحصائية تعود إلى قبول أكبر لطلاب العلوم التطبيقية لمبدأ الزواج من غير الكويتيين وذلك بالقياس إلى طلاب العلوم الإنسانية: 35% من طلاب العلوم الإنسانية يوافقون على هذا النوع من الزواج مقابل 43% من طلاب العلوم التطبيقية.

ومن أجل تحليل طبيعة هذا التباين بتفاصيل الاختصاصات الدقيقة لهذه الظاهرة قمنا بإجراء اختبار توكي Tukey البعدي Post Hoc Tests لتحليل دلالة الفروق الإحصائية لجدول (19)، وتبين أن الفروق الإحصائية تعود إلى تشدد طلاب كلية الحقوق في رفض الزواج الخارجي.

جدول (19)
اختبار توكي لدلالة الفروق الإحصائية في اتجاهات الطلاب
نحو الزواج من غير الكويتيين وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي

	الاختصاصات	فروق المتوسطات Mean Difference (I-j)	دلالة اختبار توكي
طلاب كلية الحقوق	إدارة أعمال	.62	.197
	الآداب	.38	.731
	العلوم	.75	*.048
	الهندسة	.75	*.007
	الطب	.66	.204
	الطب المساعد	.61	.207
	التربية	.46	.292
	الشريعة	1.23	*.005

* The mean difference is significant at the. 05 level.

ويبين جدول (19) أن هذه الفروق عائدة إلى تباين في اتجاه طلاب كلية الحقوق من جهة واتجاه طلاب العلوم والهندسة والشريعة الذين أبدوا تسامحاً أكبر في الموقف من الزواج بأجنبية أو غير كويتية.

3 – دلالة الفروق الإحصائية في اتجاهات الطلاب نحو الحب قبل الزواج وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي:

ومن أجل معرفة دلالة الفروق المعنوية بين اتجاهات الطلاب نحو الحب قبل الزواج وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي يمكن النظر إلى جدول (20) المتضمن لإجابات الطلاب حول هذا الجانب وفقاً لمتغير الاختصاص الجامعي: علوم إنسانية وعلوم تطبيقية.

جدول (20)

اتجاهات أفراد العينة نحو الحب قبل الزواج وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي

			موافق	معارض	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على مبدأ الحب قبل الزواج؟	علوم إنسانية	تكرارات	142	207	349	26.099	1	0
		%	%40.70	%59.30	%100			
	علوم تطبيقية	تكرارات	215	144	359			
		%	%59.90	%40.10	%100			
	مجموع	تكرارات	357	351	708			
		%	%50.40	%49.60	%100			

يبين جدول (20) أن اتجاه طلاب العلوم التطبيقية نحو الحب قبل الزواج أكثر إيجابية؛ حيث يعلن نحو 60% منهم موافقتهم على مبدأ الحب قبل الزواج، في حين تتضاءل هذه النسبة إلى 40.7% عند طلاب العلوم الإنسانية. والفروق بين الطرفين دالة إحصائياً وفقاً لمقياس كا2 الذي يؤكد نتائج مقياس تحليل التباين أحادي الاتجاه الذي استعرضناه سابقاً.

ويشير الاختبار البعدي بمقياس «توكي» Tukey إلى أن طلاب كليتي الشريعة والتربية يأخذون موقفاً متشدداً من هذه الظاهرة؛ حيث توجد الفروق الدالة إحصائياً بين طلاب هاتين الكليتين من جهة وبين طلاب مختلف الكليات الأخرى من جهة أخرى. وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى أن طلاب كليات الآداب والحقوق والعلوم الإدارية يأخذون موقفاً مجانساً لمواقف طلاب الكليات العلمية من هذه الظاهرة.

4 - دلالة الفروق الإحصائية في اتجاهات الطلاب نحو الصداقة بين الجنسين وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي:

وللكشف عن دلالة الفروق المعنوية بين اتجاهات الطلاب نحو الصداقة بين الجنسين وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي يمكن النظر إلى جدول (21) المتضمن لإجابات الطلاب حول هذا الجانب وفقاً لمتغير الاختصاص الجامعي.

جدول (21)

اتجاهات أفراد العينة نحو الصداقة بين الجنسين وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي

			موافق	معارض	المجموع	قيمة كا2	د. حرية	دلالة
هل توافق على مبدأ الصداقة بين الجنسين؟	علوم إنسانية	تكرارات	81	268	349	28.063	1	0
		%	%23.20	%76.80	%100			
	علوم تطبيقية	تكرارات	150	208	358			
		%	%41.90	%58.10	%100			
	مجموع	تكرارات	231	476	707			
		%	%32.70	%67.30	%100			

يبين جدول (21) أن طلاب العلوم الإنسانية أكثر تشدداً في قبولهم لمبدأ الصداقة بين الجنسين وذلك بالمقارنة مع طلاب العلوم التطبيقية: يعارض 76.8% من طلاب العلوم الإنسانية هذا المبدأ مقابل 58.1% عند طلاب العلوم التطبيقية. ويبين مقياس كا2 وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى 0.00، وهذا يعني أن هذه الفروق معنوية ودالة إحصائياً وفقاً لاختبار كا2 واختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه.

ويشير الاختبار البعدي بمقياس «توكي» Tukey كما ورد في البند السابق إلى أن طلاب كليتي الشريعة والتربية يأخذون موقفاً متشدداً من هذه الظاهرة؛ حيث توجد الفروق الدالة إحصائياً بين طلاب هاتين الكليتين من جهة وبين طلاب مختلف الكليات الأخرى من جهة أخرى. وهنا تجدر الإشارة أيضاً، إلى أن طلاب كليات الآداب والحقوق والعلوم الإدارية يأخذون موقفاً مجانساً لمواقف طلاب الكليات العلمية من هذه الظاهرة أيضاً.

خلاصة ورؤية إجمالية:

تبين الدراسة بصورة إجمالية أن هناك مواقف شبابية رافضة لمجموعة من القيم التقليدية التي ترتبط بالزواج التقليدي. ويتضح – كما هو مبين في جدول (22) – أن الشباب الجامعي ذكوراً وإناثاً أكثر رفضاً لزواج المقايضة من بين مختلف أشكال الزواج وعاداته؛ حيث يعلن 96.4% رفضهم القاطع لهذه العادة التقليدية في الزواج، وتأخذ هذه العادة المرتبة الأولى في سلم رفض الشباب للعادات التقليدية للزواج. وهذا يعني أن هذه العادة في سبيلها إلى الانقراض في

عقول الشباب وأنظمة اعتقادهم. وفي المرتبة الثانية يرفض الشباب عادة غلاء المهور؛ حيث يعلن 81.5% منهم رفضهم لهذه العادة التقليدية في الزواج. ومع ذلك فإن نسبة مهمة من الطلاب تبلغ 18.5% يوافقون على هذه العادة.

جدول (22)

جدول إجمالي بمواقف الشباب من عادات الزواج

رقم العبارة	البند	موافق %	معارض %	الدلالة بحسب الجنس	ترتيب العبارات وفقاً لدرجة الرفض
1	هل تؤمن بتعدد الزوجات.؟	34.70	65.30	*جنس/إ	4
2	هل توافق على الزواج المبكر؟	61.10	38.90	* جنس/إ	8
3	هل توافق على زواج الأقارب؟	53.70	46.30	* جنس/إ	7
4	هل توافق على الزواج من أجنبية؟	39.60	60.40	* جنس/إ	5
5	هل توافق على زواج المقايضة؟	3.6	96.4	* جنس/إ	1
6	هل توافق على الحب قبل الزواج؟	50.4	49.6	غير دال	6
7	هل توافق على الصداقة بين الجنسين؟	32.7	67.3	* جنس/إ	3
8	هل توافق على غلاء المهور؟	18.5	81.5	* جنس/ذ	2

ولو حاولنا قراءة جدول (22) وفقاً لسلم قبول الطلاب لعادات الزواج التقليدية لوجدنا أن الشباب أفراد العينة يوافقون بالدرجة الأولى على الزواج المبكر الذي يحتل قيمة عليا في نسق القيم الزواجية عند الشباب؛ حيث يوافق (61.10%) من الطلاب على هذا النوع من الزواج. ويحتل زواج الأقارب المرتبة الثانية في سلم قبول الشباب لهذه العادات 53.7% من الشباب يوافقون على هذا النوع من الزواج. ثم يحظى مبدأ الحب قبل الزواج المرتبة الثالثة 50.4%. وفي المرتبة الرابعة نجد مبدأ الزواج من أجنبية 39.6%. ثم تحتل عادة تعدد الزوجات المرتبة الخامسة 34.7%. ويأتي مبدأ الصداقة بين الجنسين في المرتبة السادسة 32.7%. وأخيراً في المرتبتين السابعة والثامنة نجد غلاء المهور وزواج المقايضة.

لو حاولنا أن نقدم قراءة أخرى للجدول لاستطعنا القول إن الطلاب يوافقون

بدرجة أكبر على الزواج المبكر 61.1%، وزواج الأقارب بنسبة 53.7%، والحب قبل الزواج بنسبة 50.4%، وبالمقابل يمكن القول إن الطلاب يعارضون بشدة زواج المقايضة بنسبة 96.4%، وغلاء المهور بنسبة 81.5%، والصداقة بين الجنسين بنسبة 67.3%، وتعدد الزوجات بنسبة 65.3%، ثم الزواج من أجنبية بنسبة 60.4%.

وهذه الصورة تحمل مؤشرات على تحول عميق في اتجاهات الطلاب نحو الزواج، وإن كانت بعض قيمه التقليدية لا تزال شاخصة في وعي الشباب طلاب الجامعة: الزواج المبكر وزواج الأقارب. وتدل هذه الصورة المعقدة أيضاً على بداية واضحة لقبول الطلاب بأشكال جديدة من العلاقات الزواجية التي تتمثل في الحب قبل الزواج الذي أصبح حاضراً في وعي الشباب الجامعي ونظام تفكيرهم. وهذه الصورة المعقدة لموقف الشباب من الزواج تبشر بتحولات عميقة وجوهرية رافضة لأكثر أشكال الزواج التقليدي إيلاماً وهو زواج المقايضة وغلاء المهور وتعدد الزوجات.

الفروق بين آراء الذكور والإناث:

تتجانس مواقف الطالبات والطلاب في جانب واحد من جوانب المقياس وهو الموقف من الحب قبل الزواج، وتختلف هذه المواقف جوهرياً في الجوانب السبعة المتبقية من المقياس. ويتضح من جدول (22) أن الطلاب يأخذون موقفاً متوازناً من مسألة الحب قبل الزواج، ومن ثم فإن هذا الموقف يتصف بطابع التماثل والتجانس ولا توجد فروق دالة إحصائياً بين مواقف الجنسين.

وما عدا موقف الطلاب من مسألة الحب قبل الزواج فإن التباين كان جوهرياً في مختلف جوانب المقياس وعباراته السبع. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الفروق تعبر عن موقف أكثر رفضاً للإناث من عادات الزواج وتقاليده. فالإناث أكثر رفضاً للزواج المبكر وتعدد الزوجات وغلاء المهور والزواج من أجنبية؛ لأن هذه الأنماط الزواجية تتعارض ومصالح المرأة بصورة عامة، وتمثل شكلاً من أشكال الظلم والقهر الذي تعانيه في مجتمع أبوي يتميز برسوخ هذه العادات وتأصلها لصالح الذكور بصورة عامة.

تباين المواقف وفقاً لمتغير الاختصاص الجامعي والمحافظات:

وفيما يتعلق بالفروق بين مواقف الشباب وفقاً لمتغير المحافظة والكليات العلمية اتضح لدينا وجود فروق دالة إحصائياً في بندين أساسيين: الحب قبل الزواج والصداقة بين الجنسين. وتعود هذه الفروق إلى رفض كبير لهذين البندين من قبل

الطلاب المتحدرين من محافظات ذات ثقافة تقليدية (الجهراء والأحمدي) وتبين أيضاً أن هذه الفروق تعود إلى رفض أكبر لهذين البندين من قبل طلاب كليتي الشريعة والتربية.

وباختصار يمكن القول: إن تحولات عميقة تجري في عمق الثقافة التقليدية، وهي تنبئ ببداية لقبول أنماط زواجية جديدة كهذه القائمة على الحب واتجاه نحو رفض أشكال قديمة مثل تعدد الزوجات وغلاء المهور. فبعض عادات الزواج التقليدية ما زالت تضرب بجذورها في صفوف شرائح اجتماعية مهمة من الشباب. وإذا كانت النسب الإحصائية محدودة وغير كبيرة على المستوى الإحصائي، فإن ما تمثله في إطار الواقع الاجتماعي يشير إلى نفوذ العقلية التقليدية وتأثيرها في ذهنية الشباب وأفكارهم. ويمكن أن نشير بشكل خاص إلى مسألة الزواج المبكر للإناث التي لم تكن في مستوى توقعات الدراسة؛ إذ تبين أن شريحة واسعة نسبياً من الإناث ما زالت تنظر إلى هذه العادة بوصفها عادة مقبولة اجتماعياً.

توصيات الدراسة:

بناء على معطيات الدراسة الحالية يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1 – تغطية المجتمع الكويتي والمجتمعات الخليجية أيضاً بالدراسات الميدانية المقارنة الخاصة بمسألة العادات والتقاليد عامة، وبمسألة المواقف من عادات الزواج وقيمه بصورة خاصة. وأن تكون هذه التغطية شاملة لجوانب متعددة جغرافياً واجتماعياً لتشمل مختلف فئات المجتمع.

2 – تنظيم ندوات ثقافية يستطيع من خلالها الشباب إدراك سلبيات الزواج المبكر وخلفياته في مستوياته الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

3 – تنظيم ندوات ثقافية تبين مساوئ تعدد الزوجات وأضراره ومدى انعكاسات ذلك سلبياً على الحياة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للرجل والمرأة.

4 – تنظيم حملة إعلامية منهجية لدحض القيم التقليدية ذات الطابع السلبي التي فقدت وظيفتها الاجتماعية كالمهور الغالية، وتعدد الزوجات، والزواج المبكر والمدبر.

5 – تأسيس عيادات اجتماعية متطورة لتنظيم العلاقات بين الشباب المقبلين على الزواج ومساعدتهم على بناء حياتهم الزوجية على أسس عصرية قادرة على تجاوز سلبيات التقليد في بناء الحياة الزوجية.

6 – العمل على إصدار دوريات علمية موجهة إلى الشباب من أجل رفع

مستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي الخاص بمسألة الزواج ومظاهره الاجتماعية السلبية والإيجابية.

7 – وضع الشباب في صورة ثقافة علمية خاصة بمسألة تنظيم الأسرة والحياة الأسرية، لما لذلك من علاقة بمسألة الزواج المبكر وتعدد الزوجات والزواج المدبر، وانعكاسات ذلك على تعدد أفراد الأسرة وانخفاض المستوى التربوي والاجتماعي للأسرة مستقبلاً.

المصادر:

إبراهيم الحافظ (1965). اتجاهات الراشدين نحو العلاقة بين الجنسين، ضمن كامل لويس مليكه، **قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلدان العربية**، دار القومية للطباعة والنشر: 237–240.

إبراهيم العبيدي وعبدالله الخليفة (1992). بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العددان: 1–2 (20): 8–37.

إبراهيم محمد الشافعي (1972). **اتجاهات الشباب في الجماهيرية العربية الليبية**. جامعة قاريونس، بيروت: مطابع الشروق.

إحسان الحسن محمد (1985). **العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج**. بيروت: دار الطليعة.

أحمد جمال ظاهر (1983). **المرأة في دول الخليج العربي، دراسة ميدانية**. الكويت: دار السلاسل.

أحمد زكي بدوي (1987). **معجم العلوم الاجتماعية**. بيروت: مكتبة لبنان.

السيد الحسيني وجهينة سلطان العيسى (1981). الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري، **حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة قطر، 3: 39–65.

المكتب المركزي للإحصاء (1973). **نتائج التعداد العام للسكان عام 1970**. درعا، دمشق.

آمال عبدالرحيم (1993). ظاهرة الطلاق في سوريا: أسبابها ومتغيراتها الاجتماعية المعاصرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دمشق.

أمل كابوس (1982). أهمية المعطيات الإحصائية في التخطيط لمساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية، **مجلة المعرفة السورية**، 243–244 (21): 76–119.

جابر عبدالحميد جابر (1978). الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع العراقي، ضمن: جابر عبدالحميد جابر: سليمان الخضري الشيخ، **دراسات في نفسية الشخصية العربية**. القاهرة: عالم الكتب.

جابر عبدالحميد جابر وحصة عبدالرحمن فخرو (1988). تغير اتجاهات الشباب القطري نحو مركز المرأة في المجتمع، خلال سنوات عشر 1977–1987، **حولية كلية التربية**، جامعة قطر، 6 (6): 475–592.

جابر عبدالحميد جابر وسليمان الخضري الشيخ (1978). اتجاهات الشباب القطري نحو مركز

المرأة في المجتمع، ضمن: **دراسات نفسية في الشخصية العربية**، القاهرة: عالم الكتب.

جوليت منس (1981). **المرأة في العالم العربي**، تعريب: الياس مرقص، بيروت: دار الحقيقة.

خالد أحمد مجرن الشلال (1997). الزواج في المجتمع الكويتي، تفضيلات الاختيار الزوجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي، **حوليات كلية التربية**، جامعة الكويت، 18، 125.

زايد الحارثي (1992). **بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات**. جدة: دار الفنون للطباعة والنشر.

سامية حسن الساعاتي (1981). **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**. بيروت: دار النهضة العربية.

سلوى خماش (1981). **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**. بيروت: دار الحقيقة.

عبدالحميد لطفي (1978). **علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعارف.

عبدالخالق يوسف الختاتنة (1997). تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور، دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة الحصن، **الفكر العربي**، 87: 53–68.

عبدالله غلوم حسين وعزت سيد إسماعيل (1965). **الزواج في الكويت**. مطبعة حكومة الكويت.

علي الزغل (1989). اتجاهات طلبة الدراسات المسائية في جامعة اليرموك في أمور اجتماعية تخص المرأة، **مجلة جامعة دمشق**، 18: 95–154.

غانم هنا (1982). **بناء المجتمع**. دمشق: مطبعة الاتحاد.

غنيمة يوسف المهيني (1980). **الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي**. الكويت: مكتبة الفلاح.

فادية عمر الجولاني (1995). مظاهر تغير عادات الزواج في الثقافة التقليدية المتغيرة، دراسات حول الأسرة العربية، تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

فريد كامل أبو زينة وعدنان محمد عوض (1988). جمع البيانات واختيار العينات في البحوث والدراسات التربوية والاجتماعية، **المجلة العربية للبحوث التربوية**، 8، 1: 11–31.

فهد ثاقب الثاقب (1998). الخطوبة والتفاعل الزواجي والطلاق في المجتمع الكويتي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، 1، (26): 105–128.

فوزية دياب (1988). **القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية**. بيروت: دار المعرفة العربية.

ليلى أبو شعر (1985). **المرأة والتنمية**. الاتحاد النسائي، مكتب الدراسات، المرأة العربية في عقد المرأة الدولية، دمشق.

مجلة الشاهد (1993). تحقيق حول هموم المرأة العربية، نيقوسيا، 97: 49–54.

محمد الجوهري، علياء شكري، محمد علي، السيد الحسيني (1980). **ميادين علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعارف.

محمد رمضان محمد (1996). الفرق بين الجنسين في اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو القضايا الاجتماعية، **كلية الآداب**، القاهرة: جامعة عين شمس.

محمد علي قطان (1979). **دراسة المجتمع في الريف والبادية والحضر**. القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر.

محمد مراد (1998). العائلة وعلاقات القرابة والسلطة في المجتمع العربي، **الاجتهاد**، 39/40، (10): 15-53.

ميشيل دينكن (1986). **معجم علم الاجتماع**. تعريب إحسان محمد الحسن، بيروت: دار الطليعة.

نورالدين العتر (1977). **ماذا عن المرأة**. دمشق: دار الفكر.

هاجر صادق (1982). تنظيم الأسرة ومنعكساتها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، منظمة العمل الدولية، الحلقة الدراسية حول إدماج المرأة بالتنمية، دمشق.

Mondoras, H. (1975). *Eléments de sociologie*, Paris: Armand Collin.

Grwatize, M. (1981). *Lexique des sciences sociales*. Paris: Dalloz.

قدم في: يناير 2004

أجيز في: يونيو 2005

المرأة السعودية العاملة والإنفاق الأسري

دراسة على عينة من السيدات العاملات في مدينة الرياض

خالد عمر الرديعان*

ملخص: طرحت هذه الدراسة عدة تساؤلات مثل: ما أهمية دخل المرأة العاملة؟ وإلى أي مدى تسهم بالإنفاق؟ وهل تشكل مشاركتها تحدياً لدور الرجل باعتباره معيلاً تقليدياً؟ وكيف تقوم الزوجات بتنظيم الإنفاق؟ أرادت الدراسة أيضاً معرفة هل هناك عناية بموازنة الأسرة والتخطيط للإنفاق؟ أجريت الدراسة على 164 معلمة ينتسبن إلى التعليم الحكومي في الرياض، ولجمع البيانات استعين باستبانة صممت لهذا الغرض. توصلت الدراسة إلى نتائج، منها أن دخل الزوجة العاملة أساسي في الإنفاق على الأسرة، وأن هناك تحولاً في الأدوار لصالح المرأة ممثلاً باتساع دورها في اتخاذ القرارات الأسرية، وبخاصة الاقتصادية. وأشارت الدراسة إلى شفافية بين الأزواج في دخل كل طرف، وإلى أن علاقات النوع Gender relations تتعرض لتحول بسبب خروج المرأة للعمل واضطلاعها بدور أساسي في عملية الإنفاق على الأسرة. نتائج الدراسة تنطبق إلى حد كبير على أسر الطبقة الوسطى الحضرية، حيث تتقلص الفروق بين الجنسين – على الأقل في الوظائف الاقتصادية لكل منهما واتخاذ القرارات ذات الصبغة الاقتصادية – غير أننا بحاجة إلى دراسات موسعة لعلاقات النوع في المجتمع السعودي بعد تزايد أعداد السعوديات المنخرطات في سوق العمل، وهناك حاجة لدراسة نمط الإنفاق في الأسر التي تضم زوجات غير عاملات والأسر ذوات الدخول المتدنية.

المصطلحات الأساسية: المرأة العاملة، المعلمات، دخل المرأة، الإنفاق، موازنة الأسرة، القرارات الاقتصادية، الدور، علاقات النوع، زوجة عاملة.

---

* أستاذ مساعد في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

اقتحمت المرأة السعودية سوق العمل الحكومي وذلك في بعض المجالات، لعل أهمها قطاع التربية والتعليم الذي تشكل العاملات السعوديات فيه نصيب الأسد مقارنة بالقطاعات الأخرى كقطاعي الصحة والرعاية الاجتماعية.

وقد جاء ولوج المرأة سوق العمل محصلة طبيعية لانتشار تعليم الفتاة الذي بدأ رسمياً في المملكة عام 1959م. ويشكل عمل المرأة السعودية ظاهرة جديرة بالدراسة؛ فالمرأة العاملة - ولا سيما المتزوجة - تقوم بمجموعة من الأدوار المتنوعة؛ فهي زوجة وأم وربة منزل وما يتطلبه ذلك من مسؤوليات وواجبات، وهي من جهة أخرى موظفة تشارك بالتنمية الاجتماعية، مما ضاعف من مسؤولياتها على المستويين الأسري والوطني.

إن عمل المرأة خارج المنزل وحصولها على دخل قد مكنها أيضاً من الاضطلاع بدور جديد باعتبارها معيلاً للأسرة، وهو الدور الذي كان حكراً على الرجل لعدة عقود، غير أن هذا الدور لا يزال يواجه صعوبات وعراقيل تنعكس على المرأة العاملة؛ وذلك بسبب سيادة قيم تقليدية تجنح نحو تهميش دور المرأة بخاصة عندما يتعلق الأمر بالإنفاق، وهو ما لم يكن الأمر عليه في مرحلة ما قبل النفط عندما كان دور المرأة الإنتاجي لا ينفصل عن منزلها أو حقلها. وقد برزت أهمية الدور الجديد في ظل سيادة اقتصاد حضري جديد، وهو ما ألقى بمسؤولية جديدة على كاهل المرأة كالرجل تماماً وذلك لسد احتياجات الأسرة. وبسبب زيادة الأعباء الاقتصادية على أسرة اليوم وبروز نزعة استهلاكية طاغية فإن عملية الإنفاق الأسري وتدبير الموارد المالية أصبحت أحد الهواجس التي تشغل بال الجنسين. تتمحور هذه الدراسة، إذن، حول دخل الزوجة العاملة، ودورها في عملية الإنفاق على الأسرة، والنظرة إلى دخل المرأة، وهل هناك تخطيط لعملية الإنفاق والموازنة الأسرية، وشفافية في الأمور المالية بين الأزواج عندما يكون لكل منهما دخل خاص به يسلط الضوء على ذلك من خلال نظرية التبادل الاجتماعي؛ فخروج المرأة للعمل قد يراه البعض مكلفاً على المستوى الاجتماعي غير أن مردوده الاقتصادي مجد من جهة ومن جهة أخرى يوفر للمرأة فرصاً لتحقيق الذات والاستقلال الاقتصادي والمشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة، كما يفعل الرجل تماماً.

تساؤلات الدراسة:

تطرح هذه الدراسة تساؤلات حاولت الإجابة عنها. وقد تبلورت التساؤلات التالية في ضوء مااطلع عليه من دراسات سابقة ذات صلة بقضية البحث:

1 – هل دخل المرأة العاملة أساسي بحيث تعتمد عليه الأسرة أم أنه دخل هامشي، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليه مما يجعل الإنفاق مسؤولية الرجل؟

2 – ما دور المرأة في عملية الإنفاق الأسري؟ وهل تشكل مشاركتها في الإنفاق تحدياً لدور الرجل باعتباره معيلاً تقليدياً للأسرة أم أن أدوارهما تتكامل؟

3 – هل تضع الأسرة موازنة للإنفاق الأسري؟ وإذا كان كذلك فما الطريقة المتبعة؟ وهل للزوجة العاملة دور في اتخاذ القرارات الاقتصادية أو أن الزوج ينفرد باتخاذ تلك القرارات؟

4 – ما صحة الاعتقاد أن المرأة العاملة تنفق دخلها على نفسها في حين تأتي احتياجات الأسرة في مرتبة ثانوية من أولوياتها طبقاً لمقولة إن الإنفاق مسؤولية الرجل؟

5 – هل هناك شفافية مالية بين الأزواج العاملين بحيث يعرف كل طرف مقدار ما يملك الطرف الآخر وكيفية إنفاقه لدخله؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن جانب مهمل في دراسات محلية سابقة، وذلك لتحديد دور الزوجة العاملة في عملية الإنفاق، وإذا ما كان هذا الدور يتكامل مع أدوارها الأخرى التي تتقلدها. تحاول الدراسة كذلك الكشف عن أنماط الإنفاق الأسرية الشائعة والطرق المتبعة في تدبير موارد الأسرة المالية، وكذلك مناقشة دور الزوجة العاملة في قضية الإنفاق وأثر ذلك في علاقات «النوع»؛ أي علاقة الجنسين طبقاً لما يحددها من أطر اجتماعية وثقافية. إن الدراسات المحلية التي تناولت بعض القضايا السابقة – على كثرتها – تظل غير كافية لدرجة أنها لم تتبلور بشكل متكامل لخلق نماذج وأطر نظرية. وبالمقابل فإن هناك عدداً لا بأس به من الكتابات الغربية التي تناولت أدوار المرأة العربية بشكل عام، غير أن تلك الكتابات – عدا القليل – لا تمل ترديد الأفكار النمطية المعهودة عن المرأة العربية كالقول بهامشية دورها وتبعيتها للرجل وسلبية موقف الرجل تجاه المرأة، وهي مقولات لا تخلو من شطط.

بعض تلك المقولات – لمن يمعن النظر في ديناميكية المجتمع السعودي على سبيل

المثال – لا تصمد كثيراً أمام الواقع، وذلك في وقت يمر المجتمع السعودي بتحولات بنائية سريعة قد لا تمكن حتى الباحث أو الباحثة الجادين من رصدها أو سبر أغوارها بسبب الوتيرة المتسارعة لعملية التغير الاجتماعي. وبالطبع فإن هناك كتابات جادة ومنصفة سواء محلية أو أجنبية وظفت مناهج سوسيوأنثروبولوجية في دراسة قضايا المرأة، وذلك من خلال النظر إلى المرأة من الداخل Emic وليس من الخارج Etic، أي من خلال ما تعبر به هي عن نفسها لا ما يقوله الآخرون عنها. هذا النوع من الدراسات قليل لكنه مفيد من الناحية المنهجية، فهو يتجنب إصدار أحكام مسبقة وخارجية.

مفاهيم الدراسة:

ثمة مفاهيم تخلق جدلاً حول ما تعنيه، ولإيجاد قواعد فهم مشتركة فإنه لا بد من وضوح المفاهيم، الأمر الذي يتطلب أحياناً صياغتها إجرائياً operationally باعتبارها خطوة منهجية. فيما يأتي مجموعة من المفاهيم التي يتكرر استخدامها، وقد حدد ما تعنيه:

المرأة العاملة: نشير بذلك إلى المرأة التي تعمل خارج المنزل في القطاع الخاص أو العام، وتحصل على أجر مادي معلوم نظير عملها، وذلك تمييزاً لها عن المرأة التي تعمل في منزلها أو لحسابها الخاص. غني عن الذكر أن بعض الأزواج قد يدفع مقابلاً مادياً للزوجة نظير إدارتها للمنزل عندما تكون متفرغة، وبخاصة في المجتمعات الغربية (Campbell et al., 1995)، ولأن النسبة العالية من العاملات السعوديات (93%) يتركزن في مجال التربية والتعليم الحكومي فإن هذه الدراسة تقتصر على العاملات في هذا القطاع في مدينة الرياض.

الدخل الهامشي: يقاس الدخل أو ما يتحصل عليه الفرد نظير عمل يقوم به لفترة معلومة من الوقت بطرق كمية أي بالنقود. وفي الإشارة إلى الدخل الهامشي فإن المقصود هو ذلك الدخل غير المنتظم الذي لا يمكن صاحبه من الاعتماد عليه بشكل دائم كما هو الحال في المبالغ التي يتحصل عليها المتسولون، تلك المبالغ التي قد تفي باحتياجاتهم مؤقتاً لكنها لا تكفيهم لمعظم الفترات. تشير بهذا الصدد ثريا التركي ودونالد كول (1989) في معرض حديثهما عن الموظفات الحكوميات في مدينة عنيزة السعودية إلى أن دخل المرأة العاملة مبهم، على الأقل في طرق إنفاقه. وقد أشار كاتب هذه السطور في دراسة سابقة خلال مناقشته لظاهرة المرأة العاملة في إحدى الهجر البدوية السعودية إلى أن دخل المرأة قد لا يمكن الاعتماد عليه

مصدراً للإنفاق على الأسرة، فهي قد تترك عملها إما بسبب ممانعة الأب أو أحد الإخوة أو تحت إلحاح الزوج أو بسبب زيادة عدد أبنائها بعد سنوات من العمل نتيجة لتضارب أدوارها بوصفها زوجة وأماً وموظفة، الأمر الذي يدفعها – في الغالب – للتضحية بعملها، ومن ثم تظل عملية الإنفاق مسؤولية خاصة بالرجل كما هو الحال عليه في أغلب المجتمعات العربية حيث سلطة الرجل – والقوانين أحياناً – تمتد لتشمل منع الزوجة أو الابنة من العمل على الرغم مما حصلت عليه من تعليم وتدريب يؤهلانها له. يصبح دخل المرأة والحال هكذا هامشياً وغير مستقر، بل إن بعض الرجال تحديداً ينظرون إلى دخل المرأة على أنه مبلغ إضافي حصلت عليه الأسرة مما ينعكس في طريقة إنفاقه، وفي موقف متطرف يرى بعضهم من المعيب أن يعتمد الزوج على دخل «امرأة» كما أفاد أحد الإخباريين في الدراسة المذكورة (Alradihan, 2001). ويقلل بعض الرجال من أهمية دخل المرأة بسبب صورة نمطية مشوهة تجنح في الأساس نحو تهميش المرأة على الرغم من المكتسبات التي حصلت عليها تعليمياً أو وظيفياً.

الإنفاق الأسري: هي العملية التي تخصص بمقتضاها موارد مالية وإدارتها بهدف سد احتياجات أفراد الأسرة، تلك الاحتياجات التي لا تستطيع الأسرة توفيرها دون الاعتماد على مصادر مالية. وبالنسبة للموظفين والموظفات فإن العمل الذي يقومون به يوفر لهم مورداً مالياً يمكنهم من توفير تلك الاحتياجات من مصادر كالسوق عن طريق شرائها سواء كانت سلعاً أو خدمات. تتطلب عملية الإنفاق الأسري جهداً من أحد أفراد العائلة أو أكثر وذلك لتدبير الموارد المالية، ومن ثم إدارتها بشكل يلبي كل متطلبات الأسرة أو أغلبها، وتستوجب هذه العملية توافقاً ومناقشة بين الأطراف وتوزيعاً للأدوار والصلاحيات فيما يتعلق بالتصرف بالموارد.

الشفافية المالية بين الزوج والزوجة: نشير بذلك إلى علم كل طرف (الزوجة والزوجة) بمقدار ما يمتلك شريكه من نقود وكيفية إنفاقها.

الموازنة الأسرية: مبلغ من المال يخصص كل أسبوع أو شهر أو فترة زمنية يتفق عليها للإنفاق على الأسرة بحيث توضع بنود للاحتياجات وتخصص مبالغ لذلك. يقوم الزوج أو الزوجة عادة أو كلاهما بالاحتفاظ بالمال للإنفاق منه بعد أن يتم توفيره من أحد الطرفين أو كليهما طبقاً لمقدار يحدد إسهام كل فرد في الموازنة. قد تضم الأسرة أبناء يعملون أو أقارب آخرين ومن ثم يصبح من الوارد جداً أن

يسهموا بالإنفاق. هناك عدة طرق لوضع الموازنة كالتي وردت في دراسة الأسر المصرية التي نعرضها في القسم الخاص بالدراسات السابقة (Hoodfar, 1988) أو الطرق التي أوردها كامبل (1995)، والتي يشرحها كما يلي:

1 - **نظام المبلغ الكامل:** يقوم أحد الأطراف كالزوجة بالاحتفاظ بمبلغ الموازنة بعد أن يدفع الزوج ما عليه من التزام لتقوم الزوجة بعملية توزيع بنود الموازنة، ومن ثم توفير الاحتياجات. يرتبط هذا النظام بالأسر ذوات الدخل المتدني والطبقات العاملة.

2 - **نظام المكافأة:** تقوم الأطراف المساهمة بموازنة الأسرة بتبويب في أوجه الصرف، بحيث يتولى كل طرف توفير مستلزمات مقررة سلفاً مع إعطاء الزوج لزوجته مبلغاً مكافأة نظير إدارتها للمنزل. يرتبط هذا النظام بوضع مالي يسمح للزوج بالاستغناء عن جزء من دخله مكافأة للزوجة نظير إدارتها للمنزل بخاصة عندما تكون متفرغة.

3 - **نظام الإدارة المشتركة:** يأخذ هذا النظام شكلين: (أ) يضع الأطراف - الزوج والزوجة - المبالغ التي يحصلون عليها بصندوق أو حساب خاص، بحيث يكون لكل طرف حرية الوصول إلى تلك المبالغ لتوفير احتياجات الأسرة بعد أن يتناقش الطرفان حول أوجه الإنفاق. (ب) يضع كل طرف جزءاً من دخله للإنفاق على الأسرة بحساب مشترك مع احتفاظ كل طرف لنفسه بنصيب من دخله. يرتبط نموذج «الإدارة المشتركة» عموماً بوضع تكون فيه جميع الأطراف عاملة، وتحصل على دخول مرتفعة خاصة. شكل (ب).

4 - **الإدارة المستقلة:** يحتفظ كل من الزوج والزوجة بدخله لنفسه لكنهما يقومان باقتسام أوجه الإنفاق، بحيث يقوم كل طرف بتوفير أشياء يتم التشاور حولها، كأن يقوم الزوج بدفع إيجار المسكن أو أجور الخدم بينما تقوم الزوجة بتوفير الأطعمة أو تقوم بسداد مصروفات الكهرباء أو ما يتفق عليه الطرفان. ينطبق نظام الإدارة المستقلة على الأسر التي يتفاوت دخل أعضائها بشكل واضح (Campbell et al., 1995: 230).

الإطار النظري للدراسة:

تتأسس هذه الدراسة على بعض المفاهيم التي وردت في نظرية التبادل الاجتماعي Exchange Theory، وهي النظرية التي راجت في ستينيات القرن

العشرين من خلال أعمال جورج هومانز وبيتر بلاو اللذين أبديا اهتماماً بدراسة التفاعل الاجتماعي عند الجماعات الصغيرة، ومنها الأسرة، ثم تطورت النظرية في مراحل لاحقة من خلال كثير من الأعمال التي استفادت من الفروض التي طرحها هومانز وبلاو (أحمد زايد، 1992: 26). وقد انطلق الاثنان من مسلمات مختلفة، لكنهما انتهيا إلى طريق واحد؛ فقد كان هومانز معنياً بالسلوك البشري الذي تحدده الحاجة والثواب والتدعيم، أما بلاو فقد كان قريباً إلى التفاعلية الرمزية Symbolic interactionism التي تؤمن بأن التبادل عملية خلاقة بين فاعلين ذوي قيم ومعايير وليس بين مجرد أفراد ذوي غرائز واحتياجات. وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن هومانز وبلاو يتفقان على أن التفاعل بين الأفراد – بصرف النظر عن مداه وحجمه – ينطوي على درجة واضحة من التبادل، أي الحصول على شيء مقابل شيء وذلك كمحرك لسلوك الأفراد. ويصنف البعض تبادلية هومانز وبلاو على أنها تبادل ذو اتجاه فردي مقارنة بالمدرسة الفرنسية في الأنثروبولوجيا، أو تبادل ذو اتجاه جماعي كالذي عبر عنه كلود ليفي ستراوس ومارسيل موس. ويقوم الاتجاه الجماعي على أساس الفكرة التي مؤداها أن وجود تبادل لا بد أن يستند إلى قيم مشتركة بين الأطراف وثقة متبادلة؛ ذلك أن كل طرف يدرك أن الطرف الذي يدخل في تبادل معه سيفي بالتزاماته، وهي الالتزامات التي عادة ما يحددها المجتمع عوضاً عن المصلحة الذاتية التي اعتبرها أصحاب الاتجاه الفردي – كهومانز وبلاو – أساساً للتبادل الاجتماعي (أحمد زايد، 1992: 27). وفيما له علاقة بالأسرة فإن الدراسات النابعة من المنظور التبادلي قد ركزت في البداية على دراسة المصادر (الموارد) التي يستخدمها أطراف التفاعل في الأسرة في عملية حساب التكلفة والعائد، فلهذه المصادر قيمة تبادلية يمكن أن توجه مجريات التفاعل في الأسرة. ومن الموضوعات التي تطبق عليها نظرية التبادل خروج المرأة للعمل وما يترتب على ذلك من تكلفة وعائد؛ إذ من المعلوم أن خروج المرأة للعمل يأتي للأسرة بعائد مادي تتفاوت قيمته، وأن ذلك العائد يترتب عليه تكلفة تدفعها الأسرة نفسها، فهو يؤثر على دور الزوجة باعتبارها أماً كما يؤثر على الزوج الذي قد يضطر تحت ضغط الظروف الاقتصادية وحاجة الأسرة إلى دخل إضافي للتنازل عن بعض مهامه بسبب الدور الجديد للزوجة باعتبارها معيلاً آخر للأسرة. وتكشف الدراسات التبادلية حول هذا الموضوع عن أن التكلفة والعائد في عمل المرأة يتحددان في ضوء مجموعة من المتغيرات هي: (1) حجم الأسرة: فالمرأة غير المتزوجة تجني

عائداً يفوق ما تجنيه المتزوجة التي لديها أطفال، ومع ذلك فالمتزوجة تجني عائداً آخر قد لا يمكن قياسه بالمردود المادي كاستقرار العلاقة الزوجية بسبب الوضع الاقتصادي المريح، وقد يتسع نفوذ الزوجة بسبب قدرتها على المشاركة في عملية الإنفاق على الأسرة. (2) تعليم المرأة ودرجة تدريبها: فالمرأة التي قضت فترة أطول في التعليم والتدريب تجني عائداً أكبر من نظيرتها التي لم تقض سوى فترة قصيرة. وهناك بطبيعة الحال متغيرات أخرى وإن كانت أقل أهمية مثل عمل الزوج ومستوى دخله والنمط الأيديولوجي المتحكم في علاقات الأسرة (أحمد زايد، 1992: 31). وهناك محددات لعملية التبادل تؤثر في مساره، منها طبيعة التفاعل في ضوء انتماءات الزوجين الطبقية والعرقية، وسن كل منهما والتكافؤ العمري، وطبيعة التبادل في بيئة ثقافية محددة: في مجتمعات تقليدية أو معقدة (ريفية، حضرية،... إلخ) وكذلك نمط الزواج الشائع وغير ذلك من المحددات.

وتأسيساً على ما سبق فإن خروج المرأة السعودية للعمل - خارج نطاق الإنتاج المنزلي الذي كان شائعاً في مرحلة ما قبل النفط - قد أوجد حالة جديدة ترتب عليها تحوير في الأدوار فيما يتعلق بتقسيم العمل على أساس جنسي. لقد نتج عن ذلك أن اضطلعت المرأة العاملة بدور جديد يتمثل في دورها معيلاً جديداً للأسرة breadwinner مما استلزم إعادة مواءمة للأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين في بيئة اجتماعية وثقافية تضع حدوداً فاصلة بين الأدوار، وذلك على أسس جنسية صارمة. وبناء عليه فإن عملية تكييف الأدوار مسألة غاية في الأهمية؛ فهي تحمل في طياتها معاني عميقة تمس مجمل البيئة الاجتماعية ولا سيما أن مجتمع الدراسة المقصود يتأسس على بنية بطركية (أبوية) تقليدية، حيث جمود الأدوار ومركزية دور الرجل (Sharabi, 1988)، غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن عملية تكييف الأدوار تنطوي أيضاً على درجة واضحة من التبادل الاجتماعي، فخروج المرأة للعمل وقيامها بالإنفاق يظل مكسباً تحصل على ما يقابله أسرياً واجتماعياً، بينما يتقبل الرجل ذلك الدور الجديد للمرأة تحت وطأة الظروف الاقتصادية وسيادة قيم حضرية تتجه نحو تقليص الفروق بين الجنسين، على الأقل في الوظائف الاقتصادية لكل منهما.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا الإنفاق الأسري ودور المرأة العاملة في تدبير الموارد، وسوف نقصر العرض على دراسة من مصر وأخرى من

الهند باعتبارهما نموذجين من دول العالم الثالث، ثم نعرض لبعض الدراسات السعودية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أولاً – دراسة جوان منشر في الهند:

قامت منشر (1988) بسلسلة من الدراسات في الهند، منها تلك الدراسة التي تناولت دور المرأة والرجل في الإنفاق الأسري وذلك في عدد من القرى في ولايتي كيرالا وتاميل نادو جنوب الهند. وقد ركزت الباحثة على الأسر التي لا تملك حيازات زراعية، والتي يعمل أفرادها أجراء في حقول الأرز عند كبار الملاك. هدفت الدراسة في المقام الأول إلى تقويم دور المرأة العاملة في حقول الأرز بهدف مساعدة السلطات المعنية بالمرأة والظروف الصعبة التي تواجهها. انطلقت الباحثة من فكرة أن دخل المرأة أساسي ويفوق في الأهمية الدخل الذي حصل عليه الرجل؛ وذلك لأن دخل المرأة يوجه بشكل مباشر إلى الأسرة، في حين يميل الرجال إلى إنفاق جزء لا يستهان به من دخولهم على ملذاتهم كالكحول وفي المقاهي، وهو ما لا تفعله النساء في الغالب. هناك فئة قليلة من النساء ينفقن جزءاً صغيراً من دخولهن على أمور تخصهن، لكن الغالبية من النساء يبدين قدراً عالياً من الإيثار ولا سيما من لديهن أقارب مسنون، ومن هم في حاجة إلى من ينفق عليهم. لاحظت الباحثة أن بعض النساء العاملات لا ينفقن على أنفسهن إلا في حالات الضرورة القصوى وذلك عندما يمتنع أرباب العمل من توفير وجبات غذاء لهن. لاحظت الباحثة أيضاً أن العاملات غير المتزوجات يستثمرن جزءاً من مداخيلهن في شراء مجوهرات ذهبية كنوع من الادخار، وذلك تحسباً للوقت الذي يحين فيه زواجهن؛ إذ إن المرأة في الهند هي من يدفع المهر – وليس الزوج – طبقاً للتقاليد الهندية. وقد لاحظت الباحثة أيضاً أن أغلب العاملات يمكثن أوقات الفراغ مع أطفالهن باستثناء أولئك اللاتي يذهب أطفالهن إلى المدارس، وأن اهتمام الأمهات بأبنائهن واضح مقارنة بالآباء، فهن اللاتي يكتشفن إن كان الطفل مريضاً أو جائعاً. وفيما يتعلق بالعاملات المنتسبات إلى نقابات عمالية Unions فقد أشارت الدراسة إلى أن تلك النساء يقبلن بأجور متدنية عندما لا يكون أمامهن خيارات أخرى، وذلك لكي يستمررن في الإنفاق على أسرهن.

وقد سلطت الدراسة الضوء على درجة مشاركة المرأة في الموازنة الأسرية، وتوصلت إلى نتيجة واضحة، وهي أن مشاركة المرأة تظل أعلى وأكبر من مشاركة الرجل مع الأخذ في الاعتبار فرق الأجور بين الرجال والنساء؛ فالأخيرات يتعرضن لتمييز جنسي في الأجر لصالح الرجل. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن المرأة العاملة

تبدي اهتماماً أكثر مما يفعل الرجل بالقضايا الإنسانية وغير الرسمية ذات العلاقة ببيئة العمل أو ما يطلق عليه البعض informal organization، وهي الأمور التي يهملها واضعو الخطط أو أنها تغيب عن اهتمامهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن حرمان المرأة من العمل لا يؤثر عليها فحسب، بل يؤثر على رفاهية أفراد أسرتها بشكل مباشر حتى وإن كان الزوج يعمل وينفق (Mencher, 1988: 99-119).

إن دراسة منشر التي تمت على مراحل (1978 ، 1982 ، 1988) تتسم نتائجها بقدر عال من الصدق، لكنها أهملت جوانب أخرى؛ فالتركيز كان على المرأة ولم تعقد مقارنات كافية فيما يخص الرجال وطرق إنفاقهم لدخولهم والمسؤوليات المنوطة بهم. الدراسة – وفيما له علاقة بالدخل – أهملت اختبار فرض أن بعض الرجال قد ينفقون جزءاً من دخولهم على أقارب لا يقيمون معهم كالوالدين مثلاً، وهو سلوك نجده عند كثير من المجتمعات الشرقية بما فيها المجتمع الهندي. وأخيراً فالدراسة لم تكشف لنا ميدانياً – ومن الرجل مباشرة – كيف ينفق هؤلاء دخولهم سوى ما أدلت به زوجاتهم من أقوال.

ثانياً – دراسة هوما هودفار في مصر:

وفي دراسة مماثلة لما قامت به منشر فإن هوما هودفار (1988) أجرت دراسة في مصر حول الإنفاق الأسري وتدبير الدخل العائلي والطرق الشائعة في إعداد موازنة الإنفاق وأثر ذلك في العلاقة الزوجية. وقد تمت الدراسة في أحد أحياء القاهرة الفقيرة، وهو حي يتسم بتركيبة سكانية متنوعة من المهاجرين وآخرين ولدوا في الحي من آباء هاجروا من صعيد مصر. غلب على سكان ذلك الحي تباين مهنهم وخلفياتهم الثقافية لكن هناك سمات مشتركة بينهم، أهمها صعوبة أوضاعهم الاقتصادية وتشابه ظروفهم فيما يتعلق بتدبير قوت يومهم. وقد شملت الدراسة 31 أسرة. ولجمع المعلومات استخدمت الباحثة الملاحظة المنظمة والمقابلات الطويلة والمعمقة مع ربات المنازل، وقد حصلت على معلومات مفصلة حول تدبير الدخل ونمط الموازنة الأسرية وطرق الإنفاق. وبالإضافة إلى ذلك فإن الباحثة لم تغفل علاقات النوع Gender relations أو ميكانيزمات العلاقة بين الرجل والمرأة في إطارها الثقافي – الاجتماعي وأثر الدخل في تلك العلاقات. أما القضية الأساسية التي تفرع عنها عدة قضايا فقد كانت تدبير الشؤون المالية في المنزل والكيفية التي يدار بها الدخل سواء كانت الزوجة تعمل أم لا. وبناء على ملاحظات الباحثة فإنها أوردت ستة نماذج حول طرق إدارة الدخل جاءت على النحو الآتي:

1 - **الزوجة مديراً مالياً:** وجدت الباحثة خمس حالات ينطبق عليها هذا النموذج، حيث يعمد الزوج إلى إعطاء الزوجة جميع ما يحصل عليه من دخل لتقوم بتدبيره والإنفاق منه، غير أن الزوج يحتفظ بمبلغ صغير يستخدمه لاحتياجاته الشخصية الخفيفة (مواصلات - سجائر - وجبات عندما يكون في العمل). يغلب على هذا النوع من التدبير المالي أن العلاقة الزوجية تكون في أفضل حالاتها حيث يتنازل الرجل عن دوره في شراء احتياجات الأسرة، ومن ثم يفوض الزوجة القيام بذلك الأمر الذي يجعل نفوذ الزوجة واضحاً. ويعود انسجام العلاقة الزوجية إلى الزوج الذي يخول الزوجة صلاحيات هي من صلب مسؤوليات الرجل الشرقي عموماً، وتفسر الباحثة انسجام العلاقة بين الطرفين بمسألة غاية في الأهمية، فالزوج تخلى عن القرارات الاقتصادية مما وفر عليه الوقت والجهد بعد إلقاء المسؤولية على كاهل الزوجة. تصنف الباحثة هذا النمط «بالمثالي» عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات، حيث تحصل الزوجة على مساحة واسعة في عملية اتخاذ القرار، مما ينعكس على شكل علاقة حميمة بين الزوجين.

2 - **الزوجة مديرة ذات صلاحية كاملة في إدارة المنزل:** تورد المؤلفة ست حالات ينطبق عليها هذا النموذج حيث يعمد الزوج إلى دفع مبلغ شهري أو أسبوعي للزوجة نظير إدارة المنزل بالإضافة إلى مبلغ آخر يجعله بعهدتها للإنفاق منه على الأسرة مع استثناء مبلغ الطبابة؛ إذ إنه يدخل تحت بند الطوارئ الذي هو إحدى مسؤوليات الزوج. وفي الوقت نفسه فإن الزوج يحتفظ بجزء من دخله لتوفير احتياجات إضافية كالملابس وبعض الهدايا. يغلب على هذا النمط أن الزوجة لا تعلم تحديداً مقدار ما يكسب الزوج الأمر الذي يثير مشاحنات ولا سيما إذا ما كان الزوج يمكث ساعات طويلة خارج المنزل. أشارت الزوجات المبحوثات إلى أن أزواجهن يتسمون بالأنانية عندما يضعون احتياجاتهم الشخصية قبل احتياجات الأسرة وذلك عندما تكون الزوجة غير عاملة. أما اللاتي يعملن فإنهن يلجأن إلى ادخار جزء من مداخيلهن تحسباً لما هو أسوأ بسبب عدم الطمأنينة إلى نوايا الزوج وبسبب جهلهن بما يفعل الزوج بما يتبقى من دخله.

3 - **الزوجة مديرة ذات صلاحية محدودة في إدارة المنزل:** يقوم الزوج في هذا النمط بدفع مبلغ شهري أو أسبوعي إلى الزوجة، وبشكل منتظم؛ وذلك لسد بعض احتياجات الأسرة (وليس كلها)، كالأطعمة، بينما يتولى الزوج شراء احتياجات أخرى. قد تعلم الزوجة (وقد لا تعلم) مقدار ما يكسب إلا أن معظم الزوجات في هذا

النمط يتقبلن تلك الإجراءات؛ فالزوج يعفي الزوجة من الوقوف ساعات طويلة أمام المتاجر المدعومة (التعاونيات) وذلك لتوفير بعض الاحتياجات. ولغرض الادخار تقوم بعض الزوجات بعمل جمعيات توفير فيما يعرف بـ «جمعية»، حيث يقوم البعض منهن بشراء مجوهرات ذهبية ليس بقصد الزينة فحسب ولكن كادخار تحسباً للطوارئ. أغلب ربات البيوت اللاتي يندرجن تحت هذا النموذج هن من المتزوجات حديثاً، واللاتي يعملن غير أنهن يحصلن على دخول متدنية.

4 – **الزوجة «البنك»:** تؤدي المرأة في هذا النمط دور المصرف أو «البنك» الذي يحتفظ بالمال لكنه لا يمتلكه تماماً؛ فالزوجة لديها حرية الوصول إلى دخل الزوج غير أنها لا تتصرف به إلا بعد الرجوع إليه. ويعمد الزوج في هذا النمط إلى إيداع زوجته جميع دخله ويسحب منه على دفعات بحسب الحاجة ولكن بعلم الزوجة. بعض الأزواج – وليس كلهم – مسؤول عن توفير جميع احتياجات الأسرة في حين تحصل بعض الزوجات على مبلغ شهري مقرر سلفاً لتوفير بعض احتياجات يومية أساسية كالخبز والخضار والحليب ومصروف جيب للأولاد ومبلغ صغير للأمور الطارئة، أما بقية الاحتياجات وتقدير مدى الحاجة إليها فإنها أمور تظل من صلاحية الزوج. وعلى الرغم من أن الزوجات في هذا النمط يعترفن بمحدودية مشاركتهن في القرار الاقتصادي فإن علاقتهن مع أزواجهن تتسم بالتوافق. بعض الزوجات يقررن بوجود صعوبات مالية تعانيها أسرهن لكنهن لا يلقين باللائمة على الأزواج، وغالباً ما ينسبن تلك الصعوبات إلى أمور خارجة عن إرادة الجميع كالتضخم والغلاء، وهي المصاعب التي عاناها الاقتصاد المصري بشكل عام وذلك خلال فترة إجراء الدراسة.

5 – **الزوج مديراً مالياً:** كما يتضح من اسمه فإن الزوج في هذا النمط مركزي، حيث يقوم بتدبير جميع الاحتياجات. قد يترك الزوج مبلغاً ضئيلاً بعهدة الزوجة لسد احتياجات ملحة عند غيابه غير أن هذا ليس دائماً. وتشير الباحثة إلى أن الأزواج الشبان لا يفضلون هذا النوع من التدبير؛ فهو يقلص صلاحيات الزوجة. وقد أبدت جميع الزوجات اللاتي يندرجن تحت هذا النمط رغبة في المشاركة باتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية ولا سيما اختيار السلع.

6 – **الزوج الضيف:** ينضوي تحت هذا النموذج الزوجات العاملات اللاتي ينفقن جميع دخولهن على الأسرة بينما يمتنع الزوج عن المشاركة في الإنفاق أو أنه يشارك بدرجة ضئيلة وغير منتظمة في أفضل الأحوال. يلجأ الأزواج في هذا النمط إلى إنفاق

جميع ما يحصلون عليه على أنفسهم أو أنهم يدخرون ذلك لأسباب ليست واضحة للزوجة. ما يلفت الانتباه في هذا النموذج هو أن الأزواج لا يطلبون من الزوجة المكوث بالمنزل والتفرغ لإدارته بل على العكس يطلبون منهن العمل ويشجعونهن على الإنفاق تحت ذرائع متعددة علماً أن الشريعة الإسلامية تلزم الزوج بالإنفاق.

خلال عرض النماذج الستة خلصت الباحثة إلى أن الذكور والإناث يتم تنشئتهم اجتماعياً طبقاً للنوع Gender غير أن إدارة الدخل والتحكم فيه هي ما يؤثر بشكل واضح على سعادة الأسرة واستقرارها، ومن ثم علاقات التجاذب والتنافر بين الزوج والزوجة. وقد كشفت الدراسة أن السيطرة على الدخل تتباين من سيطرة كاملة للرجل إلى سيطرة كاملة للمرأة على الرغم مما هو شائع من سيطرة الرجل في المجتمعات الشرقية. وقد انتهت المؤلفة إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي حدثت في الاقتصاد المصري قد جذرت اللامساواة inequality بين الأزواج والزوجات وبخاصة في الأحياء الفقيرة على الرغم من مرور الاقتصاد المصري بمرحلة انتعاش كبير منذ منتصف السبعينيات. ومع أن الزوجات في تلك الأحياء المحرومة يتقبلن فكرة الرجل المعيل فإن جميع من قابلتهن الباحثة أبدين رغبة في الاستفادة من الوضع الاقتصادي الجديد للحصول على دخول تمكنهن من سد احتياجات أسرهن، ومن ثم الوقوف على قدم المساواة مع الرجل. وتخلص الباحثة إلى أن حصول المرأة على دخل ومشاركتها في الإنفاق يمنحها وضعاً أفضل فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية داخل الأسرة، بالإضافة إلى تقليل فرص اللامساواة في المجتمع (Hoodfar, 1988: 120-142).

ثالثاً – الدراسات المحلية:

قامت مها العيدان (1984) بإجراء دراسة تناولت التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي قبل ظهور النفط وبعده، حيث نظرت الباحثة إلى النفط باعتباره عاملاً أساسياً من ضمن عوامل أخرى أسهمت بحدوث تحولات بنيوية في المجتمع السعودي وذلك بالنظر إلى المداخيل المرتفعة التي وفرها النفط وذلك منذ منتصف السبعينيات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن دور المرأة العاملة أصبح أكثر تأثيراً أو أهمية فيما يتعلق باختيار الزوج واتخاذ القرارات الأسرية، وأوضحت كذلك أن للمرأة دوراً جوهرياً في وضع موازنة الأسرة طبقاً لدرجة مشاركتها في الإنفاق وخروجها للعمل، وهي عوامل أدت إلى ازدياد نفوذ المرأة بسبب مشاركتها الرجل في عملية الإنفاق على الأسرة (مها العيدان، 1984).

وفي الدراسة المعنونة «دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة الرياض» طرحت إحدى الباحثات السعوديات مجموعة من التساؤلات، كان من ضمنها محاولة الكشف عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات في الأسرة. أشارت نتائج الدراسة إلى علاقة إيجابية بين عمل المرأة وتمتعها بدخل مستقل وبين قدرتها على اتخاذ قرارات في الأسرة؛ إذ كلما كانت الزوجة عاملة وتحصل على دخل فإن ذلك يعزز من مشاركتها في اتخاذ القرارات، وهو ما يشير إلى أن دور المرأة لا ينحصر في الأدوار التقليدية باعتبارها زوجة وربة بيت، ولكنه يتعدى ذلك إلى المشاركة في القرار الأسري على قدم المساواة مع الرجل؛ وذلك بسبب عملها وإسهامها في الإنفاق (هدى الصديقي، 1988).

وفي دراسة أخرى حول القيمة الاجتماعية لعمل المرأة في المجتمع النسائي السعودي ناقشت باحثة أخرى أوضاع المرأة في مرحلة ما قبل النفط وما بعده لمعرفة قيمة عمل المرأة ضمن التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع السعودي. وتضمنت الدراسة مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بالدخل والدوافع الاقتصادية للعمل عند المرأة. وقد لاحظت الباحثة - على سبيل المثال - أن قيمة عمل المرأة تتأثر بمدى حاجة الأسرة إلى الدخل، فبينما تؤيد الأسر ذوات الدخل المتدني خروج المرأة للعمل فإن الطبقتين الوسطى والأعلى تربطان خروج المرأة للعمل بمدى توافق ذلك مع ظروف الأسرة الاجتماعية والثقافية بصرف النظر عن المردود الاقتصادي، إلا أن الدراسة وفي موضع آخر أشارت إلى تدني القيمة الاجتماعية لعمل المرأة إن لم يكن نابعاً من حاجة اقتصادية (هند خليفة، 1988).

وفي دراسة وثيقة الصلة على عينة تكونت من 285 امرأة عاملة في مدينة الرياض لمعرفة اتجاهاتهن نحو التقاعد المبكر، تناولت إحدى الباحثات في ثنايا دراستها دخل المرأة ودرجة إسهامها في الوفاء ببعض متطلبات الأسرة والأبناء. وفي سؤال عن مدى إسهامهن في الإنفاق على الأسرة أشار 40% من المبحوثات إلى أنهن يسهمن بكامل دخولهن، بينما أشار نحو 30% إلى أنهن يسهمن بجزء من الدخل. وأشار أيضاً ما نسبته 8% إلى أنهن يسهمن ولكن عند الحاجة إلى ذلك فقط. وقد أكدت الدراسة تعاظم الدور الاقتصادي للمرأة العاملة بسبب تقلدها دور معيل الأسرة ومشاركتها الزوج في عملية الإنفاق (جميلة اللعبون، 1998).

أما الدراسة الأخيرة التي تمت على عينة من العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض والمعنونة «أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية» فإن تلك الدراسة اختبرت مجموعة كبيرة من الفروض، كان منها ذلك الفرض المتعلق بدور

المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وارتباط ذلك بدرجة مشاركتها في القرارات الأسرية. وقد تبين أن 87% من الزوجات يناقشن أزواجهن في موازنة الأسرة، ويشاركن بفاعلية في القرارات المالية وذلك من جراء إسهامهن في توفير دخل إضافي للأسرة. وبالإضافة إلى ما ذكر فقد حوت الدراسة مجموعة أخرى من النتائج، حيث أشار 31% من المبحوثات إلى أنهن يعملن لدوافع اقتصادية كالرغبة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة. نتائج الدراسة أشارت بدرجة واضحة إلى أن تعليم المرأة وحصولها على دخل قد مكناها من تعزيز مكانتها، ومن ثم قدرتها على المشاركة في اتخاذ قرارات أساسية في الأسرة كانت حكراً على الرجل في الماضي كنمط الإنفاق وإعداد الموازنة الأسرية (نورة الصويان، 2001).

منهج الدراسة:

قامت هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي حيث تم تعرف مجتمع البحث وطرق الإنفاق الأسري في أسر ضمت زوجة عاملة تحصل على دخل ثابت. المعلومات التي تم الحصول عليها تشكل جزئيات وباستقرائها يتم الخروج بنتائج عامة.

عينة الدراسة:

كانت الخطة الأولية إجراء دراسة على العاملات السعوديات في مدينة الرياض، وبغض النظر عن جهة العمل إن كان قطاعاً حكومياً أو خاصاً. وعند إمعان النظر في حجم العينة الهائل وتوزيعها داخل مدينة الرياض استقر الرأي على قصر الدراسة على العاملات في قطاع التربية والتعليم الحكومي حيث تشكل العاملات في هذا القطاع ما نسبته 93% من عدد العاملات السعوديات في جميع المؤسسات الحكومية، وهي نسبة مرتفعة لا يمكن تجاهلها، في حين لا تشكل العاملات في القطاع الخاص إلا نسبة ضئيلة مقارنة بالقطاع العام. وقد استبعدت العاملات في المدارس الخاصة (القطاع الأهلي)؛ إذ تبين من ملاحظات أولية أن أغلب العاملات في القطاع الأهلي يتجهن نحو المدارس الخاصة للعمل بها مؤقتاً ريثما يحصلن على عمل حكومي؛ ذلك بسبب تدني الأجور التي تقدمها المدارس الخاصة (الأهلية) الأمر الذي لا ينطبق في المدارس الحكومية إن بخصوص الرغبة في الاستمرار بالعمل أو بسبب المرتبات المجزية في القطاع الحكومي. ولأن مرتبات العاملات في المدارس الخاصة متدنية جداً فقد اقتصرت الدراسة على العاملات في القطاع الحكومي وذلك للحصول على عينة متجانسة في الدخل. غني عن الذكر أن المرتب (الدخل الشهري) يشكل محوراً أساسياً في هذه الدراسة.

ولغرض سحب العينة وضمان درجة كافية من التمثيل فقد تم تقسيم مدينة الرياض إلى خمس مناطق على أساس جغرافي (الشرق، الشمال، الوسط، الغرب، الجنوب) واختيرت مدرستان من كل منطقة جغرافية ليصبح المجموع (10) مدارس يراوح عدد العاملات في كل مدرسة من (25–40) موظفة (إداريات ومعلمات ومشرفات)، وتم إرسال (25) استبانة إلى كل مدرسة بهدف الحصول على ما يراوح بين (180 إلى 200) استبانة إلا أنه وبعد تعبئة الاستبانات وفرزها في مرحلة لاحقة لوحظ عدم وصول بعضها، وأن بعضها ناقص، أي لم يتم الإجابة عن بعض أسئلتها. وفي المرحلة النهائية تم الحصول على ما مجموعه (164) استبانة تأسست الدراسة عليها، وذلك بعد استبعاد العاملات بالأجر المقطوع وغير المتزوجات والأرامل والمطلقات؛ إذ كان أحد أهداف الدراسة وصف العلاقة الزوجية، وإذا ما كان لدخل الزوجة ومشاركتها في الإنفاق من أثر في شكل العلاقة الزوجية. وجدول (1) يوضح عدد مفردات العينة طبقاً للتوزيع الجغرافي لمدارس البنات في الرياض، التي شملت مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية.

جدول (1)
عينة الدراسة وتوزيعها في مدينة الرياض

المنطقة	التكرار	النسبة
شرق الرياض	33	20.1
شمال الرياض	37	22.6
وسط الرياض	34	20.7
غرب الرياض	32	19.5
جنوب الرياض	28	17.0
المجموع	164	100

جمع البيانات:

استخدم الباحث الاستبانة أداة رئيسة للحصول على البيانات المطلوبة وذلك لتعذر استخدام وسائل أخرى كالمقابلة المفتوحة. وقد وفرت الاستبانة حرية للمبحوثات للإدلاء ببيانات لم يكن من الممكن الحصول عليها لو تم استخدام المقابلة على سبيل المثال؛ وذلك لحساسية بعض الأسئلة التي تتعلق بالجانب المالي وطرق إنفاق العاملة لدخلها. بنيت الاستبانة في ضوء تساؤلات الدراسة، صيغت الأسئلة

بطريقة مغلقة Closed - ended بحيث تختار المبحوثة الإجابة المناسبة من ضمن خيارات متاحة، وأغلب الأسئلة اشتملت على عبارة (أخرى تذكر...)؛ لأن بعض الأسئلة قد تحتمل إجابات لم ترد في ذهن الباحث. خضعت الاستبانة للتحكيم من قبل بعض المختصين (الرجال والنساء) لإبداء ملاحظاتهم التي أسهمت في الصياغة الثانية للاستبانة.

صدق أداة جمع البيانات:

بالإضافة إلى تحكيم الاستبانة وإجراء اختبار مبدئي لها لمعرفة مدى ملاءمتها لجمع المعلومات، اتخذت خطوة أخرى للتحقق من صدق البيانات وتقدير مدى التعويل عليها. ومن أشهر الطرق للتحقق من صدق البيانات أن يلجأ الباحث أو الباحثة إلى ما يسمى بالتثليث Triangulation أو جمع البيانات نفسها بوسائل مختلفة ومقارنة نتائج ذلك بنتائج الاستبانة لتعرف إن كان من الممكن التوصل إلى النتائج نفسها (Robson, 1993). وللتحقق من التعويل على الاستبانة قام الباحث بمساعدة إحدى الباحثات بإجراء مقابلات شبه مفتوحة، أي غير مقننة مع خمس مبحوثات باستخدام أسئلة الاستبانة ولكن دون إعطائهن إيحاء بالإجابات المحتملة. وبعد تسجيل الإجابات ومقارنتها بنتائج خمس استبانات لوحظ تقارب شديد في نتائج الأداتين. إن هذا الأسلوب شائع في البحوث الاجتماعية للتأكد من فاعلية أداة جمع البيانات (Nachmias, 1996).

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تجيب عن تساؤلات الدراسة، تلك التساؤلات التي صيغت في المرحلة الأولى للدراسة بناء على ما تم الاطلاع عليه من أدبيات حول موضوع طرق إنفاق الزوجة العاملة وإسهامها في الموازنة الأسرية. ومع أن الدراسات التي عرضت – عدا النزر اليسير – لم تسلط الضوء مباشرة على المرأة السعودية وأنماط الإنفاق، فإنه يجب ألا يغيب عن البال تشابه أدوار المرأة في أغلب المجتمعات، وأن التفاوت يظل نسبياً طبقاً لتباين الثقافات. ولكي تناقش النتائج بشكل منهجي فإنه يتم الإجابة عن تساؤلات الدراسة، ثم يصار إلى ربط النتائج في خلاصة الدراسة انطلاقاً من نظرية التبادل الاجتماعي التي عرضت في الإطار النظري.

أولاً – هل دخل المرأة العاملة أساسي للإنفاق أم أنه دخل هامشي؟

اتضح من النتائج الخاصة بدخل المرأة الأهمية القصوى لدخلها فيما يتعلق بالإنفاق؛ إذ تعتبره المبحوثات مصدراً أساسياً لرفاهية أسرهن اقتصادياً، وليس الأمر

كذلك فحسب بل اتضح أيضاً أن الأزواج يثمنون مشاركة الزوجة في الإنفاق على الأسرة كما أدلت بذلك الزوجات. أوضحت النتائج أن أكثر من 86% من الأزواج يثمنون مشاركة الزوجة سواء عبروا عن ذلك «دائماً» أو «أحياناً» أو «نادراً» بينما اتضح أن نحو 13% لا يثمنون ذلك، الأمر الذي قد يعود إلى ضآلة إسهام الزوجة في الإنفاق أو لأسباب أخرى. وجدول (2) يوضح موقف الأزواج بحسب ما أدلت به زوجاتهم.

جدول (2)
موقف الأزواج من مشاركة الزوجة في الإنفاق على الأسرة بحسب إفادتهن

موقف الزوجة من إنفاق الزوجة	التكرار	النسبة
يثمن مشاركتها في الإنفاق (دائماً)	50	30.5
يثمن مشاركتها في الإنفاق (أحياناً)	38	23.2
يثمن مشاركتها في الإنفاق (نادراً)	54	32.9
لا يثمن مشاركتها (مطلقاً)	22	13.4
المجموع	164	100

ولتحديد درجة المشاركة في عملية الإنفاق أشار ما نسبته 31% من الزوجات إلى أنهن يسهمن بكامل دخولهن في عملية الإنفاق، وأشار نحو 44% إلى أنهن يسهمن بجزء كبير من الدخل، أي ما يتجاوز النصف. وأشار ما نسبته 16% فقط إلى أن إسهامهن محدود، أي الربع أو أقل من ذلك، كما يتضح في جدول (3).

جدول (3)
ما تخصصه الزوجات العاملات من دخلهن للإنفاق على الأسرة

كمية المبلغ المخصص للإنفاق على الأسرة	التكرار	النسبة
ربع الدخل أو أقل من ذلك	27	16.6
ربع إلى أقل من النصف	12	7.3
نصف إلى أقل من ثلاثة أرباع	34	20.7
أكثر من ثلاثة أرباع	39	23.7
كامل الدخل	52	31.7
المجموع	164	100

وبسؤال المبحوثات عن مسؤولية الإنفاق هل هو مسؤولية الزوج أو الزوجة أو كليهما، أوضح أكثر من 86% أن الإنفاق مسؤولية مشتركة بين الزوجين، وهو ما يعني تقبل الأزواج لدور الزوجة وإسهامها في عملية الإنفاق دون الاعتقاد أن ذلك يشكل تهديداً لسلطة الرجل أو الانتقاص من دوره باعتباره معيلاً أساسياً، علماً أن أقل من 4% أفدن أن الإنفاق يجب أن يظل من مسؤولية الزوج، والنسبة المذكورة متدنية، كما يتضح في جدول (4).

جدول (4)
مسؤولية الإنفاق على الأسرة من وجهة نظر المبحوثات

مسؤولية الإنفاق على الأسرة	التكرار	النسبة
الزوج هو المسؤول عن الإنفاق	6	3.65
الزوجة هي المسؤولة عن الإنفاق	16	9.75
الزوج والزوجة (مسؤولية مشتركة)	142	86.58
المجموع	164	100

تشير الجداول السابقة إلى مسألتين غاية في الأهمية؛ إحداهما أن المرأة تعتقد أن الإنفاق عملية مشتركة، وأنه ليس من الضرورة بمكان التسليم بأن الإنفاق هو مسؤولية الرجل كما هي الحال عليه في السابق، والأخرى أن المرأة لا تضع حداً فاصلاً بين دورها ودور الرجل على الأقل في عملية الإنفاق، وهو موقف يشير إلى تحول في الأدوار لصالح المرأة، وينم في الوقت نفسه عن شعور المرأة بتنامي دورها الاقتصادي كمعيل يقف إلى جانب الرجل في تحمل مسؤولية الإنفاق. ويبدو من إجابات المبحوثات أنهن أردن القول أيضاً إن أزواجهن يتقبلون فكرة المشاركة في عملية الإنفاق دون أدنى حساسية من ذلك. وللتأكد أن المبحوثات لا يعبرن عن «اتجاه» فيما أدلين به من معلومات فقد ورد في الاستبانة سؤال كشفي ولكن في موقع متأخر من الاستبانة لمعرفة درجة المشاركة الفعلية في الإنفاق وأيهما ينفق أكثر الزوج أم الزوجة؛ حيث تبين أن 67% من الزوجات ينفقن بالدرجة نفسها التي ينفق بها الأزواج. وفي دراسة مماثلة عن ربات البيوت في الكويت لوحظ أن نحو 54% من ربات البيوت العاملات يتولين عملية الإنفاق وقضاء احتياجات الأسرة (علية حسين، 1986).

يتضح مما سبق عرضه أن الإنفاق على الأسرة عملية مشتركة ربما تتضمن عنصر التفاوض negotiation بين الزوجين وأن كلاً منهما يسهم بجزء مهم من دخله دون انتقاص لدور الرجل باعتباره معيلاً، ففي دراسة مشابهة أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 98% من العاملات في قطاع التعليم يشاركن بفاعلية في اتخاذ القرارات الأسرية مع الزوج بسبب مشاركتهن في عملية الإنفاق وأنهن لا يتركن الزوج يستأثر برأيه (نورة الصويان، 2001: 257–258). وفي السياق نفسه أشارت إحدى الدارسات إلى أن 40% من النساء العاملات اللاتي أجرت مقابلات معهن كن يسهمن بكامل الدخل في الإنفاق على الأسرة، في حين أشار 49% إلى أنهن يسهمن بجزء غير معلوم من الدخل (جميلة اللعبون، 1998). وحقيقة الأمر أن تلك النسب ليست ببعيدة عما توصلت إليه هذه الدراسة. صحيح أن هناك أنماط تفكير تقليدية تقلل من شأن إسهام المرأة ودورها الاقتصادي، غير أن الحقائق تؤكد وجود تحول اجتماعي تجاه النظر إلى دخل المرأة، ومن ثم مشاركتها في الإنفاق، بخاصة في المناطق الحضرية كالرياض حيث الأوضاع الاقتصادية ومتطلبات الحياة تفرض نفسها وتسهم في تغيير كثير من أنماط التفكير التقليدية. لا يغيب عن البال أهمية انتشار التعليم وتزايد الوعي بقضايا المرأة في العقود الأخيرة؛ إذ إن أغلب الأفكار النمطية حول المرأة التي قد نجدها عند الرجال تخف حدتها مع ارتفاع مستوياتهم التعليمية؛ ففي هذه الدراسة لاحظنا أن ما نسبته 53% من أزواج المبحوثات هم من الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى.

وفيما يتعلق بالنظرة المتدنية إلى دخل المرأة من قبل بعض الرجال فإنه يمكن النظر إلى ذلك من زاويتين: زاوية ثقافية – اجتماعية وزاوية دينية. ففيما يتعلق بالجانب الثقافي – الاجتماعي فإنه تمت الإشارة إلى فكرة المجتمع البطركي (الأبوي)، ومركزية دور الرجل الذي يؤدي عدة أدوار، منها دور المعيل وما يترتب على ذلك من سلطة أبوية تنسحب على جميع أعضاء الأسرة بما فيها المرأة، لكنه لا يغيب عن البال أن دور الرجل – المعيل ليس متجذراً في الثقافة العربية على الإطلاق؛ فالمرأة كانت حتى عهود قريبة تمارس أدواراً إنتاجية غاية في الأهمية في المجتمع الريفي أو البدوي وحتى في التجمعات الحضرية، إلا أن تلك الوظائف الإنتاجية لم تكن بأي حال من الأحوال لتنفصل عن الاقتصاد المنزلي أو المنزل باعتباره وحدة اقتصادية household. وعند النظر إلى عملية توطن البدو الذين كانوا يشكلون أكثر من 70% من سكان المملكة العربية السعودية في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين فإننا نلاحظ أن تلك العملية أي التوطن أحدثت تحولات انعكست

آثارها على المرأة؛ إذ نتج عن تلك العملية انكفاء في دور المرأة الإنتاجي وذلك لعدة أسباب، منها تحول الاقتصاد من رعوي إلى اقتصاد حضري، حيث انحسر إسهام المرأة، وأن عملية الإنتاج تم فصلها عن المنزل ومن ثم الاعتماد على مصادر خارجية كالعمل في الوظائف، بالإضافة إلى أن أغلب المناشط الاقتصادية تم تصميمها للرجل، الأمر الذي أعاد المرأة إلى وظائفها التقليدية كأم وربة بيت وهي أدوار غير إنتاجية بالمعنى المادي وإن كانت ذات أهمية بالغة. نتج عن ذلك أن أصبحت المرأة بحاجة إلى معيل بسبب عدم وجود أعمال مدفوعة الأجر تمارسها خارج المنزل (Alradihan, 2001). فقط عندما انتشر تعليم الفتاة في نهاية الخمسينيات في المملكة العربية السعودية أصبح لدى المرأة فرصة لاقتحام سوق العمل مرة أخرى ولكن في مجالات محدودة للغاية مقارنة بما هو متاح للرجل، ولعل التعليم في مدارس البنات كان أحد تلك المجالات على الرغم من أن هذا القطاع يواجه تشبعاً وظيفياً بسبب ازدياد أعداد الخريجات وعدم وجود فرص وظيفية للمرأة، وهي المشكلة التي بدأت تطل برأسها منذ منتصف الثمانينيات.

أما ما له علاقة بالجانب الديني أو النظر إلى دخل المرأة من زاوية دينية فإنه يتعلق بمسألة القوامة التي ترد في الآية الكريمة: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ (النساء، آية 34). إن هذه الآية تحديداً تثير جدلاً لدى بعض المفسرين؛ لأنها ربطت القوامة بقضية الإنفاق مما قد يشير ضمناً إلى سقوط القوامة عند عجز الرجل عن الإنفاق على الزوجة، بل إن الإمام الشافعي – رحمه الله – يرى أن للمرأة طلب فسخ عقد النكاح إذا ما كان الرجل عاجزاً عن الإنفاق (محمد آل سعود، 2002). وبناء عليه، فإن البعض قد يرى في خروج المرأة للعمل وقيامها بدور المعيل تهديداً لمبدأ القوامة وتهديداً للبنية البطركية التي تتأسس عليها الأسرة العربية، وهو ما قد يدفع بالرجال إلى التهوين من أهمية دور المرأة الاقتصادي، بخاصة إذا كانت تضطلع بدور الإنفاق بشكل يفوق ما يفعله. نتائج هذه الدراسة أشارت إلى مفارقة؛ إذ إن أغلب الأزواج – كما أفادت الزوجات – يعتمدون بشكل أو آخر على دخل الزوجة، وهو أمر مفهوم في ظل أوضاع اقتصادية ضاغطة نتيجة للنزعة الاستهلاكية المتصاعدة، مما يجعل دخل رب الأسرة غير كاف في أغلب الأحوال. لكن إلى أي حد يهدد ذلك مبدأ القوامة فإن الأمر يحتاج إلى دراسة موسعة. ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها فإنه ليس من الضرورة بمكان التشبث بفكرة المجتمع البطركي أو التسليم بهيمنة الرجل على

المرأة؛ إذ إن البطركية قد تأخذ عدة أشكال تخف حدتها وتزداد طبقاً للوضع الاجتماعي والخلفية الثقافية للأفراد. بقي التنويه بأن النتائج أشارت إلى أن القرار الاقتصادي غالباً ما يخضع للمناقشة بين أطراف الأسرة بخاصة عندما تكون الزوجة عاملة وتنفق، حيث أفاد ما نسبته 63% من المبحوثات أن اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تمس جميع أفراد الأسرة يتم التشاور حولها، وأن الزوج لا ينفرد بالقرار إلا في أضيق الحدود كشراء سلعة لم يتم التخطيط مسبقاً لشرائها (نورة الصويان، 2001). وفي دراسة مماثلة أكدت إحدى الباحثات أن هناك اتجاهاً نحو السيطرة لدى الزوجات العاملات عندما يتعلق الأمر بالقرار الأسري (هدى الصديقي، 1988). وفيما له علاقة بالدخل تحديداً، أشار كاتب هذه السطور في دراسة سابقة إلى أن دخل الزوجة العاملة قد يخلق تعقيدات للزوج عندما يقرر الاقتران بامرأة أخرى، وذلك إذا ما كانت الزوجة الأولى موظفة، في حين تصبح إمكانية الاقتران بزوجة ثانية واردة عندما تكون الزوجة الأولى غير موظفة أو ذات مستوى تعليمي متدنٍّ (Alradihan, 2001) الأمر الذي يعني أن عمل المرأة ومشاركتها في الإنفاق لا يدعم قدرتها على اتخاذ القرارات داخل الأسرة فحسب ولكنه أيضاً يعزز من مكانتها الاجتماعية ونفوذها على الزوج مما يجعل قدرة الأخير على الاقتران بزوجة أخرى مسألة غاية في الصعوبة.

نخلص مما سبق إلى أن دخل المرأة ليس دخلاً هامشياً وأنه متغير أساسي في عملية الإنفاق، ويؤدي دوراً جوهرياً في تشكيل نمط العلاقة الزوجية، وأنه لا يمكن النظر إليه على أنه ذو طبيعة مؤقتة أو عديم الفائدة، وليس صحيحاً أنه دخل مبهم أو أن طريقة إنفاقه غير واضحة. نتائج الدراسة أشارت إلى عكس ذلك.

ثانياً – هل تشكل مشاركة المرأة في الإنفاق تحدياً لدور الرجل باعتباره معيلاً تقليدياً للأسرة؟

على الرغم من ارتفاع أعداد الخريجات من الجامعات والمعاهد السعودية في السنوات الأخيرة، فإن نسبة السعوديات في سوق العمل السعودي تظل متدنية؛ فهي لا تشكل أكثر من 7% من قوة العمل الوطني. وتبلغ تلك النسبة بدول أخرى معدلات أعلى حيث تبلغ النسبة في كل من مصر والكويت 23%، والمغرب 21%، والصومال 38%، وسوريا 18%. أما في الدول المتقدمة فيصل إسهام المرأة في سوق العمل إلى 41% في الولايات المتحدة وبنسب مماثلة في كل من اليابان وفرنسا (Seager, 1997: 96-103). ومع أهمية ما تحقق في ميدان تعليم الفتاة ودخولها سوق العمل وإن بنسبة ضئيلة فإن دورَي المرأة السعودية بوصفها زوجة

أولاً وأماً ثانياً يظلان من أهم الأدوار التي تؤديها في حياتها، حيث يضفي المجتمع على هذين الدورين أهمية بالغة، وهو الأمر الذي تؤكده الدلائل الاجتماعية حول أهمية الزواج والإنجاب والمواقف السلبية الشائعة تجاه العنوسة (تأخر سن الزواج عند الجنسين) والعقم، بل حتى قصر الإنجاب على عدد صغير من الأبناء. ومع إضافة دور جديد للمرأة يتمثل في كونها موظفة خارج المنزل فإن هذا يزيد من الأعباء الملقاة على كاهلها مما يتطلب منها جهداً كبيراً للتكيف مع جميع هذه الأدوار دون أن يطغى دور الموظفة على الأدوار الأخرى، أو يعوقها عن أداء دورها الأسري ولا سيما أن نجاح المرأة السعودية يقاس في الغالب بمدى نجاحها في الدور الأسري بوصفها زوجة وأماً أكثر من نجاحها في الأدوار الأخرى.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العمل التربوي يعد من أفضل المجالات التي حققت فيها المرأة السعودية نجاحات ملموسة. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، منها طبيعة العمل التربوي حيث يتقارب إلى حد كبير من الدور الأمومي ولا سيما من يعملن في المستويات ما دون الجامعة. يضاف إلى ذلك قصر ساعات العمل التي تراوح بين 5–6 ساعات في اليوم وربما أقل، علاوة على التمتع بإجازة يومين في الأسبوع وإجازات الأعياد ومنتصف العام وعطلة الصيف بما يتجاوز في الغالب 160 يوماً في السنة ناهيك عن إجازة أمومة لمدة 60 يوماً لمن تضع مولوداً. وقد أشار 88% من العينة إلى أنهن لا يواجهن صعوبة في التوفيق بين عملهن والوظائف الأخرى كربات بيوت كما يرد في جدول (5).

جدول (5)
التوفيق بين العمل والأدوار الأخرى

درجة الصعوبة	التكرار	النسبة
أجد صعوبة كبيرة في التوفيق بين عملي وأدواري الأخرى.	7	4.26
أجد صعوبة محدودة في التوفيق بين عملي وأدواري الأخرى.	12	7.31
لا أجد صعوبة تذكر في التوفيق بين عملي وأدواري الأخرى.	145	88.40
المجموع	164	100

وبسؤال العينة هل كان إسهامهن في الإنفاق يشكل تحدياً لدور الرجل «كمعيل تقليدي» للأسرة، أفاد 86% أن أزواجهن يقدرون ذلك، وأشارت نسبة مقاربة إلى أن الإنفاق ليس من الأمور التي تخلق مشكلات زوجية قياساً بأمور أخرى. ولمعرفة نفوذ الزوجة حول شراء بعض السلع أشار 58% إلى أن قرار شراء سيارة على سبيل المثال يخضع للمناقشة، وأن نسبة الرجال الذين ينفردون بقرار الشراء لا تتجاوز 39%. نخلص مما سبق إلى أن دور الزوجة العاملة في الإنفاق ليس من الضرورة أن يشكل تحدياً لدور الرجل، وأن أدوار المرأة العاملة في القطاع التربوي متكاملة، غير أننا بحاجة إلى دراسة أدوار المرأة العاملة في مجالات أخرى كالمجال الصحي الذي يبدو أن العاملات فيه يواجهن صعوبات أكبر بسبب طول ساعات العمل ولشيوع نظرة سلبية إلى ذلك المجال غالباً بسبب اختلاط الجنسين، وهو الأمر الذي يجعل الكثيرات يحجمن عن العمل فيه ولا سيما قطاع التمريض الذي يتوافر فيه نحو ربع مليون وظيفة في المملكة العربية السعودية (El Sanbary, 1996).

ثالثاً – هل تضع الأسرة موازنة للإنفاق؟ وكيف؟

كان من ضمن أهداف هذه الدراسة معرفة مدى قيام المبحوثات بإعداد موازنة أسبوعية أو شهرية للإنفاق. وقد كانت مفاجأة أن من يقمن بذلك لا تتجاوز نسبتهن 5%، وهي نسبة متدنية للغاية على الرغم من ارتفاع دخل المبحوثات وأهمية اتباع إجراءات إنفاق مناسبة ولا سيما أن المبحوثات يعشن في بيئة حضرية تتطلب الاهتمام بتخطيط النفقات. ومع ذلك فإن النتائج لم تشر إلى فوضى في الإنفاق؛ فهناك ترتيبات يتم اعتمادها لكنها لا تصل إلى حد تخطيط الإنفاق بوضع موازنة صارمة كما تفعل الأسر التي ورد ذكرها في العرض الذي قدمناه في دراسة هودفار (1988) في مصر على سبيل المثال أو النماذج التي تحدثت عنها كامبل (1995). لقد أشار ما نسبته 81% من المبحوثات إلى أنهن لا يضعن موازنة، وأن أزواجهن لا يفعلون ذلك أيضاً كما يرد في جدول (6)، وهي نسبة عالية وتشير إلى عدم اهتمام كاف بتخطيط موارد الأسرة. وفي دراسة أجريت في الكويت لاحظت إحدى الباحثات أن ما نسبته 88.5% من الأسر الكويتية لا تضع موازنة للإنفاق (علية حسين، 1986: 187).

جدول (6)
مدى التزام المبحوثات إعداد موازنة شهرية للإنفاق

مدى التزام وضع موازنة شهرية للإنفاق	التكرار	النسبة
نضع موازنة لكل شهور السنة	8	4.9
نضع موازنة لبعض شهور السنة	22	13.4
لا نضع موازنة، ونصرف بحسب الحاجة	134	81.7
المجموع	164	100

ولمعرفة الوسائل المتبعة بين الزوجين لتخصيص مبلغ الإنفاق فإن الدراسة كشفت أن نحو 75% من المبحوثات يقدمه لأزواجهن مبالغ شهرية؛ وذلك لكي يتولى عملية الإنفاق فيقوم الزوج بشراء الاحتياجات ولكن بعد أن يتناقش مع الزوجة حول مدى الحاجة إلى تلك الاحتياجات، وذلك بحسب إفادة المبحوثات، وهو ما يتم الإشارة إليه في جدول (7).

جدول (7)
طرق تخصيص مبلغ الإنفاق كما أفادت المبحوثات

طريقة تخصيص مبلغ الإنفاق الشهري	التكرار	النسبة
أقدم للزوج جزءاً من دخلي ويتولى الإنفاق	123	75.0
يقدم لي زوجي جزءاً من دخله وأتولى الإنفاق	12	7.3
يوفر كل منا احتياجات محددة ومن دخله	20	12.1
يتم استخدام أكثر من طريقة مما سبق ذكره	7	4.2
غير مبين	2	1.2
المجموع	164	100

وقد يعود تفضيل الزوجات طريقة دفع مبلغ محدد للزوج إلى مرونة هذه الوسيلة من جهة؛ فالزوج يتولى عملية الشراء التي تتطلب مهارات مقايضة واحتكاك مع الباعة من الرجال، وهو الأمر الذي قد تتجنبه السيدات في المجتمع السعودي، ومن جهة أخرى فإن تولي الزوج لعملية الشراء يرتبط كثيراً بسهولة حركة الرجل وقيادته السيارة مقابل محدودية حركة المرأة وعدم قيادتها للسيارة في مجتمع

يغلب عليه طابع المحافظة والفصل بين الجنسين. تشير إحدى الدراسات إلى أن هذا النمط الذي أطلقت عليه «الرجل مديراً مالياً» ليس هو النمط المفضل وبخاصة عند الزوجات والأزواج الشبان؛ لأنه إلى حد كبير يقلص صلاحيات الزوجة في القرارات الاقتصادية وعملية اختيار السلع (Hoodfar, 1988)، لكن هذا النمط قد لا يتعارض كثيراً مع ثقافة المجتمع السعودي؛ حيث يقوم الرجل في الغالب بشراء احتياجات الأسرة شريطة عدم تحكم الزوج بدخل الزوجة، وهو أمر لم نجد عليه أدلة كافية في هذه الدراسة.

إن نمط «الرجل مديراً مالياً» يتوافق أيضاً مع ما أورده بعض الباحثين الذين أطلقوا عليه «نظام الإدارة المشتركة» حيث يخصص كل طرف (الزوج والزوجة) جزءاً من دخله للإنفاق على الأسرة مع احتفاظ كل طرف بجزء مهم من دخله للإنفاق على احتياجاته الخاصة، وهذا الترتيب يرتبط عادة بذوي الدخول المرتفعة (Campell et al., 1995). وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن الأسلوب السابق ينطبق على المبحوثات، فالغالبية منهن أو نحو 67% تقع دخولهن الشهرية بين (6.000 – 10.000 ريال) أو ما يعادل (1.600 – 2.700 دولار أمريكي) كما يتضح في جدول (8)، وهي دخول مرتفعة عند مقارنتها بفئات الدخل الأخرى المعمول بها في نظام الخدمة المدنية السعودية.

جدول (8)

دخول المبحوثات الشهرية (بالريال السعودي)*

فئة الدخل الشهري (بالريال السعودي)	التكرار	النسبة
2000 ريال أو أقل	10	6.1
2001 – 4000 ريال	18	11
4001 – 6000 ريال	26	15.8
6001 – 8000 ريال	20	12.2
8001 – 10.000 ريال	62	37.8
10.000 ريال أو أكثر	28	17
المجموع	164	100

* الدولار = 3.75 ريال سعودي (2005).

ولمعرفة لماذا تحجم المبحوثات عن وضع موازنة محددة للإنفاق فإن الدراسة كشفت عن مجموعة من الأسباب تقف وراء ذلك، منها:

أولاً: عدم قدرة أرباب الأسر على تحديد الاحتياجات الشهرية بسبب زيادة متطلبات الأسرة؛ إذ أشار ما نسبته 93% من المبحوثات إلى أنهن يعانين صعوبة في التنبؤ بالاحتياجات الخاصة بالأولاد، مما يجعل تخصيص مبلغ إنفاق شهري مسألة غاية في الصعوبة.

ثانياً: أشار نحو 56% من المبحوثات إلى أن واجبات الضيافة والقيم الاجتماعية المرتبطة بذلك تشكل أحد الأسباب التي لا تمكن من تخطيط النفقات بشكل دقيق.

ثالثاً: أشار نحو 70% من العينة إلى أنهن يقدمن مساعدات نقدية وهدايا لبعض الأقارب، وهي نفقات لا يمكن التنبؤ بها، مما يتعذر معه وضع موازنة ثابتة للإنفاق.

رابعاً: أشار نحو 49% من العينة إلى أنهن يقترضن من أزواجهن، وأنهم أيضاً يقترضون منهن مما يعني وجود مصروفات ناشئة لم يخطط لها أصلاً، الأمر الذي يربك عملية تخطيط الإنفاق.

نخلص مما سبق إلى أن إعداد موازنة للمصروفات الشهرية والتخطيط لها لا يشكلان أولوية لدى السيدات والرجال، الأمر الذي أعدناه إلى الأسباب المشار إليها أعلاه، وأن وضع موازنة شهرية لا يحظى باهتمام المبحوثات ربما بسبب ارتفاع دخولهن، وقد أشارت دراسات سابقة (Hoodfar, 1988; Mnecher, 1988) إلى أن تخطيط الإنفاق يصبح شائعاً فقط عندما تكون دخول الأطراف متدنية للغاية، وهو ما لا ينطبق على عينة هذه الدراسة.

رابعاً – هل تتقدم النفقات الشخصية على احتياجات الأسرة لدى المرأة؟

بينت النتائج أن 31.7% من المبحوثات ينفقن جميع دخولهن على الأسرة، وأن 23.7% ينفقن ثلاثة أرباع دخولهن على الأسرة، وأشار ما نسبته 20.7% إلى أنهن ينفقن أكثر من نصف دخولهن إلى ما دون ثلاثة أرباعها على الأسرة، ثم أشار نحو 7.3% إلى أنهن ينفقن من الربع إلى ما دون النصف على الأسرة، وأخيراً أشار 16.6% إلى أنهن ينفقن ربع دخولهن فقط أو أقل من ذلك على الأسرة، وهو ما يتضح في جدول (9).

جدول (9)
ما يخصص للأسرة من الدخل مقابل ما يخصص للاحتياجات الشخصية (تقريباً)

المبلغ / الإنفاق	أقل من ربع الدخل	ربع الدخل - أقل من النصف	نصف الدخل - أقل من ثلاثة الأرباع	ثلاثة أرباع الدخل أو أكثر	كامل الدخل	المجموع
الاحتياجات الشخصية	94	51	16	3	0	164
النسبة	%57.3	%31	%9.75	%1.8	%0	100
النفقات على الأسرة	27	12	34	39	52	164
النسبة	%16.6	%7.3	%20.7	%23.7	%31.7	100

وأمثلة على ما يوجه من دخل في سبيل الأسرة، فقد أفاد ما نسبته 63% أنهن أسهمن بثمن سيارة الأسرة (يقودها الزوج)، وأن 84% سبق لهن الاشتراك بجمعيات توفير مع زميلات بهدف شراء احتياجات خاصة بالأسرة، وأفاد ما نسبته 18% أنهن يدفعن أقساطاً شهرية لسلع أخرى، وأفاد نحو 40% أنهن يسهمن بدفع إيجار السكن أو أقساط التمليك. وتشير النتائج الإجمالية إلى أن أغلب المبحوثات يضعن احتياجات الأسرة في موقع متقدم، وذلك في الأولوية عندما يتعلق الأمر بالمفاضلة بين الاحتياجات الشخصية واحتياجات الأسرة، وهو ما لاحظنا ما يشبهه في بعض الدراسات التي عرضت سابقاً (Mencher, 1988).

خامساً - هل هناك شفافية عالية بين الزوج وزوجته؟

تنطوي الثقافة الشعبية Folk Culture على قيم تدفع بالرجل إلى عدم الإفصاح للمرأة عن دخله، وتقدم الثقافة مسوغات لذلك؛ فالمرأة في الصورة النمطية ثرثارة ومبذرة وسرها ذائع. وفي المقابل فإن الثقافة تدفع بالمرأة للكشف عن المستور فيما يتعلق بالزوج ومقدار دخله وكم يملك؛ فغنى الزوج قد يصبح نذير شؤم كأن يقترن الزوج بامرأة أخرى، ومن ثم فإن الثقافة الشعبية تغذي المرأة بآليات دفاع لجعل الزوج ينهمك فقط في تدبير لقمة العيش لأكبر عدد ممكن من الأبناء الذين تنجبهم الزوجة لإبعاد «شبح الغنى» الذي قد يجلب معه النكد والزوجة الثانية. على أن ما يعنينا هو «سوء التدبير»، فالمرأة في الثقافة الشعبية لها أكثر من صورة سلبية على الرغم من وجود صور إيجابية لها، وهو ما يعكس تناقضات

الثقافة وذرائعيتها طبقاً للموقف. تقدم الثقافة الشعبية المرأة عاجزة عن التدبير، ولا تستطيع القيام بما الرجل أهل له، وذلك في الوقت نفسه الذي تضفي عليها فضائل متعددة. ومع انتشار تعليم الفتاة ودخول المرأة سوق العمل فإن الصور السلبية لا تزال لها رواسب في الثقافة السائدة؛ ففي دراسة الكاتب عن إحدى الهجر البدوية لاحظ رواجاً واسعاً للصور السلبية الخاصة بالمرأة على الرغم من هبوط مستويات الأمية وانتشار التعليم وانخراط أعداد لابأس بها من النساء في العمل (Alradihan, 2001). وقد طرحنا في هذه الدراسة تساؤلاً حول الشفافية المالية كجانب واحد فقط مما سبق لمعرفة مدى علم المبحوثات بمقدار ما يكسب الزوج، وكيف ينفق دخله، وهل الشفافية المالية واردة أم أن الأفكار التقليدية لا تزال سائدة؟ النتائج أشارت إلى تحسن الصورة بدرجة كبيرة لكن ليس من الضروري أن ينسحب ذلك على الجميع، فنحن نتحدث عن مبحوثات يعشن في منطقة حضرية وأزواجهن يحملون مؤهلات تعليمية مرتفعة (تعليم جامعي – دبلومات عليا... إلخ). حيث أشار إلى ذلك 64% من المبحوثات في الوقت الذي أشار 71% من العينة إلى أن تعليمهن جامعي أو أعلى من ذلك، مما يشير إلى أن شريحة البحث تمثل أسر الطبقة الوسطى، وهي طبقة متنامية في المدن والمناطق الحضرية السعودية كالرياض. وقد أشار نحو 94% من العينة إلى أنهن يعلمن تحديداً مقدار ما يكسب الزوج وأنهن أيضاً يناقشن الأمور المالية معه. ولتحديد درجة علم الزوجة بتفاصيل الأمور المالية للزوج أفاد 40.2% أن أزواجهن يخبرونهن بكل شيء وذلك بشكل «دائم»، وأن ما نسبته 36.5% يخبرونهن «أحياناً» بينما نحو 11% يخبرونهن ولكن «نادراً». وجدنا ما نسبته 12% من الأزواج فقط – وبحسب إفادة الزوجات – لا يخبرون زوجاتهم بأمورهم المالية، والنسبة المذكورة متدنية إجمالاً مقارنة بمجموع نسب من يخبرون الزوجات، التي تبلغ نحو 88% من الأزواج كما يرد في جدول (10).

جدول (10)

مدى إفصاح الزوج لزوجته عن أموره المالية

مدى الإفصاح (الشفافية)	التكرار	النسبة
يخبر الزوجة عن أموره المالية (دائماً)	66	40.2
يخبر الزوجة (أحياناً)	60	36.5
يخبر الزوجة ولكن (نادراً)	18	10.9
لا يخبرها (إطلاقاً)	20	12.1
المجموع	164	100

وقد أفاد أيضاً ما نسبته 87% من المبحوثات أنهن يتدخلن بطريقة إنفاق الزوج للمال مما يشير إلى امتلاكهن نفوذاً كافياً للتدخل بأوجه الإنفاق. وبالطريقة نفسها أفاد ما نسبته 82% من المبحوثات أن أزواجهن يتدخلون بطريقة إنفاقهن لدخولهن كما يرد في جدول (11).

جدول (11)

درجة تدخل كل طرف بطريقة إنفاق الطرف الآخر لدخله

درجة التدخل	الزوج		الزوجة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
يتدخل (دائماً)	20	12.1	14	8.5
يتدخل (أحياناً)	60	36.5	86	52.4
يتدخل (نادراً)	54	32.9	44	26.8
لا يتدخل (إطلاقاً)	30	18.2	20	12.1
المجموع	164	100	164	100

ما يلفت الانتباه في نتائج جدول (11) أن هناك ما نسبته 18.2% من الأزواج لا يتدخلون بطريقة إنفاق الزوجة للمال، بينما نجد تدني نسبة الزوجات اللاتي لا يتدخلن إلى 12.1%، وهي نسبة لم تكن متوقعة؛ إذ كان الاعتقاد أنها أعلى من ذلك بكثير. وإذا أشارت النتائج إلى شيء فإنها تشير إلى مدى نفوذ الزوجة العاملة وثقة الأزواج بقدرة زوجاتهم على تدبير المسائل المالية، وهو أمر غاية في الأهمية، لكن لا يغيب عن البال المستوى الجيد لتعليم الطرفين مما يدفعنا للاستنتاج أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج والزوجة عامل أساسي في خلق درجة من الشفافية المالية بينهما وخلق نظرة إيجابية متبادلة بين الطرفين.

مناقشة:

تسهم المرأة العاملة في عملية الإنفاق الأسري بشكل مباشر، ويتوجه دخل المرأة العاملة – بالدرجة الأولى – نحو رفاهية أسرتها، وهو دور تقوم به المرأة بكفاءة وإيثارية تنم عن وعي تام بمسؤوليتها الاقتصادية تجاه الأسرة. وتبدو عملية إنفاق المرأة على أسرتها كعملية تبادل اجتماعي؛ فإسهامها في الإنفاق عززت مكانتها داخل الأسرة وهو ما أشارت إليه النتائج الخاصة بنمو نفوذها وقدرتها على

اتخاذ القرار، فبقدر ما تعطي المرأة فإنها تأخذ أيضاً. وبالطريقة نفسها فإن الرجل، بوصفه معيلاً تقليدياً، قد حصل أيضاً على مقابل من خروج المرأة للعمل تمثل في رفاهية الأسرة اقتصادياً ولا سيما أن الأوضاع الاقتصادية تلقي بظلها على أسرة اليوم، فالمبحوثات يعشن في منطقة حضرية تسود فيها نزعة استهلاكية طاغية مما يجعل وجود أكثر من دخل في الأسرة مطلباً أساسياً، الأمر الذي يتطلب درجة من التعاون بين الزوجين وتنظيم الدخل؛ لكي تتمكن الأسرة من الإيفاء باحتياجاتها المتزايدة. وبما أن الحديث يدور حول زوج وزوجة يعملان ولكل منهما دخله ودوره في الإنفاق فإن هذا يعني امتلاك المرأة لورقة رابحة تتمثل بدورها الاقتصادي، مما نتج عنه تنازل الزوج عن بعض نفوذه للزوجة في سبيل استقرار العلاقة الزوجية من جهة ومن جهة أخرى للحفاظ على استقرار الأسرة التي أصبحت معرضة للتصدع أكثر من ذي قبل وذلك لعدة أسباب ربما كان أحدها العامل الاقتصادي. أما المرأة العاملة فإنه ليس من الضروري التشبث بفكرة أن الحاجة الاقتصادية هي دافعها للعمل على الرغم من أهمية ذلك؛ فالدراسة أثبتت أن 24% فقط يعملن لدافع اقتصادي محض بينما تعمل الأخريات لأسباب متعددة، منها الرغبة في إثبات الذات والاستقلال الاقتصادي وللإفادة من المؤهل التعليمي، وهي مكتسبات تسهم إلى حد كبير في توسيع نفوذ المرأة. ومع ذلك فإن خروج المرأة للعمل وقيامها بدور أساسي في الإنفاق قد زاد من الأعباء الملقاة على كاهلها بسبب تعدد أدوارها: زوجة وأم وربة بيت ثم موظفة، وهو ما استلزم التكيف مع جميع هذه الأدوار في ظل عوامل ثقافية واجتماعية تصبح أحياناً عائقاً عندما يدور الحديث عن عمل المرأة وأهميته على المستوى الأسري أو الوطني. ولحسن الحظ فإن العاملات في قطاع التربية والتعليم الحكومي يواجهن مشكلات أقل مما هو عليه الحال في قطاعات أخرى، ربما بسبب طبيعة العملية التربوية والتعليمية وظروف العمل التربوي ومواصفاته، الأمر الذي مكن العاملات فيه من التوفيق بين متطلباته وبين أدوارهن الأخرى. ولأن دخول المبحوثات مرتفعة نسبياً فقد لوحظ سيادة نمط إنفاق تقليدي قد يوصف بأنه غير راشد، وهو ما اتضح من عدم عناية المبحوثات بتخطيط دخولهن أو وضع موازنة للإنفاق للأسباب التي ذكرتها المبحوثات في ثنايا الدراسة. وقد لاحظت الدراسة درجة مرتفعة من الشفافية المالية بين الأزواج وزوجاتهم مما يشير إلى بروز نمط علائقي بين الأزواج يتأسس على الفهم والوضوح والتكافؤ بعكس الصورة التقليدية التي تجذر من الفروق الجنسية بشكل صارخ. غني عن

الذكر أن علاقات النوع أو علاقة الرجل بالمرأة تتحدد في ضوء منظومة من القيم الثقافية التي تؤدي دور الميكانيزمات في تشكيل تلك العلاقات وأن تلك الميكانيزمات (الآليات) ليست في حالة سكون كما يتبدى لمن ينظر إلى المرأة السعودية من الخارج، فالمجتمع السعودي يمر بتحولات بنيوية اتضح بعضها على شكل مكتسبات حصلت عليها المرأة وإن بوتيرة بطيئة.

المصادر:

أحمد زايد (1992). «المداخل النظرية لدراسة الأسرة» في الأسرة في الجزيرة العربية. تأليف: أحمد زايد وآخرون. الرياض: جامعة الملك سعود، **مركز بحوث كلية الآداب**: 4-54.

جميلة اللعبون، (1998). اتجاهات المرأة السعودية نحو التقاعد المبكر، دراسة وصفية على النساء العاملات بمدينة الرياض، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الرياض: جامعة الملك سعود.

علية حسين، (1986). ربة البيت. **سلسلة دراسات أنثروبولوجية في المجتمع الكويتي** (4) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود (2002). **قوامة الرجل وخروج المرأة للعمل: العلاقة والتأثير**. دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

مها العيدان، (1984). التغير الاجتماعي ودور المرأة في الأسرة السعودية. رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الرياض: جامعة الملك سعود.

نورة الصويان، (2001). أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية: دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض. رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الرياض: جامعة الملك سعود.

هدى الصديقي، (1988). دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الرياض: جامعة الملك سعود.

هند خالد خليفة (1988). القيمة الاجتماعية للعمل التسويقي في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير في علم الاجتماع. الرياض: جامعة الملك سعود.

Al-Radihan, K. (2001). Nomadic Sedentarisation, with Special reference to the Shararat of Saudi Arabia. Unpublished Ph.D Thesis. Swansea: University of Wales.

Altroki, S. and Cole, D. (1989). *Arabian Oasis City: The Transformation of Unayzah Austin*: Univ. of Texas Press.

Campbell, J, C. Creighton, and C.KOmari (1995). Urban social organization: an exploration of kinship, Social networks, Gender relations and household and community in Dar es salam: in Geneder, family, and Household in Tanzania, Edited by Colin Creighton and C.K Omari. Hull University. pp. 221-252.

El-Sanabary, N. (1996). Women and the Nurising Profession in Saudi Arabia in

Arab women between defiance and restraint, Edited by Suha Sabbagh, New York: Interlink Publishing Group. pp. 71-83.

Hoodfar, H. (1988). Household Budgeting and Finanical Management in a Lower-Income Cairo Neighbourhood. in A Home Divided, edited by Daisy Dwyer and Judith Bruce. California: Stanford University Press. pp. 120-142.

Mencher, J. (1988). Women's work and poverty: Women's Contribution to household maintenance in South India, in A Home Divided. edited by Daisy Dwyer and Judithe Bruce. California: Standford University Press. pp. 99-119.

Nachmias, C. and Nachmias, D,. (1996). *Research methods in social sciences. 5th Edition. London: Arnold.*

Robson, C. (1993). *Real world research.* Oxford: Blackwell.

Seager, J. (1997). *The state of women in the world Atlas. 2nd Edition. London: Penguin.*

Sharabi, H. (1988). *Neopatriarchy: A Theory of distorted change* in Arab society. Oxford: Oxford University Press

قدم في: فبراير 2005

أجيز في: يونيو 2005

إدراك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام في دولة الكويت لمفهوم العولمة وتداعياتها ومتطلباتها
دراسة ميدانية

عوض خلف العنزي*

ملخص: تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تعرف إدراك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام لمفهوم العولمة وتداعياتها ومتطلباتها. وقد اختيرت عينة الدراسة بحجم 100 مفردة تمثل 44% من إجمالي القيادات الإدارية في هذه القطاعات. وتتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في أنه لا يزال إدراك القيادات الإدارية للعولمة قاصراً على الأبعاد الاقتصادية والمالية دون إدراك الجوانب الأخرى في هذا المفهوم، وبخاصة الجوانب غير الاقتصادية، كما أظهرت النتائج إدراك القيادات الإدارية لأهم متطلبات العولمة وآثارها الإيجابية والسلبية. وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي يجب الأخذ بها لتعميق مفهوم النظرة الشاملة لمختلف الأبعاد لمفهوم العولمة ومتطلباتها وآثارها.

المصطلحات الأساسية: العولمة، المفهوم، متطلبات، الآثار، إدراك، القيادات، القطاع.

1 – مقدمة:

تعتبر العولمة من أكثر الظواهر التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين وجهودهم ولا سيما خلال السنوات العشر الأخيرة. وقد تناولت هذه الدراسات

* أستاذ مساعد – قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت.

الجوانب المختلفة المرتبطة بهذه الظاهرة وبخاصة ما يتعلق منها بمفهومها وأبعادها وانعكاساتها ومتطلبات التعامل معها.

وقد ركزت الدراسات السابقة في معظمها على إبراز الجوانب الفلسفية أو النظرية المرتبطة بمختلف هذه الأبعاد والانعكاسات، وإن كانت تعرضت في القليل منها لدراسة هذه الظاهرة في التطبيق العملي، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة. ويمكن تفسير ذلك في جانب منه بحداثة هذا المجال من مجالات الدراسة ولا سيما أن العولمة في طبيعتها لم تظهر الاهتمامات البحثية الجادة بدراستها إلا بعد تفاقم آثارها ولا سيما على الدول النامية، كما يفسر في الجانب الآخر بأن القطاعات الحكومية تتسم بطبيعتها بالبطء في ردود الأفعال بالنسبة للقضايا العالمية ذات التأثير على الدولة. ومن ذلك فإن الاهتمام بدراسة الآثار والنتائج المترتبة على العولمة من وجهة نظر العاملين في القطاعات الحكومية لم يظهر إلا في وقت قريب، وربما يفسر ذلك قلة الدراسات التطبيقية في هذا المجال، وذلك على الرغم من وجود دراسات تطبيقية تتناول العولمة في تأثيرها على مثل هذه الأبعاد – كالاقتصاد والسياسة وغيرهما – التي لا تمثل دائرة الاهتمام من قبل القيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية عادة.

2 – أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها من الدراسات القليلة إن لم تكن الرائدة التي تناولت العولمة بأبعادها المتعلقة بالمفهوم والآثار والمتطلبات في التطبيق العملي في دولة الكويت. ومن هذه الزاوية فإن هذه الدراسة تسهم في سد فجوة في المكتبة العربية، كما أنها تفتح المجال لمزيد من الدراسات في هذا الجانب الحيوي من جوانب البحث.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى قياس درجة إدراك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام لمفهوم العولمة وتداعياتها ومتطلباتها، وبشكل أكثر تحديداً تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1 – تحديد درجة إدراك القيادات الإدارية للقطاع الحكومي والقطاع العام للأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة سواء ما يرتبط منها بالأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية أو المعلوماتية.

2 – تحديد درجة الاختلاف في إدراك هذه الأبعاد باختلاف المستوى الإداري للقيادات المختلفة وأيضاً خصائصها الديموجرافية المختلفة في النوع، والسن، والتعليم بالإضافة إلى عدد سنوات الخبرات لكل منها.

3 – تحديد درجة إدراك القيادات الإدارية للقطاع الحكومي والقطاع العام للتداعيات أو الآثار والنتائج المترتبة على العولمة ما يرتبط منها داخلياً وخارجياً، وبخاصة ما يرتبط بزيادة أو ضعف القدرة التنافسية بالسوق المحلي والفرص الاستثمارية المتاحة للأسواق الخارجية.

4 – تحديد درجة الاختلاف في إدراك القيادات الإدارية للآثار والنتائج المترتبة على العولمة باختلاف المستوى الإداري والخصائص الديموجرافية وعدد سنوات الخبرة.

5 – تحديد درجة إدراك القيادات الإدارية لمتطلبات التعامل بإيجابية مع العولمة أو التغلب على ما قد يترتب عليها من سلبيات تحقيقاً للأهداف المنشودة.

6 – تحديد درجة الاختلاف في إدراك القيادات الإدارية لمتطلبات التفاعل مع العولمة باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات وخصائصها الديموجرافية وعدد سنوات الخبرة.

7 – تقديم عدد من التوصيات التي تسترشد بها القيادات الإدارية في إعداد الخطط والبرامج الفعالة للتفاعل مع العولمة وتدعيم إيجابياتها والتغلب على انعكاساتها السلبية.

ويرجع سبب تحديد درجة الاختلاف في الإدراك باختلاف الخصائص الديموجرافية إلى:

أ – أهمية تحديد القطاعات التي تدرك الأبعاد والانعكاسات بدرجة أقل من غيرها وتوصيف هذه القطاعات على هذه الخصائص حتى يمكن تهيئة المناخ الملائم لتنمية الإدراك لأهمية هذه الأبعاد والانعكاسات. ولا شك أن تهيئة مثل هذا المناخ سوف يتم بدرجة أكبر واقعية على مختلف جوانبه إذا ما توافرت مثل هذه البيانات عن الصفات الشخصية لمفردات عينة الدراسة.

ب – الرغبة في التحليل التفصيلي على هذه الأبعاد المرتبطة بالبيانات

الشخصية باعتبار أن شاغلي القيادات الإدارية على اختلاف مستوياتها يتوزعون على هذه الصفات الخاصة بالنوع والمؤهل وما إلى ذلك. وبمعنى آخر فإن التحليل على هذه الصفات يعكس واقع الحال بالنسبة للقيادات الإدارية العاملة في كل من القطاع الحكومي والقطاع العام.

مشكلة الدراسة:

يعد موضوع العولمة من أهم الموضوعات المطروحة حالياً سواء على الساحة الوطنية أو العالمية، وعلى الرغم من حداثة الاهتمام بموضوع العولمة، فإنه أصبح الآن يحوز اهتمام جميع الدول، وبخاصة النامية منها؛ وذلك لأنها باتت تدرك أن العولمة أمر لا مفر منه، ومن ثم عليها أن تعد العدة لكي تتواءم ومتطلبات العالم الجديد، ولا تزداد الهوة بينها وبين الدول المتقدمة التي تقود قطار العولمة.

وعلى ضوء مراجعة أدبيات الدراسات التي تناولت العولمة باعتبارها مفهوماً، وتداعياتها، ومتطلباتها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. تظل هذه الدراسات نظرية ومحدودة وتفتقر إلى الجانب التطبيقي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة بغية تعرف آراء عينة من المديرين في الجهات ذات الاختصاص في دولة الكويت، حول مفهوم العولمة وآثارها ومتطلباتها والسياسات التي تبنتها دولة الكويت للتعامل مع آثار هذه الظاهرة.

فروض الدراسة:

تحددت فروض الدراسة في ضوء الأهداف الخاصة بها على النحو التالي:

1 - تدرك القيادات الإدارية بكل من القطاعين الحكومي والعام العولمة باعتبارها ذات أبعاد مالية واقتصادية بالدرجة الأولى ويرتبط بهذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

أ - يختلف إدراك القيادات الإدارية للأبعاد المختلفة لمفهوم العولمة ولا سيما المالية والاقتصادية منها باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به هذه القيادات.

ب - يختلف إدراك القيادات الإدارية لمفهوم العولمة بهذه الكيفية باختلاف كل من:

- نوعية القطاع الذي تعمل به هذه القيادات.

- المستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات.

- الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية متمثلة في النوع والسن والتعليم.

ج - يختلف إدراك القيادات الإدارية للأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة باختلاف عدد سنوات الخبرة في العمل الإداري.

2 - تدرك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام العولمة على أنها ظاهرة ذات انعكاسات سلبية أكثر منها إيجابية، ويرتبط بهذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

أ - يختلف إدراك القيادات الإدارية للآثار والتداعيات المترتبة على العولمة باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به هذه القيادات.

ب - يختلف إدراك القيادات الإدارية للآثار والتداعيات المترتبة على العولمة باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات.

ج - يختلف إدراك القيادات الإدارية للآثار والتداعيات المترتبة على العولمة باختلاف الخصائص الديموجرافية لهذه القيادات المتمثلة في النوع، والسن والمستوى التعليمي.

د - يختلف إدراك القيادات الإدارية للآثار والتداعيات المترتبة على العولمة باختلاف عدد سنوات الخبرة للقيادات الإدارية في العمل الإداري.

3 - تدرك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام طبيعة وأهمية المتطلبات الواجب توافرها للتفاعل إيجابياً مع العولمة، ويرتبط بهذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

أ - يختلف إدراك القيادات الإدارية لطبيعة المتطلبات الواجب توافرها باختلاف نوعية القطاع الذي تشغله هذه القيادات.

ب - يختلف إدراك القيادات الإدارية لطبيعة متطلبات العولمة الواجب توافرها باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات.

ج - يختلف إدراك القيادات الإدارية لطبيعة المتطلبات الواجب توافرها باختلاف الخصائص الديموجرافية لهذه القيادات المتمثلة في النوع، والسن والمستوى التعليمي.

د - يختلف إدراك القيادات الإدارية لطبيعة المتطلبات الواجب توافرها باختلاف عدد سنوات خبرتها في العمل الإداري.

الإطار النظري للدراسة

أولاً - مفهوم العولمة:

تنوعت الدراسات التي تناولت مفهوم العولمة فيما بينها من حيث التركيز على إبراز الجوانب والأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة. وقد توزعت هذه الدراسات بين دراسات تنظر إلى العولمة على أنها ذات أبعاد اقتصادية ومالية تتعلق بحرية الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وانتشار أسواق التمويل والانسياب الحر للسلع والخدمات وغزو الأسواق وانفتاحها أمام مختلف منتجات الدولة بالدرجة الأولى، ومن بين هذه الدراسات (Dicken 1992; Drucker, 1986; Thompson 1992؛ جيمس روزناو 1997، روجيه جارودي 1998، سعد العبيدي 2000، محمد منصور 2001. منير شفيق 2001) ودراسات أخرى تنظر إلى العولمة على أنها ظاهرة ذات أبعاد معلوماتية (سعد العبيدي 2000، محمد منصور 2001، Mcluham 1968). كما أن هناك بعض الدراسات التي تناولت العولمة باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب سواء الثقافية والسياسية والتاريخية والتكنولوجية والإعلامية والاجتماعية (Featherstone. 1990; O'Brein 1992، جيمس روزنار 1997، روجيه جارودي 1998، سيار جميل، بدون تاريخ، محمد الجابري 1997، محمد منصور 2001، مصطفى رجب 2000، منير شفيق 2001).

وبغض النظر عن هذه الاختلافات في وجهات النظر الخاصة بالباحثين والدارسين فإن التعامل مع العولمة بشكل إيجابي يقتضي تعميق النظرة الشاملة والكلية لهذه الظاهرة، ومن ذلك فإن تصور هذه الدراسة لمفهوم العولمة ينطلق من هذه الزاوية أو هذا المنظور، فالعولمة طبقاً لما تقضي به هذه الدراسة تمثل ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتكنولوجية والثقافية والسياسية والإعلامية وغيرها.

ثانياً - آثار العولمة:

توزعت جهود الباحثين والدارسين بين التركيز على إظهار الآثار السلبية للعولمة وإظهار الجوانب أو الانعكاسات الإيجابية لها.

وقد تمثلت الآثار السلبية التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين عند تناولهم لظاهرة العولمة في التأثير على المنتجات المحلية التي لا تستطيع مواجهة المنتجات المستوردة ومنافساتها وزيادة التضخم نتيجة للركود الاقتصادي (خالد أبو الفتوح 1999) كذلك للعولمة آثار سلبية منها انخفاض فرص العمل وارتفاع معدل البطالة (ألفونس عزيز 2001، علا الخواجة 2001، محمد الجابري 1997) والتأثير على المستوى المعيشي وتقليص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة بالإضافة إلى ضعف حماية الدولة للمنتجات الوطنية وتقليص دور أجهزة حماية المستهلك (ألفونس عزيز 2001، ثناء عبدالله 2000، مصطفى رجب 2000، محسن هلال 2000، هدى ميتيكس 2001) للعولمة أيضاً آثار سلبية تتمثل في سيطرة أصحاب المصالح التجارية والاقتصادية على الإعلام، حيث يتم استخدامها في تشويه معرفتنا بالعالم ووعينا بأنفسنا ومعرفة الآخرين ووعيهم بأنفسهم وقضاياهم (مهيوب محمد 2000).

هناك آثار سلبية أخرى للعولمة تتمثل في عملية الإغراق (مصطفى رجب 2000)؛ حيث يتم إغراق الأسواق نتيجة لانخفاض الأسعار التي تقل كثيراً عن سعر المثيل في السوق المحلي أو حتى الأسعار في الدول المنتجة لهذه السلعة وأحياناً أقل من سعر تكلفة المنتج، وهذه من نتائج دخول العولمة وإلغاء التعريفة الجمركية، أو الحد منها على بعض السلع. كما أن للعولمة آثاراً سلبية على التعليم وطبيعته من حيث المنافسة وفق شروط ومستويات ومقاييس للأداء تفرض عليها من الخارج مما يتطلب تجويد التعليم ليصبح المتعلم قادراً على المنافسة والتكييف مع المتغيرات والمحافظة على الثوابت والقيم الاجتماعية (علا الخواجة 2001).

وعلى الجانب الآخر فقد ركزت بعض الجهود البحثية على إظهار ما للعولمة من آثار وانعكاسات إيجابية في مجال التعليم والتكامل الاقتصادي والطب والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والفضاء والإعلام والترفيه، ومن هؤلاء الباحثين (حسن نصر 1999، محسن الخضيري، Mcluhan 1968; Servan - Schreifer 1969; Tandon 1997, 2000).

وفي مواجهة هذه الآثار والتحديات، يأتي التأكيد على أن العولمة ليست فلسفة محدودة أو ثقافة ضيقة أو مذهباً اقتصادياً محصوراً، فالعولمة ظاهرة عالمية كونية

شاملة، وهي أكبر حقيقة واقعية في عصرنا الراهن في ظل ثورة أحالت الكرة الأرضية إلى كرة من المعلومات تدور في الاتجاهات كلها. لذلك فإن الخطر لا يكمن في العولمة ذاتها بقدر ما يكمن في سلبية المتلقي، وفي التوظيف الأيديولوجي للعولمة، ونجاح العولمة في الهيمنة والاختراق والتأثير لا يتعلق بإمكانات وقدرات الدول المتقدمة الفاعلة المصدرة للعولمة بقدر ما يتعلق بقوة الدول الأخرى المتلقية أو ضعفها، فالأمم الضعيفة في مواجهة العولمة هي التي ستخسر كل شيء، وأما الأمم القوية التي تواجه العولمة وتندمج بها وتتفاعل معها، فهي التي سترتبح معركة المنافسة الحضارية مع العولمة.

ثالثاً – متطلبات العولمة:

أشارت كثير من الدراسات والبحوث إلى أهمية التعامل الفعال مع متطلبات العولمة لمواجهة آثارها وتحدياتها، ومن هذه الدراسات دراسة ألفونس عزيز (2001) التي أشارت إلى أهمية تضافر الجهود في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وتبني استراتيجية الإنماء التكاملي والاهتمام بالتنمية البشرية لزيادة مستواها الفني والإداري بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى الوطنية وتوفير متطلبات العولمة، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجال الصناعة واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى إعادة هيكل الاقتصاد وتعديل بعض الأنظمة والتشريعات بما يتلاءم والمستجدات الإقليمية، ويكفل تعظيم العوائد الاقتصادية. كذلك أثارت دراسة كل من رمزي زكي (1999) ودراسة جمال الدين رزق (1998) ضرورة تبني العديد من السياسات الكفيلة بالحد من مخاطر العولمة، وتفعيل الآثار الإيجابية لها. ومن أهم هذه السياسات، السياسة الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للدولة وسياسات القوى البشرية، وكذلك التزام منهج التخطيط العلمي الذي يركز على الأولوية وخلق المؤثرات التي تتوجه بموجبها أهداف الأداء الاقتصادي.

وأشارت دراسة أحمد عبدالرحمن (1998) إلى ضرورة الاستفادة من بطء تطبيق سياسة العولمة في أصعب مراحلها، وبخاصة الحواجز غير الجمركية، والخدمات وتقنية المعلومات وغيرها وذلك في مجال وضع الاستراتيجيات الفعالة للتكيف مع متغيرات العولمة قبل تطور أنظمة الجمارك وتطوير تكنولوجيا ونظم

المعلومات. أما دراسة محمد الأطرشي (1998) فقد تبنت عدداً من الاستراتيجيات، ومن أهمها وضع استراتيجية عربية شاملة للتعامل مع العولمة مثل إقامة سوق عربية مشتركة، تحقق التنمية العادلة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين بالإضافة إلى إقامة منظومة الأمن الوطني.

كذلك أشارت دراسة علا الخواجة (2001) ودراسة جارالله الجارالله وناصر الشواف (2000) إلى ضرورة تبني عدد من السياسات اللازمة لمواجهة آثار العولمة، منها الاهتمام بالتنمية البشرية من خلال إعادة النظر بالنظم التعليمية واكتساب المعرفة حتى تتوافق مخرجاتها مع احتياجات السوق، إلى جانب ضرورة العمل لدعم وتحديث وتشجيع الدراسات والبحوث العلمية.

أما دراسة (Tandon 1997) فقد طرحت بعض البدائل والاستراتيجيات التي يمكن أن يتم تبنيها لمواجهة آثار العولمة، منها الإبطاء من عملية الاندماج من ناحية ومن ناحية أخرى تقوية الإمكانات الداخلية - الإنتاجية والتسويقية، والتحكم في الموارد المحلية بعيداً عن التدخل الأجنبي أو الشركات المتعددة الجنسيات.

كما أشارت دراسة عبدالحميد حمدان (2001) إلى ضرورة وضع المناهج الواقعية والمبنية على المعلومات والإحصاءات والمؤثرات دون الاعتماد على التكهنات والتوقعات والعواطف بالإضافة إلى زيادة توعية أفراد المجتمع بشكل عام والأعمار الصغيرة على وجه الخصوص من خلال التزام القيم والتقاليد الإسلامية الضابطة للسلوك، وذلك من خلال وضع مناهج علمية توفر سبل المعرفة وإتاحة الفرصة للحصول على المعلومات التي تساعد على عملية التحليل والاستنتاج بدلاً من المعلومات الموجهة والنتائج الجاهزة.

منهجية الدراسة:

تتمثل المنهجية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة لتحقيق أهدافها واختبار صحة الفروض الخاصة بها، وبخاصة ما يتعلق بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها والبيانات ومصادرها وتحليلها - في ما يلي:

1 – مجتمع الدراسة وعينتها:

1 – 1 – مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في القيادات الإدارية العاملة في كل من القطاع الحكومي والقطاع العام ذات الارتباط المباشر بقضايا العولمة. وقد تم تمثيل القطاع الحكومي في الوزارات الأساسية التالية ذات العلاقة:

أ – وزارة التجارة ممثلة في قطاع التجارة الخارجية.

ب – وزارة المالية ممثلة في قطاع الاقتصاد الدولي والضرائب.

ج – وزارة التخطيط ممثلة في قطاع التخطيط والمتابعة والاقتصاد والقياس التنموي (الاستشراف للمستقبل).

أما القطاع العام فقد تمثل بكل من الهيئات التالية ذات الارتباط:

أ – الهيئة العامة للاستثمار.

ب – الهيئة العامة للصناعة.

ج – الإدارة العامة للجمارك.

ويوضح جدول (1) البيانات الخاصة بحجم المجتمع وعدد شاغلي كل مستوى من المستويات الإدارية في كل وزارة وكل هيئة عامة.

جدول (1)
توزيع مفردات المجتمع بحسب نوع القطاع والمستوى الإداري

القطاع / المستوى الإداري	حكومي	عام	الإجمالي
الإدارة العليا	8	8	16
الإدارة الوسطى	23	28	51
الإدارة المباشرة	73	89	162
الإجمالي	**104**	**125**	**229**

المصدر: السجلات الرسمية للوزارات والهيئات موضع الدراسة.

1 – 2 – عينة الدراسة:

اختيرت عينة تحكمية من مختلف المستويات الإدارية بالوزارات والهيئات

موضع الدراسة. وحدد حجم العينة بـ 100 مفردة بما يمثل نحو 44% من إجمالي المجتمع. وحدد هذا الحجم في ضوء التقديرات الشخصية للباحث باعتبار أنه يقترب إلى حد كبير من نصف حجم المجتمع، وروعي في اختيار العينة ما يلي:

أ – تمثيل المفردات الشاغلة للوظائف الإدارية العليا بنسبة 100%.

ب – تمثيل المفردات الشاغلة للوظائف الإدارية الوسطى بنسبة 50%.

ج – تمثيل المفردات الشاغلة للوظائف الإدارية المباشرة بنسبة 35%.

وقد استند هذا التدرج في تمثيل المستويات الإدارية إلى أساس درجة العمق في الإلمام بقضايا العولمة وانعكاساتها، ومن الطبيعي أن تحظى هذه القضايا باهتمام أكبر من قبل شاغلي الوظائف الإدارية العليا واهتمام أقل نسبياً بالنسبة لشاغلي الوظائف الوسطى والمباشرة.

ويوضح جدول (2) توزيع مفردات العينة على كل مستوى من المستويات الإدارية بالنسبة لكل من القطاع الحكومي والقطاع العام. كذلك انظر جدول (3) الخاص بتوزيع أفراد العينة وفقاً للبيانات الديموجرافية (النوع، القطاع، المستوى الإداري، المستوى العلمي، العمر وسنوات الخبرة).

جدول (2)
توزيع مفردات العينة بحسب المستوى الإداري
في كل من القطاع الحكومي والقطاع العام

القطاع / المستوى الإداري	حكومي		عام		الإجمالي	
	مجتمع	عينة	مجتمع	عينة	مجتمع	عينة
الإدارة العليا	8	8	8	8	16	16
الإدارة الوسطى	23	12	28	14	51	26
الإدارة المباشرة	73	26	89	32	162	58
الإجمالي	**104**	**46**	**125**	**54**	**229**	**100**

المصدر: السجلات والبيانات الرسمية لأفراد المجتمع والعينة للوزارات والهيئات موضع الدراسة.

جدول (3)
توزيع مفردات العينة بحسب الخصائص الديموجرافية للصادرات الإدارية في القطاع الحكومي والعام

الخصائص	العدد	%
1 – النوع:		
– نكور	84	%84
– إناث	16	%16
الإجمالي	**100**	**%100**
2 – القطاع:		
– حكومي	46	%46
– عام	54	%54
الإجمالي	**100**	**%100**
3 – المستوى الإداري:		
– إدارة عليا	16	%16
– إدارة وسطى	26	%26
– إدارة مباشرة	58	%58
الإجمالي	**100**	**%100**
4 – المستوى العلمي:		
– حتى الجامعة	18	%18
– جامعي وأعلى	82	%82
الإجمالي	**100**	**%100**
5 – العمر:		
– حتى 35 سنة	16	%16
– 36 – 40	33	%33
– 41 فما فوق	51	%51
الإجمالي	**100**	**%100**
6 – سنوات الخبرة:		
– أقل من 5 سنوات	11	%11
– 5 – 10 سنوات	11	%11
– 11 – 15 سنة	13	%13
– 16 سنة فما فوق	65	%65
الإجمالي	**100**	**%100**

المصدر: السجلات الرسمية للوزارات والهيئات موضع الدراسة.

2 – نوع البيانات ومصادرها:

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على كل من البيانات الثانوية والأولية، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أ – البيانات الثانوية: تمثلت هذه البيانات في تلك المنشورة والمتاحة بالمراجع والبحوث والدراسات السابقة عن ظاهرة العولمة. وقد استفيد من هذه البيانات في تطوير متغيرات الدراسة وتصميم قائمة الاستقصاء.

ب – البيانات الأولية: تمثلت هذه البيانات في تلك التي تم تجميعها ميدانياً من عينة الدراسة عن مختلف متغيرات الدراسة وقد جمعت هذه البيانات من خلال استمارة الاستقصاء التي صممت لهذا الغرض، والتي اعتمدت بشكل أساسي على استخدام الأسئلة المغلقة (مقياس ليكرت ذات النقاط الخمس). وذلك ضماناً لسهولة الإجابة عن هذه الأسئلة من ناحية فضلاً عن سهولة تحليلها وإجراء المقارنات بين إجابات المستقصي منهم من ناحية أخرى، وقد روعي في الأسئلة أن تكون ذات طبيعة مباشرة، وأن تتسم صياغتها بوضوح الهدف منها وسرعة تفهم طبيعة كل سؤال ومضمونه أو محتواه.

وقد جمعت البيانات بالمقابلة الشخصية مع مفردات العينة بالاستعانة بثلاثة باحثين دربوا جيداً على كيفية إجراء المقابلات والإجابة عن استفسارات أفراد العينة.

3 – تحليل البيانات:

حللت البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية البسيطة المتمثلة في:

- المتوسطات الحسابية.
- الجداول المتعامدة (Cross Tabulation).
- وقد تم تحليل النتائج عند المستوى المعنوي 0,05.

وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

تحليل النتائج ومناقشتها:

أولاً – إدراك القيادات الإدارية بالقطاع الحكومي والقطاع العام للأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة:

تلخص الجداول من (4) إلى (7) النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن إدراك قيادات كل من القطاع الحكومي والقطاع العام لطبيعة وأهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة واختلاف درجة الإدراك لهذه الأبعاد باختلاف كل من:

- نوعية القطاع الذي تعمل به هذه القيادات (حكومي/ عام).

– المستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات الإدارية.

– الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية متمثلة في النوع، والسن والمستوى التعليمي.

– عدد سنوات الخبرة الخاصة بالقيادات الإدارية.

وتجدر الملاحظة قبل عرض النتائج المتعلقة بإدراك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام أن التحليل على الأبعاد المتعلقة بكل من المستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات والخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية وعدد سنوات الخبرة قد ركز على تحديد درجة الاختلاف في الإدراك باختلاف هذه الأبعاد بصرف النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه. ويتفق ذلك مع أهداف الدراسة على النحو الموضح سابقاً.

وتتمثل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الجداول فيما يلي:

1 – يصل المتوسط العام لدرجة إدراك طبيعة وأهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة إلى 3,67 من 5، ويعكس هذا المتوسط درجة من الإدراك، وإن كانت أعلى من المتوسط غير أنها ما زالت محدودة نسبياً.

2 – تختلف أبعاد مفهوم العولمة فيما بينها من حيث درجة إدراك القيادات الإدارية لطبيعة كل منها وأهميتها، وبصفة عامة يكون إدراك القيادات الإدارية أكبر ما يمكن لطبيعة وأهمية الأبعاد المالية والاقتصادية (المتوسط المرجح لإدراك هذه الأبعاد 4,3) وأقل ما يمكن لإدراك طبيعة وأهمية الأبعاد الاجتماعية (المتوسط المرجح 2,49 سلبي)، يحظى الجانب الخاص بأهمية توافر أنظمة متطورة للمعلومات أيضاً – بوصفه أحد أبعاد مفهوم العولمة – بدرجة محدودة نسبياً من الإدراك (المتوسط المرجح 3,28). ويمكن بشكل عام ترتيب أبعاد مفهوم العولمة التي تمت دراستها تنازلياً بحسب درجة إدراك طبيعة كل منها وأهميتها على النحو التالي:

الأبعاد	المتوسط المرجح
– الأبعاد المالية.	4,51
– الأبعاد الاقتصادية العامة.	4,09
– الأبعاد الخاصة بإمكانية المنافسة دولياً في الأسواق الأجنبية.	3,86
– الأبعاد الخاصة بتزايد حدة المنافسة في السوق المحلي.	3,80
– الأبعاد الخاصة بأهمية نظم المعلومات.	3,28
– الأبعاد غير الاقتصادية.	2,49

3 – تختلف درجة إدراك أهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به القيادات الإدارية.

جدول (4)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة

اختلاف درجة الإدراك باختلاف نوعية القطاع (حكومي/ عام)

م	الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة	الإدراك العام للمفهوم	اختلاف الإدراك باختلاف القطاع	
		المتوسط المرجح	الحكومي (متوسط مرجح)	العام (متوسط مرجح)
1	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد اقتصادية.	4,09 +	3,89	4,25
2	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد مالية.	4,51	4,41	4,58
3	إدراك العولمة بوصفها مفهوم تنافس في الأسواق المحلية (انفتاح أسواق الكويت أمام الأسواق العالمية).	3,80	2,87	3,25
4	إدراك العولمة بوصفها مفهوم تنافس في الأسواق الدولية (بوجود الخاص في الأسواق الدولية).	3,86	3,89	3,83
5	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد معلوماتية سواء ما يتعلق بإنتاج وشراء وتبادل المعلومات.	3,28	3,25	3,31
6	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد أخرى غير اقتصادية.	2,49	*2,75	*2,28

* اختلاف معنوي في الإدراك عند القيادات الإدارية لكل من القطاع الحكومي والقطاع العام على هذه الأبعاد.

+ على مقياس تراوح بين 5 موافقة بدرجة كبيرة جداً و1 غير موافق بدرجة كبيرة جداً تصل قيمة المتوسط المرجح 4,09.

– بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية التي تعمل بالقطاع العام أهمية وطبيعة الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة بدرجة أكبر مقارنة بإدراك القيادات الإدارية التي تعمل بالقطاع الحكومي لأهمية وطبيعة هذه الأبعاد مع عدم وجود اختلافات **معنوية** (تصل قيمة المتوسط العام لدرجة إدراك أهمية أبعاد المفهوم 3,59 لقيادات القطاع العام مقابل 3,51 لقيادات القطاع الحكومي).

– تختلف درجة إدراك الأهمية ما بين قيادات القطاع الحكومي والقطاع العام وذلك بالنسبة لجميع أبعاد المفهوم ما عدا ذلك الخاص بالأبعاد الأخرى غير الاقتصادية وبتزايد حدة المنافسة دولياً حيث يكون إدراك القيادات الإدارية بالقطاع الحكومي لدرجة أهمية هذين البعدين أكبر مع وجود اختلافات **معنوية** في درجة الإدراك الخاص بأهمية الأبعاد غير الاقتصادية. (المتوسط المرجح 3,32 لإدراك القيادات في القطاع الحكومي مقابل 3,05 لإدراك القيادات في القطاع العام).

– تختلف درجة إدراك الأهمية **معنوياً** ما بين قيادات القطاع العام والقطاع الحكومي بالنسبة لكل من البعدين التاليين:

الأبعاد	**الحكومي** (المتوسط المرجح)	**العام** (المتوسط المرجح)
– الأبعاد المالية لمفهوم العولمة	4,41	4,58
– الأبعاد الاقتصادية العامة لمفهوم العلومة	3,89	4,25

حيث تكون درجة إدراك الأهمية أكبر بين قيادات القطاع العام مقارنة بقيادات القطاع الحكومي.

4 – تختلف درجة إدراك أهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله القيادات الإدارية لكل من القطاع الحكومي والقطاع العام، وكما تشير إليه نتائج جدول (5):

– تتجه درجة إدراك الأهمية الخاصة للأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة إلى التزايد مع الانتقال من مستوى إداري إلى مستوى إداري آخر، بحيث تكون درجة إدراك الأهمية أكبر ما تكون نسبياً بين القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة العليا وأكبر ما تكون نسبياً بين القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة المباشرة (المتوسط المرجح العام لدرجة الأهمية 3,85، 3,61، 3,45 للقيادات من شاغلي الوظائف الإدارية العليا والإدارة التنفيذية والإدارة المباشرة، على التوالي).

جدول (5)
إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف المستوى الإداري

م	الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة	الإدراك العام للمفهوم	اختلاف الإدراك باختلاف المستوى الإداري		
			الإدارة العليا	الإدارة الوسطى	الإدارة المباشرة
		المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح
1	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد اقتصادية.	4,09	4,70	4,38	4,28
2	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد مالية.	4,51	4,77	4,25	4,21
3	إدراك العولمة بوصفها مفهوم تنافس في الأسواق المحلية (انفتاح أسواق الكويت أمام الأسواق العالمية).	3,80	3,68	*3,40	2,79
4	إدراك العولمة بوصفها مفهوم تنافس في الأسواق الدولية (الوجود الخاص في الأسواق الدولية).	3,86	4,00	3,84	3,79
5	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد معلوماتية سواء ما يتعلق بإنتاج وشراء وتبادل المعلومات.	3,28	3,36	3,29	3,15
6	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد غير اقتصادية.	2,49	2,64	2,51	2,49

* اختلاف معنوي في إدراك هذا البعد من أبعاد المفهوم باختلاف المستوى الإداري لقيادات القطاع الحكومي والعام.

– تختلف درجة الأهمية باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله القيادات الإدارية بالنسبة لجميع الأبعاد الخاصة بمفهوم العولمة مع وجود اختلاف **معنوي** باختلاف المستوى الإداري بالنسبة للبعد الخاص بتزايد حدة المنافسة في الأسواق المحلية حيث تكون درجة إدراك أهمية هذا البعد أكبر بين القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة العليا (3,68) مقارنة بغيرهم من القيادات شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة التنفيذية والإدارة المباشرة (3,40 و 2,79 على التوالي).

5 – تختلف درجة إدراك أهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة باختلاف الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام، ويتضح ذلك من جدول (6) الذي تتمثل أهم النتائج المستخلصة منه فيما يلي:

5–1 – بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية من الذكور أهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة بدرجة أكبر من إدراك القيادات الإدارية من الذكور لدرجة أهمية هذه الأبعاد (المتوسط العام لدرجة إدراك الأهمية 3,85 للذكور مقابل 3,51 للإناث مع وجود اختلاف **معنوي** في درجة إدراك الأهمية بين القيادات من الذكور والقيادات من الإناث).

– تختلف درجة إدراك الأهمية بين القيادات الإدارية من الذكور والقيادات الإدارية من الإناث بالنسبة لجميع أبعاد مفهوم العولمة ما عدا ذلك الخاص بكل من الأبعاد التالية:

الأبعاد	الذكور (المتوسط المرجح)	الإناث (المتوسط المرجح)
– الأبعاد الخاصة بإمكانية المنافسة دولياً في الأسواق الأجنبية.	3,80	4,25
– الأبعاد غير الاقتصادية للعولمة	2,48	2,75

حيث يكون إدراك القيادات الإدارية من الإناث لدرجة أهمية هذه الأبعاد أكبر من تلك الخاصة بإدراك القيادات الإدارية من الذكور لها.

جدول (6)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة: اختلاف الإدراك باختلاف الخصائص الديموجرافية للقيادات (النوع – السن – المستوى التعليمي)

م	الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة	الإدراك العام للمفهوم	اختلاف الإدراك باختلاف النوع		اختلاف الإدراك باختلاف السن			اختلاف الإدراك باختلاف المستوى التعليمي	
		المتوسط المرجح	ذكور	إناث	حتى 35	36-40	41 فما فوق	حتى الجامعي	جامعي وأعلى
			المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح
1	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد اقتصادية.	*4,09	4,11	4,00	4,04	4,08	4,11	4,10	4,12
2	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد مالية.	4,51	4,55	4,31	4,38	4,64	4,45	4,46	4,74
3	إدراك العولمة بوصفها مفهوم تنافس في الأسواق المحلية (انفتاح أسواق الكويت أمام الأسواق العالمية).	3,80	3,23	*2,75	*2,79	2,94	3,27	*3,26	2,75
4	إدراك العولمة بوصفها مفهوم تنافس في الأسواق الدولية (الوجود الخاص في الأسواق الدولية).	3,86	*3,80	4,25	*4,23	3,69	3,84	*3,66	4,31
5	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد معلوماتية سواء ما يتعلق بإنتاج وشراء وتبادل المعلومات.	3,28	*3,41	3,00	*2,98	3,23	3,46	*3,21	3,57
6	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد غير اقتصادية.	2,49	*2,42	2,75	2,57	2,42	2,5	*2,59	2,05

* اختلاف معنوي في إدراك هذه الأبعاد باختلاف الخصائص الديموجرافية لقيادات القطاع الحكومي والعام.

– تختلف درجة إدراك الأهمية **معنوياً** من القيادات الإدارية من الذكور والقيادات الإدارية من الإناث بالنسبة للبعدين التاليين:

الأبعاد	الذكور (المتوسط المرجح)	الإناث (المتوسط المرجح)
– إمكانية المنافسة دولياً في الأسواق الأجنبية.	3,23	2,57
– ضرورة أهمية تطوير أنظمة المعلومات.	3,41	3,00

حيث تكون درجة إدراك الأهمية أكبر بين القيادات الإدارية من الذكور.

5–2 – تختلف درجة إدراك أهمية الأبعاد المتعلقة بمفهوم العولمة باختلاف الفئة العمرية الخاصة بالقيادات الإدارية، وبصفة عامة تتزايد درجة إدراك الأهمية بين القيادات من الفئة العمرية 41 سنة فما فوق مقارنة بدرجة إدراك غيرها من القيادات الإدارية من الفئات العمرية الأصغر من ذلك (المتوسط العام لدرجة إدراك الأهمية 3,60 للقيادات من الفئة العمرية 41 سنة فما فوق مقابل 3,50 للقيادات من الفئة العمرية 36–40 سنة، 3,49 للقيادات من فئة العمر حتى 36 سنة).

– تدرك القيادات الإدارية من الفئة العمرية 41 سنة فما فوق أهمية الأبعاد الخاصة بكل من تزايد حدة المنافسة في الأسواق المحلية والأبعاد المعلوماتية للعولمة بدرجة أكبر من إدراك القيادات الإدارية في الفئات العمرية الأقل مع وجود اختلافات **معنوية** من درجة إدراك الأهمية لهذه الجوانب (المتوسط المرجح 3,36 للفئة العمرية 41 فما فوق 3,09 و2,89 للفئة العمرية 36–40 وحتى 35 سنة على التوالي).

– تدرك القيادات الإدارية من الفئات العمرية الأقل من 41 سنة أهمية البعد الخاص بإمكانية المنافسة دولياً في الأسواق الأجنبية بدرجة أكبر من إدراك القيادات الإدارية من فئة العمر 41 سنة فما فوق، مع وجود اختلاف **معنوي** في درجة إدراك أهمية هذا البعد (المتوسط المرجح 4,23 للفئة العمرية حتى 35 سنة مقابل 3,69 و3,84 من الفئة العمرية 36–40 و41 فما فوق على التوالي).

5–3 – تختلف درجة إدراك أهمية الأبعاد الخاصة بمفهوم العولمة باختلاف المستوى التعليمي للقيادات الإدارية، وبصفة عامة تتزايد درجة إدراك الأهمية بتزايد

المستوى التعليمي لهذه القيادات (المتوسط العام لدرجة إدراك الأهمية 3,59 بالنسبة للقيادات الإدارية من ذوي المستوى التعليمي الجامعي فأعلى مقارنة بـ 3,45 بالنسبة للقيادات الإدارية من ذوي المستوى التعليمي دون الجامعي).

تدرك القيادات الإدارية من ذوي المستوى التعليمي الجامعي فأعلى الأبعاد التالية على أنها ذات درجة أكبر نسبياً من الأهمية مع وجود اختلاف **معنوي** في درجة الإدراك مقارنة بغيرها من القيادات من ذوي المستوى التعليمي حتى الجامعي.

الأبعاد	حتى الجامعة (المتوسط المرجح)	الجامعة فأعلى (المتوسط المرجح)
– إمكانية المنافسة دولياً في الأسواق الأجنبية.	3,66	4,31
– الأبعاد المعلوماتية لمفهوم العولمة.	3,21	3,57

– تدرك القيادات الإدارية من ذوي المستوى التعليمي حتى الجامعي البعد الخاص بتزايد حدة المنافسة في الأسواق المحلية على أنه ذات درجة أكبر نسبياً من الأهمية مقارنة بإدراك القيادات من ذوي المستوى التعليمي الجامعي والأعلى لدرجة أهمية هذا البعد مع وجود اختلاف **معنوي** في درجة الإدراك باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط المرجح 3,26 مقابل 2,75).

6 – تختلف درجة إدراك أهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة باختلاف مدة الخبرة الوظيفية التي تتمتع بها القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام، وكما يدل على ذلك جدول (7)، الذي يتضح منه ما يلي:

– تكون درجة إدراك أهمية وطبيعة الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة أكبر ما يمكن بين القيادات الإدارية التي تراوح خبرتها الوظيفية بين 5–10 سنوات، وأقل ما يمكن بين القيادات من ذوي الخبرة الوظيفية حتى 5 سنوات، وتصل قيمة المتوسط المرجح العام لدرجة إدراك الأهمية 3,61 للقيادات من ذوي الخبرة الوظيفية 5–10 سنوات مقابل 3,58 للقيادات من ذوي الخبرة الوظيفية 11–15 و3,51 للقيادات من ذوي الخبرة 16 سنة فما فوق، 3,49 بالنسبة للقيادات من ذوي الخبرة حتى 5 سنوات.

جدول (7)
إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة: اختلاف الإدراك باختلاف مدة الخبرة الوظيفية

م	الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة	الإدراك العام للمفهوم	اختلاف الإدراك باختلاف مدة الخبرة الوظيفية			
			أقل من 5 سنوات	5-10 سنة	11-15 سنة	16 سنة فما فوق
		المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح
1	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد اقتصادية.	4,09*	3,67*	4,56	4,11	4,00
2	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد مالية.	4,51	4,02*	4,44	4,55	4,64
3	إدراك العولمة بوصفها مفهوم تنافس في الأسواق المحلية (انفتاح أسواق الكويت أمام الأسواق العالمية).	3,80	3,22*	3,11	3,30	2,26
4	إراك العولمة بوصفها مفهوم تنافس في الأسواق الدولية (الوجود الخاص في الأسواق الدولية).	3,86	4,44*	3,78	3,55	3,84
5	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد معلوماتية سواء ما يتعلق بإنتاج وشراء وتبادل المعلومات.	3,28	2,89*	3,33	3,43	3,18
6	إدراك العولمة بوصفها مفهوماً ذا أبعاد غير اقتصادية.	2,49	2,67*	2,44	2,53	2,16

* اختلاف معنوي في إدراك هذه الأبعاد باختلاف مدة الخبرة الوظيفية لقيادات القطاع الحكومي والعام.

– تختلف درجة إدراك الأهمية **معنوياً** باختلاف مدة الخبرة الوظيفية بالنسبة للأبعاد المتعلقة بكل من الأبعاد التالية:

الأبعاد	مستوى الخدمة			
	حتى 5 سنوات	5–10	11–15	16 فما فوق
– إمكانية المنافسة دولياً في الأسواق الأجنبية.	4,44	3,78	3,55	3,84
– الأبعاد المعلوماتية للعولمة.	2,89	3,33	3,43	3,18
– تزايد حدة المنافسة في الأسواق المحلية.	3,22	3,11	3,30	2,26
– الأبعاد غير الاقتصادية للعولمة.	2,67	2,44	2,53	2,16

وتكون درجة إدراك الأهمية أكبر نسبياً بين القيادات الإدارية ومن ذوي الخبرة الوظيفية 11–15 بالنسبة للأبعاد المعلوماتية وتزايد حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ومن الناحية الأخرى تكون درجة إدراك الأهمية أكبر نسبياً بين القيادات الإدارية من ذوي الخبرة الوظيفية بالنسبة حتى 5 سنوات للبعدين الأخيرين من أبعاد مفهوم العولمة (المنافسة الدولية والأبعاد غير الاقتصادية).

وبصفة عامة تبرز النتائج الخاصة بإدراك طبيعة وأهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة في مجموعها ما يلي:

1 – تختلف درجة إدراك طبيعة وأهمية أبعاد مفهوم العولمة، وذلك من بعد إلى آخر من هذه الأبعاد، وبصفة عامة يكون الإدراك لأهمية الأبعاد المالية والاقتصادية أكبر مقارنة بإدراك الأبعاد الأخرى في المفهوم.

2 – تختلف درجة إدراك طبيعة وأهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة باختلاف نوعية القطاع (حكومي/ عام)، وبصفة عامة يكون إدراك القيادات الإدارية التي تعمل بالقطاع العام أكبر منه مقارنة بإدراك القيادات التي تعمل في القطاع الحكومي.

3 – تختلف درجة إدراك طبيعة وأهمية أبعاد المفهوم باختلاف:

– المستوى الإداري للقيادات الإدارية.

– الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية.

– مدة الخبرة التي تتمتع بها القيادات الإدارية.

وبصفة عامة تتجه درجة إدراك الأهمية الخاصة بهذه الأبعاد إلى أن تكون أكبر نسبياً بين القيادات الإدارية من:

- شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة العليا.
- الذكور.
- الفئة العمرية 41 سنة فما فوق.
- المستوى التعليمي الجامعي فأعلى.
- ذوي الخبرة الوظيفية 5–10 سنوات ثم 11–15 سنة.

وتؤيد هذه النتائج في مجموعها قبول الفرض الأول من فروض الدراسة على جانبه الذي يقضي بإدراك القيادات الإدارية للعولمة على أنها ذات أبعاد مالية واقتصادية وأيضاً على الجانب الآخر الذي يقضي باختلاف درجة إدراك طبيعة وأهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به القيادات الإدارية، وخصائص هذه القيادات سواء الديموجرافية منها أو الوظيفية المتعلقة بعدد سنوات الخبرة الوظيفية والمستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات.

ثانياً – إدراك القيادات الإدارية بالقطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المختلفة للعولمة:

توضح الجداول من (8) إلى (11) النتائج التي تم التوصل إليها والخاصة بإدراك قيادات القطاعين الحكومي والعام للآثار المترتبة على العولمة واختلاف درجة الإدراك باختلاف كل من:

- نوعية القطاع الذي تعمل به هذه القيادات.
- المستوى الإداري الذي تشغله القيادات الإدارية.
- الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية، فتتمثل في النوع والسن والمستوى التعليمي.
- عدد سنوات الخبرة للقيادات الإدارية.

وتتمثل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الجداول فيما يلي:

1 – تحمل القيادات الإدارية بصفة عامة اتجاهات سلبية أكثر منها إيجابية نحو آثار العولمة، كما أن الآثار السلبية للعولمة يصعب تجنبها بدرجة كبيرة، وتصل قيمة المتوسط المرجح للعبارة الدالة على صعوبة تجنب آثار العولمة 3,95 من 5. كما

تصل قيمة المتوسط المرجح للعبارات التي تعكس الاتجاه السلبي نحو آثار العولمة للعبارات رقم (1، 3، 13) 3,56 من 5.

2 – تختلف القيادات الإدارية فيما بينها من حيث تقويمها للجوانب أو المجالات التي تتأثر سلبياً بدرجة أكبر من غيرها نتيجة العولمة. فبينما يأتي في مقدمة هذه الجوانب ذلك المتعلق بالتضخم الوظيفي وكيفية مواجهة آثاره أو نتائجه (المتوسط المرجح 3,82) يعتبر المجال الخاص بتقليص دور الدولة في مجال حماية المستهلك من أقل الجوانب تأثراً بالعولمة سلبياً (المتوسط المرجح 3,06).

وبصفة عامة يمكن ترتيب المجالات تنازلياً من حيث درجة تأثرها سلبياً بالعولمة من وجهة نظر القيادات الإدارية على النحو الآتي:

المجالات	قيمة المتوسط المرجح
– التضخم الوظيفي وكيفية مواجهة آثاره.	3,82
– زيادة درجة المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة.	3,64
– زيادة معدل البطالة.	3,51
– ضعف القدرة على حماية المنتج أكثر من مواجهة المنافسة.	3,45
– زيادة مخاطر فقد الثقة في المنتج المحلي.	3,25
– تقليص دور الدولة في حماية المستهلك.	3,06

3 – إذا كانت للعولمة مثل هذه الآثار أو الانعكاسات السلبية فإنها في الوقت نفسه ليست دون إيجابيات. وتتمثل أهم الانعكاسات الإيجابية للعولمة من وجهة نظر القيادات الإدارية مرتبة تنازلياً بحسب درجة أو قوة الاتجاه الإيجابي لكل منها فيما يلي:

المجالات	قيمة المتوسط المرجح
– تدعيم الحرص على الوجود المكثف والمنظم في المحافل الدولية ذات العلاقة بحماية المصالح الوطنية.	4,14
– تقديم فرص متاحة للاستثمار بالخارج.	3,85
– زيادة الحرص على التزام المواصفات القياسية في الإنتاج حماية للمنتج المحلي أمام الواردات.	3,68
– زيادة الاهتمام بتنمية العمالة نظراً لزيادة الطلب على العمالة الماهرة.	3,67

4 – تختلف القيادات الإدارية فيما بينها من حيث تقويمها لدرجة إيجابيات وسلبيات العولمة باختلاف القطاع الذي تعمل به هذه القيادات حكومياً كان أو قطاعاً عاماً، وتوضيحاً لذلك:

4 – 1 – بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية العاملة بالقطاع العام ظاهرة العولمة على أنها أكثر سلبية من حيث آثارها أو انعكاساتها مقارنة بالنسبة إلى غيرها من القيادات التي تعمل بالقطاع الحكومي. ويبدو ذلك واضحاً من مقارنة قيمة المتوسط المرجح للعبارات الدالة على ذلك رقم (1، 3، 13)، المتمثلة فيما يلي:

العبارات	المتوسط المرجح لإدراك القيادات الإدارية للقطاع الحكومي	المتوسط المرجح لإدراك القيادات الإدارية للقطاع العام
1 – تحمل العولمة في طياتها آثاراً سلبية أكثر منها إيجابية.	3,36	3,50
2 – يصعب بدرجة كبيرة تجنب الآثار السلبية للعولمة.	3,45	3,95
3 – العولمة في مجملها شر لا بد منه.	3,42	3,69

تصل قيمة المتوسط العام لإدراك كل من القيادات الإدارية في القطاع العام والقطاع الحكومي للآثار السلبية للعولمة 3,71 و3,41 من 5 على التوالي.

4 – 2 – ينصرف إدراك القيادات الإدارية العاملة بالقطاع العام لظاهرة العولمة على أنها أكثر سلبية إلى جميع مجالات أو أبعاد العولمة ما عدا تلك الخاصة بكل من:

- انعكاس العولمة على زيادة درجة المخاطر للمشروعات الصغيرة.
- زيادة درجة التضخم الوظيفي وكيفية مواجهة آثاره.

حيث تدرك قيادات القطاع الحكومي العولمة على أنها أكثر سلبية على هذين الجانبين مقارنة بإدراك قيادات القطاع العام لدرجة الانعكاس أو التأثير السلبي لهذه الظاهرة عليهما.

4 – 3 – تختلف درجة الإدراك **معنوياً** ما بين قيادات القطاع الحكومي والقطاع العام بالنسبة لدرجة التأثير السلبي للعولمة على كل من:

جدول (8)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المترتبة على العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف نوعية القطاع (حكومي وعام)

م	الأبعاد الناتجة عن العولمة	الإدراك العام للآثار	اختلاف الإدراك باختلاف القطاع	
		المتوسط المرجح	حكومي متوسط مرجح	عام متوسط مرجح
1	تحمل العولمة في طياتها آثاراً سلبية أكثر منها إيجابية.	+3,42	3,36	3,50
2	تقتضي العولمة ضرورة الوجود المنظم والمكثف في المحافل الدولية ذات العلاقة بحماية المصالح الوطنية.	4,14	4,08	4,19
3	يصعب بدرجة كبيرة تجنب الآثار السلبية للعولمة.	3,71	3,45	*3,95
4	تفقد الأجهزة بالدولة السيطرة على حماية المنتجات الوطنية في ظل العولمة.	3,45	3,27	*3,58
5	تؤدي العولمة إلى تقليص دور أجهزة حماية المستهلك بالدولة.	3,06	2,92	3,17
6	تؤدي العولمة إلى تزايد مخاطر فقدان الثقة في المنتج المحلي.	3,25	3,21	3,30
7	تقتضي العولمة ضرورة الاهتمام بفرض مواصفات قياسية لحماية المنتج المحلي أمام الواردات.	3,68	3,73	3,65
8	تقدم العولمة فرصاً استثمارية متعددة أمام الكويت بالخارج.	3,85	3,97	3,75
9	تتزايد درجة المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة في ظل العولمة.	3,64	3,70	3,55
10	تؤدي العولمة إلى زيادة معدل البطالة بالدولة.	3,51	3,24	*3,76
11	تنعكس العولمة على زيادة الطلب على العمالة الماهرة.	3,67	3,63	3,71
12	تتطلب العولمة مهارات إضافية لمواجهة التضخم الوظيفي الناتج عنها.	3,82	4,07	*3,55
13	العولمة في مجملها شر لا بد منه.	3,55	3,42	*3,69

* اختلاف معنوي في إدراك هذه الآثار باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به القيادات.

+ على مقياس تراوح بين 5 موافق بدرجة كبيرة جداً و1 غير موافق بدرجة كبيرة جداً تصل قيمة المتوسط المرجح إلى 3,42.

- زيادة معدل البطالة؛ حيث يكون التأثير أكثر سلبية من وجهة نظر قيادات القطاع العام، (المتوسط المرجح 3,24 لإدراك قيادات القطاع الحكومي مقابل 3,76 لإدراك قيادات القطاع العام).

- زيادة معدل التضخم الوظيفي حيث يكون التأثير أكثر سلبية من وجهة نظر قيادات القطاع الحكومي، (المتوسط المرجح 4,07 لإدراك قيادات القطاع الحكومي مقابل 3,55 لإدراك قيادات القطاع العام).

4 - 4 - بالنسبة للآثار أو الانعكاسات الإيجابية للعولمة تدرك قيادات القطاع العام العولمة على أنها أكثر إيجابية (مقارنة بإدراك قيادات القطاع الحكومي) بالنسبة للجوانب التالية:

- ضرورة الوجود المنظم والمكثف في المحافل الدولية دفاعاً عن المصالح الوطنية، (المتوسط المرجح 4,08 لإدراك قيادات القطاع الحكومي و4,19 لإدراك قيادات القطاع العام).

- ضرورة الاهتمام بالعمالة نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة (المتوسط المرجح 3,63 لإدراك قيادات القطاع الحكومي، و3,71 لإدراك قيادات القطاع العام).

ومن الناحية الأخرى تدرك قيادات القطاع الحكومي العولمة على أنها أكثر إيجابية فيما يتعلق بكل من:

- زيادة الحرص على التزام المواصفات القياسية، (المتوسط المرجح 3,73 لإدراك قيادات القطاع الحكومي و3,65 لإدراك قيادات القطاع العام).

- زيادة الفرص المتاحة للاستثمار بالخارج، (المتوسط المرجح 3,79 لإدراك قيادات القطاع الحكومي و3,75 لإدراك قيادات القطاع العام).

5 - تختلف القيادات الإدارية فيما بينها من حيث درجة إدراكها لإيجابيات العولمة وسلبياتها باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات، كما يتضح من النتائج بجدول (9).

جدول (9)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المترتبة على العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف المستوى الإداري

م	الآثار الناتجة عن العولمة	الإدراك العام للآثار	اختلاف الإدراك باختلاف المستوى الإداري		
			الإدارة العليا	إدارة وسطى	إدارة مباشرة
		المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح
1	تحمل العولمة في طياتها آثاراً سلبية أكثر منها إيجابية.	3,42	3,66	3,41	3,24*
2	تقتضي العولمة ضرورة الوجود المنظم والمكثف في المحافل الدولية ذات العلاقة بحماية المصالح الوطنية.	4,14	4,50	4,11	3,83*
3	يصعب بدرجة كبيرة تجنب الآثار السلبية للعولمة.	3,71	3,75	3,95	3,48*
4	تفقد الأجهزة بالدولة السيطرة على حماية المنتجات الوطنية في ظل العولمة.	3,45	3,57	3,38	3,17*
5	تؤدي العولمة إلى تقليص دور أجهزة حماية المستهلك بالدولة.	3,06	2,67	3,39	3,12*
6	تؤدي العولمة إلى تزايد مخاطر فقدان الثقة في المنتج المحلي.	3,25	2,92	3,24	3,57*
7	تقتضي العولمة ضرورة الاهتمام بفرض مواصفات قياسية لحماية المنتج المحلي أمام الواردات.	3,68	4,00	3,50	3,61*
8	تقدم العولمة فرصاً استثمارية متعددة أمام الكويت بالخارج.	3,85	4,38	3,75	3,44*
9	تتزايد درجة المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة في ظل العولمة.	3,64	3,21	3,35	4,03*
10	تؤدي العولمة إلى زيادة معدل البطالة بالدولة.	3,51	3,49	3,65	3,41*
11	تنعكس العولمة على زيادة الطلب على العمالة الماهرة.	3,67	3,41	3,71	3,93*
12	تتطلب العولمة مهارات إضافية لمواجهة التضخم الوظيفي الناتج عنها.	3,82	3,80	3,78	3,95*
13	العولمة في مجملها شر لا بد منه.	3,55	3,59	3,79	3,21*

* اختلاف معنوي في إدراك هذه الآثار باختلاف المستوى الإداري.

5 – 1 – بصفة عامة تدرك القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة الوسطى العولمة على أنها ظاهرة أكثر سلبية ومحفوفة بدرجة أكبر من المخاطر مقارنة بإدراك القيادات من شاغلي الوظائف في كل من مستوى الإدارة العليا ومستوى الإدارة المباشرة لدرجة خطورة هذه الظاهرة أو الانعكاسات السلبية لها، مع وجود اختلافات **معنوية** في درجة الإدراك باختلاف هذه المستويات، حيث يعكس ذلك العبارات رقم 1، 3، 13 (المتوسط المرجح 3,72 للإدارة الوسطى مقابل 3,67 و3,31 للإدارة العليا والمباشرة على التوالي).

5 – 2 – يتفاوت إدراك القيادات الإدارية لدرجة سلبية ظاهرة العولمة وذلك من مجال إلى آخر من مجالات هذه الظاهرة باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله هذه القيادات. وتوضيحاً لذلك:

– تدرك القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة العليا العولمة على أنها أكثر سلبية بالنسبة للجانب الخاص بفقد السيطرة على حماية المنتج الوطني مقارنة بإدراك غيرها من القيادات من شاغلي المستويات الوسطى والمباشرة لدرجة سلبية هذه الظاهرة على هذا الجانب، (المتوسط المرجح 3,57 للإدارة العليا مقابل 3,38 للإدارة الوسطى و3,17 الإدارة المباشرة على التوالي).

– تدرك القيادات الإدارية من شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة الوسطى العولمة على أنها أكثر سلبية مقارنة بإدراك غيرها من القيادات الأخرى على الجوانب المتعلقة بكل مما يلي مع وجود اختلافات **معنوية** بين إدراك كل من هذه المستويات الإدارية:

* تقليص دور أجهزة الدولة في حماية المستهلك، (المتوسط المرجح 3,39 للإدارة الوسطى مقابل 3,12 و2,67 للإدارة المباشرة والعليا على التوالي).

* زيادة معدل البطالة، (المتوسط المرجح 3,65 للإدارة الوسطى مقابل 3,41 و3,49 للإدارة المباشرة والعليا على التوالي).

– تدرك القيادات الإدارية من شاغلي الوظائف الإدارية المباشرة العولمة على أنها سلبية مقارنة بإدراك غيرها من القيادات الأخرى على الجوانب المتعلقة بكل مما يلي مع وجود اختلافات **معنوية** بين إدراك كل من هذه المستويات:

* زيادة درجة مخاطر فقد الثقة في المنتج الوطني، (المتوسط المرجح 4,57 لإدراك القيادات المباشرة مقابل 3,24 و2,92 لإدراك الإدارة الوسطى والعليا على التوالي).

* زيادة درجة المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة، (المتوسط المرجح 4,03 لإدراك القيادات المباشرة مقابل 3,35 و3,21 لإدراك القيادات الوسطى والعليا على التوالي).

* زيادة الآثار الناتجة عن التضخم الوظيفي، (المتوسط المرجح 3,95 لإدراك القيادات المباشرة مقابل 3,78 و3,80 لإدراك القيادات الوسطى والعليا على التوالي).

5 – 3 – بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية من شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة العليا العولمة على أنها أكثر إيجابية على الجوانب والأبعاد الخاصة بكل مما يلي مقارنة بإدراك غيرها من القيادات شاغلي الوظائف بالمستويات الأخرى:

– الوجود في المحافل الدولية ذات العلاقة بحماية المصالح الوطنية، (المتوسط المرجح 4,50 لإدراك القيادات العليا و4,11 و3,83 لإدراك القيادات الوسطى والمباشرة على التوالي).

– زيادة الحرص على التزام المواصفات القياسية، (المتوسط المرجح 4,00 لإدراك القيادات العليا و3,50 و3,61 لإدراك القيادات الوسطى والمباشرة على التوالي).

– زيادة الفرص المتاحة للاستثمار بالخارج، (المتوسط المرجح 4,38 لإدراك القيادات العليا و3,75 و3,44 لإدراك القيادات الوسطى والمباشرة على التوالي).

وتختلف درجة الإدراك بين القيادات بالمستويات الإدارية المختلفة معنوياً بالنسبة لكل من هذه الجوانب.

6 – تختلف القيادات الإدارية فيما بينها من حيث درجة إدراكها لإيجابيات العولمة وسلبياتها باختلاف الخصائص الديموجرافية لهذه القيادات (جدول 10)، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

6 – 1 – بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية من الإناث العولمة على أنها ذات آثار أكثر سلبية بدرجة أكبر من إدراك القيادات الإدارية من الذكور لدرجة سلبية هذه الظاهرة (المتوسط المرجح لإدراك العولمة على أنها ظاهرة سلبية في العبارات رقم (1، 3، 13) 3,60 للإناث مقابل 3,52 للذكور)، وبصفة خاصة ينصرف إدراك العولمة على أنها أكثر سلبية من وجهة نظر الإناث بالنسبة للجوانب الخاصة في كل من:

جدول (10)
إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المترتبة على العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف الخصائص الديموجرافية للقيادات (النوع، السن، المستوى التعليمي)

م	الآثار الناتجة عن العولمة	الإدراك العام للآثار	اختلاف الإدراك باختلاف النوع		اختلاف الإدراك باختلاف السن			اختلاف الإدراك باختلاف المستوى التعليمي	
		المتوسط المرجح	الذكور	الإناث	حتى 35	36–40	41 فما فوق	حتى الجامعي	الجامعي فأعلى
1	تحمل العولمة في طياتها آثاراً سلبية أكثر منها إيجابية.	3,42	3,46	3,41	3,35	3,82	3,15*	3,45	3,40
2	تقتضي العولمة ضرورة الوجود المنظم والمكثف في المحافل الدولية ذات العلاقة بحماية المصالح الوطنية.	4,14	4,32	3,97*	4,18	4,05	4,19	4,25	4,03
3	يصعب بدرجة كبيرة تجنب الآثار السلبية للعولمة.	3,71	3,79	3,62	4,00	3,58	3,55*	3,39	3,95*
4	تفقد الأجهزة بالدولة السيطرة على حماية المنتجات الوطنية في ظل العولمة.	3,45	3,49	3,39	3,38	3,31	3,55	3,75	3,21*
5	تؤدي العولمة إلى تقليص دور أجهزة حماية المستهلك بالدولة.	3,06	3,03	3,08	3,39	2,92	2,93*	3,14	3,11
6	تؤدي العولمة إلى تزايد مخاطر فقدان الثقة في المنتج المحلي.	3,25	3,20	3,35	3,67	3,04	3,20*	3,53	3,01*
7	تقتضي العولمة ضرورة الاهتمام بفرض مواصفات قياسية لحماية المنتج المحلي أمام الواردات.	3,68	3,61	3,77	3,69	3,81	3,61	3,82	3,84
8	تقدم العولمة فرصاً استثمارية متعددة أمام الكويت بالخارج.	3,85	4,00	3,72*	3,73	3,81	3,89	3,38	4,26*

تابع / جدول (10)
إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المترتبة على العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف الخصائص الديموجرافية للقيادات (النوع، السن، المستوى التعليمي)

م	الآثار الناتجة عن العولمة	الإدراك العام للآثار	اختلاف الإدراك باختلاف النوع		اختلاف الإدراك باختلاف السن			اختلاف الإدراك باختلاف المستوى التعليمي	
		المتوسط المرجح	الذكور	الإناث	حتى 35	36-40	41 فما فوق	حتى الجامعي	الجامعي فأعلى
9	تتزايد درجة المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة في ظل العولمة.	3,64	3,43	3,85*	4,10	3,12	3,77*	3,81	3,58*
10	تؤدي العمالة إلى زيادة معدل البطالة بالدولة.	3,51	3,75	3,24*	3,45	3,75	3,41	3,61	3,49
11	تنعكس العولمة على زيادة الطلب على العمالة الماهرة.	3,67	3,91	3,45*	4,00	3,75	3,10	3,16	3,85*
12	تتطلب العولمة مهارات إضافية لمواجهة التضخم الوظيفي لمواجهة التضخم الوظيفي الناتج عنها.	3,82	3,71	3,93	3,95	3,31	3,26*	4,20	3,42*
13	العولمة في مجملها شر لا بد منه.	3,55	3,32	3,77	3,69	3,35	3,64*	3,54	3,53

* اختلاف معنوي في إدراك هذه الآثار باختلاف الخصائص الديموجرافية للقيادات (النوع، السن، المستوى التعليمي).

- زيادة مخاطر فقدان الثقة في المنتج الوطني، (المتوسط المرجح لإدراك الإناث 3,08 مقابل 3,03 للذكور).
- زيادة المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة، (المتوسط المرجح لإدراك الإناث 3,85 مقابل 3,43 للذكور) مع وجود اختلاف **معنوي**.
- زيادة الآثار الناتجة عن التضخم الوظيفي، (المتوسط المرجح لإدراك الإناث 3,93 مقابل 3,71 للذكور).

وعلى الجانب الآخر تدرك القيادات الإدارية من الذكور العولمة على أنها أكثر

إيجابية مقارنة بإدراك القيادات الإدارية من الإناث على الجوانب المتعلقة بكل مما يلي مع وجود اختلافات معنوية في درجة الإدراك:

– الوجود في المحافل الدولية ذات العلاقة بحماية المصالح الوطنية، (المتوسط المرجح لإدراك الذكور 4,32 مقابل 3,97 للإناث).

– زيادة الفرص الاستثمارية المتاحة بالخارج، (المتوسط المرجح لإدراك الذكور 4,00 مقابل 3,71 للإناث).

6 – 2 – تختلف درجة إدراك إيجابيات العولمة وسلبياتها باختلاف الفئة العمرية الخاصة بالقيادات الإدارية. وبصفة عامة تدرك القيادات من الفئة العمرية حتى 35 سنة العولمة على أنها أكثر سلبية مقارنة بإدراك غيرها من القيادات من الفئات العمرية الأخرى. مع وجود اختلافات **معنوية**، وتصل قيمة المتوسط المرجح لإدراك العولمة على أنها ظاهرة سلبية (للعبارات رقم 1، 3، 13) 3,68 لهذه الفئة العمرية مقابل 3,58 للقيادات من الفئة العمرية 36–40 و3,45 للقيادات من الفئة العمرية أكبر من 41 سنة، وينصرف ذلك بشكل خاص إلى الانعكاسات السلبية للعولمة على كل من:

– تقليص دور أجهزة الدولة في حماية المستهلك، (المتوسط المرجح 3,39 للفئة العمرية حتى 35 مقابل 2,92 و2,93 للفئات العمرية 36–40 و41 فما فوق على التوالي).

– زيادة مخاطر فقدان الثقة في المنتج المحلي، (المتوسط المرجح 3,67 للفئة العمرية حتى 35 مقابل 3,04 و3,20 للفئات العمرية 36–40 و41 فما فوق على التوالي).

– زيادة المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة، (المتوسط المرجح 4,10 للفئة العمرية حتى 35 مقابل 3,12 و3,77 للفئات العمرية 36–40 و41 فما فوق على التوالي).

– زيادة الآثار الناتجة عن التضخم الوظيفي، (المتوسط المرجح 3,95 للفئة العمرية حتى 35 مقابل 3,31 و3,26 للفئات العمرية 36–40 و41 فما فوق على التوالي). وتوجد اختلافات **معنوية** في الإدراك بالنسبة للآثار السلبية لهذه الأبعاد باختلاف الفئات العمرية.

وفيما يتعلق بإيجابيات العولمة يلاحظ أن إدراك القيادات من الفئة العمرية 41

سنة فما فوق يكون أكبر بالنسبة لتأثير العولمة على كل من:

– الوجود في المحافل الدولية ذات العلاقة بحماية المصالح الوطنية، (المتوسط المرجح 4,19 مقابل 4,18 و4,05 للفئات العمرية حتى 35 و36–40 على التوالي).

– زيادة الفرص المتاحة للاستثمارات بالخارج، (المتوسط المرجح 3,89 مقابل 3,73 و3,81 للفئة العمرية حتى 35 و36–40 على التوالي).

– وفي المقابل يكون إدراك القيادات من الفئة العمرية 36–40 سنة أكبر بالنسبة لدرجة تأثير العولمة على زيادة الحرص على التزام المواصفات القياسية، (المتوسط المرجح 3,81 مقابل 3,69 للفئة العمرية حتى 35 و3,61 للفئة العمرية 41 فما فوق على التوالي.

6 – 3 – بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية من ذوي المستوى التعليمي الجامعي فأعلى العولمة على أنها ذات آثار أكثر سلبية مقارنة بإدراك غيرها من القيادات من المستوى التعليمي الأقل من الجامعي (المتوسط المرجح 3,63 مقابل 3,46 للعبارات رقم (1، 3، 13).

وعلى الجانب الخاص بإدراك إيجابيات العولمة، يلاحظ أن القيادات الإدارية من ذوي التعليم الجامعي فأعلى تدرك الانعكاسات التالية بشكل أكثر إيجابية:

– تأثير العولمة على زيادة الحرص على التزام المواصفات القياسية، (المتوسط المرجح 3,84 مقابل 3,82).

– تأثير العولمة على زيادة فرص الاستثمار في الخارج، (المتوسط المرجح 4,26 مقابل 3,38).

– تأثير العولمة على تنمية العمالة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة، (المتوسط المرجح 3,85 مقابل 3,16). مع وجود اختلافات **معنوية** في درجة إدراك القيادات من هذا المستوى التعليمي وإدراك القيادات من المستويات التعليمية الأقل من الجامعي بالنسبة للمجالين الآخرين (زيادة فرص الاستثمار وزيادة الطلب على العمالة الماهرة).

7 – تختلف درجة إدراك آثار العولمة باختلاف مدة الخبرة الوظيفية التي تتمتع بها القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام كما يدل على ذلك جدول (11) الذي يتضح منه مايلي:

جدول (11)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المترتبة على العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف مدة الخبرة الوظيفية

م	الآثار الناتجة عن العولمة	الإدراك العام للآثار	أقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	11-15 سنة	16 فما فوق
		المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح
1	تحمل العولمة في طياتها آثاراً سلبية أكثر منها إيجابية.	3,42	3,29	3,48	3,81	3,15*
2	تقتضي العولمة ضرورة الوجود المنظم والمكثف في المحافل الدولية ذات العلاقة بحماية المصالح الوطنية.	4,14	4,00	4,00	4,15	4,28
3	يصعب بدرجة كبيرة تفادي الآثار السلبية للعولمة.	3,71	3,89	3,87	3,80	3,35
4	تفقد الأجهزة بالدولة السيطرة على حماية المنتجات الوطنية في ظل العولمة.	3,45	3,56	3,00	3,64	3,45*
5	تؤدي العولمة إلى تقليص دور أجهزة حماية المستهلك بالدولة.	3,06	3,22	3,12	3,00	2,88
6	تؤدي العولمة إلى تزايد مخاطر فقدان الثقة في المنتج المحلي.	3,25	3,33	3,44	3,00	3,22
7	تقتضي العولمة ضرورة الاهتمام بفرض مواصفات قياسية لحماية المنتج المحلي أمام الواردات.	3,68	3,57	3,23	3,45	3,52*
8	تقدم العولمة فرصاً استثمارية متعددة أمام الكويت بالخارج.	3,85	3,44	4,11	4,09	3,82*
9	تتزايد درجة المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة في ظل العولمة.	3,64	3,67	3,67	3,39	3,65
10	تؤدي العولمة إلى زيادة معدل البطالة بالدولة.	3,51	3,53	3,51	3,63	3,44

تابع/ جدول (11)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المترتبة على العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف مدة الخبرة الوظيفية

م	الآثار الناتجة عن العولمة	الإدراك العام للآثار	أقل من 5 سنوات	5–10 سنوات	11–15 سنة	16 فما فوق
		المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح
11	تنعكس العولمة على زيادة الطلب على العمالة الماهرة.	3,67	3,43	3,67	4,10	3,51*
12	تتطلب العولمة مهارات إضافية لمواجهة التضخم الوظيفي الناتج عنها.	3,82	3,92	3,40	4,04	3,82*
13	العولمة في مجملها شر لا بد منه.	3,55	3,44	3,44	3,45	3,62

* اختلاف معنوي في إدراك هذه الآثار باختلاف مدة الخبرة الوظيفية.

7 – 1 – تكون درجة إدراك الآثار السلبية للعولمة أكبر ما تكون بين القيادات الإدارية التي تراوح خدمتها الوظيفية بين 5–15 سنة، وأقل ما تكون من القيادات الإدارية من ذوي الخبرة الوظيفية 16 سنة فما فوق. وتصل قيمة المتوسط المرجح للعبارات الدالة على إدراك الآثار السلبية (1، 3، 13) 3,69، 3,60، 3,54، 3,37 للقيادات الإدارية من ذوي الخبرة الوظيفية 11–15، 5–10، وأقل من 5 سنوات، 16 سنة فما فوق على التوالي.

7 – 2 – تكون درجة إدراك الآثار الإيجابية للعولمة على الأبعاد الخاصة بالوجود المنظم والمكثف في المحافل الدولية والاهتمام بفرض مواصفات قياسية لحماية المنتج المحلي وتقديم فرص استثمارية أمام الكويت بالخارج أكبر ما تكون بين القيادات الإدارية من ذوي الخبرة الوظيفية 11 سنة فما فوق سنة، وأقل ما تكون بين القيادات من ذوي الخبرة الوظيفية حتى 10 سنوات، وتراوح قيمة المتوسط المرجح لدرجة إدراك الآثار الإيجابية بين 3,89 للقيادات من ذوي الخبرة الوظيفية 11–15 سنة، 3,87 للقيادات من ذوي الخبرة الوظيفية من 16 سنة فما فوق، و3,78

للقيادات من ذوي الخبرة الوظيفية 5–10 سنوات، و3,67 للقيادة من ذوي الخبرة حتى 5 سنوات.

تشير النتائج الخاصة بإدراك القيادات الإدارية بالقطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المختلفة للعولمة في إجمالها إلى ما يلي:

1 – بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية العولمة بكل من القطاع العام والقطاع الحكومي على أنها ظاهرة سلبية الآثار والانعكاسات.

2 – تختلف درجة إدراك آثار العولمة سواء السلبية منها أو الإيجابية باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به القيادات الإدارية. وبصفة عامة تدرك القيادات العاملة بالقطاع العام العولمة على أنها أكبر سلبية مقارنة بإدراك القيادات العاملة بالقطاع الحكومي.

3 – تختلف درجة إدراك الآثار السلبية للعولمة باختلاف:

– المستوى الإداري للقيادات الإدارية.

– الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية.

– مدة الخبرة التي تتمتع بها القيادات الإدارية.

وبصفة عامة تتجه درجة إدراك السلبيات إلى أن تكون أكبر نسبياً بين القيادات الإدارية من:

– شاغلي الوظائف الإدارية من مستوى الإدارة الوسطى.

– الإناث.

– الفئة العمرية حتى 35 سنة.

– المستوى التعليمي الجامعي فأعلى.

– ذوي الخبرة الوظيفية من 5–15 سنة.

4 – تختلف درجة إدراك الآثار الإيجابية للعولمة باختلاف المتغيرات السابقة نفسها، وبحيث تتجه درجة إدراك الإيجابيات إلى أن تكون أكبر نسبياً بين القيادات الإدارية من:

– قيادات القطاع العام.

– شاغلي الوظائف الإدارية من مستوى الإدارة العليا.

– الذكور.

– الفئة العمرية 41 سنة فما فوق.

- المستوى التعليمي الجامعي فأعلى.
- ذوي الخبرة الوظيفية 11 فما فوق.

تشير هذه النتائج في مجموعها إلى قبول الفرض الثاني من فروض الدراسة، الذي يقضي بإدراك القيادات الإدارية لظاهرة العولمة على أنها ذات انعكاسات سلبية أكثر منها إيجابية، وأيضاً اختلاف درجة إدراك هذه الآثار المختلفة للعولمة باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به القيادات الإدارية وخصائص هذه القيادات سواء الديموجرافية منها أو الوظيفية المتصلة بالخبرة الوظيفية والمستوى الإداري الذي يعمل به.

ثالثاً - إدراك القيادات الإدارية بالقطاع الحكومي والقطاع العام لمتطلبات التفاعل مع العولمة:

يرتبط تعظيم الفائدة من ظاهرة العولمة سواء بتدعيم إيجابياتها أو مواجهة سلبياتها بضرورة مراجعة المفاهيم والممارسات ذات الارتباط أو العلاقة بالتفاعل معها. ويمثل تطوير هذه المفاهيم والممارسات أحد المتطلبات الأساسية للتفاعل مع هذه الظاهرة بالدرجة المطلوبة من الإيجابية.

وتوضح الجداول من (12) إلى (15) نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بإدراك القيادات الإدارية لطبيعة المفاهيم والممارسات المرتبطة بالتفاعل مع ظاهرة العولمة إيجابياً ومدى الاختلاف في إدراك درجة الأهمية الخاصة بكل منها باختلاف كل من:

- نوعية القطاع الذي تشغله القيادات الإدارية (حكومة/ عام).
- المستوى الإداري الذي تشغله القيادات الإدارية.
- الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية متمثلة في النوع والسن والمستوى التعليمي.
- عدد سنوات خبرة القيادات الإدارية.

وتتمثل أهم النتائج الممكن استخلاصها من هذه الجداول فيما يلي:

1 - يصل المتوسط المرجح العام لدرجة إدراك طبيعة وأهمية الممارسات والمفاهيم الواجب إعادة النظر فيها بوصفها متطلبات أساسية للتفاعل بإيجابية مع ظاهرة العولمة إلى 4,26 من 5، ويعكس هذا المتوسط درجة عالية من الوعي لدى القيادات الإدارية المختلفة بطبيعة ونوعية المتطلبات التي تمثل ركائز أساسية لمواجهة آثار وتحديات العولمة.

2 – على الرغم من اتفاق القيادات الإدارية فيما بينها على ضرورة مراجعة المفاهيم والممارسات التي تمثل في مجموعها ركائز أو متطلبات أساسية للتفاعل مع العولمة فإن هذه القيادات تختلف فيما بينها من حيث درجة الأهمية التي توليها لكل متطلب من هذه المتطلبات، ويمكن ترتيب هذه المتطلبات – بصفة عامة – بحسب أولوياتها في ضوء درجة أهمية كل منها من وجهة نظر القيادات الإدارية على النحو التالي:

المفاهيم والممارسات	المتوسط المرجح
– إعادة النظر في القوانين والتشريعات للمفاهيم والممارسات المنظمة للمعاملات التجارية.	4,56
– التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة ذات العلاقة بالتجارة.	4,54
– الاهتمام بالدراسات والبحوث بخاصة الاستراتيجية منها.	4,49
– تدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق.	4,48
– إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية لمختلف أجهزة الدولة.	4,44
– تطوير وتحديث نظم وتكنولوجيا المعلومات.	4,35
– تطوير سياسات وأنظمة الجمارك.	4,33
– إعادة تأهيل القيادات الإدارية بما يواكب متطلبات العولمة.	4,30
– إعادة النظر في أنظمة تقويم الأداء الوظيفي.	4,28
– تطوير السياسات المرتبطة بالقوى البشرية.	4,05
– تعميق النظرة الواعية بين أفراد المجتمع.	3,03

3 – تختلف القيادات الإدارية فيما بينها من حيث درجة إدراك أهمية المتطلبات الأساسية للتفاعل مع العولمة باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به هذه القيادات قطاعاً حكومياً كانت أو عاماً، ويمكن توضيح ذلك بما يلي (جدول 12):

* بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية التي تعمل بالقطاع العام أهمية تطوير المفاهيم والممارسات السائدة للتفاعل بفاعلية مع ظاهرة العولمة بدرجة أكبر من إدراك القيادات الإدارية التي تعمل بالقطاع الحكومي لأهمية إحداث مثل هذا التطوير (تصل قيمة المتوسط العام لدرجة إدراك الأهمية 4,47 لقيادات القطاع العام مقابل 4,21 لقيادات القطاع الحكومي).

جدول (12)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام لمتطلبات العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف نوعية القطاع (حكومي/عام)

م	متطلبات العولمة	الإدراك العام للمتطلبات	اختلاف الإدراك باختلاف القطاع	
			حكومي	عام
		المتوسط المرجح	متوسط مرجح	متوسط مرجح
1	أهمية وضرورة الحاجة إلى التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة.	+4,54	4,46	4,60
2	ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات.	4,56	4,51	4,60
3	إعادة النظر في السياسات الحالية المرتبطة بالقوة البشرية.	4,05	3,66	*4,37
4	ضرورة إعادة تأهيل القيادات الإدارية بما يتلاءم ومتطلبات العولمة.	4,31	4,24	4,35
5	إعادة هيكلة الاقتصاد وتدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق.	4,48	4,49	4,48
6	تطوير سياسات الجمارك وأنظمته.	4,33	4,44	4,25
7	الاهتمام بالدراسات والبحوث ولا سيما الاستراتيجية في مختلف أجهزة الدولة.	4,49	4,51	4,48
8	إعادة صياغة السياسة والأهداف الاستراتيجية لأجهزة الدولة المختلفة.	4,44	4,41	4,46
9	تطوير تكنولوجيا ونظم المعلومات.	4,35	4,33	4,35
10	تعميق النظرة الواعية بين أفراد المجتمع.	3,03	3,08	4,98
11	إعادة النظر في أنظمة تقويم الأداء وتعميق مفهوم الأداء الوطني.	4,28	4,19	4,30

* اختلاف معنوي في إدراك هذه المتطلبات باختلاف نوع القطاع.

+ على مقياس يراوح بين 5 موافقة بدرجة كبيرة جداً و1 غير موافق بدرجة كبيرة جداً تصل قيمة المتوسط المرجح 4,54.

* تختلف درجة إدراك الأهمية بين قيادات القطاع العام والقطاع الحكومي بالنسبة لجميع المتطلبات مع وجود الاختلاف **معنوياً** في درجة إدراك أهمية المتطلب الخاص بتطوير السياسات المرتبطة بالقوى البشرية، الذي يحمل درجة أكبر من الأهمية بين القيادات الإدارية بالقطاع العام (المتوسط المرجح 4,37 للقطاع العام مقابل 3,66 للقطاع الحكومي).

4 – تختلف درجة إدراك أهمية المتطلبات الأساسية للعولمة باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام كما يتضح من جدول (13)، ويشير هذا الجدول إلى ما يلي:

– تأتي القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية بمستوى الإدارة الوسطى في المقدمة من حيث الدرجة التي تدرك بها أهمية المتطلبات الأساسية للتعامل بفاعلية مع العولمة. وتصل قيمة المتوسط المرجح العام لدرجة إدراك أهمية هذه المتطلبات من وجهة نظر هذه القيادات إلى 4,32، ويلي القيادات بهذا المستوى من حيث درجة إدراك الأهمية الخاصة بهذه المتطلبات القيادات الإدارية من شاغلي وظائف الإدارة العليا، ثم القيادات من شاغلي وظائف الإدارة المباشرة (المتوسط المرجح العام لدرجة الأهمية 4,22، و4,11 على التوالي).

– تختلف درجة الأهمية باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله القيادات الإدارية بالنسبة لجميع المتطلبات ما عدا ذلك الخاص بإعادة النظر في أنظمة تقويم الأداء وتعميق مفهوم الأداء الوطني، حيث يكون إدراك القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية بمستوى الإدارة العليا لأهمية هذا المتطلب أكبر مقارنة بإدراك غيرها من القيادات من شاغلي الوظائف بالمستويات الأخرى (المتوسط المرجح 4,31 للإدارة العليا و4,28 و4,29 للقيادات الإدارية الوسطى والمباشرة على التوالي).

– تختلف درجة إدراك أهمية المتطلبات الخاصة بالتعامل مع العولمة **معنوياً** باختلاف المستوى الإداري الذي تشغله القيادات الإدارية وذلك بالنسبة للمتطلبات الخاصة بكل من:

– تدعيم مفاهيم المنافسة والعمل بآليات السوق (المتوسط المرجح 4,69 للقيادات الإدارية الوسطى و4,38 للقيادات الإدارية العليا و4,00 للقيادات المباشرة).

جدول (13)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام لمتطلبات العولمة: اختلاف الإدراك باختلاف المستوى الإداري

م	متطلبات العولمة	الإدراك العام	إدارة عليا	إدارة وسطى	إدارة مباشرة
		المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح
1	أهمية وضرورة الحاجة إلى التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة.	4,54	4,77	4,60	4,07*
2	ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات.	4,56	4,23	4,64	4,57*
3	إعادة النظر في السياسات الحالية المرتبطة بالقوى البشرية.	4,05	4,00	4,09	3,93
4	ضرورة إعادة تأهيل القيادات الإدارية بما يتلاءم ومتطلبات العولمة.	4,31	4,46	4,28	4,29
5	إعادة هيكلة الاقتصاد وتدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق.	4,48	4,38	4,69	4,00*
6	تطوير سياسات الجمارك وأنظمته.	4,32	4,23	4,39	4,21
7	الاهتمام بالدراسات والبحوث ولا سيما الاستراتيجية في مختلف أجهزة الدولة.	4,49	4,46	4,67	4,11*
8	إعادة صياغة السياسة والأهداف الاستراتيجية لأجهزة الدولة المختلفة.	4,44	4,31	4,55	4,07*
9	تطوير تكنولوجيا ونظم المعلومات.	4,35	4,54	4,30	4,36
10	تعميق النظرة الواعية بين أفراد المجتمع.	3,03	2,69	3,02	3,36*
11	إعادة النظر في أنظمة تقويم وتعميق مفهوم الأداء الوطني.	4,28	4,31	4,28	4,29

* اختلاف معنوي في إدراك هذه المتطلبات باختلاف المستوى الإداري.

- الاهتمام بالدراسات والبحوث ولا سيما الاستراتيجية منها (المتوسط المرجح 4,67 للقيادات الإدارية الوسطى و4,46 للقيادة بالإدارة العليا و4,11 للقيادة المباشرة).

- إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية لمختلف أجهزة الدولة (المتوسط المرجح 4,55 للقيادة الإدارية الوسطى 4,31 للقيادات الإدارية العليا و4,07 للقيادات الإدارية المباشرة).

وبالنسبة لهذه المتطلبات يكون إدراك القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية بمستوى الإدارة الوسطى لدرجة أهمية كل منها أكبر مقارنة بإدراك غيرهم من شاغلي الوظائف الإدارية بمستوى الإدارة العليا والإدارة المباشرة.

5 - تختلف درجة إدراك أهمية المتطلبات الخاصة بالعولمة باختلاف الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام. ويتضح ذلك من جدول (14) الذي يبرز النتائج التالية:

جدول (14)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام لمتطلبات العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف الخصائص الديموجرافية للقيادات (النوع - السن - المستوى التعليمي)

م	متطلبات العولمة	الإدراك العام للآثار	النوع		السن			المستوى التعليمي	
		المتوسط المرجح	ذكور	إناث	حتى 35	36-40	41 فما فوق	حتى الجامعي	جامعي وأعلى
1	أهمية وضرورة الحاجة إلى التنسيق بين أجهزة الدولة.	4,54	3,53	4,38	4,42	4,46	4,59	3,76	4,74*
2	ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات.	4,56	4,56	4,62	4,95	4,40	4,52*	4,20	4,67*
3	إعادة النظر في السياسات الحالية المرتبطة بالقوى البشرية.	4,05	4,10	3,83	4,03	3,72	4,36*	4,04	4,00

تابع/ جدول (14)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام لمتطلبات العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف الخصائص الديموجرافية للقيادات (النوع – السن – المستوى التعليمي)

م	متطلبات العولمة	الإدراك العام للآثار	النوع		السن			المستوى التعليمي	
		المتوسط المرجح	ذكور	إناث	حتى 35	36–40	41 فما فوق	حتى الجامعي	جامعي وأعلى
4	ضرورة إعادة تأهيل القيادات الإدارية بما يتلاءم ومتطلبات العولمة.	4,31	4,30	4,31	4,35	4,27	4,34	4,12	*4,58
5	إعادة هيكلة الاقتصاد وتدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق.	4,48	4,48	4,46	4,15	4,42	*4,69	4,22	*4,74
6	تطوير سياسات الجمارك وأنظمته.	4,32	4,33	4,31	4,42	4,32	4,30	4,06	*4,56
7	الاهتمام بالدراسات والبحوث ولا سيما الاستراتيجية في مختلف أجهزة الدولة.	4,49	4,49	4,54	4,42	4,25	*4,71	4,29	4,58
8	إعادة صياغة السياسة والأهداف الاستراتيجية لأجهزة الدولة المختلفة.	4,44	4,42	4,54	4,29	4,46	4,48	4,22	4,47
9	تطوير تكنولوجيا المعلومات وأنظمتها.	4,35	4,21	*4,73	4,56	3,80	*4,57	3,82	*4,52
10	تعميق النظرة الواعية بين أفراد المجتمع.	3,03	2,71	*3,3	3,09	3,00	3,00	3,12	*4,89
11	إعادة النظر في أنظمة تقويم الأداء وتعميق مفهوم الأداء الوطني.	4,28	4,28	4,23	4,29	4,27	4,28	4,37	4,35

* اختلاف معنوي في إدراك هذه المتطلبات باختلاف الخصائص الديموجرافية.

5 – 1 – بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية من الإناث أهمية المتطلبات الخاصة بالعولمة بدرجة أكبر من إدراك القيادات الإدارية من الذكور لها (المتوسط العام لدرجة إدراك الأهمية 4,30 للإناث مقابل 4,12 للذكور). وينصرف ذلك بشكل خاص إلى المتطلبات المتعلقة بكل من:

– تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات وتحديثها (المتوسط المرجح 4,73 للإناث و4,21 للذكور).

– تعميق النظرة الواعية بين أفراد المجتمع (المتوسط المرجح 3,30 للإناث و2,71 للذكور).

حيث توجد اختلافات **معنوية** بين إدراك القيادات الإدارية من الإناث والقيادات الإدارية من الذكور لدرجة أهمية كل منهما.

5 – 2 – تختلف درجة إدراك الأهمية الخاصة لمتطلبات العولمة باختلاف الفئة العمرية للقيادات الإدارية. وبصفة عامة تتزايد درجة إدراك الأهمية بين القيادات من الفئة العمرية 41 سنة فما فوق، وتقل نسبياً بين القيادات من بين الفئة العمرية حتى 35 سنة وبدرجة ملحوظة بين القيادات ما بين 36 حتى 40 سنة. ويصل المتوسط العام لدرجة إدراك الأهمية 4,36 للقيادات من الفئة العمرية 41 سنة فما فوق، 4,27 للقيادات من الفئة العمرية حتى 35 سنة، 4,12 للقيادات من الفئة العمرية 36 حتى 40 سنة.

تختلف درجة إدراك أهمية المتطلبات الخاصة بالتفاعل مع العولمة **معنوياً** باختلاف الفئة العمرية للقيادات الإدارية، وذلك بالنسبة للمتطلبات الخاصة بكل من:

– إعادة النظر في القوانين والتشريعات (المتوسط المرجح 4,52 للفئة العمرية 41 فما فوق و4,95 حتى 35 سنة و4,40 للفئة العمرية 36–40 سنة).

– إعادة النظر في السياسات المرتبطة بالقوى البشرية (المتوسط المرجح 4,36 للفئة العمرية 41 فما فوق، و4,30 للفئة العمرية حتى 35 سنة، 3,72 للفئة العمرية 36–40 سنة).

– تدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق (المتوسط المرجح 4,69 للفئة العمرية 41 فما فوق، و4,15 حتى 35 سنة، و4,42 للفئة العمرية 36–40 سنة).

– الاهتمام بالدراسات والبحوث ولا سيما الاستراتيجية (المتوسط المرجح 4,71 للفئة العمرية 41 فما فوق، و4,42 حتى 35 سنة، و4,25 للفئة العمرية 36–40 سنة).

– تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات (المتوسط المرجح 4,57 للفئة العمرية 41 فما فوق، و4,56 حتى 35 سنة، و4,80 للفئة العمرية 36–40 سنة).

ويكون إدراك القيادات من الفئة العمرية 41 سنة فما فوق لدرجة أهمية هذه المتطلبات أكبر مقارنة بإدراك غيرهم من القيادات للفئات العمرية الأخرى، وذلك ما عدا المتطلب الخاص بإعادة النظر في القوانين والتشريعات، حيث تزداد درجة أهمية هذا المتطلب بين القيادات الإدارية من الفئة العمرية حتى 35 سنة.

5 – 3 – تختلف درجة إدراك أهمية المتطلبات الأساسية للتعامل مع ظاهرة العولمة معنوياً باختلاف المستوى التعليمي للقيادات الإدارية، وبشكل عام تتزايد درجة إدراك الأهمية بتزايد المستوى التعليمي لهذه القيادات (المتوسط العام لدرجة إدراك الأهمية 4,56 بالنسبة للقيادات الإدارية من المستوى التعليمي الجامعي فأعلى مقارنة بـ 4,02 بالنسبة للقيادات من المستوى التعليمي دون الجامعي).

ينصرف الاختلاف من إدراك الأهمية باختلاف المستوى التعليمي إلى جميع المتطلبات مع وجود اختلافات معنوية في درجة إدراك المتطلبات المتعلقة بكل من:

– التنسيق بين مختف أجهزة الدولة ذات العلاقة بالتجارة وتنظيم حركة السوق (المتوسط المرجح 4,74 للمستوى التعليمي الجامعي فأعلى و3,76 للمستوى التعليمي حتى الجامعة).

– القوانين والتشريعات المنظمة للمعاملات التجارية وحركة التبادل (المتوسط المرجح 4,67 للمستوى التعليمي الجامعي فأعلى و4,20 للمستوى التعليمي حتى الجامعة).

– إعادة تأهيل القيادات الإدارية (المتوسط المرجح 4,58 للمستوى التعليمي الجامعي فأعلى و4,12 للمستوى التعليمي حتى الجامعة).

– تدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق (المتوسط المرجح 4,74 للمستوى التعليمي الجامعي فأعلى و4,22 للمستوى التعليمي حتى الجامعة).

– تطوير سياسات وأنظمة الجمارك (المتوسط المرجح 4,56 للمستوى التعليمي الجامعي فأعلى و4,06 للمستوى التعليمي حتى الجامعة).

– تطوير وتحديث نظم وتكنولوجيا المعلومات (المتوسط المرجح 4,52 للمستوى التعليمي الجامعي فأعلى و3,82 للمستوى التعليمي حتى الجامعة).

– تعميق النظرة الواعية بين أفراد المجتمع (المتوسط المرجح 4,89 للمستوى التعليمي الجامعي فأعلى و3,12 للمستوى التعليمي حتى الجامعة).

6 – تختلف درجة إدراك أهمية المتطلبات الأساسية للتفاعل بفاعلية مع ظاهرة العولمة باختلاف مدة الخبرة الوظيفية التي تتمتع بها القيادات الإدارية بكل من القطاعين العام والحكومي، كما يشير بذلك جدول (15) الذي يتضح منه ما يلي:

جدول (15)

إدراك القيادات الإدارية بكل من القطاع الحكومي والقطاع العام لمتطلبات العولمة: اختلاف درجة الإدراك باختلاف مدة الخبرة الوظيفية

م	متطلبات العولمة	الإدراك العام للآثار	اختلاف الإدراك باختلاف مدة الخبرة			
			أقل من 5 سنوات	5–10 سنوات	11–15 سنة	16 سنة فما فوق
		المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط المرجح
1	أهمية وضرورة الحاجة إلى التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة.	4,54	4,22	4,88	4,53	4,71*
2	ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات.	4,56	4,72	4,95	4,55	4,49*
3	إعادة النظر في السياسات الحالية المرتبطة بالقوى البشرية.	4,05	4,22	3,89	4,42	3,45*
4	ضرورة إعادة تأهيل القيادات الإدارية بما يتلاءم ومتطلبات العولمة.	4,31	4,33	4,00	4,55	4,23*
5	إعادة هيكلة الاقتصاد وتدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق.	4,48	4,56	4,00	4,55	4,53*
6	تطوير سياسات الجمارك وأنظمته.	4,32	4,33	4,63	4,36	4,27
7	الاهتمام بالدراسات والبحوث ولا سيما الاستراتيجية في مختلف أجهزة الدولة.	4,49	4,12	4,77	4,64	4,49*
8	إعادة صياغة السياسة والأهداف الاستراتيجية لأجهزة الدولة المختلفة.	4,44	4,56	4,22	4,27	4,49
9	تطوير تكنولوجيا المعلومات ونظمها.	4,35	4,44	4,73	4,36	4,17
10	تعميق النظرة الواعية بين أفراد المجتمع.	3,03	3,00	3,22	3,00	2,89
11	إعادة النظر في أنظمة تقويم الأداء وتعميق مفهوم الأداء الوطني.	4,28	4,01	4,44	4,74	4,20*

* اختلاف ممعنوي في إدراك هذه المتطلبات باختلاف مدة الخبرة الوظيفة.

تكون درجة الإدراك لأهمية المتطلبات الأساسية للعولمة أكبر ما تكون بين القيادات الإدارية التي تراوح خبرتها الوظيفية بين 5 و15 سنة، وأقل ما تكون بين القيادات من ذوي الخبرة الوظيفية 16 سنة فأكثر. (تصل قيمة المتوسط المرجح العام لدرجة إدراك الأهمية 4,36 للقيادات من ذوي الخبرة 11–15 سنة و4,34 للقيادات من ذوي الخبرة الوظيفية 5–10 سنوات و4,23 للقيادات من ذوي الخبرة الوظيفية حتى 5 سنوات و4,17 للقيادات من ذوي الخبرة 16 سنة فأكثر).

تظهر القيادات الإدارية من ذوي الخبرة الوظيفية من 5–10 سنوات اهتماماً أكبر بالمتطلبات الخاصة بكل من:

1 – تطوير القوانين والتشريعات المنظمة لحركة التجارة (المتوسط المرجح 4,95).

2 – ضرورة التنسيق بين أجهزة الدولة ذات العلاقة بالتجارة وتنظيم حركة السوق (المتوسط المرجح 4,88).

3 – الاهتمام بالدراسات والبحوث ولا سيما الاستراتيجية (المتوسط المرجح 4,77).

4 – تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات (المتوسط المرجح 4,73).

5 – تطوير سياسات وأنظمة الجمارك (المتوسط المرجح 4,63).

مع وجود اختلاف **معنوي** في درجة إدراك أهمية هذه المتطلبات مقارنة بإدراك القيادات من ذوي الخبرات الوظيفية الأقل والأعلى.

تظهر القيادات الإدارية من ذوي الخبرة الوظيفية من 11–15 سنة درجة أكبر من الاهتمام بالمتطلبات الخاصة بكل من:

1 – إعادة النظر في أنظمة تقويم الأداء وتعميق مفهوم الأداء القومي (المتوسط المرجح 4,74).

2 – تدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق (المتوسط المرجح 4,55).

3 – إعادة تأهيل القيادات الإدارية (المتوسط المرجح 4,55).

مع وجود اختلافات **معنوية** في درجة إدراك هذه المتطلبات مقارنة بإدراك القيادات من ذوي سنوات الخبرة المختلفة لها.

تشير هذه النتائج في مجموعها إلى قبول الفرض الثالث من فروض الدراسة،

الذي يقضي بإدراك القيادات الإدارية لأهمية المتطلبات الواجب توافرها للتعامل إيجابياً مع ظاهرة العولمة مع اختلاف درجة إدراك أهمية هذه المتطلبات باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به القيادات الإدارية وخصائص هذه القيادات سواء الديموجرافية أو الوظيفية المتصلة بالخبرة ونوعية القطاع الذي تعمل به.

النتائج والتوصيات وآفاق الدراسات المستقبلية:

تمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحديد درجة إدراك القيادات الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام لطبيعة مفهوم العولمة وكذلك لأهم متطلباتها والنتائج أو الآثار المترتبة عليها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمثل أهمها فيما يلي:

أولاً – النتائج المتعلقة بإدراك الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة:

وبصفة عامة تبرز النتائج الخاصة بإدراك طبيعة وأهمية الأبعاد المختلفة في مفهوم العولمة في مجموعها ما يلي:

1 – تختلف درجة إدراك طبيعة أبعاد مفهوم العولمة وأهميتها من بعد إلى آخر، وبصفة عامة يكون الإدراك لأهمية الأبعاد المالية والاقتصادية أكبر مقارنة بإدراك الأبعاد الأخرى في المفهوم.

2 – تختلف درجة إدراك طبيعة الأبعاد في مفهوم العولمة وأهميتها باختلاف نوعية القطاع (حكومي/ عام). وبصفة عامة يكون إدراك القيادات الإدارية التي تعمل بالقطاع العام أكبر مقارنة بإدراك القيادات التي تعمل في القطاع الحكومي.

3 – تختلف درجة إدراك طبيعة وأهمية أبعاد المفهوم باختلاف:

- المستوى الإداري للقيادات الإدارية.
- الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية.
- مدة الخبرة التي تتمتع بها القيادات الإدارية.

وبصفة عامة تتجه درجة إدراك الأهمية الخاصة بهذه الأبعاد إلى أن تكون أكبر نسبياً بين القيادات الإدارية من:

- شاغلي الوظائف الإدارية في مستوى الإدارة العليا.
- الذكور.
- الفئة العمرية 41 سنة فما فوق.

- المستوى التعليمي الجامعي فأعلى.
- ذوي الخبرة الوظيفية 5–10 سنوات ثم 11–15 سنة.

ثانياً – النتائج المتعلقة بإدراك الآثار المختلفة للعولمة:

تشير النتائج الخاصة بإدراك القيادات الإدارية بالقطاع الحكومي والقطاع العام للآثار المختلفة للعولمة في إجمالها إلى ما يلي:

1 – بصفة عامة تدرك القيادات الإدارية العولمة بكل من القطاع العام والقطاع الحكومي على أنها ظاهرة سلبية الآثار والانعكاسات.

2 – تختلف درجة إدراك آثار العولمة سواء السلبية منها أو الإيجابية باختلاف نوعية القطاع الذي تعمل به القيادات الإدارية. وبصفة عامة تدرك القيادات العاملة بالقطاع العام للعولمة على أنها أكبر سلبية مقارنة بإدراك القيادات العاملة بالقطاع الحكومي.

3 – تختلف درجة إدراك الآثار السلبية للعولمة باختلاف:

- المستوى الإداري للقيادات الإدارية.
- الخصائص الديموجرافية للقيادات الإدارية.
- مدة الخبرة التي تتمتع بها القيادات الإدارية.

وبصفة عامة تتجه درجة إدراك السلبيات إلى أن تكون أكبر نسبياً بين القيادات الإدارية من:

- شاغلي الوظائف الإدارية من مستوى الإدارة الوسطى.
- الإناث.
- الفئة العمرية حتى 35 سنة.
- المستوى التعليمي الجامعي فأعلى.
- ذوي الخبرة الوظيفية من 5–15 سنة.

4 – تختلف درجة إدراك الآثار الإيجابية للعولمة باختلاف المتغيرات السابقة نفسها، وبحيث تتجه درجة إدراك الإيجابيات إلى أن تكون أكبر نسبياً بين القيادات الإدارية من:

- شاغلي الوظائف الإدارية من مستوى الإدارة العليا.
- الذكور.

– الفئة العمرية 41 سنة فما فوق.

– المستوى التعليمي الجامعي فأعلى.

– ذوي الخبرة الوظيفية من 11–15 سنة فما فوق.

ثالثاً – النتائج المتعلقة بإدراك المتطلبات الخاصة بالتفاعل إيجابياً مع العولمة:

تمثلت أهم هذه النتائج بما يلي:

1 – تختلف المتطلبات الواجب توافرها للتفاعل إيجابياً مع العولمة فيما بينها من حيث درجة أهمية كل منها النسبية، ويمكن تحديد درجة أهمية كل من هذه المتطلبات على النحو التالي:

أ – إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للمعاملات التجارية.

ب – التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة ذات العلاقة التجارية.

ج – الاهتمام بالدراسات والبحوث ولا سيما الاستراتيجية.

د – تدعيم مفهوم المنافسة والعمل بآليات السوق.

هـ – إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية لمختلف أجهزة الدولة.

و – تطوير وتحديث نظم وتكنولوجيا المعلومات.

ز – تطوير سياسات وأنظمة الجمارك.

ح – إعادة تأهيل القيادات الإدارية بما يتواكب ومتطلبات العولمة.

ط – إعادة النظر في أنظمة تقويم الأداء الوظيفي.

ي – تطوير السياسات المرتبطة بالقوى البشرية.

ك – تعميق النظرة الواعية بين أفراد المجتمع.

2 – تحمل القيادات الإدارية على اختلاف مستوياتها – وبصرف النظر عن نوعية القطاع الذي تنتمي إليه هذه القيادة – درجة عالية من الإدراك والوعي بطبيعة ونوعية المتطلبات التي تمثل ركائز أساسية لمواجهة آثار وتحديات العولمة.

3 – تحمل القيادات الإدارية في القطاع العام اتجاهات أكثر إيجابية نحو أهمية تطوير المفاهيم والممارسات التي تمثل متطلبات أساسية للتفاعل مع العولمة إيجابياً مقارنة مع اتجاهات القيادة الإدارية في القطاع الحكومي نحو أهمية تطوير هذه المفاهيم والممارسات.

4 – تحتل القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية بالإدارة الوسطى المقدمة من حيث درجة إدراك أهمية المتطلبات الأساسية للتفاعل إيجابياً مع العولمة مقارنة بإدراك القيادات من شاغلي الوظائف الإدارية للإدارة العليا والإدارة المباشرة.

5 – تتزايد درجة إدراك أهمية توافر المتطلبات الأساسية للتفاعل إيجابياً مع العولمة بتزايد كل من:

أ – المستوى التعليمي لشاغلي الوظائف القيادية بالمستويات الإدارية المختلفة.

ب – الفئة العمرية للقيادات شاغلي الوظائف الإدارية للمستويات الإدارية المختلفة.

6 – تحمل القيادات الإدارية من الإناث درجة أكبر من الإدراك لأهمية توافر المتطلبات الخاصة بالتفاعل إيجابياً مع العولمة مقارنة بإدراك القيادات الإدارية من الذكور.

7 – تحمل القيادات الإدارية من ذوي الخبرة الإدارية بين 5–15 سنة وأكثر الاتجاهات إيجابية نحو أهمية توافر المتطلبات الخاصة بالتفاعل مع العولمة إيجابياً.

التوصيات:

وتبرز هذه النتائج عدداً من التوصيات التي يجب الأخذ بها لتعميق مفهوم النظرة الشاملة لجميع الأبعاد في مفهوم العولمة، وأيضاً للتوعية بالمتطلبات الواجب توافرها للتعامل إيجابياً مع هذه الظاهرة والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها. وتتمثل أهم هذه التوصيات بما يلي:

1 – يجب أن تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن توفير المناخ الإيجابي للتعامل مع العولمة من خلال إعادة النظر في جميع هذه القوانين والتشريعات التي تمثل ركائز أساسية للتعامل مع معطيات العولمة ومتطلباتها. ويعد تطوير هذه القوانين والتشريعات حجر الزاوية ونقطة الانطلاق الأساسية للتعامل مع العولمة إيجابياً.

2 – ضرورة إعادة صياغة السياسات والأهداف الاستراتيجية لمختلف أجهزة الدولة وما يرتبط بذلك من تطوير مفاهيم تقويم الأداء مع التركيز على الأداء الكلي بشكل عام. ويقدم ذلك إطاراً حاكماً لإعادة صياغة مختلف السياسات والبرامج المرتبطة بمختلف جوانب الأداء والإنتاجية في مختلف وحدات القطاع الحكومي والقطاع العام.

3 - يرتبط بالنتيجة السابقة ضرورة توجيه اهتمام خاص إلى البحوث والدراسات حتى يمكن تقديم أساس علمي مستند إلى تحليل واقعي وعملي لطبيعة البيئة الكويتية وظروفها وما يلائمها من سياسات وبرامج تتفق والتفاعل إيجابياً مع متطلبات العولمة.

4 - تدعيم الدولة لمختلف الجهود الرامية إلى تشجيع وحماية المشروعات الصغيرة سواء ما يتعلق منها بتقديم التمويل اللازم أو الخبرة الاستشارية أو البحوث والدراسات باعتبار أن ذلك يمثل أحد أهم متطلبات تنمية العمل لمفهوم وآليات السوق الذي يمثل أحد المتطلبات الأساسية للتفاعل مع العولمة.

5 - ضرورة تطوير الدولة لبدائل استراتيجية لمواجهة مشكلات العمالة الوطنية وبخاصة ما يتعلق بعزوفها عن الالتحاق ببعض المهن وتشجيع وتنمية العمل في القطاع الخاص أيضاً.

6 - إعادة النظر في برامج إعداد وتأهيل القيادات الإدارية بما يرتقي بمستوى هذه القيادات إلى المستوى الملائم للتعامل مع العولمة كظاهرة ذات أبعاد وانعكاسات متعددة اقتصادية واجتماعية ومالية وتنافسية. وترتبط بذلك ضرورة إعادة النظر في السياسات الحالية المرتبطة بالقوى العاملة سواء ما يتعلق منها بالاختيار والتأهيل والتنمية وتقويم الأداء والمكافأة عن هذا الأداء بصفة عامة.

7 - ضرورة تحمل أجهزة الإعلام للدولة لمسؤوليتها في مجال التوعية بالعولمة وآثارها وانعكاساتها سواء الإيجابية منها أو السلبية؛ وذلك لخلق مناخ عام على درجة كبيرة من الإدراك والفهم لهذه الظاهرة، وأيضاً لكيفية التعامل معها بما يعظم الاستفادة من مزاياها ووفوراتها ويؤدي في الوقت نفسه إلى تجنب ما قد يترتب عليها من سلبيات، ويرتبط بذلك ضرورة تخصيص برامج إعلامية في شكل حوارات ونقاشات وعرض نماذج وتجارب للدول المختلفة ولا سيما الدول ذات الظروف المشابهة للاستفادة منها.

وإذا كانت هذه الدراسة تكتسب أهميتها من كونها من الدراسات القليلة التي تناولت العولمة في التطبيق العملي في البيئة الخليجية، فإن دراسة هذه الظاهرة ما زالت في حاجة إلى جهود بحثية متعددة كبيرة من الباحثين ولا سيما مع بدء تطبيق اتفاقية التجارة الدولية بالنسبة لدولة الكويت مع حلول عام 2005، وذلك لتقويم آثارها الإيجابية والسلبية.

المصادر:

أحمد عبدالرحمن أحمد (1998). «العولمة – المفهوم والمظاهر والمسببات»، الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 26، العدد 1 ربيع، ص ص51–81.

ألفونس عزيز (2001). «العولمة وآثارها على الدول العربية»، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ورقة عمل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 17–18 مايو.

ثناء عبدالله (2000). قضايا العولمة بين القبول والرفض، **المستقبل العربي**، 23 (256)، يونيو: 90–108.

جار الله الجار الله وناصر الشواف (2000). العولمة وتحديات المستقبل، واشنطن، **الرشاد**، العدد التاسع، يوليو.

جمال الدين رزق (1998). واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، ديسمبر.

جيمس روزناو (1997). ديناميكية العولمة – نحو صياغة عملية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **سلسلة قراءات استراتيجية**.

حسن نصر (1999). **العولمة وقدرة الوطن العربي على المقاومة**. جامعة الإمارات العربية، الإمارات، 25 ديسمبر.

خالد أبو الفتوح (1999). العولمة – حلقة في تطور آليات السيطرة. بيروت، **البيان**، السنة 13، عدد 136.

رمزي زكي (1999). عولمة الأسواق المالية – الفرص والمحاذير للبلاد النامية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين حول الاقتصاد الكويتي في القرن الواحد والعشرين – الفرص والتحديات، الكويت: 26–28 أبريل.

روجيه جارودي (1998). **العولمة المزعومة: الواقع – الجذور – البدائل**. تعريب، محمد السبيطلي، صنعاء: دار الشوكاني للنشر والتوزيع، ص17.

سعد العبيدي (2000). العولمة وتجلياتها النفسية ومؤشرات التعامل معها عربياً وإسلامياً، بيروت، **مجلة النبأ**، عدد 52 كانون الأول.

سيار جميل (بدون تاريخ). **العولمة والمستقبل – استراتيجية تفكير**. عمان الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، ص32.

عبدالحميد صالح حمدان، (2001). متطلبات العولمة، موقع إلكتروني، مختارات نادي القلم.

علا الخواجة (2001). الآثار الاجتماعية للعولمة على دول الخليج، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وآثارها على الدول العربية، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 17–18 مايو.

محسن أحمد الخضيري (2000). العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ص: 171–187.

محسن هلال (2000). الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقيات التجارة على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المعهد

العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو.

محمد إبراهيم منصور (2001). العرب والعولمة: تقليص المخاطر وتعظيم الفرص – الفرص مرهونة بالعمل على محورين: قطري وقومي، القاهرة، **صحيفة الأهرام**، عدد 11 أكتوبر.

محمد الأطرشي (1998). العرب والعولمة – ما العمل؟، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 229، مارس.

محمد عابد الجابري (1997). **قضايا في الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 143–147.

مصطفى رجب (2000). **مخاطر العولمة على المجتمعات العربية**. بيروت، البيان.

منير شفيق (2001). **«ثالوث العولمة»**، القاهرة: العسكرة والاقتصاد والثقافة، موقع إلكتروني http://64.29.2106/Arabic/contemporary/tech/2001/article9a.shtml

مهيوب محمد (2000). **نهاية الجغرافية والعولمة – مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، المستقبل العربي**، بيروت، عدد 256، يونيو، ص65.

هدى ميتيكس (2001). **الآثار السياسية الداخلية للعولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وآثارها على الدول العربية**، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 17–18 مايو.

Dicken, P (1992). *Global shift: The international of economic activity*, 2nd Ed. London: Paul Chapmen Publishing Ltd.

Drucker, P. (1986). The changed workd economy. *Foreign Affairs*, 64 (4) Spring: 768-791.

Fratherstone, M. (1990). Global Culture, PP 1-14 in M. Featherstone (Ed.,) *Global culture: Nationalism, globalization and modernity*. London: Sage Publications.

Mcluhan, M. (1968). *Understanding media: The extension of man*. London: Rutledge and Kegan Paul.

O'Brien, R. (1992). *Global financial intergration: The end of geography*. London: The Royal Institute of International Affairs.

Servan - Schreifer, J. (1969). *The American challenge*. New York Macmillan Publishing Company.

Tandon, Y. (1997). *Globalization and south: The logic of exploition politics and society*: 1-4.

Thompson, G. (1992). Economic autonomy and the advanced industrial state: 197-215 in A. *globalization and national state*. Cambridge. UK: Polity Press.

قدم في: مايو 2004

أجيز في: يونيو 2005

قلق الموت لدى عينة من مرضى القلب

أحمد عبدالمجيد الصمادي*
مأمون محمود غوانمة**

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى قلق الموت لدى عينة من مرضى القلب في مركز الملكة علياء لأمراض القلب وجراحته في الأردن، وكذلك تحديد قدرة متغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي وكمية التدخين والالتزام الديني والدعم الاجتماعي في التنبؤ بمستوى قلق الموت لدى مرضى القلب. تكونت عينة الدراسة من (197) مريضاً بالقلب (119 ذكراً، و78 أنثى)، اختيروا من بين (956) مريضاً، هم من المراجعين للمركز خلال فترة إجراء الدراسة. استخدم مقياس قلق الموت الذي أعده الباحثان، وقد أشارت النتائج إلى أن هناك درجة منخفضة من قلق الموت لدى أفراد العينة. كما أشارت النتائج باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي إلى أن المتغيرات التي استطاعت تفسير جزء من التباين في قلق الموت بمستوى دال إحصائياً هي متغيرات الالتزام الديني، والدعم الاجتماعي، والجنس، بينما لم تستطع متغيرات العمر، وكمية التدخين، والمستوى التعليمي الإسهام بمستوى دال إحصائياً تفسير التباين في مستوى قلق الموت.

المصطلحات الأساسية: القلق، الموت، مرضى، القلب.

خلفية الدراسة وأهميتها:

يشير قلق الموت إلى شعور مخيف، أو الرهبة التي تحدث عندما يفكر أحدنا بما يحدث له بعد الموت، أو بعملية الاحتضار، أو بانتهاء وجودنا، الذي يمكن أن يتضمن بضعة أبعاد، مثل: الخوف من موت النفس، والخوف من احتضارها، والخوف من موت الآخرين واحتضارهم (Bond, 1998).

ولقد بقي قلق الموت خارج نطاق البحوث التجريبية حتى ستينيات القرن

* أستاذ الإرشاد النفسي في كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.
** معلم في وزارة التربية الأردنية، الأردن.

الماضي؛ حيث أدت أحداث الحرب العالمية الثانية، والاتجاه الإنساني، وعلماء النفس الوجوديون إلى دفع البحوث حول الموت والخوف منه إلى الطليعة. فمآسي الحربين العالميتين ردت الناس إلى التفكير في الحياة والإنسان، فبرزت الوجودية، وجعلت من الموت فكرة فلسفية ومعضلة القرن العشرين (Feifel, 1990). لهذا بدأ الاهتمام العلمي بدراسة سيكولوجية الموت والقلق منه منذ ستينيات القرن العشرين، وكان من أهم رواده ليستر (Lester) وتمبلر (Templer). وحتى ذلك الوقت، كان قلق الموت موضوعاً محرَّماً بالنسبة للعلماء السلوكيين والمختصين في الصحة العقلية (Alison, 1999). وفي العقود الأخيرة صدرت في الغرب دوريات اهتمت واختصت بموضوع الموت وقلق الموت مثل: مجلة أوميجا (Omega) التي تحول اسمها إلى دراسات حول الموت (Death Studies)، ومجلة التربية المتصلة بالموت (Death Education).

في ظل هذا الاهتمام المتنامي بموضوع قلق الموت يرد إلى الذهن تساؤلات عدة، منها: هل من الطبيعي أن نخاف الموت؟ ولماذا أصلاً نخافه ما دام يقع خارج نطاق الخبرة الإنسانية ولا مجال للتهرب منه؟ وكيف نتعامل مع هذا القلق في خِضَمّ الحياة اليومية؟ وهل خوفنا من الموت يكون في حالة إصابتنا بالأمراض وتعرضنا للمخاطر فقط؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات كثرت الآراء والنظريات. ترى ويثرسبي (Weathersby, 2003) أننا نخاف من الموت، سواء كنا أسوياء أم مرضى، للأسباب التالية:

- **الخوف من عملية الاحتضار:** إن مفهومنا عن طور الاحتضار يتأثر بخبراتنا الماضية. وكل منا عادة يتساءل، هل سيكون هنالك ألم؟ وهل سأكون وحيداً؟

- **الخوف من المجهول:** إن اعتقادنا الديني والروحي يؤثر في خوفنا من الموت، فنحن لسنا على يقين بمصيرنا بعد الموت.

- **الخوف من ترك الأقرباء والمحبوبين خلفنا:** كل منا لديه أقرباء ومحبوبون، وبعضهم يعتمد علينا في التربية، والدعم المالي والاجتماعي، لذلك فمن الصعب التفكير في تركهم خلفنا.

- **الخوف من الموت المفاجئ:** يرى ماسلو (Maslow)، صاحب هرم الحاجات أن الخوف من الموت هو في الحقيقة الخوف من عدم قدرتنا على الوصول إلى مستوى تحقيق الذات، وعدم القدرة على تحقيق كل طموحاتنا وآمالنا.

اقترح مجموعة من علماء النفس الاجتماعي في الآونة الأخيرة نظرية جديدة

حول قلق الموت استناداً إلى النظرية الوجودية، تدعى نظرية إدارة الرعب (Terror Management Theory)، وهي تؤكد أهمية الخوف من الموت (Florian & Mikulincer, 1997). وترى هذه النظرية أننا كي نستطيع تجنب قلق الموت، وبخاصة عند مرورنا بظرف طارئ مثل الإصابة بمرض خطير، فإننا نوجد الثقافة ونشارك فيها. وبهذه المشاركة، نكون قادرين على أن نزوِّد حياتنا بالمعنى والإحساس بالبقاء (Sense of Permanence)، والإحساس بالخلود (Sense of Immortality). وهذا يشكل دفاعاً وحاجزاً ضد قلق الموت.

أما الرؤية الإسلامية للموت والخوف منه، فإن الله – سبحانه وتعالى – لم يضع هذه الحقيقة في التصور الإنساني إلا من وراء قصد وابتلاء، ليرى أي منا يستحق الجزاء والإحسان وأي منا لا يستحق ذلك. فالخوف من الموت وما بعده أمر حتمي وضروري لنا، ما دام ضمن حدود المعقول، لما تعطيه عقيدتنا السمحة من أهمية لمرحلة ما بعد الموت، وهذا يجعل خوفنا وقلقنا مما ينتظرنا بعد نهايتنا دافعاً لنا من أجل العمل في دنيانا بما ينجينا مما ينتظرنا من وقائع ما بعد الموت، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ (الملك 2). فخوف الإنسان من الموت في العقيدة الإسلامية لا يرتبط بخوفه من فراق الدنيا وملذاتها كما ركزت على ذلك الثقافة الغربية، بل بينت عقيدتنا السمحة أن هذا الخوف يرتبط أساساً بالمراحل التي تلي فراق الإنسان لهذه الدنيا، بدءاً بمرحلة المكوث بالقبر، وانتهاءً بمرحلة البعث والحساب.

ويرى عثمان نجاتي (1989) أن الفرد إذا كان إيمانه بخالقه راسخاً ويقينياً، وإذا كان عنده اعتقاد أن الموت من عند الله تعالى، وأن كل نفس لا بد أن تموت، فإن مثل هذه الأمور تكسب الإنسان المناعة ضد الاضطرابات النفسية، لما يحدثه الإيمان من أمن وطمأنينة نفسية في النفس، ولأن الإيمان الحق بالله – تعالى – يجعل الفرد لا يخاف شيئاً في هذه الحياة، وعلى رأسها الموت، لتيقنه أن كل شيء بمشيئة الله.

مدى تأثير الأمراض في قلق الموت:

يتضمن المرض تهديداً مضاعفاً ضد حياة الفرد نفسها، حيث إن غالبية الأفراد يتفكرون وينشغلون بالقضايا الوجودية والروحية حول الموت والفناء، وتكثر مثل هذه الأسئلة عندما يصاب الشخص بمرض حاد (Cohen et al., 1999). وربما يُخمِّن أحدنا بأنه من المحتمل أن الكوارث كالأمراض والحوادث تولِّد القلق من الموت لدى

الأفراد الذين يتعرضون لها، أو حتى لدى الأفراد المحيطين بهم. وهذا صحيح؛ لأن وعي الأفراد بموتهم الخاص يزداد نتيجة التعرض للأحداث المؤلمة أو الخطرة (Cheung Chung & Easthope, 2000).

ومن هذا المنطلق فإن إصابة الفرد بمرض القلب ربما تزيد من تفكيره في المخاطر التي قد تتولد نتيجة ذلك، ولعل أكثر هذه المخاطر إثارة لقلق الفرد هي أن هذا المرض قد ينهي حياته في أي لحظة، ومن ثم يجعله وجهاً لوجه أمام نهايته المحتومة، مما يثير خوف الفرد من موته الخاص، وهذا يؤثر في سلوكياته وتصرفاته وعلى مجرى حياته، ويجعل الفرد أكثر تفكيراً وانشغالاً بما قد يولده المرض من مخاطر على الشخصية.

يعاني مريض القلب القلق بشكل عام بسبب غموض مصيره الصحي، وخوفه من المستقبل المجهول والغامض، وما قد ينتظره بسبب مضاعفات مرضه، وما يسببه له من شعور غير مريح، ويظهر ذلك من خلال الأرق وكثرة الكلام وعدم القدرة على الاستقرار نتيجة كثرة التفكير في مرضه (عماد شارة، 1988). ويرى محمد النابلسي (1987) أن الخوف من الموت يؤدي دوراً بارزاً في إحداث الاضطرابات القلبية مثل خفقان القلب، وضيق التنفس، والغثيان، ويؤكد أن جميع المرضى المصابين بالذبحة القلبية الذين فحصهم، أكدوا له أن شعوراً بالخوف من الموت انتابهم قبل فترات مختلفة من إصاباتهم بالمرض، ويؤكد هؤلاء المرضى أن خوفهم من الموت كان منسياً وغير واعٍ حتى لحظة حدوث المرض، وكان هذا يجبرهم على الجمود وعدم الحراك، وهذه الإحساسات كانت تجعلهم يتذكرون، بشكل مفاجئ، خوفهم السابق من الموت.

وتجدر الإشارة إلى أن الآثار النفسية للمرض على الأفراد، الناجمة عن الإصابة بالأمراض الخطرة لا تنتهي بانتهاء أزمة المرض، فالأفراد الذين ينجون من الموت نتيجة المرور بأزمات وأمراض خطرة مثل السكتة القلبية (Heart Failure) يستمرون في التأثر بما يسمى بخبرات الاقتراب من الموت التي تؤثر في مجرى حياتهم اليومية، وأن فهم مثل هذه الخبرات ضروري للوصول إلى فهم لوعي الأفراد بموتهم الخاص، ومدى خوفهم منه (Williams, 2003).

ويؤكد أدلبرت وسترانج (Adelbratt & Strang, 2001) أن المرضى وأقرباءهم كثيراً ما ينشغلون بالأفكار الوجودية (Existential Thoughts) وبقلق الموت، وحتى

لو لم يظهر قلق الموت بشكل مباشر فإنه قد يبرز من خلال أنواع عدة من المشاعر المرتبطة بخوف الموت، والمنتشرة بكثرة بين المرضى وذويهم مثل: الألم والحزن واليأس والخوف الوجودي (Existential Fear)، والقلق الوجودي (Existential Anxiety). مثل هذه الأمور يجب على الأفراد الذين يتعاملون مع المرضى أن يكونوا على وعي بها من أجل تزويدهم بالمساندة والدعم اللازمين؛ وذلك للوصول إلى تكيف أفضل مع المرض. فللأفراد الذين يتعاملون مع مرضى القلب في المستشفيات، مثل الأطباء والممرضين، دور أساسي في التغلب على الآثار السلبية الناجمة عن المرض، مثل الخوف من الموت.

ويفسر كاستينبوم ونورماند (Kastenbaum & Normand, 1990) السبب الذي يجعل مرحلة الاحتضار تسبب الخوف والمعاناة للمرضى، بأن الأفراد عادة ما يرسمون مشهداً لموتهم المتوقع يخالف تجاربهم في خضم الحياة اليومية، ففي دراستهما على طلبة سجلوا في مساق التربية المتصلة بالموت، طلبا من الطلبة تصور كيف سيكون مشهد فراش موتهم؟ أجاب معظم المشتركين بأن موتهم سوف يحدث في الشيخوخة، وفي بيتهم الخاص، وهم محاطون بأفراد عائلاتهم. وفضلاً عن ذلك، اعتقد المشاركون بأنهم سيكونون مدركين وواعين حتى خلال مراحل الاحتضار الشديدة، وأن موتهم سيكون غير مؤلم، ومختصر، ودون حزن.

وقد حاول العلماء تعرف المراحل التي يمر بها قلق الموت نتيجة إصابة الأفراد بالأمراض وبخاصة الخطرة منها مثل حالات أمراض القلب. ففي دراستهما لردود فعل المرضى المصابين بأمراض مميتة (Terminal Patients) اقترح أنبجوزار وبوينو (Abengozar & Bueno, 1999) وجود خمس من مراحل المجابهة النفسية تظهر لدى هؤلاء المرضى تجاه موتهم الخاص محاولة لمواجهة قلق الموت وهي: الإنكار، والغضب، والمساومة، والحزن، والقبول.

نستنتج مما سبق أن القلق من الموت والخوف منه، لا يختص بشريحة من شرائح المجتمع أو عمر معين. ومن ثم فمن الخطأ أن نحكم على أن قلق الموت غير موجود وغير منتشر بين مرضى القلب، لمجرد أننا لا نجدهم يتكلمون عن الموت ويتحدثون عنه. ولا توجد دراسة عملية في مجتمعنا تؤيد هذا الفرض أو تنفيه، لذلك فنحن بحاجة إلى إجراء دراسات عديدة عن قلق الموت لدى هذه الشريحة المهمة في المجتمع، وغيرها من شرائح المجتمع المختلفة لنتوصل إلى نتائج مستندة إلى

منهجية علمية، نتعرف من خلالها مدى انتشار هذه الظاهرة، ومن ثم أخذها بعين الاعتبار في الكتب والمقالات العديدة التي تتحدث عن المرضى ومعاناتهم وأنواع القلق المنتشرة بينهم، التي لا يوجد فيها ذكر لقلق الموت، ومدى انتشاره بينهم، وأثره على توافقهم النفسي إلا ما ندر.

خلاصة القول إن موضوع قلق الموت لدى مرضى القلب يعتبر موضوعاً معقداً وشائكاً، حيث يتأثر بعديد من العوامل النفسية والجسمية والمتغيرات المرتبطة بالشخص المريض وظروفه الصحية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

إن إصابة الأفراد بمرض القلب يحمل في طياته تهديداً جزئياً ضد استمرارية حياتهم، وقد يجعل نهايتهم وموتهم ماثلاً أمامهم، مما يؤثر في سلوكياتهم وتصرفاتهم، ويذكرهم بنهايتهم الحتمية، وقد يفقدهم الإحساس بجدوى الحياة، ويسبب لهم هماً وغماً كبيراً، مما يجعل معاناتهم كبيرة والضغوط التي يواجهونها مضاعفة، وينعكس ذلك على جميع أفراد الأسرة المحيطين بهم، ومن ثم تبرز الحاجة لتوفير الدعم والمساعدة النفسية والاجتماعية لهم ولأفراد أسرهم.

ولعدم وجود الدراسات عن قلق الموت لدى فئة مرضى القلب محلياً أو لندرة هذه الدراسات، فإننا نجهل مستوى هذا النوع من القلق لديهم، وهل ارتفاع مستواه يصل إلى المدى الذي يمكن أن يشكل خطراً على توافقهم النفسي، فقلق الموت يعتبر لدى العديد من العلماء القلق الأساسي في هذا الوجود. لذلك حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن السؤالين التاليين:

1 – ما مستوى قلق الموت لدى عينة من مرضى القلب في مركز الملكة علياء لأمراض القلب وجراحته؟

2 – ما قدرة متغيرات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والالتزام الديني، وكمية التدخين، والدعم الاجتماعي على التنبؤ بقلق الموت لدى عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، وهو قلق الموت، حيث تسعى إلى معرفة مستوى هذا النوع من القلق لدى شريحة مهمة من شرائح المجتمع، وهي مرضى القلب. بالإضافة إلى أن هذه الدراسة من الدراسات المبكرة التي تناولت الموضوع، سواء على المستوى العربي أم المستوى المحلي عند

شريحة مرضى القلب؛ حيث يتوقع أن ترفد المكتبة العربية بمعلومات مهمة عن مستوى قلق الموت لدى مرضى القلب، وتؤخذ هذه المعلومات بالحسبان عند عمل برامج الإرشاد الجمعي والفردي التي تخص مرضى القلب، مما يجعلها أكثر فاعلية وأكثر فائدة فيما تقدمه لهذه الشريحة من خدمات.

كما يتوقع أن يستفاد من المعلومات التي تقدمها هذه الدراسة في التوعية الإرشادية للمهنيين الذين لهم علاقة بمرضى القلب وأسرهم، مما يجعلهم أكثر قدرة على التعامل والتفاعل مع مرضى القلب، وهذا يعود بالفائدة على مرضى القلب وتوافقهم النفسي والاجتماعي.

الدراسات السابقة:

أجرى كل من بورجيوز وبولانجر ولافوي ودزولنيرس (Bourgeois, et al., 1980) دراسة على مرضى القلب بهدف تعرف مستويات القلق لديهم وتحليله إلى عوامله. تكونت عينة الدراسة من عشرين مريضاً اختيروا بشكل عشوائي، ثم اختبروا باستخدام عدة مقاييس تقيس مختلف أنواع القلق قبل إجرائهم للعملية الجراحية، وبعد إجرائها. وقد أشارت النتائج على مقاييس القلق بعد إجراء التحليل العاملي عليها، إلى أن ما نسبته (55%) من القلق كان مركزاً حول الخوف من الموت، وما نسبته (15%) حول عدم الشفاء، وما نسبته (10%) حول الشفاء، وما نسبته (20%) أشارت إلى عدم وجود أي نوع من أنواع القلق.

أما محمد النابلسي (1989)، فقد أجرى دراسة على مرضى القلب في أحد مستشفيات لبنان، حيث كان يقابلهم بحكم عمله طبيب قلب، ويسألهم شفوياً هل يخافون الموت أم لا؟. أشارت النتائج إلى أن معظم المصابين بمرض القلب لديهم خوف عال من الموت؛ حيث أشار ما نسبته (100%) من مرضى الاحتشاء القلبي إلى أنهم يعانون الخوف من الموت قبل إصابتهم وبعدها.

وفي دراسة شيه وتشو (Shih & Chu, 1999) التي أجريت على مرضى القلب الأمريكيين ذوي الأصول الصينية وعيّنة أخرى من مرضى القلب التايوانيين الذين أُدخِلوا وحدة العناية المركزة في أحد مستشفيات ولاية كاليفورنيا، وفي أحد مستشفيات تايوان، وأجريت لهم عمليات جراحية. وكان من ضمن أهدافها دراسة مستويات الخوف من الموت لديهم. تكونت عينة الدراسة من (30) مريضاً، منهم (20) أمريكياً صينياً و(10) مرضى من تايوان، حيث جمعت البيانات من خلال إجراء

مقابلات معهم. وقد أشارت النتائج إلى أن (70%) من المرضى الأمريكيين الصينيين، و(90%) من المرضى التايوانيين يعانون مستوى مرتفعاً للخوف من الموت خلال المرحلة الحادة من المرض وبعدها.

وقد أجرى فان لوميل، وفوان ويس، وميبرز، وإلفيريتش (Van Lommel et al., 2001) دراسة على مرضى القلب الذين مروا بخبرات الاقتراب من الموت، بهدف تعرف أسباب هذه الخبرات والعوامل المؤثرة في عمقها ومحتواها وتكرارها، وعلاقتها بمستوى الخوف من الموت وتكرار السكتة القلبية. وقد أشارت النتائج إلى أن تكرار خبرات الاقتراب من الموت ارتبطت بأكبر المرضى سناً، وبحدوث السكتة القلبية لأول مرة.

أجرى ديفنس (Devins, 1980) دراسة هدفت إلى تعرف العلاقة بين قلق الموت ومتغيرات: نوع المرض ومكان السكن والجنس، حيث تكونت عينة الدراسة من (211) فرداً. استخدم الباحث مقياس قلق الموت لتمبلر ومقياس الاتجاهات نحو الموت الرحيم الاختياري. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة في مستوى قلق الموت بين الجنسين (الإناث أظهرن مستوى أعلى من قلق الموت). كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة في مستوى الخوف من الموت تبعاً لاختلاف نوع المرض.

والدراسة التي أجراها عبدالخالق (Abdel-Khalek, 2000/2001) على عينة كويتية من الطلبة الجامعيين عددهم (215) فرداً هدفت إلى تعرف علاقة اكتئاب الموت بالضغوط النفسية والجنس لدى الطلبة الجامعيين في الكويت. واستخدم الباحث مقياس قلق الموت لتمبلر، ومقياس ضغوط الموت، ومقياس القلق العام، ومقياس الاكتئاب العام. وقد بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة بين متوسطات الذكور والإناث في مستوى قلق الموت لصالح الإناث، حيث أحرزت الإناث متوسطات أعلى من الذكور. هذه الاكتشافات متطابقة مع نتائج سابقة أجراها الباحث على عينة مصرية وأخرى لبنانية.

أما دراسة راسموسين وجونسون (Rasmussen & Johnson, 1994) فقد هدفت إلى تعرف العلاقة بين قلق الموت وكل من الروحانية ومستوى التدين والجنس لدى طلبة الجامعات، حيث طبق الباحثان مقياس قلق الموت لتمبلر ومقياس الروحانية على (209) طلاب جامعيين، منهم (134) أنثى، و(74) ذكراً. وقد أشارت

النتائج إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة بين الروحانية وقلق الموت، وإلى وجود فروق ذات دلالة في مستوى قلق الموت تعزى للجنس ولصالح الإناث. وتشير هذه الاكتشافات إلى أن التناقض في نتائج الأبحاث التي تهتم في العلاقة بين مستوى التدين وقلق الموت يمكن أن يفسر بمتغير الروحانية.

وفي دراسة رُشدية وتمبلر وكانن وكانفيلد (Roshdieh et al., 1999) التي هدفت إلى اختبار علاقة اكتئاب الموت وضغوط الموت بكل من مستوى التدين وخبرات الحرب الأهلية لدى الطلبة الإيرانيين. تكونت عينة الدراسة من (1167) طالباً جامعياً إيرانياً. وقد دلت نتائج الدراسة على أن المتغيرات التي كان لها علاقة بكل من قلق الموت واكتئاب الموت العالية تمثلت في الاعتقاد الديني الأضعف، والجنس (النساء أكثر قلقاً مقارنة بالذكور)، وإصابة الأصدقاء أو الأقرباء من جراء الحرب، وموت الأصدقاء أو الأقرباء، وعدم الإيمان بالحياة بعد الموت. وقد دعم قلق الموت المرتفع بين النساء الإيرانيات الاستدلال القائل بأن قلق الموت المرتفع بين الإناث يعد ظاهرة عالمية.

والدراسة التي أجراها مولينس ولوبيز (Mullins & Lopez, 1982) تهدف إلى تعرف الاختلافات في مستوى قلق الموت الشعوري لدى المقيمين في دور الرعاية استناداً إلى العمر والمستوى التعليمي، والجنس، والحالة الصحية، والدعم الاجتماعي، وطول الإقامة. تكونت عينة الدراسة من (228) مقيماً من ثلاث دور رعاية. كشفت نتائج الدراسة أن قلق الموت المرتفع لدى أصغر المقيمين عمراً ارتبط بشكل دال مع متغيرات الحالة الصحية السيئة، والدعم الاجتماعي القليل، والقدرة الوظيفية المنخفضة، في حين ارتبط قلق الموت المرتفع لدى أكبر المقيمين سناً مع متغيرات الحالة الصحية السيئة، والقدرة الوظيفية المنخفضة، والمستوى التعليمي المرتفع. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة دالة بين قلق الموت والعمر، حيث أظهر أكبر المقيمين سناً قلق موت أعلى مقارنة بأصغر المقيمين سناً.

وأجرى فيني وآخرون (Viney, 1992) دراسة هدفت إلى تعرف العلاقة بين قلق الموت، ومستوى الدعم الاجتماعي، ومستوى التعرض لمخاطر الموت لدى المرضى المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز). تكونت عينة الدراسة من (215) رجلاً مصابين بالإيدز. وقد بينت النتائج أن المرضى الذين تعرضوا لمخاطر موت أكثر كانوا أكثر قلقاً من الموت وبشكل دال مقارنة بالمرضى الذين تعرضوا لمخاطر موت

أقل. كما بينت النتائج أن المرضى الذين تعرضوا لدعم اجتماعي قليل، كانوا أكثر قلقاً من الموت، وبشكل دال إحصائياً، من المرضى الذين تعرضوا لدعم اجتماعي عال.

وأجرت ليلى الكايد (1995) دراسة على عينة، قوامها (60) شخصاً، منهم (28) ذكراً و(32) أنثى، وهدفت إلى تعرف العلاقة بين القيم الدينية وقلق الموت لدى المسنين المقيمين في دور الرعاية في الأردن، ومعرفة إذا كان هناك أثر دال إحصائياً لمتغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، والعمر، والتواصل الاجتماعي على قلق الموت. وقد استخدمت الباحثة مقياس قلق الموت الذي أعده أحمد عبدالخالق، بالإضافة إلى مقياس خاص بالقيم الدينية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك درجة متوسطة من قلق الموت لدى المسنين المقيمين في دور الرعاية في الأردن، وأن هناك درجة عالية من القيم الدينية لديهم، وبينت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين قلق الموت والقيم الدينية (كلما زاد مستوى القيم الدينية قل قلق الموت لديهم)، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة على مقياس قلق الموت تعزى لمتغيرات الجنس والمستوى التعليمي والعمر والدعم الاجتماعي.

وهدفت دراسة بيرمان (Berman, 1977) إلى تعرف درجة العلاقة بين سلوك التدخين وكل من متغيرات قلق الموت، واعتقاد الحياة بعد الموت، ومركز الضبط. تكونت عينة الدراسة من (300) طالب جامعي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين قلق الموت وسلوك التدخين.

يتبين من مجموعة الدراسات السابقة ندرة الدراسات التي تناولت قلق الموت لدى مرضى القلب، كما يتضح من هذه الدراسات أن قسماً منها ركز على دراسة مستوى قلق الموت لدى مرضى القلب مع عدم تناول المتغيرات ذات العلاقة وفي بيئات أجنبية، مما يعطي مسوغاً لإجراء مثل هذه الدراسة على مرضى القلب في بيئة عربية.

الطريقة والإجراءات

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (197) مريضاً بالقلب (119 ذكراً، و78 أنثى)، راوحت أعمارهم بين (8–81) عاماً، وبمتوسط مقداره (56.32) عاماً. حيث قام الباحثان باختيارهم بالطريقة القصدية المتيسرة. وبالنسبة لتوزيع أفراد العينة على متغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي وكمية التدخين فيوضحها جدول (1).

جدول (1)

توزيع العينة بحسب متغيرات الجنس والعمر وكمية التدخين والمستوى التعليمي

الجنس	العمر			المستوى التعليمي			التدخين (سيجارة يومياً)			
	أقل من 34	35-55	56 فأكثر	أساسي	ثانوي	جامعي	صفر	1-9	10-19	20 فأكثر
ذكور 119	19	48	52	41	52	26	65	2	20	32
إناث 78	11	31	36	36	30	12	77	0	1	0
المجموع 197	30	79	88	77	82	38	142	2	21	32
النسبة	%15	%40	%45	%39	%42	%19	%72	%1	%11	%32

أداة الدراسة:

مقياس قلق الموت:

قام الباحثان بكتابة فقرات مقياس قلق الموت بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، وعلى بعض مقاييس قلق الموت مثل: مقياس قلق الموت الذي أعده عبدالخالق (1987)، ومقياس قلق الموت الذي أعدته ليلى الكايد (1995)، ومقياس تمبلر لقلق الموت، المشار إليه في مان تشيونج وتشانج وإيسثوب (Cheung, Chung & Easthope, 2000)، ومقياس ليمنج للخوف من الموت، المشار إليه في ليمنج وديكنسون (Leming & Dickinson, 1985)، ومقياس ليستر للخوف من الموت (Lester, 1990). واستناداً إلى هذه المصادر المختلفة، وفي ضوء تعريف قلق الموت الذي يشير إلى أي خبرة سلبية يمر بها الفرد عند تذكره لموته أو موت الآخرين المهمين والموضوعات المتصلة به، فقد صيغت (32) فقرة تناسب المصابين بأمراض القلب موزعة على أربعة مجالات هي: مخاوف تتعلق بالجانب المعرفي الانفعالي (7) فقرات، ومخاوف تتعلق بموت النفس (9) فقرات، ومخاوف تتعلق بموت الآخرين (7) فقرات، ومخاوف تتعلق بمرض القلب (9) فقرات.

صدق المقياس:

استخدم الباحثان عدة مؤشرات للتأكد من تمتع المقياس بالخصائص السيكومترية اللازم توافرها بمثل هذه الأدوات منها:

1 - **صدق المحتوى:** بعد كتابة فقرات المقياس التي يبلغ عددها (32) فقرة، عرضت على عشرة محكمين من حملة الدكتوراه في تخصصات علم النفس،

والقياس والتقويم، والإرشاد النفسي؛ لإبداء الرأي فيها من حيث: سلامة الصياغة اللغوية، ومدى انتماء الفقرة للمقياس، ومدى انتماء الفقرة للمجال، وإبداء أية ملاحظات يرونها مناسبة من إضافة أو حذف. وبناء على آراء المحكمين، أجريت التعديلات التي أشار إليها اثنان فأكثر، أي ما نسبته (20%) من المحكمين، وقبلت الفقرات التي أجمع عليها (80%) فأكثر من المحكمين. تطبيق هذا الإجراء أدى إلى حذف 7 فقرات، وبقي في المقياس 25 فقرة.

2 – **صدق البناء:** قام الباحثان بتطبيق مقياس قلق الموت بصورته الأولية على عينة متيسرة من مرضى القلب في مستشفى محلي بعيد عن عينة الدراسة، مكونة من (21) مريضاً: (11 ذكراً، و10 إناث). ولأغراض صدق البناء فقد اعتمد الباحثان على معيارين لقبول الفقرات، وهما: ألا يقل معامل الارتباط بين علامة الفقرة والعلامة الكلية للبعد أو للمقياس عن (0.25)، وأن يكون دالاً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) في جميع تحليلات الصدق التالية:

أ – حساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية على المقياس: لقد حسبت معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية للمقياس، وأشارت النتائج إلى أن عدد الفقرات التي تتميز بدرجة دالة من الارتباط مع الدرجة الكلية للمقياس، وبمعامل ارتباط لا يقل عن (0.25). تطبيق هذا الإجراء أدى إلى إسقاط 5 فقرات من الأداة، ومن ثم بقيت 20 فقرة شكلت المقياس بصورته النهائية.

ب – حساب معامل الارتباط بين درجة الفقرة ودرجة المجال: حسبت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، باعتبار ذلك مؤشراً على صدق البناء، حيث تجاوز ارتباطها 0.25، وبذلك تكون 20 فقرة قد أوفت بالمحكات المعتمدة للتحقق من صدق البناء (الملحق 1)، موزعة على المجالات كما يلي:

- مخاوف تتعلق بالجانب المعرفي الانفعالي (5 فقرات)، وهي الفقرات من (1–5).
- مخاوف تتعلق بموت النفس (5 فقرات)، وهي الفقرات من (6–10).
- مخاوف تتعلق بموت الآخرين (4 فقرات)، وهي الفقرات من (11–14).
- مخاوف تتعلق بمرض القلب (6 فقرات)، وهي الفقرات من (15–20).

ثبات المقياس:

قام الباحثان باستخدام عينة الصدق البالغ عددها (21) مريضاً لحساب معامل الاتساق الداخلي لمجالات المقياس الأربعة، وللأداة ككل، وذلك بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا على نتائج العينة الاستطلاعية. وقد دلت النتائج على تمتع المقياس

بصورته النهائية بمعامل ثبات بلغ (0.86). أما معامل الثبات كرونباخ ألفا لمجالات المقياس، فقد بلغ للمجال الأول (0.77) وللمجال الثاني (0.75)، وللمجال الثالث (0.51)، وللمجال الرابع (0.75). كما قام الباحثان باستخدام عينة الدراسة البالغ عددها (197) فرداً لحساب معامل الاتساق الداخلي لمجالات المقياس الأربعة، وللأداة ككل، وذلك بتطبيق معادلة كرونباخ – ألفا على نتائج عينة الدراسة. وقد دلت النتائج على تمتع المقياس بمعامل ثبات بلغ (0.891). أما معامل الثبات كرونباخ–ألفا لمجالات المقياس، فقد بلغ للمجال الأول (0.79)، وللمجال الثاني (0.711)، وللمجال الثالث (0.491)، وللمجال الرابع (0.76).

تصحيح المقياس:

يتكون المقياس من (20) فقرة، وقد اعتمدت خمسة بدائل للإجابة عن فقرات المقياس، بحيث تعطى عند التصحيح الدرجات الآتية: الاستجابة «بدرجة كبيرة جداً» خمس درجات، والاستجابة «بدرجة كبيرة» أربع درجات، والاستجابة «بدرجة متوسطة» ثلاث درجات، والاستجابة «بدرجة قليلة» درجتان، والاستجابة «بدرجة قليلة جداً» درجة واحدة. يمكن لدرجات المفحوصين أن تراوح بين 20–100 درجة، ويستغرق إعطاء المقياس من 5–10 دقائق. وقد صنف الباحثان مستويات قلق الموت إلى ثلاث فئات اختيارية على النحو الآتي:

– **فئة قلق الموت المرتفع:** وهم من حصلوا على درجة 70 فأكثر. على اعتبار أن الحد الأدنى لفئة من أجاب على فقرات المقياس بدرجة كبيرة أو أكثر هو 3.5 مضروباً بعدد فقرات المقياس (20 فقرة).

– **فئة قلق الموت المنخفض:** وهم من حصلوا على درجة تقع ضمن المدى 50–69 على اعتبار أن الحد الأدنى لفئة من أجاب على فقرات المقياس بدرجة متوسطة هو 2.5، والحد الأعلى لهذه الفئة هو 3.49.

– **فئة قلق الموت المنخفض:** وهم من حصلوا على درجة تقع دون 49 درجة على اعتبار أن الحد الأعلى لفئة من أجاب على الفقرات بدرجة قليلة فما دون هو أقل من 2.49.

إجراءات الدراسة:

قام الباحثان ببناء المقياس والتحقق من ملاءمته لأغراض الدراسة باستخدام دراسة استطلاعية. ثم قاما بزيارة مركز الملكة علياء لأمراض القلب وجراحته، ومقابلة المسؤولين وأخذ الإذن منهم لإجراء الدراسة، بعد تقديم عرض موجز عنها وعن أهدافها. ووزع المقياس على عينة الدراسة بعد تقديم عرض موجز عنها وتوضيح الهدف منها، والإجابة عن أسئلة المشاركين فيها. كان ذلك في مركز

استقبال المراجعين في المستشفى. وعبئت الاستبانات من قبل أفراد العينة، أما بالنسبة للأميين من أفراد الدراسة فكان أحد الباحثين يقرأ كل سؤال للمفحوص ويعطيه خيارات الإجابة. ومن ثم أدخلت البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، وأجريت المعالجة الإحصائية باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

النتائج والمناقشة

أولاً - النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى قلق الموت لدى عينة من مرضى القلب في مركز الملكة علياء لأمراض القلب وجراحته؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسبت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة (ن = 197) في مركز الملكة علياء لأمراض القلب وجراحته على مقياس قلق الموت، وعلى مجالات المقياس الأربعة، حيث صنفت المتوسطات والنسب المئوية إلى ثلاثة مستويات من قلق الموت هي: قلق الموت المرتفع، وقلق الموت المتوسط، وقلق الموت المنخفض. وجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2)

توزيع المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة (ن=197) على مقياس قلق الموت الكلي وعلى مجالاته الأربعة وفق مستويات قلق الموت الثلاثة

أولاً - الأبعاد	مستويات قلق الموت ومدى كل مستوى						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	منخفض		متوسط		عالٍ			
	أقل من 49		69-50		100-70			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
1 - مخاوف تتعلق بالجانب المعرفي الانفعالي	112	%56.9	55	%27.9	30	%15.2	40.44	11.4
2 - مخاوف تتعلق بموت النفس	119	%60.4	57	%28.9	21	%10.7	44.2	10.1
3 - مخاوف تتعلق بالآخرين	116	%58.9	64	%32.5	17	%8.6	45.1	12.8
4 - مخاوف تتعلق بمرض القلب	112	%56.9	54	%27.4	31	%15.7	49.6	13.5
ثانياً - الأداة الكلية	129	%65.5	46	%23.3	22	%11.2	43.59	11.41

كما هو موضح في جدول (2) فإن مستوى قلق الموت لدى مرضى القلب في مركز الملكة علياء لأمراض القلب وجراحته كان منخفضاً في ضوء المعايير الاختيارية التي اتبعها الباحثان في هذه الدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجاتهم (43.59)، وبانحراف معياري مقداره (11.41). كما يتبين من الجدول نفسه أن غالبية أفراد العينة (ن=129)، وبنسبة بلغت (65.5%)، كانوا ضمن هذا المستوى من قلق الموت، في حين كان (46) فرداً من أفراد عينة الدراسة (ما نسبته 23.3%) ضمن مستوى قلق الموت المتوسط، وجاء ما نسبته (11.2%) من عينة الدراسة (ن=22) ضمن مستوى قلق الموت المرتفع.

ويمكن تفسير انخفاض مستوى القلق لأفراد الدراسة بأنهم أصبحوا في حالة معايشة مع المرض من خلال مرورهم بخبرات الفحوص والتحاليل الطبية المتكررة، يضاف إلى ذلك أن معظم أفراد العينة من المستويات العمرية الناضجة التي وصلت المستوى من تقبل المرض، كما أن التزام أفراد العينة الديني قد ساعد على أداء دور مهم في التسليم بالقضاء والقدر ومحدودية العمر. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة (Shih & Chu, 1999) التي أظهرت مستويات عالية من القلق لدى مرضى القلب.

بالنسبة لمجالات المقياس الأربعة، فقد حسبت المتوسطات الحسابية الموزونة، ويتضح من جدول (2) أن المجال الرابع «مخاوف تتعلق بمرض القلب» حصل على أعلى متوسط ومقداره (49.6)، وهو يقع ضمن مستوى قلق الموت المرتفع بحسب المعيار المتبع في الدراسة الحالية، وهو المجال الوحيد الذي جاء ضمن هذا المدى. إن إصابة الأفراد بمرض خطير كمرض القلب، يشكل نوعاً من التهديد لحياتهم، ويزيد ولو جزئياً من وعيهم بموتهم الخاص، ويزيد من تفكيرهم بالمخاطر التي قد تتولد نتيجة المرض وتطوراته، ولعل أكثر هذه المخاطر إثارة لقلقهم هو أن هذا المرض قد ينهي حياتهم، لذلك يمكن القول إن إصابتهم بالمرض هي سبب رئيس لخوفهم من الموت. بينما حصل المجال «مخاوف تتعلق بالجانب المعرفي الانفعالي» على أدنى المتوسطات، ومقداره (40.44)، وهو يقع ضمن مستوى قلق الموت المنخفض بحسب المعايير التي تبناها الباحثان. في حين حصل المجال «مخاوف تتعلق بموت الآخرين» على ثاني أعلى المتوسطات، وبمتوسط بلغ (45.1)، تلاه في المرتبة الثالثة المجال «مخاوف تتعلق بموت النفس»، وبمتوسط بلغ (44.2)، وكلاهما كان ضمن مدى قلق الموت المنخفض، أما حصول المجال

«مخاوف تتعلق بموت الآخرين» على ثاني أعلى المتوسطات فهو نتيجة متوقعة في مجتمع يتميز بالتماسك الاجتماعي والأسري، وهذا بدوره يؤدي دوراً محورياً في زيادة مستوى قلق الموت على الأفراد، ويجعل الاستجابة لموتهم شديدة الوطأة على النفس.

ثانياً – النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: «ما قدرة متغيرات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والالتزام الديني، وكمية التدخين، والدعم الاجتماعي في التنبؤ بمستوى قلق الموت لدى عينة مرضى القلب في مركز الملكة علياء لأمراض القلب وجراحته.

للإجابة عن السؤال الثاني، استخدم تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (stepwise)، الذي يستخدم لتحديد أي المتغيرات من المتغيرات الستة التي أدخلت في المعادلة للتنبؤ بمستوى قلق الموت، حيث كان هناك متغير تابع واحد هو قلق الموت، وستة متغيرات متنبئة هي: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والالتزام الديني، وكمية التدخين، والدعم الاجتماعي. وقد استخدم مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للدخول في المعادلة، ومستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.1$) للخروج منها. ويبين جدول (4) نتائج التحليل المتعلقة بقدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بمستوى قلق الموت، كما يبين جدول (3) مصفوفة معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات.

جدول (3)
مصفوفة معاملات الارتباط بين قلق الموت والمتغيرات المتنبئة

المتغيرات	قلق الموت	الجنس	العمر	التعليم	التدين	التدخين	الدعم
قلق الموت	---	0.19**	0.15*-	0.10	0.70**-	0.06	0.64**-
الجنس		---	0.12-	0.12-	0.04-	0.50**-	0.06-
العمر			---	0.44**-	0.33**	0.03	0.29**
التعليم				---	0.33**-	0.15*	0.21**-
التدين					---	0.07-	0.60**
التدخين						---	0.04-
الدعم							---

* ذو دلالة عند مستوى ($\alpha = 0.05$) أو أقل. ** ذو دلالة عند مستوى ($\alpha = 0.01$) أو أقل.

يتضح من معاملات الارتباط في جدول (3) أن علاقة الالتزام الديني بقلق الموت كانت سلبية، وهذا دلالة على أن المستوى المتزايد من الالتزام الديني يمكن أن ينبئ بمستوى قلق الموت المتناقص، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام الديني لدى مرضى القلب نقص مستوى قلق الموت لديهم، والعكس صحيح. وكذلك الحال بالنسبة لعلاقة الدعم الاجتماعي بقلق الموت، فالمستوى المتزايد من الدعم الاجتماعي يعتبر متنبئاً ذا دلالة بمستوى قلق الموت المتناقص. أما بالنسبة لمتغير الجنس، فقد كانت الإناث أكثر قلقاً للموت، حيث كانت مستويات قلق الموت لديهن أعلى منها مقارنة بالذكور وبشكل دال إحصائياً.

جدول (4)
نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمتغيرات الدراسة المتنبئة بمستوى قلق الموت بدلالة

المتنبئات	معامل الانحدار غير المعياري	معامل الانحدار المعياري (بيتا)	معامل الارتباط المتعدد (ر)	التباين المفسر ($ر^2$)	التغير في ($ر^2$)	التغير في (ف)	مستوى دلالة التغيير في (ف)
الثابت	52.35						
الالتزام الديني	-5.81	-0.37	0.698	0.487	0.487	185.4	0.001
الدعم الاجتماعي	-3.82	-0.25	0.792	0.628	0.039	20.06	0.001
الجنس	4.69	0.14	0.804	0.648	0.019	10.59	0.001

يتضح من جدول (4) أن المتغيرات التي فسرت، وبشكل ذي دلالة إحصائية، نسبة من التباين في مستوى قلق الموت بلغت ثلاثة متغيرات من أصل ستة متغيرات، وهي متغيرات: الالتزام الديني، والدعم الاجتماعي، والجنس، حيث استطاعت تفسير ما نسبته (0.648) من التباين في مستوى قلق الموت. بينما لم تستطع متغيرات: المستوى التعليمي، كمية التدخين، والعمر تفسير نسبة ذات دلالة في مستوى قلق الموت. كما يتضح من جدول (4) أن أكثر المتغيرات قدرة على التنبؤ بمستوى قلق الموت كان متغير الالتزام الديني، حيث فسر وحده ما نسبته (0.49) من التباين في مستوى قلق الموت، وهذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند

مستوى الدلالة (α = 0.001). واستطاع متغير الدعم الاجتماعي زيادة نسبة التباين المفسر في قلق الموت (4%) عند إدخاله المعادلة إلى جانب المتغيرات السابقة، وهذه الزيادة دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى (α = 0.001). وأخيراً تمكن متغير الجنس من إضافة ما نسبته (1.9%) من التباين المفسر في مستوى قلق الموت، وذلك عند دخوله المعادلة إلى جانب المتغيرين السابقين، وهذه الزيادة ذات دلالة إحصائية عند (α = 0.001).

كشفت الدراسة أن الالتزام الديني هو أقوى المتنبئات في مستوى قلق الموت، وكان على علاقة سلبية به. كما أكدت نتائج هذه الدراسة الفرض الذي يرى أن «المستوى العالي من الالتزام الديني يعتبر متنبئاً قوياً بقلق الموت المنخفض».. كما أن الفرد المتدين أكثر إيماناً بالآخرة وبوجود الحساب والعذاب من الشخص الأقل تديناً، ويكون أكثر طمأنينة بما قدمه من أعمال صالحة وعبادات ستكون حصناً ودرعاً له بعد الموت والبعث، مما يجعله يتقبل الموت ولا يخاف منه، بل قد ينتظره بفارغ الصبر، لأنه على يقين أن الموت سينقله من حياة كد وشقاء زائلة، إلى حياة نعيم ورخاء أبدية. كما أن الالتزام الديني العالي ينزع الخوف والرهبة من الموت من قلب المؤمن، وينزل السكينة والطمأنينة في قلبه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾﴾ (الفجر: 27–30). ومن جهة أخرى إذا كان ذو التدين القليل، أو الذي لا دين له – إن صح التعبير – لا يؤمن بوجود البعث بعد الموت، فإن هذا يكون مصدر خوف من الموت عنده، لأن مثل هذا الفرد عنده اعتقاد بأن زواله عن الدنيا زوال أبدي، وأن موته سينهي وجوده إلى الأبد؛ مما يجعله أكثر تمسكاً بالحياة، وأكثر حباً لها، وهذا يزيد من مستوى قلق الموت لديه. فقلق الموت كما بين راسموسين وجونسون (Rasmussen & Johnson, 1994) يرتبط بالاعتقاد الذي يقول: «إن الفرد المرتكب للذنوب سينال العقاب المناسب لها». وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات التي قامت بها ليلى الكايد (1995)، وكذلك نتائج الدراسات التي قام بها كل من (Rasmussen, 1994; Roshdieh et al., 1999) التي أشارت جميعها إلى وجود علاقة سلبية دالة بين مستوى التدين وقلق الموت.

استطاع متغير الدعم الاجتماعي زيادة التباين المفسر في قلق الموت بشكل دال إحصائياً، وكان ثالث أقوى المتنبئات بقلق الموت. وقد أكدت نتيجة الدراسة

الفرض الذي يرى أن الدعم الاجتماعي هو متنبئ ذو دلالة بقلق الموت وعلى علاقة سلبية به. إن حصول مرضى القلب على الدعم الاجتماعي من المحيطين بهم من أُسرة وأصدقاء، يؤدي إلى فوائد جمة؛ إذ يجعلهم دائمي الشعور بأن الآخرين يحبونهم ويقدرونهم ويهتمون بهم ويعتبرونهم ذوي قيمة، وهذا يجعل حياتهم ذات معنى، ويخفف من آلامهم ومعاناتهم الناجمة عن الإصابة بمرض القلب، ويجعلهم أكثر قدرة على التعايش والتعامل مع المرض ومتطلباته، وأقل مروراً بالخبرات الشاقة من جراء المرض، مما يقلل من انشغالهم بالخوف من الموت، وهذا يساعد في تخفيض قلقهم من الموت. كما أن الدعم الاجتماعي العالي عند مريض القلب يعكس مستوى عالياً من الرضا عن الآخرين بما يظهرونه من تقبل له ولظروف مرضه، وعدم التذمر من مساعدته ورعايته وتقديم العون له. ومثل هذا يكون له أطيب الأثر في نفس المريض، وفي تخفيف المعاناة والآلام عليه. وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات التي قام بها (Viney, 1992; Mullins & Lopez, 1982)، حيث بينت نتائجها وجود علاقة دالة وسلبية بين الدعم الاجتماعي وقلق الموت، فيما اختلفت نتائجها مع نتائج دراسة ليلى الكايد (1995)، التي أشارت إلى عدم وجود علاقة دالة بين الدعم الاجتماعي وقلق الموت.

تمكن متغير الجنس من إضافة (1.9%) من التباين المفسر في مستوى قلق الموت عند دخوله المعادلة إلى جانب المتغيرات السابقة. وقد دعمت نتيجة الدراسة الرأي الذي يقول «إن خوف الإناث العالي من الموت مقارنة بالذكور يعتبر ظاهرة عالمية» (Roshdieh et al., 1999). يمكن تفسير هذه الظاهرة من أوجه عدة، منها: أن الموت يختلف معناه عند كلا الجنسين: فالموت عند الإناث دلالة على نهاية العلاقات الشخصية، بينما عند الذكور يشير إلى نهاية الإنجازات. وهذا يجعل الإناث يُفكِّرن دائماً بالعلاقات الشخصية ويضعن أهمية أكثر لها، وأهمية أقل للإنجازات، فتعلق الإناث وارتباطهن بالآخرين من زوج وأطفال ووالدين يكون أكثر من الرجال، مما يجعل الخوف من الموت لديهن لا يتعلق بموتهن الشخصي فقط، بل بموت الآخرين المهمين في حياتهن، وهذه الأمور تجعل خوفهن من الموت عالياً؛ لأن موتهن أو موت الآخرين المهمين من حولهن معناه نهاية لهذه العلاقات الشخصية. في حين يعطي الذكور أهمية أكثر للمهن والإنجازات الشخصية، وأهمية أقل للعلاقات الشخصية، ومن ثم فإن شعورهم بأنهم أنجزوا في هذه الحياة - والإنجازات قد تكون أعمالاً أو أولاداً أو أحفاداً أو علاقات - يعمل على خفض قلق الموت لديهم،

وهذه الإنجازات تولد لديهم الإحساس بالبقاء. يضاف إلى ذلك ما طرحه يونغ ودانييل (Young & Daniels, 1980) من أن الإناث أكثر قلقاً من الموت بسبب الدور المتوقع من كلا الجنسين. فكما هو معروف حضارياً، فإن مجتمعنا عادة ما يتوقع من الذكور أن يكونوا شجعاناً وأقوياء، وأكثر قدرة على تحمل الصعاب من الإناث، مما يجعلهم يُظهرون أنهم أقل قلقاً من الإناث، ومن ثم أكثر شجاعة وتحملاً، وكذلك يجعلهم أقل قدرة لأن يظهروا عواطفهم مثل الخوف من الموت، لأن إظهاره فيه مخالفة للدور المتوقع منهم، وهذا يؤثر في مكانتهم بين أفراد مجتمعهم. أما الأنثى فإن الدور المتوقع منها لا يفرض عليها هذه الضغوط، ومن ثم تكون أكثر حرية وقدرة على إظهار عواطفها ومشاعرها وقلقها من الموت. كما أن الإناث عادة ما يكنَّ أقل شعوراً بالأمان والطمأنينة النفسية من الرجال (Sanders et al., 1980)، وهذا يجعلهن أكثر خوفاً بشكل عام من الألم والمعاناة الطويلة، وأقل تحملاً لها، وبخاصة الآلام والمعاناة المصاحبة للإصابة بمرض خطير كمرض القلب، وهذا يجعل قلق الموت لديهن أعلى مقارنة بالرجال. وقد جاءت نتائج الدراسة الحالية متفقة مع نتائج معظم الدراسات في هذا المجال (Roshdieh et al., 1999; Rasmussen, 1994; Devins, 1980). حيث أشارت نتائجها جميعاً إلى أن الإناث أكثر قلقاً من الموت مقارنة بالذكور وبشكل دال إحصائياً، فيما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة ليلى الكايد (1995)، التي دلت نتائجها على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق الموت يعزى لاختلاف الجنس.

أظهرت الدراسة الحالية عدم قدرة متغير العمر على التنبؤ بمستوى قلق الموت، وقد اتفقت نتيجتها مع نتيجة دراسة وحيدة هي دراسة ليلى الكايد (1995)، التي أشارت نتيجتها إلى عدم وجود فروق دالة في مستوى قلق الموت تعزى إلى متغير العمر، فيما اختلفت نتيجتها مع نتائج دراسة (Robinson & Wood, 1983)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق الموت تعزى إلى العمر، ولصالح صغار السن (صغار السن أكثر قلقاً من الموت مقارنة بكبار السن). كما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Mullins & Lopez, 1982)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق الموت تعزى إلى العمر، ولصالح ذوي العمر الأكبر (كبار السن أكثر قلقاً من الموت مقارنة بصغار السن).

يمكن أن يكون سبب الاختلافات بين نتائج الدراسة الحالية، ونتائج الدراسات

السابقة، هو اختلاف المجتمعات، فجميعها أجريت في مجتمعات غربية تختلف عن مجتمعنا ثقافياً وحضارياً ودينياً، والدراسة الوحيدة التي اتفقت نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية (دراسة ليلى الكايد، 1995) هي دراسة أجريت محلياً. والدراسة الحالية تقترح أن متغيرات الالتزام الديني، والدعم الاجتماعي، تعتبر متنبئات أفضل بقلق الموت من العمر، ويمكن أن تؤدي دوراً محورياً في تفسير الاختلافات في نتائج الدراسات السابقة حول أثر العمر على قلق الموت.

أظهرت نتائج الدراسة الحالية عدم قدرة متغير كمية التدخين، على التنبؤ بمستوى دال من التغيير في قلق الموت. ويمكن تفسير ذلك في أن عمر أفراد العينة المرتفع مؤشر على أن لهم فترة طويلة من الزمن يمارسون عادة التدخين، التي يبدأ المدخنون في مجتمعنا بممارستها عادة في مرحلة مبكرة من العمر، وكأنَّ هذه العادة أصبحت جزءاً من حياتهم اليومية، ومن ثم اعتادوا على أنها ممارسة عادية، إضافة إلى عدم اقتناع معظم المدخنين بوجود أثر كبير. وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Berman, 1977) التي أشارت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين التدخين وقلق الموت. وفي ضوء النتائج يوصي الباحثان بضرورة إجراء المزيد من البحوث التي تتناول هذه الفئة من خلال اختبار أثر متغيرات جديدة.

المصادر:

عماد شارة (1988). **أمراض القلب والأوعية الدموية في 268 سؤالاً**، دمشق: دار المعرفة.

ليلى عبدالعزيز الكايد (1995). قلق الموت والقيم الدينية لدى المسنين في دور الرعاية في الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة): جامعة اليرموك – إربد، الأردن.

محمد أحمد النابلسي. (1987). **أمراض القلب النفسية**. طرابلس – لبنان: دار الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد عثمان نجاتي (1989). **القرآن وعلم النفس**. جدة: دار الشروق.

Abdel-Khalek, A. M. (2000/2001). Death, anxiety, and depression in Kuwaiti uyndergraduates. Omega: *The Journal of Death and Dying*, 42 (4): 309-320. from: http://www.baywood.com/search/.

Abengozar, M. C., & Bueno, B. (1999). Intervention on attitudes toward death along the life span. *Educational Gerontology*, 25 (5): 435-449.

Abdelbratt, S., & Strang, P. (2001). Death anxiety in brain tumor patients and their spouses. *Palliative Medicine*, 14 (6): 508.

Alison, K. E. (1999). Attitudes towards death and dying in the professional community. Retrieved 20/ July/ 2002 from: http://www.unh.edu/mcnair/99.y_dumont.abs.html

Berman, A. L. (1977). Smoking behavior: How is it related to locus of control,

death anxiety, and belief in after life? *Omega: The Journal of Death and Dying*, 4 (2). Retrieved 20/ August/ 2002 from: http:// www.baywood.com/search/.

Bond, C. W. (1998). *Influence that religiosity, age, and gender has on death anxiety*. Retrieved 16/ June/ 2002 from: http://www.dunamai.com/ fodyq/ch1.thm.

Bourgeois, A., Boulanger, M., Lavoie, R., & Desaulniers, D. (1980). Views of patients after open heart surgery. *Cane J Surg*, 23 (2): 152-153. Retrieved 25/ September/ 2002 from: http://www.ncbi,nlm.nih.gov/.

Cheung, Ch., Chung, C., & Easthope, Y. (2000). Traumatic stress and death anxiety among community residents exposed to an aircraft CRASH. *Death Studies*, 24 (8): 689-705.

Cohen, S., Mount, B. M., Thomas, J., & Mount, L. (1999). Existential well-being is an important deteminant of quality of life. *Cancer*, 77: 576-586.

Devins, G. M. (1980). Contributions of health and demographic status to death anxiety and attitudes toward voluntary passive euthanasia. *Omega: The Journal of Death and Dying*, 11 (4): 293-302. (ERIC: Document Reproduction Service, No. EJ242055).

Feifel, H. (1990). Psychology and death: Meaningful rediscovery. *American Psychologist*, 45: 537-543.

Florian, V., & Mikulincer, M. (1997). Fear of personal death in adulthood: The impact of early and recent losses. *Death Studies*, 21 (1): 1-24.

Kastenbaum, R. J., & Normand, C. (1990). Deathbed scenes as imagined by the young and experienced by the old. *Death Studies*, 14: 201-217.

Leming, M. R., & Dickinson, G. E. (1985). *Understanding dying, and bereavement*. New York: Holt, Rinehart, & Winston.

Lester, D. (1990). *The Collett-Lester fear of death scale: The original version and a revision*. New Jersey. Hemisphere Publishing Corporeation. Retrieved 17/ July/ 2002 from: http://www.dunamai.com/survey/ fddyq/collet-Lester-FDDYQ.htm.

Mullins, L. C., & Lopez, M. A. (1982). Death anxiety among nursing home residents: A comparison of the young-old and the old-old. *Death Education*, 6 (1), 75-86. Retrieved 25/ September/ 2002 from: http:// www.ncbi.nlm.nih.gov/.

Rasmussen, C. H., & Johnson, M. E. (1994). Spirituality and religiosity: Relative realtionships to death anxiety. Omega: *The Journal of Death and Dying*, 29 (4), 313-318, (ERIC: Document Reproduction Service, Mo. EJ497280).

Robinson, P. J., & Wood, K. (1983). Fear of death and physical illness: A personal construct approact. *Death Education*, 7 (2-3): 213-228.

Roshdieh, S., Templer, D. I., Cannon, W. G., & Canfiedld M. (1999). The

relationships of death anxiety and death depression to religion and civilian war-related experiences in Iranians. *Omega: The Journal of Death and Dying*, 38 (3). Retrieved 21/ Nov/ 2002 from: http:// www.bayood.com/search/.

Sanders., J. F., Poole, T. E., & Rivero, W. T. (1980). Death anxiety among the elderly. *Psychological Reports*, 46 (1): 53-54.

Shih, F. J., & Chu, S. H. (1999). Comparisons of American-Chinese and Taiwanese patients' preceptions of dyspnea and helpful nursing actions during the intensive care unit transition from cardiac surgery. *Heart Lung*, 28 (1), 41-54 Retrieved 25/ September/ 2002 from: http://www.ncbi.nlm.nih.goc/.asp/

Van Lommel, S., Van Wees, R., Meyers, V. & Elfferich, I. (2001). Near-death experience in survivors of cardiac arrest: A prospective study in the Netherlands. *Lancet*, 358 (9298), 2039-2046.

Viney, L. L. (1992). The Psychosocial Impact of Multiple Death from AIDS: *Journal of - Death and Dying*, 24 (2), 251-263. (ERIC: Document Reproduction Service, No. EJ442606).

Weathersby, T. (2003). *Why we fear death*. About, Inc. Retrieved 13/ June/ 2003 from: http://www.dying.about.com/library/weekly/aa081700b.htm.

Williams, K. (2003). *The near-death experience [NDE] and death*. Retrieved 11/ June/ 2003 from: http://www.near-death.com/experiences/research13.html.

Young, M., & Daniels S. (1980). Born Again stutus as a factor in death anxiety. *Psychological Reports*, 47 (2): 367-370.

قدم في: يناير 2004
أجيز في: مايو 2005

ملحق (١)
مقياس قلق الموت

الأخ المستجيب/ الأخت المستجيبة:

يقوم الباحث بإعداد دراسة عن قلق الموت لدى مرضى القلب، وذلك جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص توجيه وإرشاد نفسي. ومن أجل ذلك يضع الباحث بين أيديكم مجموعة من الفقرات، راجياً التكرم بالإجابة عن جميع الفقرات، وذلك بوضع إشارة (X) أما كل فقرة، بحسب البديل الذي ترونه يناسبكم. ونأمل توخي الصدق والدقة والموضوعية في ذلك خدمة لأهداف البحث العلمي، علماً بأن الاستجابات ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا فائق الاحترام.

معلومات عامة:

* الجنس: ذكر أنثى
* العمر: .... سنة
* المستوى التعليمي: ....
* كمية التدخين اليومية: صفر 1–9 10–19 20 فأكثر
* مستوى التزامك الديني:

قليل جداً قليل متوسط عال عالٍ جداً

* ما مدى وجود الاتصال المنتظم مع أقربائك ومعارفك؟ وما مدى تزويدهم لك بالمساعدة والدعم العاطفي والاقتصادي والمعلوماتي؟

قليل جداً قليل متوسط عال عال جداً

الرقم	الفقـرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
1	يزعجني أنني لن أعود إلى الحياة الدنيا بعد موتي.					
2	أحاول تجنب التفكير في الموت.					
3	أنزعج عند سماعي أحاديث عن الموت.					
4	أود لو يبتعد الناس عن استخدام كلمة «الموت».					
5	أتمنى لو أن الموت داء له دواء.					
6	أخاف أن أموت بطريقة مؤلمة.					
7	أخاف أن أكون وحدي عندما أموت.					
8	أخاف أن أموت بشكل مفاجئ.					
9	أخاف أن أنام ولا أستيقظ بعد ذلك.					
10	أخاف من عملية الاحتضار.					
11	يزعجني ترك الأحبة خلفي عندما أموت.					
12	أنزعج عند المشاركة بغسيل جثة ميت.					
13	أكره الجلوس بجانب شخص يحتضر.					
14	أخاف من المشاركة بغسيل جثة ميت.					
15	مرضي يجعلني أخاف من الموت.					
16	ينتابني الخوف إذا أبلغني الطبيب أن عليَّ إجراء عملية جراحية.					
17	أخاف من توقف قلبي بشكل مفاجئ.					
18	أشعر بالقلق إذا نفد علاج مرض القلب من عندي.					
19	أنزعج عندما أسمع أن أحد الأشخاص توفي بمثل مرضي.					
20	ينتابني القلق إذا اضطررت لزيارة مريض بالقلب في المستشفى.					



إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم

دراسة حالة الانتخابات النيابية عام 2003م

محمد عوض الهزايمة*

ملخص: تستهدف هذه الدراسة تعرف إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم في الانتخابات النيابية لعام 2003، وتعرف العوامل المؤثرة في هذا الإدراك، والواقع الانتخابي الأردني، وأما فرض الدراسة الرئيس فقد قام على أن مدركات الناخبين الأردنيين ترتبط بالاعتبارات الفطرية كرابطة: (الدم – العشيرة – القبيلة) أكثر من غيرها. ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة فرضها، فقد استخدمت استبانة تحوي سؤالاً واحداً مغلقاً، وزع منها (5000) استبانة على الناخبين وقد عادت جميعها، واستثني منها (622) لعدم الصلاحية. لقد جاءت الدراسة مؤكدة لصحة فروضها وأوصلتنا إلى نتائج عامة، أهمها: فشل التيارات السياسية في جذب الناخبين للتصويت لصالحها، واستحواذ مرشحي العشائر وأصحاب التوجه الديني والخدمات على هذه الأصوات، وتبين أن مدركات الناخبين تهيمن عليها المنظومة القيمية التقليدية والعشائرية والذكورية التي تستثني المرأة من المشاركة السياسية، كما تبين انتفاء العدالة في توزيع المقاعد النيابية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات، أهمها: تعزيز الثقافة السياسية والتركيز على المشاركة والتعددية السياسية، وإلغاء قانون الصوت الواحد، وإبقاء العمل بهوية الأحوال المدنية بوصفها بطاقة انتخابية والاستبدال بختمها الاحتفاظ بها حتى إعلان النتائج، ومن ثم إعادتها لأصحابها.

المصطلحات الأساسية: التيارات السياسية، الأحزاب، الناخبون، الاتجاهات.

* قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

المقدمة:

إن الانتخابات النيابية تمثل في واقع الأمر الاحتكام إلى الشعب لانتخاب ممثليه، والانتخابات الأردنية لا تشذ عن هذا السياق، إلا أن الانتخابات الأردنية لعام 2003م، ليست كسابقاتها من الانتخابات من ناحية عدم تفاعل الناس معها، لكون الحالة السلبية عند الناس تجاه الانتخابات كانت سائدة قبل موعد الانتخابات، وكان ذلك لعدة أسباب، أبرزها: الحالة الاقتصادية التي يعيشها المواطن على مختلف درجاته الاجتماعية، وفقدان الثقة بالأداء البرلماني في المراحل السابقة؛ حيث لم يشعر الناس بأن المجالس النيابية السابقة قدمت شيئاً ملموساً على مستوى المعيشة، وإن لم يكن في الأصل غير مطلوب من النواب تقديم هذا النوع من الخدمات، وخصوصاً أن واجبهم الأساسي يتركز على الدور التشريعي، وقد عاب الناس على نوابهم تقصيرهم أيضاً في هذا الدور الأساسي، وحجتهم أنهم تركوا للحكومات في مراحل متعددة تمرير القوانين التي أرادتها، كما عابوا كثرة الامتيازات التي قدمتها الحكومات للنواب، وفسروا ذلك على سبيل الرشوة لتمرير مزيد من القوانين بيسر وسهولة. والواقع أن حالة عدم التفاعل مع الانتخابات كان لها سبب آخر يكمن في تأجيل هذه الانتخابات لعدة مرات، مما حدا بالناس عدم أخذ الموضوع بجدية كاملة، كما أن الأوضاع العربية التي استجدت في المنطقة العربية أدخلت إلى نفوس الناس حالة من الإحباط تجاه كل شيء، وخصوصاً بعد سقوط بغداد وإطلاق العنان للقيادات اليهودية في المنطقة دون رادع، الأمر الذي يجعل دراسة مدركات الناخبين في ظل هذه الحالة السلبية والأسباب التي جاءت بها، وحالة عدم التفاعل – على قدر كبير من الأهمية تستحق الدراسة والبحث.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها ترسم صورة واضحة لمدركات الناخبين في الانتخابات العامة في الأردن، وبيان أهم المؤثرات التي أدت دورها في نفسياتهم، فحددت تصويتهم ليكون لصالح هذا المرشح أو ذاك، زاد من أهميتها كونها جاءت لتوفر أرضية معلوماتية جيدة في مجال مدركات السلوك الانتخابي لدى الناخبين في الأردن بخاصة وبلدان أخرى بعامة، ولا سيما أن الدراسات القليلة في هذا المجال اقتصرت على المسوحات للانتخابات ونتائجها، ولم تبحث في

مدركات الناخبين والعوامل التي حددت تصويتهم، الأمر الذي يجعلها سابقة على غيرها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعرف الواقع الانتخابي الأردني الذي ساد انتخابات عام 2003م.
- إبراز العوامل المؤثرة على إدراك الناخبين في هذه الانتخابات.
- بيان مدركات الناخبين الأردنيين في هذه الانتخابات الناتجة عن العوامل المؤثرة.
- الوقوف على تفسيرات لأسباب بروز هذه المدركات.

فروض الدراسة:

قامت هذه الدراسة على فرض مفاده: إن التأثير الأكبر في مدركات الناخبين الأردنيين يرتبط بالاعتبارات الفطرية أو الأولية (الدم – القبيلة – العشيرة)، أكثر مما يرتبط بالاعتبارات الموضوعية والمؤسسية (البرامج السياسية – النضج السياسي).

محددات الدراسة:

إن محددات هذه الدراسة تقتصر على مدركات الناخبين الأردنيين في انتخابات عام 2003م، التي جاءت نتيجة للمؤثرات في سير سلوك هؤلاء الناخبين، وبالصورة التي تحقق أهداف الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

هناك مصطلحان في ثنايا هذه الدراسة هما: الناخب الأردني، والإدراك، وتقتضي منا طبيعة الدراسة تعريف كل منهما:

أولاً – الناخب الأردني:

عرف قانون الانتخاب «الناخب (قانون الانتخاب الأردني المؤقت، 2001)» بأنه: (كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب، والمقصود بالأردني كل شخص ذكراً أم أنثى، يحمل الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردني، وبلغ من العمر «18» عاماً في 31 تموز من عام الانتخابات، وحصل على

بطاقة انتخاب، ومؤهل أدبياً وعقلياً، وألا يكون ممن منعوا هذا الحق كالقوات المسلحة والدفاع المدني، والهدف من ذلك إبعاد هؤلاء عن الاشتراك في ميادين السياسة، وكذلك جميع الأشخاص المنتمين لتنظيمات غير مشروعة، وكل من له منفعة مادية لدى إحدى دوائر الحكومة بسبب عقد من غير عقود الإيجار، وموظفو الدولة الذين يتقاضون راتباً من خزينة الدولة ما لم يستقيلوا قبل شهر من تاريخ الانتخاب، والعين الراغب في أن يكون عضواً في مجلس النواب ما لم يقدم استقالته هو الآخر من المجلس، وأفراد العائلة المالكة (أمين مشاقبة، 1997: 191–192).

ثانياً – الإدراك:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالإدراك، منها ما ذهب إليه أحدهم بأنه (هاني الحديثي، 1982: 67): (ما يتم من جراء تضافر عوامل ثلاثة هي: الشخص الذي يدرك (المدرك بضم الميم وكسر الراء)، والشيء المدرك (بضم الميم وفتح الراء)، والبيئة المحيطة بهما، وما تحتويه من ظروف ومؤثرات. فهذه العملية بعناصرها الثلاثة هي الإدراك)، وذهب ثان إلى تعريفه بالقول: إنه (أمين مشاقبة ومحمد الهزايمة، 2001): (عملية استقبال المؤثرات الخارجية (Stimuli)، وتفسيرها بواسطة النظام السلوكي تمهيداً لترجمتها إلى معان ومفاهيم تسهم في اختيار السلوك)، وعرفه ثالث بأنه (Nord, 1976: 22): (تلك العملية التي يستخدمها الأفراد، لاختيار وتنظيم وتخزين وتفسير المثيرات في صورة ذات معنى ودلالة وتتسم بالتلاحم مع العالم المحيط)، وعرفه صاحب المعجم الفلسفي بأنه (جميل صليبا، 1982: 55): (شعور الشخص بالمؤثر الخارجي والتأثر به والحكم عليه). وبناء على ما سبق فيمكننا تعريف الإدراك بأنه: (العملية الذهنية المتأثرة بظروف البيئة الكلية لموقف ما والهادفة إلى فهمه وتفسيره ومن ثم إصدار حكم عليه).

ولنتمكن من الأخذ بهذه التعريفات في خدمة أهداف هذه الدراسة، فإن ما سبق في كل من التعريفات يحدد عناصر ثلاثة للعملية الإدراكية، وهي: المدرك (بضم الميم وكسر الراء)، والمؤثر، والمدرك (بضم الميم وفتح الراء)، وبناء عليه، فإن المدرِك هو الناخب، والمؤثر هي العوامل التي تحدد التصويت، والمدرَك هو الحكم، بمعنى أين يضع الناخب صوته؟

الدراسات السابقة:

لم نعثر على دراسة تناولت مدركات الناخبين تجاه الانتخابات الأردنية، إلا أننا عثرنا على عدد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالعوامل المؤثرة على مدركات الناخبين الأردنيين وذات علاقة بهذه الدراسة، وهي:

– دراسة نوفل المعنونة بـ «تأثير برامج المرشحين على الانتخابات النيابية: دراسة حالة الانتخابات في الأردن» (أحمد نوفل، 1988)، وهي دراسة خاصة بالانتخابات التكميلية عام 1984م، وقد استهدفت دراسته تناول أهم القضايا التي تناولتها برامج المرشحين، وحصرها في القضايا الاقتصادية المحلية، وقضايا الخدمات العامة، والقضايا الاجتماعية، وقضايا السياسة الداخلية والخارجية، وقد توصل في نهاية الدراسة، إلى أن هناك علاقة قوية بين برامج المرشحين ونتائج الانتخابات، وأن بعض العوامل – كالعشائرية والقبلية والتقاليد – حدت من فاعلية برامج المرشحين في إقناع الناخبين بصحة مواقفهم.

– دراسة العزام المعنونة بـ «السلوك الانتخابي في الانتخابات الأردنية» (عبدالمجيد العزام، 2002)، وقد استهدفت دراسته بيان المدى الذي يتأثر به السلوك الانتخابي للأفراد من خلال منظومة القيم المختلفة السائدة في المجتمع الأردني، وصولاً إلى تعرف واقع السلوك الانتخابي في الأردن ودوافعه، وخلص إلى نتيجة مهمة، وهي أن السلوك الانتخابي يتحدد على أساس علاقات الفرد بالبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة به، وفقاً لمدركاته الحسية لمنظومة القيم والاتجاهات والأفكار والاعتقادات السائدة.

– دراسة العزام المعنونة بـ «اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية» (عبدالمجيد العزام، 2003)، وقد استهدفت دراسته الوقوف على المدى الذي استطاعت به الأحزاب جذب ميول المواطنين ليكتب لها القبول بينهم، ويترجم ذلك بالإقبال على الانتماء والانتساب إليها، وخلص إلى نتيجة مهمة، وهي أن اتجاهات أغلبية الأردنيين نحو الأحزاب سلبية بشكل عام، وأن الأحزاب عجزت عن إثبات ذاتها وإقناع المواطنين بأهميتها، وتفتقر إلى العمل المؤسسي عند عملية صنع القرار، وتعاني الهيمنة الشخصانية عليها، وهذه كلها من أسباب وصف اتجاهات الأردنيين نحوها بالسلبية.

– دراسة العزام المعنونة بـ «اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو

المشاركة السياسية» (عبدالمجيد العزام، 1994)، واستهدفت دراسته بيان ما بذلته الأحزاب السياسية من جهود لبناء الثقة بينها وأبناء المجتمع الأردني، وخلصت إلى ضعف ثقة الناس بكفاءة الأحزاب ومصداقية قيادتها، وهذا بدوره انعكس سلبياً على الجهود الحزبية الرامية إلى مد جسورها نحو المجتمع.

– دراسة شتيوي ودغستاني المعنونة بـ «المرأة الأردنية والمشاركة السياسية» (جمال شتيوي وأمل الدغستاني، 1994: 43–45)، وقد استهدفت الدراسة الوقوف على دور المرأة في المشاركة السياسية، كالترشيح للانتخابات النيابية، ودخولها معترك الحياة الحزبية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اختيار المرأة للمرشح عند ممارسة حقها الانتخابي مقرون برغبة الرجل، وتأثير الأقارب بشكل عام، كما يخضع الاختيار لمنظومة العادات والتقاليد، كما توصلت دراستهما إلى أن المشاركة السياسية تقتصر على الرجال دون النساء.

– دراسة قام بها مركز الريادة الأردني بعنوان «المرأة والأحزاب في الانتخابات النيابة لعام 1997م» (مركز مرأة إلى قبة البرلمان، وعلى رأسها الفهم التقليدي لدور المرأة في مجتمعاتنا العربية، بالإضافة إلى الريادة، 1997: 10–15)، استهدفت الدراسة بيان موقع المرأة على صعيد العمل الحزبي، والترشيح للانتخابات النيابية، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الوجود السياسي للمرأة على صعيد هذه المشاركة محدود جداً، حتى إن عضوية المرأة في الأحزاب السياسية لا تتجاوز (5%)، من مجمل العضوية في الأحزاب، وقد دللت الدراسة على صدق ما توصلت إليه نتائج الانتخابات النيابية الأردنية لعام 1988، 1993، 1997.

– دراسة قام بها مركز الرأي للدراسات والمعلومات بعنوان «قراءة في واقع المرأة السياسي على ضوء الانتخابات لعام 2003» (مركز الرأي للدراسات والمعلومات، 2003: 1–8)، استهدفت الدراسة تشخيصاً لواقع المرأة السياسي، وقد أوضحت النتائج أن هناك عدداً من العوامل حالت دون وصول المرأة إلى المجلس النيابي، منها العشائرية التي لا تقبل فكرة تمثيل العشيرة من قبل امرأة.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

1 – إن هذه الدراسة تناولت إدراك الناخبين الأردنيين تجاه انتخابات عام 2003م، ولم تظهر أية دراسة سابقة طوال المشوار الانتخابي الأردني تناولت إدراك الناخبين، فالدراسة والحالة هذه سابقة على غيرها في هذا التوجه.

2 – إن المدركات التي ستبحث هي من بنات أفكار الناخبين ومستخلصة من إجاباتهم عن سؤال الاستبانة، ودور الباحث يقتصر على تجميع كل المدركات المتقاربة تحت مسمى واحد لتسهيل دراستها؛ فالمدركات المبحوثة هي من الناخبين، وليس من غيرهم، وهذا ما يبعث على واقعية الدراسة وتفوقها على غيرها.

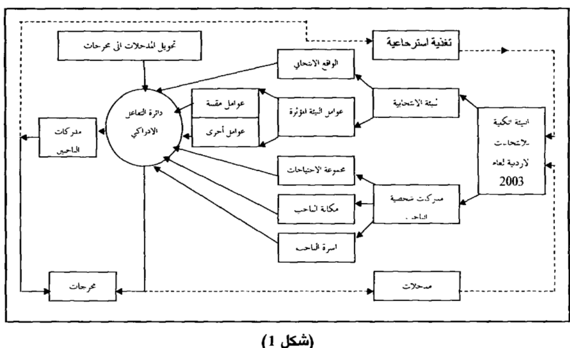
3 – بيان الوزن النسبي لكل مدرك من مدركات الناخبين المسماة رقمياً، وفق إجابات الناخبين، وبناء عليه، ستحدد لكل مدرك أهميته بدءاً بالمهم، فالذي يليه وهكذا، وهذا ما سيعطي مؤشراً يبين السمة الأساسية لانتخابات عام 2003م، كما تعتبر هذه الدراسة مقياساً رقمياً للمدركات، وهذا ما خلت منه الدراسات السابقة.

4 – إذا كانت الدراسات السابقة استهدفت بيان نتيجة ما بذلته الأطياف السياسية أو الإيديولوجية لجذب ميول المواطنين تجاهها، ونتيجة ما بذلته من جهود لبناء الثقة بينها وبين المواطنين الأردنيين، فإن هذه الدراسة جاءت امتحاناً حقيقياً لبيان نتيجة ما استهدفته الدراسات السابقة.

5 – إن هذه الدراسة حددت مسبقاً شريحة الدراسة، وعلقتها على الناخبين الأردنيين الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب وفق قانون الانتخاب الأردني، وعلى إدراكهم للعوامل المؤثرة التي حددت تصويتهم فقط، وهذا يبعث على التخصيص، في حين أن الدراسات السابقة أخذت بمبدأ العموميات.

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة بشكل عام على العرض والتحليل، من خلال مجموعة مترابطة من الأساليب البحثية والمستخدمة في الأبحاث والدراسات العلمية، حيث ركزنا من خلالها على المتغيرات الاقتصادية كالملاءة المالية للمرشح أو الناخب، وكذلك على المتغيرات الاجتماعية كالمركز الاجتماعي للمرشح أو الناخب والفئة أو العشيرة التي ينتسب إليها وما إلى ذلك من تأثير على إدراك الناخب (Sidny, 1978: 55)، كما ركزنا على ما يدور في خلد الناخب ومخيلته أثناء عملية التصويت، وما لها من تأثيرات على الإدراكات الحسية للناخب (Milton & Davde, 1981: 300)، وكان للمنهج الإحصائي دوره في هذه المنهجية من أجل تحديد أسباب منح الصوت الانتخابي، وتبيان قوة كل منها رقمياً، لكونه المنهج الأقدر على تحديد ذلك بصورة علمية دقيقة ومقدرة بالأرقام، صبت جميعها في بوتقة المنهج النظمي، وفق الشكل التالي (شكل 1):



(شكل 1)

مجتمع الدراسة وأداتها:

شملت الدراسة عينة مختارة من الدوائر الانتخابية في المملكة، وعددها (17) دائرة من أصل (45) دائرة. راعى الباحث في الاختيار دوائر سكان المدن والقرى والبادية، ووزعت (5000) استبانة – يمثل كل ألف منها مليوناً من عدد سكان المملكة – موزعة على الدوائر بطريقة محسوبة وفق النسب المئوية لمجموع المسجلين للانتخابات في الدوائر المختارة إلى عدد المسجلين للانتخابات في كل منها لانتخابات عام 2003، عاد (622) استبانة لا تحمل سبب اختيار المرشح ولم يتم التعامل معها، لكون السبب يحدد المدرك، وبهذا فقد تم التعامل مع (4378) استبانة، وهذه تمثل ما نسبته (87,6%) من عددها الكلي، وقد وزعت مناصفة بين المقترعين من الإناث والذكور في كل دائرة من الدوائر المختارة وبطريقة عشوائية يوم الانتخاب وعلى شكل مجموعات قام عدد من الطلبة المتطوعين للبحث العلمي، وبحسب عدد لجان الاقتراع في الدوائر التي شملتها الدراسة، ووفق التعليمات فقد أعطيت الاستبانة للناخب في مكان الاقتراع وأثناء توجهه إلى صندوق الاقتراع، ولما كانت الإجابة لا تحتاج إلا لوقت قصير جداً، فقد تمكن المكلف من استعادتها مباشرة منه، وبدوره أعادها وبقية المكلفين للباحث لاستكمال ما بدأه.

أداة الدراسة:

جمعت البيانات لتحديد مدركات الناخبين، ولبيان نوعية هذه المدركات باستخدام استبانة تضمنت سؤالاً واحداً يقوم على تحديد المُدرَك بشكل واضح لدى الناخبين، وذلك منعاً للاحتمالية التي قد تومئ إلى إدراك ثان يدور في خلد الناخب، وسؤال الاستبانة هو: حدد المرشح الذي تنوي انتخابه في ذهنك، ثم لماذا تريد انتخاب هذا المرشح بالذات؟[1] وتركنا للناخب الوقت لتدوين السبب.

صدق الأداة وثباتها:

قام الباحث بعرض صيغة سؤال الاستبانة على سبعة محكمين من ذوي الاختصاص في العلوم الإنسانية وبخاصة العلوم السياسية، حيث طلب منهم إبداء الرأي وتقدير مدى شمول سؤال الاستبانة في تحديد مدركات الناخبين الأردنيين، وقد اعتمد السؤال السابق الذكر بعد إجماعهم على صيغته.

وأما بالنسبة إلى ثبات أداة تحديد المُدرَك فقد قيست من خلال توزيع خمسين استبانة على مجموعة من الناخبين باعتبارها عينة استطلاعية أولية، للتأكد من وضوح سؤال الاستبانة بعد تحكيمها، واستخرجت النسب المئوية للذين كان السؤال واضحاً لهم بصورة تامة، حيث سجلت (96%)، وهذه نسبة مقبولة لأغراض البحث والدراسة.

وتأسيساً على ما سبق، فإن منهجيتنا في البحث ستأخذ بالمراحل الأساسية للعملية الإدراكية التي تقوم على: الواقع في الموقف – الموقف هنا هو الموقف الانتخابي –، والعوامل المؤثرة، والنتائج المترتبة على الإدراك (ثابت عبدالرحمن، 2001: 342)، هذا وسنعبر عن النتائج تلك بمصطلح (المدرك) (بضم الميم وفتح الراء)، وعلى هذا النحو ستكون الدراسة على صورة مدخلات ومخرجات في مقدمة، وأربعة مطالب وخاتمة، وعلى النحو التالي:

المطلب الأول – مدخلات البيئة الانتخابية الأردنية لعام 2003:

إن هذا المطلب يمثل المرحلة الأولى من مراحل العملية الإدراكية؛ فهي تشمل الواقع الانتخابي الأردني لعام 2003، بما يتضمنه من ظروف وعوامل مؤثرة في العملية الانتخابية، وسنتناول ذلك في الفقرات التالية:

---

(1) يعتبر هذا السؤال على الرغم من أنه الوحيد الذي أورده الباحث «لمعرفة مدركات الناخبين» استبانة في حد ذاته، ولا يعد أداة من أدوات قياس الرأي العام. انظر: **موسوعة العلوم السياسية**، (1994، 67–68، 525–527).

أولاً – الواقع الانتخابي والعوامل المؤثرة:

1 – الواقع الانتخابي الأردني عام 2003:

تشير الأرقام الإحصائية إلى أن عدد سكان الأردن هو (5,3) ملايين نسمة بحسب التقديرات الإحصائية لعام 2002م، وبلغ عدد من يحق لهم الاقتراع، ممن تجاوزت أعمارهم الثامنة عشرة (2,843,842) نسمة، وبلغ عدد الذين حصلوا على بطاقات انتخابية (2,324,496)، وأما المسجلون في سجلات الناخبين فعددهم (2,325,775) (زياد الرباعي، 2003: 3)، ويشكل هذا الرقم ما نسبته إلى سكان المملكة (43,88%)، موزعين على (45) دائرة انتخابية في محافظات المملكة الاثنتي عشرة (الجريدة الرسمية، 2001)، وبلغ عدد المقاعد النيابية لهذا العام، ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية (104) مقاعد، أضيف إليها (6) مقاعد خصصت «للكوتا النسائية»، وبذلك يكون مجموع المقاعد النيابية (110) مقاعد، وذلك بزيادة (30) مقعداً عما سبق[2]، وبلغ عدد المرشحين الذين تنافسوا على هذه المقاعد (765) مرشحاً من مختلف محافظات المملكة، وأما عدد المقترعين الذين مارسوا حقهم الانتخابي، فقد كان (371057) من كلا الجنسين، كان عدد الذكور منهم (658787)، وهذا يشكل ما نسبته (48,04%)، في حين كان عدد الإناث (712390)، وتشكل هذه النسبة (51,96%)، وبلغت النسبة العامة للانتخابات (58,9%). لقد قامت اللجنة العليا للانتخابات العامة بتوفير كل ما يمكن عمله لتسهيل سير العملية الانتخابية، فشكلت (4104) لجان انتخابية موزعة على (45) منطقة انتخابية في محافظات المملكة الاثنتي عشرة ومناطق البادية الثلاث: في الشمال والوسط والجنوب، وأعطت حق التصويت للناخب في أي صندوق في منطقته الانتخابية، حيث خصصت (2023) صندوقاً للذكور، و(2081) للإناث، وزيادة في التسهيل على الأسرة عند الانتخاب؛ فقد خصصت (230) مركزاً مختلطاً لهذه الغاية[3]، هذا وقد جرت الانتخابات بمشاركة جميع الأطياف السياسية والنقابية والشعبية دون مقاطعة، وذلك بعد سنتين من انتهاء عمل المجلس الثالث عشر عام 2001م، وقد أُجِّلَ موعد

[2] قسمت الدوائر الانتخابية إلى (45) دائرة، وحددت المقاعد المخصصة لكل منها، وقسمت المملكة إلى (13) منطقة انتخابية على مستوى المحافظات بما فيها دوائر البدو، وفق نظام خاص تحت رقم (42) لسنة 2001م، وعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية 2001، إصدار 23 تموز.

[3] وزعت مقاعد مجلس النواب الرابع عشر، وعددها (110)، على (45) دائرة وفقاً للاعتبارات التالية: أ – الكثافة السكانية، ب – الكوتا النسائية، ج – اعتبارات تنموية لرفع تمثيل المناطق (زياد الرباعي، 2003: 3).

الانتخابات عدة مرات، لأسباب منها ما يتعلق بالبطاقة الانتخابية – واعتمدت هوية الأحوال المدنية بدل دفتر العائلة بعد تثبيت اسم الدائرة الانتخابية عليها – ومجريات الانتفاضة، والواقع المتأزم في العراق.

2 – العوامل المؤثرة على إدراك الناخبين:

يتحدد إدراك الناخبين هذا بالعوامل التي تصاحب العملية الانتخابية وما يحيط بها، والتي بدورها تدفع الناخب ليحدد لمن يكون صوته من خلال عملية ذهنية، تأخذ بتلك العوامل وتسفر عن نتيجة تتمثل في إعطاء الصوت لهذا المرشح لا إلى ذاك، لذا فإن فقرتنا هذه ستتناول العوامل المؤثرة التي صاحبت عملية انتخاب عام 2003، وأسهمت في التأثير على مدركات الناخبين، جاء بعضها إجراءات اتخذتها السلطة التنفيذية وقننتها مستغلة في بعض الأحيان غياب السلطة التشريعية وأخرى لا علاقة للسلطة فيها، وهذه العوامل بدورنا سنتناولها من خلال فقرتين كما بدت في انتخابات عام 2003 هي:

أ – العوامل المرتبطة بقوانين وتعليمات حكومية:

وتتعلق هذه العوامل بتلك التي قامت السلطة التنفيذية بإصدار قوانين بحقها فقننتها، أو تعليمات دعت إلى التقيد بها، وما على الناخب عندئذ إلا التقيد بنصوص القوانين تلك، وقد طالت القوانين والتعليمات الحكومية فيما يخص دراستنا: الدوائر الانتخابية، والصوت الانتخابي، وما يتعلق بالكوتا، وطالت التعليمات البطاقة الانتخابية، وهذه العوامل هي:

– **الدوائر الانتخابية**: قسم نظام الدوائر الانتخابية رقم (42) لسنة 2001 والصادر بموجب قانون الانتخاب لسنة 2001، المملكة إلى خمس وأربعين دائرة انتخابية، بدلاً من إحدى وعشرين كان عمل بها في انتخابات عام 1997، وحددت الدوائر الانتخابية وفقاً للتعليمات الإدارية وعلى مستوى القصبات والألوية، وشملت جميع محافظات المملكة باستثناء محافظتي المفرق وجرش. إن التقسيمات الجديدة للدوائر الانتخابية فتتت المملكة إلى أحياء (جمع حي)، وتأثيرها على الناخبين يقع في تحديد أصواتهم مسبقاً وتكون إلى جانب مرشح الحي، لكونه أعلم باحتياجات الحي واحتياجات أبنائه أكثر من غيره من المرشحين، كما خضع التقسيم لمزاجية عدد من المتنفذين تلبية لمصالح فئوية أو شخصية أو لإرضاء عدد من النواب لضمان عودتهم للبرلمان في الانتخابات اللاحقة، وتأثير ذلك على الناخبين يقع بإلحاق بعض المناطق ذات القاعدة الشعبية لأحد هؤلاء بعد فصلها عن دائرتها الأم،

مما يؤدي إلى تحديد صوت البعض من سكانها لصالح المتنفذ، وقد يؤدي إلى الإحباط عند البعض الآخر فيعزف عن التصويت، وهذا ما تم فعلاً في فصل بعض أجزاء لواء الوسطية وإلحاقه بدائرة إربد الانتخابية، وأجزاء أخرى من لواء الكفارات، ولم تراع العدالة في التقسيم؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر في الدائرة السابعة بمحافظة عمان كان مجموع المسجلين لعام 2003م (23300) ناخب، خصص لهم مقعد واحد، في حين خصص للدائرة الأولى من المحافظة نفسها أربعة مقاعد وعدد المسجلين فيها (168632) ناخباً، وهذا إخلال بعدالة التمثيل؛ إذ تتطلب المساواة قياساً بسابقتها تخصيص (7) مقاعد لهذه الدائرة، وكذلك خصص للواء بني كنانة – الدائرة الخامسة في إربد مقعدان، وعدد المسجلين فيه (40785) ناخباً، وفي الدائرة الأولى في المحافظة نفسها خصص لها أربعة مقاعد، وهذا إخلال بعدالة التمثيل أيضاً؛ إذ يتطلب قياساً بسابقاتها تمثيلها بـ (8) مقاعد، وكذلك في أكثر الدوائر الانتخابية الأخرى (وزارة الداخلية، 2002).

إن هذا يعد إجحافاً ألحق بعدد من مناطق المملكة ذات الكثافة السكانية العالية، فبعض الألوية خصص لها (5) مقاعد، وألوية (4) مقاعد، وأخرى مقعدان أو مقعد واحد، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية، مما يخلق عند البعض إحباطاً من المشاركة في العملية الانتخابية، وميلاً إلى عدم المبالاة نتيجة هذا الإحباط كردة فعل تأتي على سبيل الاحتجاج.

– **الصوت الواحد**: يجدر بنا العودة إلى الانتخابات عام 1989م، فقد خاض المرشحون الحزبيون تلك الانتخابات في قائمة واحدة، وقاموا بحملات انتخابية جماعية، وهذا أدى إلى تمثيل حزبي بصورة ملحوظة في المجلس النيابي المنتخب؛ فقد استطاع الناخب الجمع بين مرشح عشيرته ومرشحين آخرين خارج مرشح العشيرة أو من المتدينين أو اليساريين.... إلخ، وهذا يجعل للناخب أكثر من مرشح قبل يوم الانتخابات، وبعد فوز النتائج يكون له أكثر من نائب، وبعد صدور قانون الصوت الواحد، القائم على أساس صوت لكل ناخب، اضطر المرشحون إلى خوض المعركة الانتخابية على شكل فردي، وأخذ كل مرشح يعتمد على نشاطه وفاعليته الفردية بالإضافة إلى نشاط مؤيديه وفاعليتهم، وهم في معظمهم من أقاربه وأبناء عشيرته، وهذا له انعكاساته السلبية على الناخبين، التي ولدت الإحباط لديهم لكونهم وقعوا في دائرة يمكن تسميتها دائرة الإحراج، والتي بدورها أدت إلى تراجع الرغبة في المشاركة بالانتخابات، وتقليص أعداد الناخبين، وانحصار مدركاتهم الانتخابية لتتوجه نحو مرشحي عشائرهم في معظم الأحيان.

- **الكوتا:** لقد أضاف قانون الانتخاب المؤقت الذي أجريت الانتخابات الأخيرة بموجبه كوتا جديدة هذه المرة، هي «الكوتا النسائية» التي بموجبها خصص القانون ستة مقاعد لتشغلها المرشحات من مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة، ويحدد أسماء الفائزات في المقاعد الستة الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها المرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وإذا تساوت النسبة بين المرشحات تجرى القرعة لاختيار المرشحة الفائزة (قانون الانتخاب الأردني المؤقت، 2001). إن تأثيرات «الكوتا النسائية» تأتي من خلال خلق واقع جديد ليتم من خلاله السعي للحصول على أكبر عدد من الأصوات وإن لم تؤهل هذه الأصوات المرشحة التي أعلنت عن ترشيح نفسها للنجاح، لكونها تسعى للحصول على النسبة التي تؤهلها أمام «اللجنة الخاصة بالانتخابات» لتسميتها نائبة في البرلمان، وهذا يستدعي من أعضاء حملتها الانتخابية خلق فهم جديد ليقبل الناخبون التصويت لمرشحة بدلاً من التصويت لمرشح، وتتضافر الجهود لكسب أصوات النساء للنساء مستغلات العاطفة أحياناً، والإقناع أحياناً أخرى، على اعتبار أنه لا يعرف خصوصية المرأة غير المرأة، ولا يستطيع أحد الدفاع عن حقوق المرأة إلا المرأة، ووجود امرأة في البرلمان خير وسيلة لتذكر بما يهم المرأة. وأفضل وسيلة للمحافظة على هيبة المرأة ومكانتها هو الحصول على تشريع، فلا بد والحالة هذه من وجود امرأة تقف وراءه ليخرج إلى حيز الوجود، إن هذا يحمل إرباكاً لأبناء الحارة والقرية والعشيرة، لكون الإدلاء بالصوت للمرأة يحرم مرشح العشيرة منه، ومن ثم قد لا يحالفه الحظ بالنجاح، بمعنى عدم مقدرة الناخب على التوفيق بين انتخاب المرشح وانتخاب المرشحة، وهو ما يولد الإرباك بل هو الإرباك عينه.

- **البطاقة الانتخابية:** اعتمدت الحكومة في هذه الانتخابات بطاقة الأحوال المدنية بطاقة انتخابية، يقدمها الناخب إلى لجنة الانتخاب في دائرته، فيعمد عضو اللجنة إلى شطب اسم الناخب من سجل الناخبين، ومن ثم يعمد إلى ختم البطاقة الانتخابية عند اسم الدائرة، ويحدث هذا الختم بروزاً من الجهة الأخرى للبطاقة، وبعد إدلاء الناخب تعاد إليه بطاقته، ولما كان هناك أكثر من لجنة اقتراع في الدائرة الواحدة من أجل التسهيل على المواطنين، واحتفاظ كل لجنة بسجل انتخابي، هو السجل الموجود نفسه عند بقية اللجان الانتخابية الأخرى في الدائرة الواحدة، فقد أوحى هذا إلى البعض باستغلال هذه الثغرة بأن يتوجه إلى صندوق آخر، وآخر،

وربما إلى كل لجان الاقتراع في دائرته مقدماً لكل دائرة بطاقته الانتخابية التي عادت كأنها لم تختم بفضل كيها في كل مرة بمكوى الملابس، الأمر الذي دعا البعض إلى الاحتجاج على نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة واتهامها بالتزوير[4].

ب - العوامل المؤثرة الأخرى:

وتمثلت هذه العوامل بتلك التي لم تتدخل بها السلطة التنفيذية، وتركت الأمر بحرية للناخبين والمرشحين على حد سواء، للتصرف وفق مايرونه مناسباً لتحقيق أهدافهم التي يبغونها من وراء العملية الانتخابية، وهذه العوامل هي:

- **الإجماع العشائري**: ينطلق الإجماع العشائري من خلال انتخابات مصغرة بين أفراد العشيرة ممن بلغوا سن الانتخاب، ونتائج هذه الانتخابات تعتبر ملزمة لأفراد العشيرة للإدلاء بأصواتهم لمن فاز فيها عند الانتخابات الحكومية الرسمية، وهذه الانتخابات تسبق الانتخابات الحكومية، إلا أنه في بعض الأحيان يقفز البعض فوق الإجماع العشائري، ويرمونه بعرض الحائط، وهذا يؤدي إلى نتائج غير مرضية للعشيرة، فتحرم العشيرة من ممثل نيابي في مجلس النواب، وهذا ما حصل لعشائر المومنية في انتخابات عام 2003، على الرغم من كثرة تعدادها في دائرة عجلون على سبيل المثال، إلا أن الإجماع العشائري قد لا يتأثر بشذوذ الخارجين عن الإجماع، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استطاع هذا الإجماع إيصال مرشحه المجمع عليه عند عشائر الملكاوي، وحرمان القافزين فوق هذا الإجماع والحيلولة بينهم وبين الوصول إلى مجلس النواب. إن الإجماع العشائري قد يؤدي إلى توحيد مدركات ناخبي العشيرة أو إلى تجزئة هذه المدركات، وهذا يعود إلى مدى وعي أبناء العشيرة، ومقدرة أولي الرأي فيها على الإقناع.

- **الصوت الانتخابي المتنقل**: إن قانون الانتخاب الجديد، لم يحصر حق التسجيل والاقتراع للناخب في دائرة إقامته الفعلية، ويسمح له أن يسجل في دائرته الأصلية؛ فقد أدى هذا إلى عدم ثبات عدد السكان في الدوائر الإدارية، نتيجة التغيير في عدد السكان عند موعد الانتخابات، حيث ينتقل عدد كبير من الناخبين من دائرة

[4] تم الاحتجاج على نتائج الكرك ومعان والمفرق وباقي الدوائر الأخرى من قبل التيار الإسلامي الذي عزا انخفاض عدد الناجحين منه في هذه الانتخابات إلى تزوير الهويات والأختام. (صحيفة **العرب اليوم**، 2003، إصدار 19 حزيران، 6).

انتخابية إلى أخرى، وهذا في نهاية الأمر لا يعكس تمثيلاً حقيقياً للدوائر الانتخابية، فماذا يحصل لو حصر قانون الانتخاب حق التسجيل للاقتراع في دائرة الإقامة الفعلية للناخب؟ بالتأكيد سينتخب مرشحاً آخر غير المرشح الذي سينتخبه في حالة الانتقال، وهذا بدوره قد يعطي فرصة فوز لمرشح لم يحالفه حظ الفوز، ويحرم آخر نال الفرصة. إن انتقال الصوت يؤثر في مدركات الناخبين نحو المرشحين سلباً تجاه البعض وإيجاباً تجاه البعض الآخر.

– **الأمية:** لقد بدأ اهتمام الأردن بالموارد البشرية على اعتبارها من مستلزمات التنمية بجميع جوانبها، وبخاصة في مجال العلم، وقد تم التوجه إلى القضاء على الأمية، وأعطت الإجراءات الأردنية في هذا التوجه ثمراتها بأن تناقصت نسبة الأمية من 32,6% عام 1967 إلى 23% عام 1985 (محمد الهزايمة، 1994: 197–198)، في حين شهد الأردن في العقد الأخير من القرن الماضي عدداً كبيراً من المؤسسات التعليمية الخاصة وعلى المستويين الجامعي والمدرسي، وهذا له دوره في تجفيف منابع الأمية، حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة الأمية في الأردن تراوح بين (2% – 3%) (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2003: 267)، وتتركز نسبة الأمية في الأردن في المناطق النائية، وبين صفوف المتسربين من المدارس، وهم الذين فارقوا المدرسة صغاراً، كما تتركز أيضاً في صفوف كبار السن. إن الأمية جاءت عاملاً مؤثراً في مدركات الناخبين، فمن خلال نظرة رقمية إلى أعداد الأميين من بين صفوف الناخبين عملاً بالنسبة الأدنى (2%)، فهذا يعني أن هناك (27421) ناخباً، فينظر الأمي إلى تسمية المرشح لرئيس لجنة الاقتراع همساً، ونتيجة لخشية سماع نواب المرشحين الموجودين في قاعة الانتخابات (قانون الانتخاب المؤقت الأردني، 2001)، فإنه – ليرضي أحد نواب المرشحين الموجود في قاعة لجنة الانتخاب – يبدل من مرشح إلى آخر، لأنه كان يعتبره من حصته، أضف إلى ذلك أن بعض الأميين يتلفظون باسم المرشح جهاراً كي تحسب العائلة أنها مع مرشح العشيرة أو الحي أو القرية، في حين يلجأ المتعلمون إلى انتخاب مرشح آخر، لأنهم غير مقتنعين بمرشح العشيرة أو القرية أو الحي، فلا يحرجون كالأميين نتيجة سرية الاقتراع، وهذا يحصل على مستوى الأسرة الواحدة أحياناً في المجتمع الأردني الممتد، والبعض من الأميين ينسون اسم المرشح، فأي فرد يذكرهم باسم أي مرشح عند الدخول لقاعة الانتخاب ينتخبونه، وبخاصة بعض كبار السن، ناهيك عن أن الكثيرين منهم لا يهمهم لمن يدلون بأصواتهم، بمعنى أن مدركاتهم آنية، تتحدد في وقتها.

– **الذكورية:** بلغ عدد الإناث اللواتي انتخبن (712390) ناخبة، وهذا العدد يشكل نسبة (51,96%) من مجموع عدد المقترعين (مركز الرأي للدراسات والمعلومات، 2003)، وهذا يعني أن عدداً من النساء سوف يحالفهن الحظ في الفوز، لكون المرأة سوف تصوت لصالح المرأة، لكن الأمر خلاف ذلك، لم تنجح امرأة واحدة في أي من الدوائر الانتخابية الـ (45)، ماذا يعني هذا؟! يعني أن المرأة لم تصوت لصالح المرأة بل صوتت لصالح الرجل!! وهذا له أسبابه، منها: أن صوت المرأة مقرون بصوت الرجل الزوج، والرجل في معظم الأحيان يقرر لمن يكون صوت الأسرة، كما أن العشائر طرحت مرشحين رجالاً، لذا بات على بنت العشيرة التصويت لصالح مرشح العشيرة الرجل، كما أن التمثيل النيابي – نتيجة ما ألفته المرأة عبر السنين – هو من اختصاص الرجال، والعادات والتقاليد والأعراف لا تزال تؤدي دورها في تحجيم دور المرأة، وتقصره على مجال تربية الأولاد والإشراف على بيت الزوجية، إلى غير ذلك من الأسباب، فالمجتمع الأردني مجتمع ذكوري بمعنى أن الذكور هم أقوى اللاعبين على مسرح الحياة. لذا فمن حقهم تقلد كل المناصب، وعليهم أداء كل الأدوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمرأة تقوم بدور التابع للرجال لا المتبوع.

– **تكتيك تفتيت الأصوات:** وهذا يستخدمه البعض من أجل تفتيت أصوات دائرة انتخابية لصالح أحد المرشحين، كأن يقوم أحد أفراد العشيرة بدعم من بعض الجهات بترشيح نفسه إلى جانب مرشح آخر للعشيرة، وهذا يؤدي إلى توزيع أصوات الناخبين، فيؤدي هذا الأمر إلى إفشال مرشحين وفوز آخرين، في الوقت الذي لو تم ترشيح شخص واحد من العشيرة لتجمعت الأصوات لصالحه، عندها يحصد الأصوات المطلوبة للفوز، ويأتي في كثير من الأحيان، ترشيح المرشح المدعوم إلى جانب مرشح العشيرة لإرضاء طرف آخر يقدم له المال اللازم للترشيح مع وعود أخرى سينالها فيما بعد.

ثانياً – مدركات الناخب الشخصية:

وتتعلق هذه المدركات بشخص الناخب، وتنبع من ذاته، أو تتولد من مؤثرات مصدرها مكانته الاجتماعية، أو ممن هم في دائرته الأقرب كأفراد أسرته، حيث تؤدي هذه إلى تحديد صوته الانتخابي، ويمكننا الإشارة إليها بما يلي:

1 – الاحتياجات الذاتية: إن ما يتعلق بذات الناخب، فإننا نجد هناك مجموعة من الاحتياجات الفيزيولوجية واحتياجات الأمن والحب والانتماء واحتياجات تحقيق

واحترام الذات، تؤدي هي الأخرى دوراً بارزاً في عملية تحديد صوته الانتخابي؛ إذ لا يستطيع أن يتجرد عن ذاته، (Abraham, 1970: 37).

2 – **المكانة الاجتماعية:** إن مكانة الناخب في العشيرة قد لا تسمح له أحياناً بأن يتجاوزها، فتعمل على تحديد صوته الانتخابي، فعلى سبيل المثال لا الحصر قد يقبل بترشيح أحد أفراد العشيرة على الرغم من عدم رضاه عنه، إلا أن مكانته في العشيرة بوصفه رئيساً لها أو رجلاً يشار إليه، وله احترامه بين أفرادها يحتم عليه أحياناً أن يقبل بترشيحه لإبقاء العشيرة موحدة، ولكون ترشيحه يجلب بعض الأصوات من خارج نطاق العشيرة كما يوهمه البعض، وقد يلجأ البعض أحياناً إلى ترشيح أنفسهم مستغلين هذه المكانة، ولإشباع غريزة حب السلطة قد تنبع فكرة الترشيح من نفسه، فتتولد من ذوات الناخبين – لمكانة ذلك الشخص – ميول لانتخابه، فيكون عندها الناخب أسيراً لهذه الميول، وهذا ما يجعل المجالس النيابية – في كثير من الأحيان – شكلية وصورة مكبرة عن صورة الأسرة (Katherine, 1994: 530-570).

3 – أما ما يتعلق في دائرة الناخب الأقرب، وهي الأسرة، فهو لا يستطيع تجاهل النشاطات والأفعال وردود الأفعال ومواقع أفراد الأسرة وتوقعاتهم، تجاه القضايا العامة والخاصة السائدة في الجو الانتخابي، لكونها تؤدي دوراً كبيراً وضاغطاً على نفسية الناخب، فتعمل على تحديد جهة الصوت، ويسوغ ذلك بأن مصلحة العائلة تكمن في التصويت لهذا لا إلى ذاك، لكون هذا المرشح – على سبيل المثال – وعد بوظيفة لأحد أفراد الأسرة، ولتحقيق المنفعة الأسرية يتحدد كل أصوات العائلة.

المطلب الثاني – التفاعل الإدراكي في نفسيات الناخبين الأردنيين:

ويمثل التفاعل الإدراكي في نفسيات الناخبين الأردنيين المرحلة الثانية من مراحل العملية الإدراكية، وتتلخص في استقبال المؤثرات التي صاحبت العملية الانتخابية وتنظيمها بحسب أهميتها ومن ثم ترجمتها وتفسيرها، واستقبال المظاهر السلوكية التي رافقت العملية الانتخابية وتعلقت بها، وتأخذ هذه، في العادة، عدة مسالك، منها: مناظرات انتخابية، مناقشات، اجتماعات، حوارات، تكتيكات، زيارات، محالفات عشائرية أو حزبية، انتخابات داخلية، برامج انتخابية للمرشحين،

مهرجانات، منشورات... إلخ، كل ذلك على الناخب الأردني استقباله وتنظيمه بحسب أهميته هو الآخر، ومن ثم ترجمته وتفسيره وفق رؤياه الانتخابية، قبل أن يحدد لمن يكون صوته، وعن صور التنظيم والترجمة والتفسير تلك الناتجة عن المؤثرات والمظاهر السلوكية في هذه الدائرة التفاعلية ينتج القرار، ويتلخص بجملة واحدة وهي: سيكون الصوت للمرشح.... لا للمرشح....

المطلب الثالث – مخرجات دائرة التفاعل الإدراكي:

تمثل المخرجات المرحلة الثالثة والأخيرة في العملية الإدراكية المتفاعلة في ذهنيات الناخبين الأردنيين، وتدور حول القرار الذي اتخذه الناخب بهذا الصدد، وهو بمنزلة الاستجابة لمجموع تلك المحددات من المؤثرات والمظاهر السلوكية المتعلقة بالعملية الانتخابية، التي تمت من خلال عملية إدراكية بمراحلها الثلاث، فحددت بناء عليها قرارات الناخبين التصويتية.

وعطفاً على ما سبق، فإن أسباب منح أصوات الناخبين الأردنيين في انتخابات عام 2003 قد تحددت وفق عدة مدركات أساسية لم تسمّ تلك المدركات من قبل الباحث مسبقاً، بل تبلورت من خلال الأسباب التي أبداها الناخب، في ورقة السؤال الذي طرح عليه وهو متوجه إلى صندوق الانتخاب، حيث ذكر الناخب السبب الذي حتم عليه انتخاب مرشح بعينه، والأوراق التي لم يتم التعامل معها، هي الأوراق التي لم يذكر فيها الناخب السبب، وبعد جمع الأوراق قام الباحث بوضع الأسباب والفكرة المشتركة ذاتها في مصفوفة واحدة، وتم تسمية مدرك يجمعهما معاً، فالمدرك الذي أبداه الناخب، وشكل المخرجات للعملية الإدراكية هما وليد السبب، وهذا ما يبينه جدول (1).

إن الناظر في النتائج المستخلصة من الجدول، يجد المدركات قد حددت بستة هي: المدرك العشائري، والنفعي (الخدمي)، والديني، والحزبي، والأبوي، وبعض الناخبين سيطرت عليهم مدركات أخرى لم نستطع ضبطها تحت عامل يجمع مفرداتها، كما حصرت المدركات جميعاً في التسلسل الأخير في جدول أسباب منح الصوت الانتخابي السابق (جدول 1)، وأما كيف جاء هذا المدرك وتحدد في جدول أسباب منح الصوت فإننا نجد ما يأتي:

جدول (1)

أسباب منح الصوت الانتخابي بحسب مصفوفة الفكرة المشتركة وبلورة المدرك

تسلسل	أسباب منح الصوت	عدد الاستبانات	النسب %	المدرك المتبلور
1	- ابن العشيرة	718	16,4	المدرك العشائري
	- إجماع العشيرة	494	11,3	
	- إظهار العشيرة بين العشائر (النخوة العشائرية)	63	1,4	
2	- قدم لي خدمة	667	15,2	المدرك النفعي أو الخدمي
	- أتوقع أن يقدم لي خدمة	324	7,4	
	- قدم لحينا/ قريتنا خدمة	122	2,8	
3	- رجل دين (يمارس الخطابة على المنبر ويؤم الناس بالصلاة)	832	19	المدرك الديني
	- داعية	349	8	
	- أخلاقه تتفق مع الدين	178	4,1	
4	- أنتمي للحزب	82	1,9	المدرك الحزبي
	- أشجع الحزب	19	0,4	
	- أعجبت بطرحه الحزبي	6	0,1	
5	- رغبة الأب	293	6,7	المدرك الأبوي
	- وعد الأب للمرشح	71	1,6	
	- بحسب توزيع الأب لأصوات بيته	33	0,8	
6	- الصداقة	54	1,2	مدركات أخرى
	- الجيرة*	18	0,4	
	- النسب*	44	1	
	- الوعد المسبق	11	0,3	
		4378	100	

* من غير أصحاب الاتجاهات السابقة.

أولاً – المدرك العائلي (العشيرة): جاء هذا المدرك نتيجة معطيات ثلاثة أبداها الناخبون في ورقة السؤال المعطى، وهي: العصبية العشائرية، والتزام الإجماع العشائري، والاعتزاز بالعشيرة من خلال إظهارها متميزة بين العشائر. إن وجود العائلة الممتدة – القبيلة، العشيرة – وقيمها الموروثة تؤدي دوراً مهماً في التأثير

على المنتمين لها، وبإمكانها تحديد الدور ورسمه لابن العشيرة للقيام به إرضاء لأبناء عشيرته ومنطقته، والمجتمع الأردني مجتمع عشائري في تكوينه، لذا فسلطة العشيرة تفوق رغبات الفرد المنتمي لها؛ إذ تمثل الشرعية التي لا يجوز تجاوزها والقفز فوقها (عبدالمجيد العزام، 2002)، فالعائلة والحالة هذه تحدد اتجاه الفرد المنتمي لها، فتوجهه إلى أي من المرشحين يختار نائباً للعشيرة في المجلس النيابي المقبل، والمدرك العائلي سجل أعلى معدل نسبة بين بقية المدركات الأخرى، حيث وصل إلى (33,8%)، كما يتضح من الجدول الذي يبين أسباب منح الصوت (جدول 1)، وما أشارت إليه مؤكدة دراسة اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، أن (الانتماء العشائري والقبلي في المجتمع الأردني أقوى من الانتماء الحزبي)؛ فقد سجل النسب الآتية: (51,9%)، أجابوا (بنعم) و(33,2%) أجابوا (بلا) و(14,9%) أجابوا (بلا أعرف) (عبدالمجيد العزام، 2003: 260).

إن هذه النسبة التي تشير للمدرك العائلي مقارنة بنسب المدركات الأخرى، تمكننا من القول إن المدرك العائلي هو المسيطر على قناعات الناخبين الأردنيين وميولهم الانتخابية تجاه مرشحي عشائرهم.

ثانياً – المدرك الحزبي: يترسم هذا المدرك في نفسيات الناخبين من خلال معطيات ثلاثة هو الآخر، وهي: أن الناخب منتم حزبياً، أو يشجع العمل الحزبي، أو معجب بالطروحات الحزبية على اعتبار ما تحققه التيارات الحزبية من أهداف ترضي الناخبين، وما أشارت إليه النتائج في هذا المقام أن الأحزاب لم تحقق رضا الناخبين؛ لذا جاء توجه الناخبين تجاه التيارات الحزبية في الانتخابات الأخيرة توجهاً سلبياً حيث سجل هذا المدرك في إدراك الناخب (1,9%) بين مدركات الناخبين (جدول 1)، ويجدر في هذا المقام أن نوضح أن قانون الأحزاب السياسية أعطى الأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف الدستور (قانون الأحزاب الأردني، 1992)، واستناداً لهذا القانون ظهرت الأحزاب السياسية بصورة رسمية ووصل عددها إلى (42) حزباً سياسياً، تناقصت بسبب دمج بعضها ببعض إلى (30) حزباً عام 2002، وهي التي تم ترخيصها (وزارة الداخلية، 2002). لقد تمحورت هذه الأحزاب في الانتخابات الأردنية عام 2003 في أربعة تيارات سياسية حزبية هي: التيار القومي واليساري والإسلامي والوسطي، وينطوي تحت جناح كل تيار منها عدة أحزاب سياسية.

على الرغم من كثرة هذه الأحزاب، واستحداث استراتيجية تشكيل التيارات لأجل الفوز بالانتخابات فإن الهزيمة التي حلت بهذه التيارات كانت واضحة من النسبة المئوية المتدنية التي سجلها الاتجاه الحزبي.

ثالثاً – المدرك الخدمي (النفعي): يتمحور هذا المدرك في نفسيات الناخبين من خلال حاجات ومتطلبات تشكل منطلقات أساسية يتحدد بموجبها انتخاب هذا المرشح أو ذاك، وهذه الحاجات إما أن تكون شخصية يرغب الناخب من المرشح الذي ينتخبه – فيما إذا غدا نائباً في المستقبل – أن يحققها له، كالمساعدة في الحصول على وظيفة له أو لأحد أبنائه على سبيل المثال، وإما أن تكون حاجة عامة تعود بالفائدة على الحي أو القرية أو المدينة التي ينتمي إليها، لذا يلجأ عدد كبير من مرشحي الخدمات إلى تسويق أنفسهم موحين باستعدادهم تحقيق هذه الحاجات الخدمية لهؤلاء الناخبين، مستغلين بذلك قدرتهم وملاءتهم المالية الكبيرة، كما يلجأ هؤلاء إلى التبرعات السخية ومدّ أيديهم إلى المحتاجين والعمل على رفع شأن المؤسسات ذات النفع العام وبخاصة الدينية منها كفرش أرضية المساجد والجمعيات الخيرية على سبيل المثال، وهذا من شأنه أن يولد رغبة في نفسيات الناخبين الذين أصابوا منهم وعداً، أو قبول نتيجة مد يد العون، في التوجه نحو تأييد هؤلاء المرشحين، وحث غيرهم على انتخابهم، لأنه بات لديهم قناعة بضرورة انتخاب مثل هؤلاء، لأن انتخابهم يحقق مصالحهم الشخصية ومصالح دوائرهم، وهذا المدرك الخدمي احتل الترتيب الثالث بين أسباب منح الصوت، حيث سجل معدلاً نسبته (26%) (جدول 1).

رابعاً – المدرك الأبوي: إن المجتمع الأردني تحكمه منظومة من التقاليد والقيم تكمن في تقدير سلطة رب الأسرة واحترامه، وهذه سمة العلاقة بين الأب والابن؛ فالعلاقة الأبوية في التعامل داخل الأسرة لا تسمح في الغالب لأفراد الأسرة في الخروج على رأي رب الأسرة أو التجرؤ على انتقاد تصرفاته (أحمد الربيع، 1992: 202)، لذا نجد المرشحين في حملاتهم الانتخابية لا يخاطبون أفراد الأسرة بل يتوجهون إلى رب الأسرة على اعتبار نيل وده، ووعده ينسحب على جميع أفراد الأسرة، وإن أفراد الأسرة في أغلب الأحيان يأخذون بتوجيهات رب الأسرة، التي تقوم في الأساس – كما بينها جدول أسباب منح الصوت – على: رغبة الأب في انتخاب مرشح بعينه، أو وعده لأحد المرشحين، أو إرضاء عدد من المرشحين يقوم بتوزيع أصوات أسرته، وقد سجل هذا المدرك نسبة متدنية قياساً بالمدركات السابقة عليه، حيث سجل ما نسبته (9,1%) (جدول 1).

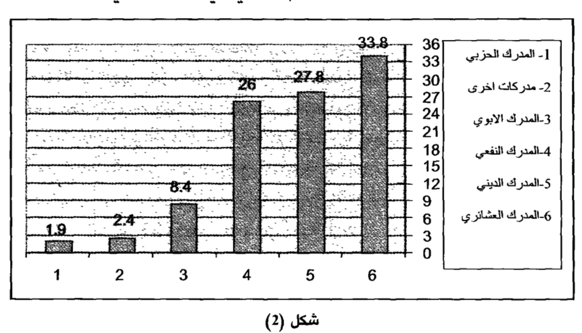
خامساً – المدرك الديني: ينظر الأفراد إلى رجال الدين نظرة تقدير واحترام، لكونهم يعتبرون المبلغين عن الله – سبحانه وتعالى – لما جاء في الكتاب والسنة، فإلى جانب الدين فإنه يفترض أن تتمثل في أصحاب هذا الاتجاه الأخلاق الحميدة، مما يدعو إلى انتخابهم عند الترشيح، ويفترض أن تكون أعمالهم وتصرفاتهم تخضع لقواعد الدين ومبادئه، ويفترض أن يكون سعيهم بين الناس بالخير، وإصلاح ذات البين، ومساعدة الآخرين، والحرص على مجاملتهم في أفراحهم وأتراحهم وزيارة مرضاهم.... إلخ، وهذه الاعتبارات تؤدي دوراً كبيراً في نفسيات الأفراد، وتشكل في نهاية الأمر محدداً يحدد الأفراد الناخبين ويحكم سلوكهم الانتخابي للتصويت لصالحهم، هذا وقد سجلت نسبة هذا المدرك (31,1%) (جدول1). وتأتي هذه النسبة بالمرتبة الثانية بعد المدرك العشائري.

سادساً – مدركات أخرى: وهذه تتعلق بعدة اعتبارات منها: اعتبار الصداقة والجيرة والنسب والوعد المسبق – نتيجة الحصول على خدمة من الشخص المرشح قدمها مقابل صوت الناخب الحاصل على الخدمة –، وهذه المدركات في واقع الأمر محدودة جداً تحصل في حالات فردية، ولكون المدركات السابقة أقوى من الصداقة والجيرة والنسب في معظم الأحيان، ومعظم أحوال الجيرة والنسب تدخل ضمن المدرك العشائري، لكون أبناء العشيرة كثيراً ما يسكنون معاً في حي واحد أو قرية واحدة، وأما إذا كانت إقامة صاحب الصوت خارج الدائرة الانتخابية، فإنه يعود إلى دائرته الانتخابية ليصوت لمرشح عشيرته، وهذا هو الصوت النقال الذي ينتقل من مكان الإقامة إلى مكان العشيرة، وعلى الرغم من هذا فإنه يمكن أن تحكم اعتبارات الصداقة والجيرة والنسب والوعد المسبق مدركات بعض الناخبين، حيث سجلت هذه الاعتبارات مجتمعة ما نسبته (2,9%) (جدول 1).

المطلب الرابع – تحليل مدركات الناخبين الأردنيين في انتخابات عام 2003:

الناظر في استبانة منح الصوت الانتخابي (جدول 2)، يجد عدة مدركات أدركها الناخب الأردني في انتخابات عام 2003، وهذه مثلت ناخبي دوائر مختارة من مجموع الدوائر الانتخابية في المملكة، وفي اعتقادنا أن ناخبي الدوائر الأخرى غير المختارة لا تتعدى مدركاتهم هذه المدركات، ولما كان عدد الدوائر المختارة (17) دائرة، وتمثل على وجه التقريب (40%) من مجموع الدوائر الانتخابية الـ (45)، فإن النتائج المتحصل عليها يمكن سحبها على باقي الدوائر غير المشمولة في استبانة هذا البحث.

والناظر في نتائج منح الصوت الانتخابي وما أفرزته من مدركات، وبنظرة تحليلية يمكننا بيان الأسباب التي دفعت بتلك المدركات لتطفو على السطح، وأسباب قيادة هذا المدرك بقية المدركات بتسجيله أعلى النسب المئوية، ولاستكشاف ذلك كله، فإننا سنقوم بتحليل الاستبانة (جدول 2 في الملحق)، المستخلص من تفريغ إجابات الناخبين، وفق ما يصورها الرسم البياني في الشكل التالي:



شكل (2)

وسنعالجها تنازلياً وفق معدلات أعلى المدركات فالذي يليه، على النحو التالي:

أولاً – المدرك العشائري:

سجل هذا المدرك أعلى نسبة له في دائرة البادية الوسطى، حيث بلغت (54,5%)، وهي أعلى نسبة سجلت لهذا المدرك فاق نسب المدركات الأخرى، تلتها دائرة معان حيث سجلت (42,1%)، وكانت أدنى نسبة لهذا المدرك سجلتها دائرة عمان–1 (19,2%)، تلتها كل من دائرة عمان–2، ودائرة الزرقاء، وبنسب متساوية (24,7%).

وهذا يفسره أن النسيج العشائري في أقل المجتمعات تحضراً أقوى منه في المجتمعات المتحضرة، حيث لا يزال يرى في أقل المجتمعات تحضراً وشائج القربى متماسكة الأقرب فالأقرب، زاد في تماسك هذا النسيج تقارب التجاور في المساكن بين أفراد العشيرة الواحدة؛ ففي بعض التجمعات السكنية ربما نجد سكانها ينتمون إلى عشيرة واحدة، وربما إلى فخذ واحد، الأمر الذي يستدعي زيادة

في التعامل، وهذا يؤدي بدوره إلى تفعيل مختلف العلاقات كعلاقات الجوار والقربى والحفاظ على العادات والتقاليد والأعراف الموروثة والسائدة بين أفراد هذه المجتمعات، ولا ننسى أن المشاركة فيما بينهم في مختلف المناسبات يؤدي إلى توطيد هذه العلاقات، ويعطي فرصة للتعارف، ومن علاماته معرفة بعضهم بعضاً حتى بالأسماء، وهذا يعكس جانباً من جوانب التماسك بين أفراد هذا المجتمع، وكلما زاد هذا التماسك زاد في فهم أفراد العشيرة لقوة عشيرتهم، وهو ما يجعلها من العشائر المعدودة بين عشائر المملكة، وهذا كله يؤدي إلى انعكاس حالة من التعاهد غير المكتوب تنص على المؤازرة ومراعاة مصالح أفراد العشيرة بعضهم لبعض، وذلك بتفضيل مصالحها على غيرها من مصالح الآخرين، والعمل على جلب أية مكاسب لها، وما توجه أفراد العشيرة للوقوف وراء مرشح العشيرة ومؤازرته، إلا لتحقيق ذلك المكسب الذي ترتجي العشيرة من ورائه رعاية المصالح المختلفة لأبنائها من قبل المرشح الناجح، وإعطاء هيبة لتلك العشيرة، وذلك بسبب تمثيلها في مجلس النواب، الذي يعتبر أهم مجالس الدولة.

والناظر إلى المعدل العام لهذا المدرك يجده يفوق معدلات الاتجاهات الأخرى أيضاً، حيث سجل ما نسبته (33,8%)، وهذا يعني – كما ذكرنا – أن النسيج العشائري قوي في أقل المجتمعات تحضراً، ويعني أيضاً أن هذا النسيج لا يزال فاعلاً في المجتمعات المتحضرة، ولكنه بدرجة أقل عما هو عليه في المجتمعات الأقل تحضراً، وقد حافظ على فاعليته والحيلولة دون ذوبانه عدة عوامل منها: ما نشاهده في مدن المملكة – وهي المناطق المتحضرة – من انتشار ظاهرة الروابط والدواوين، فكثيراً ما نلمح عدداً من الفلل والطوابق أو الشقق قد وضع على أحد جدرانها رابطة أهالي كذا، وديوان عشيرة كذا، وهذه الروابط تؤدي وظيفة من شأنها الإبقاء على التماسك بين أفراد الرابطة الواحدة، وفي كثير من الأحيان نجد المنتمين للرابطة أبناء عشيرة واحدة، وإن لم يكونوا كذلك، فإن المؤازرة بين أفراد الرابطة الواحدة هي لهم عنوان، كما تؤدي دواوين العشائر وظيفة تماسكية هي الأخرى، فعند الانتخابات نجد هذه الروابط والدواوين أماكن استقبال وفود المرشحين من غير أبناء العشيرة، كما هي مكان لاجتماع العشيرة لاختيار مرشحها، وإن تعذر الأمر فتصبح مكان انتخاب عشائري محلي لأفراد العشيرة لانتخاب ذلك المرشح وتسميته إن تعدد المرشحون، كل ذلك كان وراء المدرك العشائري ليتفوق وليقود بقية المدركات الأخرى التي أفرزت.

ثانياً – المدرك الديني:

سجل هذا المدرك أعلى نسبة له في دائرة العقبة حيث بلغت (37,1%)، تلتها دائرة عجلون (34,8%)، أما أدنى نسب سجلها فكانت في دائرة البادية الوسطى (9,1%)، وهي نسبة متدنية جداً قياساً بباقي نسب الدوائر المختارة الأخرى، وهذا التدني له ما يسوغه لارتفاع معدل نسب المدرك العشائري والنفعي في هذه الدائرة، حيث فاقت نسب باقي الدوائر، وهذا يعكس صورة تدني هذا المدرك في هذه الدائرة، وأما باقي الدوائر الانتخابية فنجد النسب – إلى حد كبير – قد انقسمت إلى قسمين متساويين فوق المعدل العام لهذا المدرك وتحته، وقد بلغ (27,8%)، حيث فاق المعدل العام زيادة معدل تسع دوائر انتخابية، وكان أدنى من ذلك معدل ثماني دوائر انتخابية أخرى من مجموعة السبع عشرة دائرة انتخابية مختارة، وعلى وجه العموم، فهذا المدرك سجل معدلات نسبية مرتفعة.

إن لارتفاع معدلات المدرك الديني في كل الدوائر الانتخابية المختارة، أسباباً عدة منها: طبيعة المجتمع الأردني المتدين؛ حيث وقفت الثقافة الدينية السائدة المعززة للمدرك الديني وراء القبول الذي لقيه هذا المدرك في نفوس الناخبين، أضف إلى ذلك أنها كانت وراء تكريس الانتماء الديني للناخبين وتعميقه، وكثيراً ما تصب إدراكات الناخبين الدينية في كفة المدرك الحزبي؛ لأن الناخبين في كثير من الأحيان ينتخبون رجلاً بناء على توجهاته الدينية دون النظر إلى خلفيته الحزبية، وهذا ما يكسبه حزب العمل الإسلامي من أصوات الناخبين، وما يعزز ما ذهبنا إليه أنه إذا خيّر فرد بين خيار الولاء الديني أو الولاء الحزبي فإنه غالباً ما ينحاز إلى الولاء الديني، أضف أن الحكومة قد أسهمت في ترجيح كفة هذا المدرك عندما أعطت لرجال الدين حق الوعظ والإرشاد وإلقاء خطب الجمعة أمام الناس، وهذا زاد من فرص إعطائهم الأصوات إذا ما رشحوا أنفسهم للانتخابات، في حين لم يكن مثل هذه الفرص معطاة لأي من أصحاب المدركات الأخرى: كالمدرك العشائري والنفعي.... إلخ، ومما زاد في ارتفاع أسهم هذا المدرك الأحداث التي تعيشها الأمة، وما إلى ذلك من علاقة مع موقع الأردن الذي يتوسط جرحين نازفين من أقطار الأمة فلسطين والعراق، مما يدفع الكثيرين إلى اعتبار الدين – الذي ترتبط به إيديولوجية الجهاد، التي تعتبر ذروة سنامه – هو القادر على إعادة الاعتبار للأمة وهزيمة أعدائها.

والناظر إلى المعدل العام لهذا المدرك الذي سجل (27,8%)، واحتلاله الموقع

الثاني بين مدركات الناخبين التي أفرزتها الاستبانة، وانقسام باقي نسب المعدلات الأخرى إلى قسمين متساويين إلى حد كبير فوق المعدل العام لهذا المدرك وتحته، يفسر أن الولاءات الدينية لدى الناخبين الأردنيين متوازنة، بعيدة عن التطرف والتعصب، كما أن قانون الصوت الواحد قد حد من ارتفاع المعدل العام لهذا المدرك، ولو ألغي هذا القانون في اعتقادنا فسيحتل هذا المدرك الأول بين المدركات جميعاً، وما انتخابات عام 1989، ونتائجها عنا ببعيدة، حيث احتل نواب الولاءات الإسلامية أغلبية المقاعد في مجلس النواب الأردني، وربما جاء قانون الصوت الواحد لإفراز معارضة يمكن السيطرة عليها عند سن القوانين والمناقشات الأخرى.

ثالثاً - المدرك النفعي (المصلحي):

سجل هذا المدرك أعلى نسبة له في دائرة البادية الوسطى، حيث بلغت (30,4%)، تلتها دائرة البلقاء (لواء عين الباشا) حيث سجلت (32,2%)، في حين سجل هذا المدرك أدنى نسبة له في إربد القصبة حيث سجل (19,8%). إن هذا يفسر بأن الحاجات النفعية (المصلحية)، تؤدي دوراً بارزاً ومؤثراً في إدراك الناخبين، وترتفع النسبة وتنخفض وفقاً لمدى الحاجة لتلك القضايا النفعية ومدى إلحاحها في نفسية الناخب؛ ففي دائرة البادية الوسطى سجل المدرك أعلى نسبة له بين نسب الدوائر الانتخابية المختارة، وسجل المرتبة الثانية بعد المدرك العشائري في الدائرة نفسها، وهذا يعني أن الناخبين ينظرون في هذه الدائرة إلى المرشحين - إذا غدوا نواباً بعد إجراء الانتخابات - نظرة مزدوجة، الأولى: أن نجاحهم يعد مكسباً عشائرياً عاماً يزيد في هيبة العشيرة ويرفع من قيمتها بين العشائر الأخرى، والثانية - وهي التي تعنينا في تفسير هذا المدرك - أن الناخبين يعولون آمالاً نفعية (مصلحية)، كبيرة على نوابهم المختارين من بينها: أن النواب سيعملون على تخفيف حدة البطالة بين شبابهم، وبخاصة أن معظم هؤلاء الشباب لا يحصلون على تعليم عال قياساً بغيرهم من أبناء الدوائر الانتخابية الأخرى المختارة، ولمعدومية انتشار الشركات والمصانع في البادية، فإن البطالة تزداد بين شبابهم، ولتخفيف حدة البطالة فإن هؤلاء النواب يسهلون لأبناء الناخبين الالتحاق بالقوات المسلحة والأمن العام لما تتطلبه هذه المؤسسات من قوة بدنية وجلادة على شظف العيش، وهذا ما يتمتع به أبناء البادية لكون البيئة أكسبتهم كل ذلك، أضف أن أهل البادية يمتهنون تربية الحيوانات كالماشية مثلاً، وتحتاج هذه إلى الكثير من الأعلاف والرعاية الصحية الحيوانية، ومن ثم هذه الحاجة لا يمكن إسقاطها من خلد الناخب،

بل تدفعه لاختيار من يدرك قيمة هذه الحاجة ويؤمنها له، لكون هذه الحاجة لها مكانة لا تقل عن مكانة حب أهل البادية لمواشيهم، فالأعلاف والرعاية الصحية لها، ترتبط بعلاقة وثيقة مع ماشيتهم لا تنفك عنها أبداً.

وأما تسجيل النسبة الثانية لهذا المدرك في دائرة البلقاء/ لواء عين الباشا، فله ما يسوغه، ولا سيما إذا علمنا أن هذا اللواء يضم أكبر مخيم من مخيمات العائدين في المملكة هو (مخيم البقعة)؛ إذ يزيد عدد سكانه على ستين ألف نسمة، وهذا المخيم بحاجة إلى الكثير من الخدمات ابتداء من البنية التحتية وما علاها، فكان من مصلحة أبناء المخيم انتخاب من يأتي بهذه الخدمات، وهذا ما يتضح من نتائج انتخابات هذا اللواء، حيث نجد مدركاتهم النفعية امتزجت بالمدركات الدينية، فأفرزت نائباً له باع طويلة في العلاقات العامة فضلاً على مكانته الدينية، هو النائب محمد خليل محمد عقل رئيس اللجنة المركزية للعلاقات العامة في جبهة العمل الإسلامي، وصاحب مثل هذا المركز ينظر إليه أن له باعاً طويلة وقدرة على توظيفها لصالح منفعة أبناء منطقته الانتخابية. وأما تسجيل أدنى نسبة له في إربد القصبة (19,8%)، فيمكن تفسيره بأن الحاجة النفعية لدى دائرة البادية الوسطى ولواء الباشا أكثر إلحاحاً منها في دائرة إربد القصبة، وأما باقي الدوائر فنجد النسب المسجلة لصالح هذا المدرك متقاربة إلى حد كبير، مما يعني أن الطلب على الحاجة النفعية متقاربة كذلك، وربما يفسره أن السبل النفعية ميسرة في المدن والضواحي، ويوفرها الاشتغال بالتجارة، وتوافر المصانع والشركات يقلل من حدة البطالة، التي بدورها تخفف من الإلحاح على الحاجة النفعية. والناظر إلى المعدل العام لهذا المدرك يجده سجل المرتبة الثالثة بين نسب مدركات الناخبين، حيث سجل (26%)، وهذا يعني أن الحاجات النفعية والمصلحية تحتل مكانة متقدمة في نفسيات الناخبين وإدراكاتهم، وقد لا يكون للناخب حاجة سنة الانتخاب، لكنه ينتخب بدافع رد الجميل لحاجة كان للمرشح دور في توفيرها يوماً ما لذلك الناخب، أو رغبة في توفير رصيد له وسابقة عند ذلك المرشح إن جدَّت له حاجة مستقبلاً، فيعلق عليه آمالاً في تحقيقها.

رابعاً – المدرك الأبوي:

سجل هذا المدرك أعلى نسبة له في دائرة الطفيلة حيث بلغت (13,3%)، تلتها دائرة المفرق حيث سجلت (12,8%)، في حين كانت أدنى نسبة له قد سجلت في دائرة البلقاء (لواء عين الباشا) (2,4%). وفي اعتقادنا أن هذه النسبة منخفضة

حتى في أعلى ما سجلته من معدلات، لكون الأب لا تزال له المكانة العالية والمرموقة في المجتمع الأردني، لهذا كان من المتوقع أن تسجل نسبة هذا الاتجاه أعلى مما سجل في واقع الأمر، إلا أن هذا يمكننا تفسيره من خلال ثلاثة أسباب: الأول – أن سلطة الآباء التربوية تراجعت عما كانت عليه قبل بداية الربع الأخير من القرن الماضي، وذلك بسبب مشاركة عدة جوانب تربوية في تربية النشء؛ فالتلفزيون والصحبة والمدرسة وانتشار ظاهرة مقاهي الإنترنت كل ذلك يحتاج إلى وقت كبير ليقضيه الشباب خارج البيت مما يكسبه بعض السلوكيات التي تخالف رغبات الآباء، فيؤدي إلى الخروج على نصائحهم والأخذ بها، ومع التكرار تصبح مخالفة الآباء أمراً عادياً، ومن ناحية تربوية لها نتائج سلبية تتمثل في فقدان الآباء السيطرة على أبنائهم نتيجة اكتسابهم معارف وسلوكيات تتناقض وقيم احترام الآباء والأخذ برأيهم، ومن ثم لم يعد لتوجيهاتهم قيمة، فالجيل الذي وعى عالم التلفزيون وبخاصة عالم الفضائيات، والمدرسة وصحبة خارج البيت والإنترنت ممتدة في كل شرائح المجتمع الأردني، وإن كانت ظاهرة الإنترنت جاءت متأخرة، لكن فاعليتها كبيرة وبخاصة بين فئات الشباب من فئات العمر الصغيرة ما بين (18–25) سنة، وعادة ما تسمى هذه السن بسن التمرد. الثاني – أن الآباء أنفسهم في خضم مشاغل الحياة تخلوا عن الدور التربوي الصحيح الذي عليهم القيام به، وأوكلوا هذا الدور إلى نسائهم – على سبيل المثال –، أو أسقطوا دورهم التربوي كلياً وتركوا الأولاد دون توجيه منذ صغرهم، الأمر الذي ترتب عليه إسقاط الأبناء لتوجيهات الآباء، وهم على أبواب سن البلوغ. وأما الثالث – فربما يفسر تدني نسبة هذا المدرك من وجهة نظر أخرى هو أن رب الأسرة قد يكون في بعض الحالات عضواً في مجلس العشيرة، ومتحيزاً فخوراً بعشيرته، متعصباً لها، فيصوت هو وأفراد أسرته لصالح مرشح العشيرة، ومن ثم تذوب الرغبة الأبوية في رغبة حب العشيرة لرفعة شأنها، وبهذا اندمجت رغبة الآباء برغبة حبهم لعشائرهم.

والناظر للمعدل العام الذي سجله هذا المدرك بين المدركات الأخرى يجده (8,4%). إننا نرى بهذه النسبة واقعية إلى حد كبير، لكون الظروف التي تحيط بالناخب كثيرة؛ ففي خضم هذه الظروف يحاول الناخب الموازنة بينها جميعاً: يجد نفسه مضطراً للقبول ببعض توجيهات الآباء وليس لها كلها، لكون الآباء – في بعض الأحيان – قد تكون نظرتهم للحياة تقليدية قديمة لم تأخذ بعد بمجريات الأمور المحدثة، والبعض من الأبناء لا يأخذ بكل توجيهات الآباء نتيجة ظاهرة

استقواء الأبناء على الآباء وتطاولهم عليهم، نتيجة بعض الأسباب التي أوردناها آنفاً، والبعض الآخر يأخذ بتوجيهات الآباء قولاً لاسترضائهم، وإذا ما غدا إلى صناديق الاقتراع رمى بها بعيداً وانتخب من يريد، لذا جاءت نسبة المعدل العام لهذا التوجه واقعية إلى حد كبير.

خامساً – المدرك الحزبي:

سجل المدرك الحزبي أعلى نسبة له في دائرة عمان(1)، حيث سجل نسبة (4%)، وسجلت أدنى نسبة له في دائرة الطفيلة(1)، وهي (0,2%)، وهذا التدني في النسبة المسجلة لهذا المدرك يعود في اعتقادنا إلى أمرين: الأول كامن في الأحزاب ذاتها، والثاني يكمن في الناخبين أنفسهم، أما الأمر الأول والخاص بالأحزاب فيعزى إلى وجود عدد كبير من المعوقات التي تعرقل مسيرة الأحزاب وتحول بين الأحزاب وانتساب المواطنين إليها، من هذه المعوقات: هيمنة المتنفذين والأثرياء على الأحزاب السياسية، مما يؤدي إلى ضعف الثقة بها، واتساع الهوة بين القيادة السياسية الحزبية وبين قواعدها الشعبية، وهذه تسهم في عدم رغبة أفراد الجمهور في الانضمام إليها أو انتخاب مرشحيها، وعدم قدرة الأحزاب على تعزيز الثقافة الحزبية بين المواطنين، وخلق التأييد الشعبي لأفكار الأحزاب ومبادئها وبرامجها، وعجزها عن القيام بدور فاعل في مجال التنمية السياسية، كما هي عاجزة عن إثبات ذاتها وإقناع المواطنين بأهميتها على الساحة السياسية، كما أن العشائرية أدت دوراً مهماً في تهميش الدور الحزبي، وجعل الأحزاب غير قادرة على فرض نماذجها القيادية في المجتمع، وجعلها مضطرة إلى مسايرة العشائرية ومجاملتها، فكثيراً ما نجد العديد من الأحزاب السياسية تعمد إلى طرح مرشحيها على أساس عشائري وليس بوصفهم حزبيين، وذلك لضمان الدعم العشائري، وهذا بدوره عزز الدور العشائري على حساب دور الأحزاب السياسية، وأسهم الولاء العشائري في تكريس الانتماء العشائري على حساب الانتماء الحزبي، وهناك أمر آخر يتعلق بالأحزاب على صعيد الواقع والممارسة أسهم في فقدان الثقة بالأحزاب وهو: الانقسامات والانشقاقات العديدة والمتكررة في صفوف كوادر الأحزاب السياسية، وكذلك تنقل الأعضاء من حزب إلى آخر سعياً وراء مكاسب شخصية.

وأما الأمر الثاني، وهو المتعلق بالمواطنين فيتخوفون من الأحزاب، وهذا التخوف يعود إلى أسباب، منها: خوف المواطنين من السلطة السياسية والرغبة في الاستقلالية، وعدم المشاركة في العمل الحزبي حتى لا يتقيد المواطن ببرنامج

الحزب، الذي وضع من قبل أناس ربما لا يشترك هو في وضعه، وبعيد عن قناعته، أضف إلى ذلك عدم إيمان الكثيرين بكل مبادئ الأحزاب السياسية، على اعتبار أنها من بنات أفكار القيادة الحزبية التي لا تعبر عن أفكار قواعد الأحزاب الشعبية، كما أن المصلحة الشخصية وطبيعة العمل الشخصي تقتضي في كثير من الأحيان الابتعاد عن العمل الحزبي والانخراط فيه، أضف أن الوسط العائلي وتأثيره يشكل عاملاً آخر يدفع باتجاه عدم الانخراط أو التأييد للأحزاب السياسية. والناظر إلى المعدل العام الذي سجله هذا المدرك يجده يقبع في ذيل المعدلات عامة لجميع المدركات المفرزة بعد تفريغ الاستبانة، حيث سجل ما نسبته (1,9%) (جدول 2)، وهذا يعني أن نظرة عموم جمهور الناخبين الأردنيين، وبخاصة الذين شملتهم الدراسة نظرة متقاربة حول الحكم على الأحزاب، ويمكن وصفها بالنظرة السلبية بشكل عام، وهذا متأتٍّ من افتقار الأحزاب إلى المؤسسية وهيمنة الشخصانية، والنظر إلى بعض الأحزاب على أنها غير مقنعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد بعض الأحزاب على الساحة السياسية الأردنية وبخاصة الوافدة منها، فقدت شرعيتها بسبب هزيمتها في بيئتها الأصلية؛ فالشيوعية هزمت في بلادها، فهل سيكون الحزب الشيوعي في الأردن مقنعاً لينتخب مرشحوه؟ في اعتقادنا لا، أضف أن الميول والاتجاهات السياسية للمواطنين الأردنيين محافظة، وتسود المجتمع الأردني تنشئة وثقافة سياسية قائمة على عدم القناعة بمصداقية الأحزاب، وأن القيادات الحزبية تسعى لتحقيق مصالحها حتى ولو كان على حساب مبادئ الحزب وأهدافه.

سادساً – مدركات أخرى:

سجلت المدركات الأخرى، التي سمتها الصداقة والجيرة والوعد المسبق – من غير المدركات السابقة – أعلى معدلاتها في دائرة إربد/الرمثا حيث سجلت (6%)، تلتها دائرة عمان(2)، حيث سجلت (4,8%)، في حين تساوت في أدنى معدلاتها في جرش والمفرق حيث سجلت (1,1%). وعلى أية حال، فالنسب التي سجلت لصالح هذه المدركات متدنية جداً، وقد يفسر هذا التدني بأن أصوات الناخبين التي تبنت هذه المدركات قليلة، وذات صفة لا منتمية ولو كانت منتمية لوضعت أصواتها في سلة الولاء الذي تدين له بالانتماء. والناظر في مضمون هذه المدركات يجدها لا تقوى على تسجيل معدلات أكثر مما سجلتها مجتمعة – صداقة، الجيرة، الوعد المسبق –، فكيف لو قيست كل منها منفردة، فمهما كان للمرشح من أصدقاء وجيران وأنسباء، لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق الفوز بأصواتهم، ناهيك عن

أن البعض من أصدقائه وجيرانه وأنسبائه تشدهم عصبيتهم القبلية ومشاعرهم الدينية ومصالحهم النفعية وولاءاتهم الحزبية فيدلون بأصواتهم إلى جانبها، والناظر إلى المعدل العام الذي سجلته المدركات الأخرى هذه يجده (2,1%)، يعني أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على مثل مفردات هذه المدركات اعتماداً كلياً، بل يمكن الاعتماد عليها باعتبارها عوامل ثانوية ليس أكثر.

الخاتمة:

لقد توصلنا بالاستدلال والاستقراء إلى أن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة فرضها، كما أوصلتنا الدراسة إلى نتائج عامة، أهمها:

1 – عزوف الناخبين الأردنيين عن انتخاب الأطياف السياسية لكونها لم تكن ذات تأثير يجذب الناخبين الأردنيين للتصويت لصالحها، وهذا ما تؤكده نتائج الانتخابات، بعزوف الناخبين عن التصويت لكل من جاء تحت راية سياسية حزبية، باستثناء التيار الإسلامي الذي جاءت نتائجه أقل من الطموحات المتوقعة.

2 – إن مدركات التصويت لدى الناخبين الأردنيين مالت لمرشحي العشائر، والخدمات ورجال الأعمال، وهذا ما تؤكده نتائج الانتخابات، بفوز المرشحين ذوي الأصول العشائرية ومن سبق لهم بالعمل الحكومي، وهذا يؤكد تفوق الميل النفعي، والرابطة العصبية على الميل السياسي عند الناخبين.

3 – إن مدركات التصويت لدى الناخبين الأردنيين، ما زالت تخضع لهيمنة المنظومة القيمية التقليدية والعشائرية والذكورية، التي تستثني المرأة من المشاركة في أدوار سياسية، وتنظر بسلبية إلى ترشيحها ومشاركتها في ممارسة العمل السياسي، على اعتبار أن هذا العمل من اختصاص الذكور وحدهم.

4 – انتفاء العدالة في التقسيمات الإدارية وتوزيع المقاعد والدوائر الانتخابية، مما أدى إلى حدوث اختلال في الحجم والطابع التمثيلي للنواب، ففي الوقت الذي يصل فيه نائب إلى قبة البرلمان بما يقرب العشرين ألف صوت، نرى نواباً آخرين يصلون بأصوات لا تتعدى ثمانمائة صوت إلا بقليل، وفي الوقت الذي يبلغ فيه الحجم التمثيلي للمقعد النيابي في بعض دوائر محافظة العاصمة ستين ألف صوت، نجد هذا الحجم ينخفض في بعض الدوائر الأخرى إلى ثمانية آلاف صوت، وبمعايير العدالة فإن هذه الدوائر التي خصت بأربعة مقاعد، يتعين تمثيلها بعشرين مقعداً لتقف على قدم المساواة مع الدوائر الأخرى، وهذا انعكس على معظم المدركات

الأخرى سلبياً حيث مال الناخب إلى مرشح العشيرة أو الحي الأقرب فالأقرب حتى فقدت بعض المدركات الأخرى أهميتها لدى الناخبين.

5 – إن اعتماد فوز المرشحات في (الكوتا النسائية) على نسبة عدد الأصوات إلى نسبة عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية، وأي النسب الست أكثر، يعتبر معياراً لتسمية المرشحات الفائزات لعضوية مجلس النواب، يتنافى وقاعدة المساواة والعدالة في التمثيل؛ لأن هذا المعيار قد يفرز معظم المرشحات الفائزات من محافظة واحدة، وهذا ما حصل في دائرة الطفيلة.

6 – إن الأوضاع السياسية العربية وبخاصة ما يجري في فلسطين والعراق، ولدت الإحباط، وأدت دوراً بارزاً في نفسيات الناخبين الأردنيين، انعكست على مدركات التصويت لديهم، توجت بالإعراض عن التيارات السياسية، فخرجت صفر اليدين من الظفر بمقاعد المجلس باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وكانت نتائج مرشحيها أقل مما كان يتوقع له.

لقد استوجبت هذه النتائج عدداً من التوصيات أهمها:

1 – تعزيز الثقافة السياسية لدى المواطنين، وذلك ليصبح الاهتمام بالمشاركة السياسية والتعددية السياسية من أولويات أهداف هذه الثقافة، ولا يتم هذا إلا عن طريق التعليم والمناهج المدرسية والجامعية على السواء، من خلال تدريس مساقات تعليمية خاصة بهذا الشأن.

2 – إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية وتوزيع المقاعد النيابية والدوائر الانتخابية المعمول بها حالياً، تبعاً لعدد السكان وما تتطلبه الخطط التنموية في المملكة.

3 – العدالة في توزيع الخدمات، والعمل على قطع دابر الواسطة، من أهم سبل قطع الطريق أمام المتنفذين – ممن سبق لهم تولي مناصب عليا في الدولة وأمثالهم أصحاب الملاءة المالية – لاستغلال حاجات الناخبين فيدلون بأصواتهم لصالح هؤلاء، على اعتبار أن المركز والملاءة يحددان صوت الناخب.

4 – إلغاء قانون الصوت الواحد؛ لأن النتائج التي يفضي إليها لا تسهم بترسيخ التعددية السياسية، بقدر ما تعزز نتائجه العشائرية والجماعات الخدمية.

5 – إبقاء العمل بهوية الأحوال المدنية باعتبارها بطاقة انتخابية، والاستبدال بختمها الاحتفاظ بها عند لجنة الاقتراع في صندوق خاص، وتسلم للمواطنين في مكان الاقتراع بعد إغلاق الصناديق وإتمام عملية الفرز.

المصادر:

أحمد الربيع (1992). **السلوك الديموقراطي والتجربة الأردنية.** عمان، د.ت.

أحمد نوفل (1988). تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية: دراسة حالة الانتخابات في الأردن، جامعة الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية، 16 (1): 77-98.**

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2003). التقرير الاقتصادي الموحد حول معدلات الأمية في الدول العربية، القاهرة، الأمانة العامة.

أمين مشاقبة (1997). **النظام السياسي الأردني.** عمان، دار الحامد.

أمين مشاقبة ومحمد الهزايمة (2001). الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي، الجامعة الأردنية، **مجلة دراسات،** 28 (ملحق): 825-846.

ثابت عبدالرحمن إدريس (2001). **التفاوض.** القاهرة، الدار الجامعية.

جمال شتيوي وأمل الدغستاني (1994). **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية.** عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية.

جميل صليبا (1982). **المعجم الفلسفي.** ج1، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

- **الجريدة الرسمية** (2001)، التقسيمات الإدارية الأردنية. ع 4489، عمان.
- **الدستور الأردني** (1952)، الأحكام المتعلقة بالسلطة التشريعية. عمان.

زياد الرباعي (2003). أخبار الوطن، الأردن، **صحيفة الرأي،** إصدار 17 حزيان.

صحيفة العرب اليوم (2003)، الصادرة بتاريخ 19 حزيران.

عبدالمجيد العزام (1994). اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** (الجامعة الأردنية)، 18(2): 37-58.

عبدالمجيد العزام (2002). السلوك الانتخابي في الانتخابات النيابية الأردنية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي (الجامعة المستنصرية)، (12): 55-90.

- الجريدة الرسمية (1992). قانون الأحزاب. نشر 23 أغسطس، عمان.
- الجريدة الرسمية (2001). قانون الإنتخاب الأردني المؤقت. نشر 19 يوليو، عمان.

عبدالمجيد العزام (2003). اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** (الجامعة الأردنية)، 30(2): 244-263.

مركز الرأي للدراسات والمعلومات (2003). قراءة نقدية في واقع المرأة السياسي على ضوء الانتخابات النيابية لعام 2003، الأردن، مؤسسة الرأي الأردنية، 1 (1): 1-8.

مركز الريادة (1997)، مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام 1997، عمان.

محمد عوض الهزايمة (1994). الأيديولوجيا والسياسة الخارجية، دراسة مقارنة لبعض الأقطار العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس.

موسوعة العلوم السياسية (1994). الكويت: جامعة الكويت.

هاني الحديثي (1982). **في عملية صنع القرار السياسي.** بغداد، دار الرشيد.

وزارة الداخلية (2002). الأحزاب السياسية، نشرة خاصة، عمان.

Abraham, H. (1970). *Motivation and personality*. Ed. N.Y: Harper Row.

Katherine, R. (1994). The Process of democracization in Jordan. *Middle East Studies*, Vol (30), July: (530 - 570).

Milton, C. and Davde, W. (1981). *Democracy under pressure an introducation to The American Political system,* 4th ed NY: harcou bracc jordanvic inc.

Nord, W. (1976). *Concepts and controversy in organizational behavior*. Calif: Good year Publishing.

Sidney, N. (1978). *Participation and political equality*. London: Combridge University Press.

قدم في: ديسمبر 2004

أجيز في: يونيو 2005

جدول (2)

ملحق منح الصوت الانتخابي التفصيلي لبعض الدوائر الانتخابية في انتخابات 2003 بناء على الاستبانة

الدائرة الانتخابية	م م ن*	%	س م	س معادة	س تعامل	م العشائري		م النفعي		م الديني		م الحزبي		م الأبوي		م أخرى	
						س	%	س	%	س	%	س	%	س	%	س	%
عمان (1)	168632	15,4	770	83	687	132	19,2	191	27,8	237	34,5	27	4	72	10,5	27	4
عمان (2)	133801	12,2	610	69	541	134	24,7	110	20,3	179	33,2	16	3	76	14	26	4,8
إربد القصبة	170316	15,6	780	92	688	224	32,5	136	19,8	231	33,6	19	2,8	50	7,3	21	3
إربد الرمثا	42118	3,9	195	29	166	63	38,1	42	25,6	37	22,2	5	2,8	9	3,5	10	6
البلقاء القصبة	80573	7,4	370	61	309	97	31,3	84	27,1	103	33,4	3	3	13	4,1	13	1,1
البلقاء عين الباشا	48745	4,5	225	25	200	59	29,7	65	32,2	64	32,1	4	2	5	2,4	3	1,6
الكرك (1)	33526	3,1	155	27	128	40	30,4	34	26,5	39	30,3	4	3,2	11	8,2	2	1,4
الكرك (القصر)	14681	1,3	65	3	62	24	38,2	17	26,7	13	21,6	1	1,8	6	10,5	1	1,2
معان (1)	16581	1,5	75	7	68	29	42,1	15	22,3	15	21,8	1	0,5	8	12,1	1	1,2
الزرقاء (1)	150798	13,8	690	95	595	147	24,7	177	29,8	181	30,4	19	3,2	60	10,1	11	1,8
المفرق	50256	4,6	230	28	202	77	37,9	52	25,6	45	22,3	1	0,3	26	12,8	2	1,1
الطفيلة (1)	27066	2,5	125	7	118	43	35,6	30	25,3	28	24,1	1	2,0	15	13,3	2	1,5
عجلون	46070	4,2	210	18	192	58	30,2	51	26,7	67	34,8	2	1,1	13	6,8	1	0,4

تابع/ جدول (2)
ملحق منح الصوت الانتخابي التفصيلي لبعض الدوائر الانتخابية في انتخابات 2003 بناء على الاستبانة

						م العشائري		م النفعي		م الديني		م الحزبي		م الأبوي		م أخرى	
الدائرة الانتخابية	م م ن*	%	س م	س معادة	س تعامل	س	%	س	%	س	%	س	%	س	%	س	%
مادبا (1)	24570	2,2	110	32	78	29	37,6	21	27,5	17	22,1	1	1,2	8	10,2	2	1,4
جرش	57678	5,3	265	38	227	76	33,2	62	27,2	64	28,2	2	1,1	21	9,2	2	1,1
العقبة	23568	2,2	110	8	102	35	34,1	22	21,7	38	37,1	1	1,3	3	3,1	2	2
البادية الوسطى	3045	0,3	15	0	15	8	54,5	4	30,4	1	9,1	0	0	1	3,3	1	2,4
المجموع	1092024	100	5000	622	4378	1275	574	1114	443	1359	471	107	31,5	397	143	127	36
المعدل العام للنسب والاستبانات*****					257	75	33,8	65	26	80	27,8	6	1,9	23	8,4	8	1,1

الرموز هي: س = الاستبانة م م ن = مجموع المسجلين للانتخابات س م = الاستبانات الموزعة م = المُدرك

* عمود المقترعين أخذ من السجلات الانتخابية لوزارة الداخلية الأردنية، الانتخابات لعام 2003.

** أخذت النسبة المئوية حصيلة ضرب مجموع المقترعين لكل دائرة من الدوائر الـ 100* مقسومة على المجموع العام لبيان حق كل دائرة من الاستبانات.

*** حصة كل دائرة من مجموعة الاستبانات الـ (5000) تبعاً للنسبة المئوية من عمود النسب.

**** الاستبانات المعادة هي كل استبانة لا تحمل السبب الذي دعا الناخب إلى انتخاب مرشحه (كما هو في الاستبانة).

***** الاستبانات التي تم التعامل معها بعد الانتهاء من عملية التوزيع وفرز الاستبانات التي لا تحمل السبب.

****** المعدل العام للنسب والاستبانات هو مجموع كل منها وقسمة ذلك على مجموع الدوائر الانتخابية، ومما يدل على دقة الإجراء الإحصائي تطابق مجموع معدل النسب مع مجموع معدل الاستبانات.

ندوة:

ندوة أسلحة الدمار الشامل والأمن العالمي: نحو رؤية عربية

عقدت ندوة أسلحة الدمار الشامل والأمن العالمي: نحو رؤية عربية في يوم الثلاثاء الموافق 24/مايو سنة 2005 بمقر المجلة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، بحضور كل من:

- سعادة الشيخ صباح حمد خالد الصباح
- د. خالد الشلال، رئيس تحرير المجلة
- أ. د. محمد السيد سليم، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت - ومنسق الندوة
- د. سامي الفرج، خبير استراتيجي.
- أ. د. مصطفى سلامة، أستاذ القانون الدولي العام بجامعة الكويت
- أ. د. رمضان عبد الستار، أستاذ علم النفس بجامعة الكويت
- د. نسيمة راشد الغيث، رئيس تحرير دورية الآداب والعلوم الاجتماعية.
- السيد عبد المحسن جمال، عضو مجلس الأمة السابق.
- د. جاسم كرم، أستاذ مساعد الجغرافيا السياسية بجامعة الكويت
- د. عبد الله سهر، أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة الكويت

بدأ الدكتور خالد الشلال الندوة بتحية الحاضرين وشكرهم على قبول دعوة المجلة للمشاركة في أولى ندوات المجلة للعام الجامعي 2005–2006، وأعطى الكلمة للأستاذ الدكتور محمد السيد سليم.

الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم: أشكر الحاضرين على مشاركتهم في هذه الندوة التي تعد باكورة سلسلة الندوات التي ستعقدها المجلة لمناقشة القضايا العالمية، والإقليمية، والمحلية الراهنة من منظور بيّن متعدد الجوانب، وهي سنة استنها الدكتور خالد الشلال للربط بين البحث الأكاديمي والقضايا الراهنة التي تهم المجتمع. وقد تم توزيع ورقتين على الحاضرين؛ الأولى هي ورقة القضايا الأساسية المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، والثانية هي محاور النقاش في هذه الندوة. وبطبيعة الحال يمكن إضافة محاور أخرى من خلال النقاش. وأبدأ بعرض بعض

الأفكار العامة. فقد أصبحت قضية أسلحة الدمار الشامل من أهم القضايا المطروحة على الأجندة الدولية خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة؛ ذلك أن الفكر الاستراتيجي يميز بين "أسلحة الدمار الشامل"، و "الأسلحة التقليدية". يقصد بالأولى الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية والصواريخ القادرة على نقلها إلى أرض الخصم، وبالذات ما يتعدى مداها 300 كم. الافتراض هنا هو أن تلك الأسلحة هي أكثر قدرة على التدمير، وأكثر خطراً من الأسلحة التقليدية. ومن ثم ينبغي إعطاؤها اهتماماً خاصاً. المشكلة هي أنه خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ظهرت أنواع من الأسلحة التقليدية تلحق دماراً يفوق ما تلحقه بعض فئات أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم فإن هناك اتجاهاً يرى أنه ينبغي إدخال الأسلحة التقليدية الأشد فتكاً بمنظومة أسلحة الدمار الشامل. وقد صُعدت قضية أسلحة الدمار الشامل بعد نهاية الحرب الباردة، وتمثل ذلك في قرار وقف إطلاق النار الخاص بالعراق رقم 687 الذي نص على ضرورة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تمهيداً لإزالتها من الشرق الأوسط. كذلك اهتمت إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون بالقضية، وبدأت تطرح مفهوم "إزالة أسلحة الدمار الشامل Counter Proliferation" بالتوازي مع مفهوم "منع انتشار تلك الأسلحة Non - Proliferation" الذي كان سائداً طوال الحرب الباردة. يقصد بالمفهوم الأول أن الدول الكبرى لا تكتفي بمنع انتشار تلك الأسلحة إلى مالكين جدد، بل تجبر المالكين على التخلي عما يملكون. من ناحيتها، فإن عدداً من الدول النامية بدأ بدوره يتخلى عن مفهوم عدم الانتشار نحو مفهوم "الانتشار" أي امتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ ذلك أن تلك الدول قبلت مفهوم عدم الانتشار في ظل نظام القطبية الثنائية وما صحبه من عملية "توازن الرعب" الذي كان يعني توفير الحماية النووية لها (وهي ما يفسر انضمامها إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية). أما وقد اختفى نظام القطبية الثنائية، فإن الحماية الأمنية التي كان يوفرها هذا النظام قد اختفت، ومن ثم يتعين أن تبحث تلك الدول عن أمنها بذاتها، بخاصة أن الدول الغربية أكدت في إعلان قمة الأطلنطي في يوليو سنة 1990 إصرارها على امتلاك الأسلحة النووية إلى الأبد. وقد تمثل الاهتمام العالمي بقضية أسلحة الدمار الشامل أيضاً في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن سنة 1992، الذي نص على اعتبار قضية أسلحة الدمار الشامل إحدى القضايا الجوهرية.

تثير قضية أسلحة الدمار الشامل عدة معضلات؛ أول هذه المعضلات هو أن أسلحة الدمار الشامل، وبالذات الأسلحة النووية، لم تعد مجرد أسلحة ردع، أو أسلحة "الملاذ الأخير"، ولكنها أصبحت قابلة للاستخدام؛ فقد استخدمت بالفعل،

كما بدأ تطوير أسلحة نووية تكتيكية يمكن أن تستعمل في ميدان عمليات معين دون أن يمتد أثرها إلى منطقة أوسع.

من ناحية أخرى، فإن أسلحة الدمار الشامل، ليست موزعة بشكل متكافئ بين الدول؛ فهناك دول تمتلك تلك الأسلحة وأخرى لا تمتلكها. وهذا ما يفسر معضلة التعامل مع تلك الأسلحة، لأنه من الصعب إقناع المالك أو المحتكر بالتخلي عما يملك، وإقناع من لا يملك بألا يحاول السعي إلى الامتلاك لحفظ الأمن.

من الناحية التاريخية تم نزع أسلحة الدمار الشامل في واحد من ثلاثة ظروف. **الأول** هو الهزيمة العسكرية (العراق)، **والثاني** هو الانهيار السياسي للنظام (بعض الدول الوريثة للاتحاد السوفيتي وهي أوكرانيا، وبيلاروس، وكازاخستان، وكذلك انهيار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا). فقد وفر انهيار النظام السياسي الظروف اللازمة للضغط عليه لنزع أسلحته النووية. أما **الظرف الثالث** فهو التوازن الاستراتيجي العالمي، كما حدث في حالة تخفيض الأسلحة النووية الأمريكية والسوفيتية في حقبة الحرب الباردة أو نزع الأسلحة البيولوجية للدولتين. لا يندرج الوضع الراهن في النظام الدولي تحت أي من هذه النماذج. ومن ثم يصبح السؤال ما الشروط التي يجب توافرها لكي يتم نزع أسلحة الدمار الشامل بما يحقق الأمن لجميع الأطراف؟ لقد نبعت معضلة هذه الأسلحة من أن الدول الكبرى تعاملت معها بشكل انتقائي، بمعنى أن هذه الدول حرصت على أن تتبع من السياسات ما يكفل لها استمرار امتلاكها الأسلحة النووية، وأكبر مثال على هذا معاهدة موسكو سنة 2002 التي نصت على تخلي روسيا والولايات المتحدة عن 75% من الترسانة النووية عن طريق تخزينها بحيث يمكن استدعاؤها فيما بعد في حالة نشوب حرب. ومن ثم لم يحدث تخفيض في الرؤوس النووية بل حدث مجرد تخزين. كذلك حدث تركيز على كازاخستان، وأوكرانيا، أو بيلاروسيا، أو كوريا الشمالية لنزع السلاح النووي، دون أن يمتد ذلك إلى دول أخرى تمتلك هذا السلاح مثل إسرائيل أو الهند أو الباكستان. ومعضلة هذه الأسلحة أيضاً تكمن في وجود ارتباطات إستراتيجية بين مختلف أقاليم العالم. فإذا قلنا بنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط، فأين يبدأ وأين ينتهي الشرق الأوسط؟ هل تركيا عضو في الشرق الأوسط؟ هل تنزع أسلحة الدمار الشامل من تركيا؟ تعرف تركيا ذاتها أنها من الدول الأوروبية الأطلنطية، من الناحية الإستراتيجية. ومن ثم فهي ليست جزءاً من الشرق الأوسط. وتقول إسرائيل إن نزع سلاحها النووي لا بد أن يرتبط بنزع السلاح النووي

الباكستاني، وباكستان تشترط لكي تفعل ذلك، أن تفعل الهند الشيء ذاته، والهند تشترط أن تفعل الصين الشيء ذاته أيضاً. إذن أين تبدأ وأين تنتهي تلك القضية؟

وقد بذلت عدة جهود بعد الحرب الباردة للتعامل مع هذا الملف، ومن أهمها الاتفاقية التي وقعت سنة 1993 لتخفيض الأسلحة الكيميائية ثم نظام واسنار سنة 1996 الذي يضع قيوداً على صادرات الأسلحة التقليدية والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، واتفاقية حظر التجارب النووية سنة 1996 وقد تم إنشاء ثلاث مناطق خالية من الأسلحة النووية بعد نهاية الحرب الباردة، وهي التي أعلنت في جنوب شرق آسيا بموجب معاهدة بانكوك، وفي أفريقيا بموجب معاهدة بلندابا، واليوم هناك على الأقل 6 مناطق خالية من الأسلحة النووية بالإضافة إلى منطقة سابعة في منطقة آسيا الوسطى، ولكن لا يوجد إعلان دولي بخصوصها. وهناك جهود لضبط نقل تكنولوجيا الصواريخ تمثلت في اتفاقية MTCR ثم أخيراً "مبادرة أمن الانتشار" حول الصواريخ البالستية، الصادرة سنة 2003.

وتثير قضية أسلحة الدمار الشامل عدة أسئلة مفهومية لا بد من مناقشتها لمعرفة كيفية إمكان التعامل مع هذه الأسلحة. **السؤال الأول**، ما العوامل أو المتغيرات التي تدفع الدول إلى محاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل؟ هل هو الردع أم الهيمنة؟ **السؤال الثاني**، ما المتغيرات التي تدفع الدول إلى استعمال أسلحة الدمار الشامل؟ وهنا تثار فرضية أن استعمال هذه الأسلحة مرتبط بالنظام السياسي. فالنظام السياسي الديمقراطي أقل ميلاً إلى استعمال أسلحة الدمار الشامل، بينما النظام التسلطي أكثر ميلاً إلى استعمال هذه الأسلحة. هل هذه الفرضية صحيحة؟ إذا كانت تلك الفرضية صحيحة فإنها ستعطينا مدخلاً للتعامل مع هذا الملف. وهو مدخل التحول الديمقراطي، ولكن الخبرة التاريخية تدلنا على أن أسلحة الدمار الشامل استعملت من الدول الديمقراطية والتسلطية على حد سواء دون التمييز بين طبيعة النظام السياسي، وهناك قائمة بنحو 12 حالة استخدمت بها أسلحة الدمار الشامل منذ الحرب العالمية الأولى، نصفها استخدم من نظم ديمقراطية ونصفها الآخر استعمل من نظم تسلطية. أما الفرضية الثانية فهي فرضية ميزان القوى؛ ففي ظل التوازن في امتلاك أسلحة الدمار الشامل لا تستعمل تلك الأسلحة. فهذه الأسلحة لا تستعمل إلا في حالة الخلل في توازن امتلاك هذه الأسلحة، كما حدث في حالة استخدام القنبلة النووية في هيروشيما وناجازاكي سنة 1945؛ حيث كانت الولايات المتحدة تعلم أن اليابان لا تمتلك القنبلة النووية فاستعملتها ضدها. إذاً لو

قلنا إن ميزان القوى هو العامل الأساسي في استخدام الأسلحة النووية فلا بد أن يقودنا هذا القول إلى أن إحداث توازن في امتلاك هذه الأسلحة هو الذي يحقق المدخل الصحيح لنزعها. الفرضية الأخيرة هي فرضية الصراع بمعنى أن أسلحة الدمار الشامل تستعمل كلما كان الصراع حاداً، أي إذا كان مرتبطاً بقضايا الهوية أو الأمن، أو الصراع الإيديولوجي العالمي. في هذه الحالات يمكن أن تستعمل أسلحة الدمار الشامل أما **السؤال الثالث** فهو، كيف يتم التعامل مع أسلحة الدمار الشامل؟ هناك مدخل إعلان منطقة منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل وهناك مدخل النزع الانتقائي لهذه الأسلحة، كما حصل في حالة التركيز على دول معينة كجنوب أفريقيا وأوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا والعراق. المدخل الثالث هو مدخل النزع المتوازن لهذه الأسلحة، بمعنى أن يتم الاتفاق على نزع متوازن يحقق الأمن لكل الأطراف، بحيث يتم انضمام الدول محل الشأن إلى الأنظمة العالمية لهذه الأسلحة سواء كان النظام الكيميائي أو النظام البيولوجي أو النووي، ثم احترام الدول الكبرى التزاماتها، وأولها التزامها بموجب الاتفاقية منع الانتشار النووي بنزع أسلحتها النووية، لكن حتى الآن لم يحدث ذلك. بالعكس فطبقاً لإعلان لندن الصادر في يوليو عام 1990 من دول حلف الأطلنطي، أعلنت دول الحلف تمسكها بالسلاح النووي إلى الأبد. وهذه مخالفة لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. أيضاً الربط بين مختلف أنظمة أسلحة الدمار الشامل؛ أي بمعنى الربط بين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. من الملاحظ أن التركيز العالمي في المداخل العالمية للدول الكبرى هو فقط على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أما الأسلحة النووية فهي مستثناة إلا فيما يتعلق بدول معينة. وهذه هي معضلة الشرق الأوسط، لأن التركيز في الشرق الأوسط هو على نزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أما السلاح النووي، الذي تمتلكه إسرائيل وتحتكره فهذا مؤجل إلى ما بعد إتمام عملية السلام.

وتثير أسلحة الدمار الشامل الآن عدة معضلات أعتقد أنه لا بد من مناقشتها؛ المعضلة الأولى، هي ضعف نظم التحقق من مدى احترام الدول التزاماتها في إطار الاتفاقات الدولية. والمعضلة الثانية، هي احتمال استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. وهذا موضوع أثير بشكل جدي في مجلس الأمن، وهناك سابقة لذلك وهي أن حركة أوم شيريكو في اليابان استعملت غاز السارين في مترو الأنفاق. المعضلة الثالثة، هي "مبادرة أمن الانتشار" Proliferation Security Initiative وهي مبادرة في غاية الأهمية، وبحاجة إلى أن ندلي برأينا فيها. هذه المبادرة تقول إن الدول

الغربية قد اتفقت على أن من حقها أن تعترض أي سفينة أو طائرة في أعالي البحار أو في الأجواء الدولية بتفتيشها إذا اشتبه بأنها تحمل أسلحة دمار شامل، أو معداتها أو تكنولوجيا الصواريخ. بعبارة أخرى هي اتفاق يقنن حق الدول الكبرى في اعتراض أي مركب أو سفينة في الفضاء أو البحار. البعض يقول إنه اتفاق تقنين القرصنة الدولية. والمبادرة ليست اتفاقية بل هي اتفاق مجموعة من الدول في شكل تفاهم استراتيجي، ما موقف دول العالم الثالث من تلك المبادرة؟ المعضلة الرابعة، هي أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في مايو عن عزمها على إنتاج "أسلحة نووية صغيرة" بحيث إن هذه الأسلحة تستعمل في مسرح عملياتي معين مما يزيد القدرة على استخدامها.

يتسم إطار الشرق أوسطي لأسلحة الدمار الشامل بعدم التوازن في امتلاك هذه الأسلحة. بعض الدول العربية، بالذات مصر وسوريا، لديها بعض الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والسعودية عندها صواريخ بعيدة المدى استوردتها من الصين عام 1987، ولدى إسرائيل جميع فئات أسلحة الدمار الشامل وتحتكر السلاح النووي، المداخل العربية والإسرائيلية في التعامل مع هذه الأسلحة مختلفة. إسرائيل تركز على أن التعامل مع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يجب أن يبدأ بما يسمى "إجراءات بناء الثقة"، ونبدأ بالملف الكيميائي والبيولوجي، مع تأجيل الملف النووي إلى ما بعد إتمام عملية السلام بالكامل. هذا المدخل هو الذي جاء بالمبادرة الفرنسية والمبادرة الأمريكية في سنة1991 و1993 على التوالي. أما المدخل العربي فهو الذي يقول إنه لا بد من البدء بنزع الفئات الثلاث في آن واحد قبل إتمام عملية السلام أو مع تقدم عملية السلام أي نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي والنووي دون انتظار لإتمام محادثات عملية السلام أو التوازي معها وأن إجراءات بناء الثقة يجب أن تأتي في مرحلة لاحقة كي تضفي نوعاً من التثبيت على الاتفاقات الخاصة بهذا الأمر. في البداية كانت سوريا تدافع عن منهج مقارب أو قريب من المنهج الإسرائيلي، مؤداه عدم المساس بهذه الأسلحة الآن، والنقاش في هذا الموضوع بعد إتمام عملية السلام. ولكن في سبتمبر 2003 قدمت سوريا مشروع قرار إلى مجلس الأمن يتبنى فيه المدخل العربي الذي يقوم على أساس النزع الفوري والآني والمتوازن والمتلازم لثلاث فئات من هذه الأسلحة. لكن هذا المشروع لم يعرض على مجلس الأمن تحت ضغوط الولايات المتحدة. وهو بالطبع ما يعكس تحولاً كاملاً في الموقف السوري فيما يتعلق بهذه الأسلحة. الموقف الآن

في المنطقة أن هناك عدة قضايا عاجلة وملحة، القضية الأولى تتعلق بقضية النزع الليبي الانفرادي لقدراتها على إنتاج أسلحة الدمار الشامل وتوصية ليبيا للدول العربية أن تتبع هذا المدخل. هل هذا المدخل جيد للتعامل مع هذا الملف؟ المشكلة الثانية هي المشكلة الإيرانية وهي اتهام الولايات المتحدة لإيران بأنها تسعى لتطوير قنبلة نووية.

الدكتور سامي الفرج:

يوجد في القاعة ثلاثة من الحضور من دولة عربية كبرى وهي جمهورية مصر العربية والثمانية الآخرون من أصغر الدول العربية وهي الكويت. وعندما نقرأ أول سطر من الورقة – على سبيل المثال – عن الأسلحة وأدوات نقلها بما يتخطى 300 كيلومتر، أود أن أتحدث عن تجربة الكويت. ففي شهر مارس2003 ضرب صاروخ عراقي سوق شرق وضربت الصواريخ مدينة الكويت، حيث إننا عندما نتحدث عن مسافة 300 كيلو هذا شيء كبير بالنسبة إلى دولة الكويت، وقد اشتكت الكويت من أن قرار وقف إطلاق النار مع العراق عام 1991 أتاح للنظام العراقي السابق الاحتفاظ بقدرات صاروخية مداها لا يتعدى 150 كيلو متراً. وقد مثل ذلك خللاً كبيراً لأنه لو وضع صاروخ في منطقة صفوان لطال مدينة الكويت. وفي التحضير لأزمة حرب العراق تم توقع سيناريو أن تخبئ القوات العراقية صاروخاً ما وتنطلق من نقطة استراتيجية لضرب الكويت. والنقطة الاستراتيجية بالنسبة للكويت هي شاطئ السيف. في تقرير قوات حمورابي عن غزو مدينة الكويت سنة 1990 أن القوات العراقية اخترقت الخطوط الطولية في الساعة الرابعة صباحاً وفي الساعة السادسة والربع صباحاً سقط بيدها قصر السيف، ومبنى البرلمان ومبنى مجلس الوزراء، ومبنى وزارة الإعلام ومبنى قصر العدل. فعندما نتحدث بالنسبة لقضية أسلحة الدمار الشامل فإن هناك أشياء كثيرة لم تلاحظ لدولة صغيرة كالكويت، كصغر حجم الدولة وحجم السكان وكثافتهم وتركز الطاقة الاستراتيجية. وبسبب تركز هذه الطاقة الاستراتيجية يتركز ويعيش السكان ما بين 7,5% إلى 10% من الأراضي، وخيار دولة صغيرة ليس هو خيار تطوير أسلحة الدمار الشامل لمواجهة ولتحقيق توازن مع دولة مواجهة لنا كالعراق، وإيران، أو السعودية أو إسرائيل، ولأن المقدرات الاقتصادية لدولة الكويت وحجمها محدود. فبالنسبة للكويت ودول مجلس التعاون الخليجي هناك اتفاق حول قضية المظلة النووية، وهي وجود القوات الأمريكية لحماية أمن منطقة الخليج. مثال على ذلك حادث المدمرة الأمريكية التي ضربت أمام

السواحل اليمنية. قد يستغرب البعض إذ يعتبر هذا الحادث تهديداً للأمن الوطني الكويتي، لأن المدمرة كانت تعتبر كدفاع ضد الصواريخ وهو ما لم يحدث. ونحن نتحدث في الكويت عن استراتيجية الكويت في التوسع الاقتصادي حيث نحن في الكويت من أغنى دول العالم. ولكن للأسف عدم استقرار العراق يؤثر على إمكانيات التوسع.

عندما يطرح الملف النووي الإيراني، يطرح الملف العسكري فقط في جانب الأسلحة النووية وقدرة إيران على إنتاج الأسلحة وحيازتها. ولكن هناك جانب آخر لا يقل أهمية وهو أن تطوير إيران للأسلحة النووية يرتبط بحل الأزمة السياسية الداخلية في إيران. فالتلويح بمظاهر القوة والعظمة من شأنه توحيد الإيرانيين. كذلك، فإيران تتسم بوجود مراكز متعددة لصنع القرار، ومن ثم يصعب الوصول إلى قرار معين بخصوص الأسلحة النووية.

أعود إلى الحالة الكويتية ففي مارس سنة 2002. شارك عدد من المسؤولين الكويتيين في نقاش حول سيناريو الحرب. وناقش الحاضرون سيناريو سقوط قوات الطوارئ في خلال 12 ساعة، ووقوع خسائر فادحة. وهذا سيناريو كارثي. فتصور لو أن الصاروخ الذي سقط على سوق شرق كان يحمل رأساً نووية. في هذه الحالة لن تستطيع القوات الأمريكية حماية الكويت. ولهذا ركزت الكويت على إقناع الأشقاء العرب بخطورة أسلحة الدمار الشامل العراقية لأن الكويت سيكون أول من يضار منها.

الأستاذ الدكتور مصطفى سلامة:

أود أن أتحدث عن مدى خطورة ملف أسلحة الدمار الشامل. بداية أتفق مع دسامي الفرج حول المخاطر، فنوعية المخاطر تختلف باختلاف المواقع. وهذا يطرح سؤالاً هو ما وسائل المواجهة؟ نقطة البدء تكمن في فكرة الأمن. هل الأمن يكون أحادياً أم متبادلاً؟ يلاحظ أن التعامل مع موضوع أسلحة الدمار الشامل ينطلق من نظرة أحادية لتحقيق الأمن وليست نظرة تبادلية. إذا تم تبني رؤية تبادلية للأمن فهنا نستطيع الوصول إلى معالجة سليمة. المعالجة تبدأ بمحاولة أن نرى أسباب النزاع القائمة. ومن هنا تبدأ عملية حيازة أسلحة الدمار الشامل. ويجب التمييز بين مسألتين: الموجود والمنشود، ما هو قائم وما ينبغي أن يكون. والموجود حتى الآن هو أنه وفقاً للوضع الذي تتمتع به كل دولة فإنها تتصرف بما يحمي أمنها على

أساس امتلاكها لمصادر القوة. وفي هذه اللحظة نستطيع أن نقول إن دولة كإسرائيل حينما تمتلك أسلحة الدمار الشامل، لا نستطيع وفق قواعد القانون الدولي العام إرغامها على قبول التفتيش وفق اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية لأنها ليست طرفاً في الاتفاق. أما بالنسبة لنظام التفتيش أو وكالة الطاقة النووية فإننا لا نستطيع أو لا يمكن أن نفرض على الدولة التفتيش من الوكالة إلا إذا قبلت هذه الدولة. فوفقاً لقواعد القانون الدولي العام لا يمكن إرغام إسرائيل. هذا هو المنشود، فكيف نحققه؟ أنا أعتقد أن المنشود يمكن أن نحققه بطريقتين؛ الطريقة الأولى هي وسيلة استغلال الفقرة 14 من القرار رقم 687 الصادر من مجلس الأمن عام 1991 الخاص بوقف إطلاق النار مع العراق. وفقاً لهذه الفقرة يجب إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها في الشرق الأوسط. فالفقرة 14 هي الفقرة الوحيدة التي نستطيع أن نحركها تجاه إسرائيل. نحن أمام قرار صادر من مجلس الأمن وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق وهذا الفصل مشمول بتوقيع جزاءات عسكرية. هذه الطريقة الأولى لتحريك الملف النووي تجاه الدول الموجودة بالمنطقة. أما الطريقة الثانية في تحقيق المنشود فإن مجلس الأمن يستطيع أن يجتمع ويتخذ قراراً في أي موضوع بما في ذلك الموضوع النووي الإسرائيلي، ولا بد أن يستغل هذا الأمر، ولكن للأسف لا توجد إرادة سياسية عربية تقف وراء ضرورة عرض الملف النووي لإسرائيل وغير إسرائيل على مجلس الأمن. وكما تفضل الدكتور محمد السيد سليم فإن مشروع القرار الذي قدمته سوريا تم إجهاضه بالضغوط الأمريكية. وهناك وسيلة ثالثة أثيرت بمناسبة مرور 25 سنة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية حيث بدأ الحديث حول مد العمل بهذه الاتفاقية فترة أخرى أم لا؟ وكان هذا السؤال مطروحاً في مصر والبعض لم يوافق على التمديد إلا إذا انضمت إسرائيل إلى هذه الاتفاقية. وفي هذه الفترة اقترحت أن نحذو حذو دول أخرى بأن نهدد بالانسحاب من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، لكي يبدأ تحريك الموضوع، ولكن هذا الأمر رفض في حينه.

ما أريد أن أقوله هو أن الأمن لا بد أن يكون تبادلياً، لا بد إن كانت هناك وسائل قانونية لتحريكه، وإذا كانت هناك أسباب للنزاع فيجب السعي نحو التعامل معها. والأمر كله في النهاية في شيء واحد هو أن تتوافر إرادة سياسية لدى أصحاب القرار للتعامل مع هذا الأمر. لكن للأسف لا توجد إرادة سياسية للتعامل مع ملف أسلحة الدمار الشامل.

السيد عبد المحسن جمال:

أبدأ التحية وأثني على هذه الندوة وأشكر الإخوان الحاضرين والمنظمين لهذه الندوة وأتصور أن اختيار موضوع أسلحة الدمار الشامل اختيار مهم لأكثر من سبب. السبب الأول، أن هذا هو أخطر ملف يهدد البشرية والحضارة. السبب الثاني، هو أنه من خلال البعد السياسي بدأ هذا الملف يفتح أبواب الابتزاز الدولي وبدأ يدخل بنوداً جديدة في القانون الدولي، كما بدأ يعطي دوراً لمجلس الأمن من غير المفترض أن يقوم به. كيف؟ أتصور أن هناك فهماً غربياً لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، وفهماً عربياً أو فهم لدول العالم الثالث. الفهم العربي هو أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة والغرب بسيادة العالم، أصبح أمام الغرب وضع استراتيجي جديد لا بد من السيطرة عليه، ومن ثم هناك نظرة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط. وأتصور أن إشارة ملف الندوة إلى منطقة الشرق الأوسط كان اختياراً موفقاً لأنه فعلاً الصراع الدولي متركز الآن في هذه المنطقة. فلو استعرضنا الخريطة العالمية لوجود أسلحة نووية نجد بالفعل أن التركيز عليها في منطقة الشرق الأوسط من الباكستان ومن الهند ومن إسرائيل ومن العراق، ومن مصر، وليبيا، وإيران.

وهنا تأتي النقطة الأساسية لنظرة الغرب إلى هذه الدول. هناك نظرة مزدوجة لبعض الدول مقارنة بدول أخرى. النظرة إلى العرب نظرة غير منصفة. أما النظرة إلى إسرائيل فهي على أنها دولة استراتيجية يهتم الغرب بأمنها، لأن أمن إسرائيل هو من أمن الغرب، ومن ثم نظرة العالم الغربي للمواقع التي يحتمل أن تكون فيها أسلحة الدمار الشامل، نظرة غير متوازنة. تاريخياً لم تستخدم هذه الأسلحة، إنما استخدمتها دولة واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان، ومن ثم التخوف التاريخي غير موجود، إنما الابتزاز الحاضر هو الموجود.

من هنا ندخل إلى بعدين لاستخدامات أسلحة الدمار الشامل. البعد الأول، أن هناك استخداماً سلمياً تتضمنه الاتفاقيات الدولية. أكثر من ذلك أن هناك اتفاقات دولية، والذي ينضم إلى هذه الاتفاقيات يعطى نوعاً من التسهيلات لهذه الاستخدامات السلمية. والذي حيث الاستخدامات، هناك جهة محايدة هي الوكالة الدولية للطاقة النووية، ومن ثم فإن الذي ينظم ويراقب هذا الملف هو جهة قانونية دولية معترف بها، ولكن لماذا دخل البعد السياسي والضغط السياسي من دول كبرى مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية في مثل هذه القضية؟ من هنا يأتي

التصور بأن قضية أسلحة الدمار الشامل استخدمت لثلاثة أبعاد سياسية. البعد الأول استخدمت لتخويف بعض الدول، والبعد الثاني للسيطرة على بعض الدول، والبعد الثالث لابتزاز بعض الدول.

لو استعرضنا الملف النووي الآن، نجد أن باكستان دولة تمتلك الأسلحة النووية بل تعلن عن امتلاكها. هذه الدولة كونها الآن في الجناح الغربي، كونها دولة مرضياً عنها غربياً، لا نجد أي خوف من امتلاكها لهذه الأسلحة، مع أن السلاح الباكستاني النووي هو نفسه السلاح النووي المصري، هو نفسه السلاح النووي العراقي. إذاً هذا السلاح ليست المشكلة به، بل المشكلة باليد التي تمتلكه. وأتصور أن هذا بعد مهم. العراق لم يكن يمتلك هذا السلاح، أو كان يمتلكه، وبعد تحرير الكويت وبعد التفتيشات الدولية لم يكتشف امتلاكه لهذه الأسلحة، ولكن استخدم سلاح امتلاكه أو احتمال امتلاكه، للابتزاز واستخدم أيضاً لاختراق القانون الدولي، لأن قضية الحرب الأمريكية على العراق لم تكن من خلال القانون الدولي، وتم السيطرة على العراق من خلال هذا الباب حتى بعد انكشاف هذه القضية. وما يستخدم الآن مثلاً ضد إيران ليس قضية عسكرية أو قضية أمنية؛ فإيران مطلوب منها ثلاثة أشياء لكي يغلق ملفها النووي وإن لم تقبلها يستمر في فتح الملف النووي. الأولى، هي القبول بالنفوذ الأمريكي في المنطقة، والثانية، هو عدم مناهضة عملية السلام في الشرق الأوسط، والثالثة، هو التصالح مع إسرائيل. وإذا قبلت إيران التصالح مع إسرائيل، فسوف يغلق هذا الملف. بل بالعكس سوف تشجع إيران نووياً. لقد فتح ملف الأسلحة النووية منذ أيام الشاه سنة 1974، والذي شجع فتحه هو الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربية أخرى. إذاً هذا مهم جداً لنا ككويتيين وكمصريين وكعرب. عندما نتكلم عن هذا الملف يجب ألا ننساق مع الكتابات الغربية والابتزاز الغربي، إنما يجب أن ننظر من منظور عربي، ومن منظور كويتي ومصري بحت، وفي اليوم الذي قد تخرج فيه مصر من وجهة النظر الأمريكية سيفتح ملفها. وقد هددت الولايات المتحدة بأن مصر يحتمل أنها تمتلك أسلحة الدمار الشامل، والوكالة الدولية للطاقة النووية أظهرت احتمال فتح باب التفتيش في مصر. ليبيا في المقابل مع أنها لا تمتلك شيئاً، بعدما فتحت وتنازلت عن هذا الملف أصبحت من الدول القريبة من الغرب. ونحن كعرب أمامنا ثلاثة أمثلة واضحة جداً. أمامنا العراق وأسلوب التعامل معه، وأمامنا ليبيا وأسلوب التعامل معها، وأمامنا مصر وأسلوب التعامل معها.

النقطة المهمة أننا في قضيتنا وكوننا في الشرق الأوسط وكوننا عرباً وكويتيين ومصريين يجب أن نضع الثقة بالوكالة الدولية للطاقة النووية. هذه جهة دولية معترف بها من الأمم المتحدة، وبها كل التوجهات العالمية الموجودة. وهذه جهة تبين من خلال تفتيشاتها ومن خلال تقاريرها مصداقيتها. نحن كعرب نؤمن بأن أسلحة الدمار الشامل ملف خطر، وبأن البشرية قد تتهدد، ونحن أيضاً نؤمن بأن في العالم الراهن شريعة دولية، قانونية دولية، ومواثيق دولية يجب أن تُحترم. ومن ثم لا بد أن يُناط هذا الملف بهذه الوكالة الدولية وأن يكون ذلك وفقاً لآلية القانون الدولي.

الدكتور عبدالله سهر:

أود أن أناقش الموضوع من زاوية نقدية. لماذا سميت تلك الأسلحة بأسلحة الدمار الشامل؟ ومن الذي سماها؟ ولماذا تركز عليها دول معينة دون دول أخرى؟ لماذا هي محرمة بالأساس؟ هل لأن هذه الأسلحة تدمر دون تمييز ولها آثار تمتد بعد المواجهة العسكرية أم لأنها خطر على من يستحوذها، ومن ثم يجب منعه، ومن ثم يتدخل الغرب كعنصر رأفة بالشعوب التي تحكمها حكومات تستحوذ على هذه الأسلحة؟ إن هذا يعني أن نعتبر أن منع الدول الغربية للدول التي تمتلك هذه الأسلحة هو من باب الرأفة بشعوب العالم. هل ينبع ذلك من الفداحة التي تتجسد في شكل القتل؟ نحن نتكلم عن سلاح شكل القتل فيه مختلف عن السلاح التقليدي، ومن ثم التجريم. نحن لسنا مختلفين على القتل إنما مختلفون على شكل القتل. ولذلك نجرم ونرفض من يستحوذ على هذه الأسلحة. أم أن هناك قيمة أخلاقية في هذه الأسلحة تراعيها الدول الغربية، ولا تراعيها الدول غير الغربية، ومن ثم فإن الدول الغربية حريصة على أن تمنع هذه الأسلحة من أن يستحوذ عليها الآخرون. أم لأن هذه الأسلحة هي خطر على البشرية جميعاً، ومن ثم سوف نكون ضحية بعضنا بعضاً. إذا ما استخدمت هذه الأسلحة؟

الغرض من هذه الأسئلة هو محاولة هدم البناء الفكري الذي تقوم عليه عملية التنظير في اتجاه تجريم الأسلحة النووية، ومن ثم الدخول في نقاش ربما لا ينتهي إلا إلى نتائج منطلقة من فرضيات قد افترضتها هذه الأسئلة. مثال لماذا هي محرمة؟ أعتقد أنه إذا استطعنا أن نجيب عن هذا السؤال بعيداً عن الفرضية الأساسية التي نقول إنها محرمة فقط لابد من مناقشة كيفية مواجهتها. ونريد أن ننطلق من سؤال لماذا هي محرمة؟ من هذا السؤال نستطيع أن نعرف أجوبة ونطرق

أبواباً إلى مجموعة من الأسئلة التي تفضل بها الحضور. لماذا تستحوذ عليها بعض الدول دون الأخرى، ولماذا يتم غض النظر عن إسرائيل بينما تحاسب الدول الأخرى؟ إن هذه الأسلحة في حالة امتلاك طرفين لأسلحة الدمار الشامل تختفي احتمالات الانتصار، ومن ثم يحل مكانها احتمال كبير للانتحار الجماعي أو القتل الجماعي. وهذا السيناريو هو الذي يخيف الكبير والصغير. الانتصار هو الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه الحرب. فلا أحد يحارب أو يغزو دولة وهو يعرف أنه سوف ينهزم، ومن ثم تشن معظم الحروب على توقعات الانتصار. إذا كان الطرف يعلم مسبقاً بأن هذه الحرب لن يكون فيها منتصر، فلن يشن الحرب. ومن هذا الأساس مهما أوتي من قوة إذا كان الطرف الآخر يمتلك هذا السلاح سوف تؤدي المواجهة إلى الانتحار الجماعي، ومن ثم سوف تفقد الدولة القوية الضخمة التي تمتلك قدرات تكنولوجية هائلة وقدرات بشرية وقدرات اقتصادية، ومن ثم تنتهي عملية التهديد العسكري، وننتقل إلى وسائل أخرى للتفاوض وإلى اللعبة السياسية. هذا الأمر هو الذي لا تريده أو لا توده بعض الدول الأخرى.

هناك ثلاثة محددات تحدد العلاقات بين الدول هي، التوازن العسكري، والتعاون الاقتصادي، والتقارب الأيديولوجي أو التقارب بين النظم السياسية. من هذه المحددات الثلاثة نستطيع أن نرسم أربعة أوجه لنوعية العلاقات بين الدول من حالة الانسجام التام التي بها تقارب أيديولوجي وتعاون اقتصادي وتوازن عسكري وهي تسمى حالة الانسجام التام بين الدول. أما الحالة الثانية فهي حالة التعاون والاعتماد المتبادل حيث لا يوجد توازن عسكري ويمكن ألا يوجد تقارب من الناحية الأيديولوجية، لكنها قائمة على أساس وسائل الاعتماد الاقتصادي المتبادل. أما الحالة الثالثة فهي حالة التعاون دون تأثير حاسم؛ إذ إن التعاون العسكري مفقود والتوازن العسكري مفقود والمصلحة المتبادلة مفقودة، لكن هناك تقارب أيديولوجي. تسمى هذه الحالة بحالة التعاون دون التأثير الحاسم حيث إن علاقات الدول تتأثر أكثر بالمصالح المادية دون المقاربات الأخلاقية والأيديولوجية. أما الحالة الرابعة فهي حالة الحرب والصراع التي لا يوجد فيها تقارب أيديولوجي أو اعتماد اقتصادي متبادل أو توازن عسكري. هذه الحالة قائمة بين الدول التي تتهم حالياً بأنها يجب أن تتخلص من أسلحة الدمار الشامل سواء إيران، العراق، ليبيا أي دولة أخرى. ولما انتقلت الحالة إلى كوريا الشمالية. بعد أن امتلكت هذا السلاح انتفى عنصر الحرب. لم يكن لدى الأمريكيين أي خطة للتعامل مع كوريا الشمالية عسكرياً

بسبب أنه يوجد عنصر أساسي يقول بأنه في حالة الحرب سيكون هناك انتحار جماعي. لذلك الحالة القائمة الآن بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية هي حالة خطرة. لا يوجد تعاون اقتصادي متبادل، لا يوجد تماثل أيديولوجي بل يوجد اختراق أيديولوجي بين الدول القائمة ولا يوجد توازن عسكري. وفي حالة استحواذ إيران على الأسلحة النووية يعتقد المخططون الإستراتيجيون أنهم سوف يتخلون عن سيناريو الحرب ويدخلون بعد ذلك في صراعات أخرى ممكن أن تقدم للإيرانيين فوائد على طاولة المفاوضات عن طريق هذا الاستثمار للأسلحة النووية استثماراً سياسياً وليس عسكرياً.

إن قيمة أسلحة الدمار الشامل ليست فقط قيمة عسكرية، فلا أحد يريد أن يستخدمها إلا كقيمة سياسية على طاولة المفاوضات، وبخاصة في الدول الصغيرة. وهكذا الحال بالنسبة للدول الكبيرة. لذلك أنا – كمواطن كويتي – أقول هناك خطورة كبيرة في عملية السيناريو الأمريكي الإيراني إذا ما استمرت الحالة على ما هي عليه إلى أن تتخلص إيران تماماً من أسلحتها وينتهي السيناريو وإما أن تمتلك إيران هذا السلاح بسرعة حتى لا يأتيها سيناريو الحرب. فإن جاءها سيناريو الحرب هناك مفاعلات نووية إيرانية معلنة وغير معلنة. وهي تقع في أماكن وعرة. فقد استفاد الإيرانيون من الخبرة العراقية. الصواريخ لابد أن تدخل ضمن خرسانات وأسطوانات قوية، إذا لم تصوب في هذا الاتجاه فسوف يكون هناك تلوث نووي يأتي على البيئة كلها. وهو الحال بالنسبة لكل المواقع إلا موقع بوشهر فهو معروف. وهو موقع مسموح بالتجول داخله ولكن المواقع الأخرى هي المشكلة. من هذا النموذج أقول إنه يجب أن تحل القضية إما بالانتهاء أي تتخلص إيران من هذا الملف تماماً بسرعة، وإما أن تعلن أن لديها قنبلة نووية. وبذلك تكون في مأمن أو تبقى القضية معلقة مثل ما هي. أعتقد أنه سوف يأتي إلينا النموذج الكويتي الذي أشار إليه د. سامي. أعتقد أن النموذج الكويتي مشكلة حقيقية في ظل عدم حرفنة السياسة الكويتية؛ فالسياسة الخارجية الكويتية، حتى الآن لم يدخل فيها عنصر الحرفنة. فهي تتعامل مع الحدث خارج قواعد علم العلاقات الدولية وسياسات الردع ونظريات الردع، الأمر الذي يجعلنا دائماً في موقف رد الفعل. ومن هذا الأمر فوجئنا بالسيناريو الجديد ولم نعرف كيف نتعامل معه إلا من خلال الآخرين. الآن نحن نواجه معضلة جديدة. إذا حدثت حرب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية كيف سنتصرف قبل الحرب وبعدها. وإذا استقرت الولايات المتحدة في مصالحها

الإستراتيجية مع العراق بعد أن تستقر الأمور فيه، وتقل القيمة الاستراتيجية للكويت، في ظل وجود المطامح الاستراتيجية العراقية في ضم الكويت ماذا يمكن أن نعمل؟ هل سنأخذ النموذج التايواني أم نستمر في نموذج دول أوروبا الشرقية التي عاشت في كنف الاتحاد السوفيتي وعندما انهار هذا التنين ذهبت مع الريح.

الدكتور جاسم كرم:

يتساءل د. عبد الله سهر، لماذا أسلحة الدمار الشامل محظورة؟ دعنا نتذكر أن الهند وباكستان دخلتا الحرب مرتين سنة 1947 وسنة 1965 وما كان عندهما أسلحة الدمار الشامل. إذا حدثت حرب الآن واستخدمت إحدى الدولتين أسلحة الدمار وردت الثانية فسوف نتضرر. الحرب التقليدية يمكن أن تضر البلدين. لكن الحرب لو صار فيها أسلحة نووية الكل سوف يتضرر. الشيء نفسه بالنسبة لإسرائيل لو لسبب معين تم قصف المفاعلات التي عندها فما الذي سوف يصير؟ بالنسبة للجانب البيئي ما الذي سوف يحدث؟ هناك دراسات تشير إلى أنه حتى دون استخدام المفاعلات النووية وحتى دون أن يحدث أي خلل في تلك المفاعلات، مياه الصرف التي تخرج من المفاعلات النووية التي تستخدم للأغراض السلمية كالكهرباء وغيرها، لها آثار بيئية مدمرة. في بريطانيا تشير الدراسات إلى أن المناطق القريبة من المفاعلات النووية للأغراض السلمية نسبة لوكيميا الأطفال فيها مرتفعة جداً عنها في المناطق الثانية دون أن يحدث أي خلل ودون أن يحدث أي تسرب أو أي انفجار.

لذا لا بد أن نأخذ في الاعتبار نحن أن لدينا مفاعل بوشهر وهو موجود على الخليج لو حدث فيه خلل، وهو أمر، ستضرر منه كل دول الخليج. فالآثار المدمرة لتشرنوبيل وصلت إلى مسافة 1650 كيلومتراً عن المحطة. نحن نبعد كم كيلومتراً عن بوشهر؟ نحن أيضاً غير محظوظين، إذ يوجد قاعدة عامة للتيارات البحرية في نصف الكرة الشمالي تسير باتجاه عقارب الساعة، وفي نصف الكرة الجنوبي تسير عكس اتجاه عقارب الساعة ما عدا الخليج العربي. التيارات المائية تسير عكس اتجاه عقارب الساعة أي أن التيارات المائية تأتي من الجانب الإيراني إلى الجانب العربي كله، لو مياه الصرف فقط التي تخرج تأتي إلى الشواطئ العربية ما الذي سوف يحدث؟ الخليج العربي معروف حالياً أنه ملوث 47 مرة أكثر من المعدل العالمي. وهذا الخليج هو من أكثر المناطق الملوثة بالعالم دون أن يكون عندنا مفاعلات نووية.

أعني أن هذا الخطر مفروض على الكويت أن تفكر فيه بغض النظر عن وجود الأسلحة النووية أو استخدامها، نحن نعيش في منطقة قريبة من باكستان والهند وقريبة من إسرائيل، وإيران الآن سوف تمتلك أسلحة أو مفاعلات نووية حتى للأغراض السلمية، نحن في وضع لا نحسد عليه وهو وضع خطر.

الدكتورة نسيمة الغيث:

لماذا تمتلك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل ولا تواجه ولا تمنع؟ الدكتور جمال أجاب عن سؤالي من خلال حديثه أن إسرائيل أمنها من أمن أمريكا والغرب أيضاً أمنه من أمنها. إيران تقدم حجتها باستعمال المفاعل النووي بأن ذلك سيفتح عليهم المجال في توليد الكهرباء في النواحي السلمية، وأن هذا يعود عليهم بالفائدة من الناحية الاقتصادية أو السياسية ولكن ليس من أجل امتلاك الأسلحة النووية. هذه الحجة هل هي حقيقية أم مجرد نوايا خفية يمكن تغييرها على المدى الطويل أو حتى القصير؟ هل استغلت هذه الأسلحة في خدمة الإنسانية أم لأغراض أخرى؟ هذا ما كنت أود أن أسأل عنه.

الأستاذ الدكتور رمضان عبد الستار:

مسألة الاعتماد على القانون الدولي والمنظمات الدولية، أعتقد أنها في حد ذاتها محتاجة إلى ضمان، لأن الواقع الفعلي أن القانون الدولي لا ينفذ إلا بالقوة. من هنا السؤال الذي يطرح نفسه إلى أي مدى يمكن للبلاد العربية أن يكون لها من القوة الذاتية ما يسمح لها أن تكون في مركز القرار؟ نحن ما زلنا نعمل برد الفعل أكثر ما نكون فاعلين. ليس لدينا إسهام. فإسهامنا متأثر أكثر منه مؤثر. بودي لو كنت أسمع شيئاً عن بناء استراتيجية لأن البلاد العربية لن يسمح لها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل. كما أن هناك غياباً للإرادة السياسية العربية. باكستان والهند أفلحتا في أن تمليا إرادتهما على المجتمع الدولي وتعطيل التأثير الغربي؛ فالمجتمع الدولي أصبح يستمع لهما وهما تؤثران فيه أكثر مما تتأثران به.

أريد أن أضيف أن الشعور بالخطر النووي يؤثر في الاضطرابات النفسية والشعور بالخطر. في البلاد التي فيها الخطر النووي نجد أن هناك ارتفاعاً في درجة الشعور بالخطر وما يصحبه من اضطرابات نفسية.

الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم:

أشكر سعادة الدكتور خالد الشلال وكل الزملاء الذين أثروا الندوة بالمناقشات.

تعليقي على كل ما دار ينصب في سؤال جوهري. نحن نهتم بقضية أسلحة الدمار الشامل لأن هذه القضية لها علاقة بالسلام الإقليمي والعالمي. إذا لم يكن لهذه الأسلحة تأثير على احتمالات الحرب والسلام في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط أو في العالم ما كنا تطرقنا لهذه المشكلة. لا بد أن نناقش أولاً علاقتها باحتمالات الحرب والسلام، وهو السؤال الأول الذي اقترحته وأعتقد أنني الآن في موقع يسمح لي بالإجابة عنه بعد أن استمعت إلى كل هذه المناقشات.

هناك ثلاث قضايا محورية؛ القضية الأولى، هل أسلحة الدمار الشامل مرتبطة في استعمالها بطبيعة النظام السياسي؟ أنا أقول إن هذا غير صحيح. فبعض الدول ترى أن أسلحة الدمار الشامل آمنة في يد النظم الديمقراطية وغير آمنة في يد النظم التسلطية. ولما كانت إسرائيل دولة ديمقراطية فإنه يجب ألا نقلق من الأسلحة النووية الإسرائيلية.

لقد رصدت 12 حالة استعملت فيها أسلحة الدمار الشامل منذ الحرب العالمية الأولى، ووجدت أن أسلحة الدمار الشامل (سواء كيميائية أو بيولوجية أو نووية) استعملت بالتساوي من النظم الديمقراطية والنظم التسلطية. الولايات المتحدة استعملت السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية والسلاح الكيميائي في الحرب الفيتنامية. والدول الديمقراطية والدول التسلطية استخدمت الأسلحة البيولوجية على قدم المساواة في الحرب العالمية الأولى، وإسرائيل كادت أن تستعمل السلاح النووي يوم 1973/10/12 ووضعت الرؤوس النووية على صواريخها. وهذا هو السبب الذي دعا الولايات المتحدة إلى بدء الجسر الجوي الذي مكنها من القيام بثغرة الدفرسوار، وهذا السبب أيضاً الذي دعا الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر أن يصمم على بدء برنامج نووي مصري. والسادات كان قد صمم برنامجاً نووياً لبناء ثمانية مفاعلات نووية، الهدف النهائي منه هو تمكين مصر من إنتاج القنبلة النووية لأنه كانت قد وصلته معلومات موثقة أن إسرائيل كادت أن تستعمل السلاح النووي أثناء حرب أكتوبر. القضية الثانية هي هل تحقق أسلحة الدمار الشامل السلام في ظل النزع الشامل لتلك الأسلحة من يد الجميع، أو امتلاك الجميع لهذه الأسلحة، أو امتلاك البعض وعدم امتلاك البعض الآخر؟ هناك ثلاثة سيناريوهات متصورة لعلاقة تلك الأسلحة بالسلام. السيناريو الأول الذي يقول إن هذه الأسلحة تحقق السلام إذا نزعت من يد الجميع، أما السيناريو الثاني فهو أن هذه الأسلحة تحقق السلام إذا امتلكها الجميع. فعندما قامت الهند بإجراء تفجير نووي، أجرت باكستان

تفجيراً نووياً مما أدى إلى التهدئة الحالية بين الهند وباكستان. لو نظرنا إلى التصريحات الهندية بعد التفجير النووي، فإنها تضمنت تهديدات خطيرة لباكستان لدرجة أن الهند هددت باحتلال كراتشي، وقال وزير خارجيتها ادفاني لقد نشأ موقف جديد في شبه القارة الهندية يشبه موقف احتلال دكا سنة 1971. بعد يوم واحد من التفجير النووي الباكستاني تغيرت لهجة وزير الدفاع الهندي بالكامل، وأنكر ما صرح به وأنه لم يقصد هذا الأمر، مما يعني أن التوازن في امتلاك هذه الأسلحة هو الذي يحقق السلام. أسوأ سيناريو لأسلحة الدمار الشامل هو الخلل في امتلاك هذه الأسلحة، وأن طرفاً يمتلك هذه الأسلحة والطرف الآخر لا يمتلكها. وللأسف هذا هو المنهج الذي تتبعه الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط. القضية الثالثة، هل أسلحة الدمار الشامل تحقق السلام إذا انتزعت كل فئاتها كيميائية بيولوجية ونووية أم إذا انتزعت بعض الفئات كالكيميائي والبيولوجي ولم تنزع الفئات الأخرى كالنووي؟ المقولة هنا هو أن نزع كل فئات أسلحة الدمار الشامل في آن واحد هو الذي يحقق السلام. نلاحظ أن مبادرات الشرق الأوسط تنصب على نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي من طرف إسرائيل والدول العربية. لكن السلاح النووي لا حديث عنه. ولما كانت إسرائيل هي التي تحتكر هذا السلاح، إذن الهدف هو تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تحتكر إسرائيل فيها هذا السلاح.

إلى ماذا يقودنا كل هذا التحليل، لا بد من رؤية عربية لأسلحة الدمار الشامل وعلاقة هذه الأسلحة بالسلام. نحن حتى الآن تعاملنا مع موضوع أسلحة الدمار الشامل بخفة. خلال الشهور القادمة، سيثار هذا الملف مع إيران وسوريا، ومع مصر، والهدف هو تحقيق الاحتكار الإسرائيلي لأسلحة الدمار الشامل. ومن ثم نحن بحاجة إلى رؤية عربية تبلور هذه النقاط وتسهم فيها مؤسسات المجتمع المدني العربي لأنه حتى الآن اقتصر الحديث في الموضوع على الحكومات ولكن منظمات المجتمع المدني بدأت تتعامل مع الموضوع. منظمة التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية تبنت مؤخراً مبادرة لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وهو ما يعد مقدمة لاهتمام منظمات المجتمع المدني بالقضية.

أتصور أن كلام د. سامي صحيح تماماً. فدولة عربية واحدة ليس بمقدورها أن تقدم منظوراً متكاملاً واحداً للتعامل مع هذا الموضوع. ولكن في كل الحالات أعتقد أن المدخل الليبي، الذي يقوم على النزع الانفرادي دون شروط ودون تنازلات من الطرف الآخر، هو آخر منهج يتمتع بالصدقية لكي ينشأ سلام إقليمي في هذه المنطقة.

السؤال الذي يهمني هو أن نبني شراكات مع الدول الأخرى ذات الاهتمام بالموضوع. فنحن حتى الآن لم نطور علاقات مع شركائنا المنطقيين، لكي نبلور رأياً عاماً في داخل الأمم المتحدة أو خارجها في هذه القضية؛ وعلى سبيل المثال، فاليابان هي أقرب دولة للعالم العربي في هذه القضية. فهي دولة قلقة من الملف النووي لكوريا الشمالية، وتعتبر الأسلحة النووية لكوريا الشمالية تهديداً مباشراً للأمن الياباني. وتنطبق الملاحظة ذاتها على كوريا الجنوبية. فنحن في مركز يسمح لنا بتكوين شراكة استراتيجية مع اليابان وكوريا الجنوبية. فكما هم متخوفون من البرنامج النووي لكوريا الشمالية فنحن أيضاً نتخوف من البرنامج الإسرائيلي، نحن نطالب بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة الشرق الأوسط، ويجب أن نعمل معاً لتحقيق ذلك. لكن نحن أخذنا المسألة بخفة على الرغم من أن عندنا أرضاً خصبة للتعامل مع هذا الموضوع. لكن نلاحظ حتى الآن أن اليابان وكوريا الجنوبية تتبنيان الموقف الأمريكي من قضية أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لأن أحداً لم يناقش الأمر معهما بجدية.

القضية الثالثة هي قضية أثر السلاح النووي. وكما تفضل الدكتور جاسم كرم قضية أثر السلاح النووي في شبه القارة الهندية على منطقة الخليج، قضية في منتهى الخطورة لأنه في تصوري أن التهدئة الهندية والباكستانية ليست كاملة. وإذا حدثت حرب هندية باكستانية وتحولت إلى حرب نووية فيسمع صداها في هذه المنطقة مباشرة. المسافة بين كراتشي ودبي هي ساعة ونصف بالطائرة، والذي أتصوره أن دول مجلس التعاون الخليجي عليها مسؤولية خاصة في أن تبحث في قضية كيفية تحقيق التفاهم بين الهند وباكستان بحيث تمنع نشوب حرب بين الدولتين. وهذه مسؤولية على دول مجلس التعاون الخليجي لأن لها مصلحة مباشرة في هذه المنطقة. ربما أقول إن أمين عام الجامعة العربية كان قد قدم اقتراحاً مغلقاً لوزراء خارجية الدول العربية لتطوير مبادرة للتهدئة بين الهند وباكستان. وكان هذا في بداية سنة 2002، ولم ترد عليه دولة عربية واحدة، باستثناء إحدى دول مجلس التعاون الخليجي التي قالت له يجب تأجيل الموضوع لمجلس الجامعة القادم. إلى هذا الحد نأخذ هذا الملف بخفة. ومن ثم علينا مسؤولية إثارة هذا الملف لأنه وصل إلى أعتابنا سواء من إسرائيل أو من منطقة شبه القارة الهندية.

آخر نقطة تتعلق باحتمال استعمال أو استخدام الحركات الإرهابية لأسلحة

الدمار الشامل، هل هو احتمال حقيقي أم أنه احتمال جائز؟ هناك وجهتا نظر مختلفتان. أولهما أن هذا احتمال حقيقي؛ الحركات الإرهابية طورت بالفعل هذه الأسلحة. أما وجهة النظر الثانية فهي أن هذا من باب تعظيم الحرب على الإرهاب ولكنه ليس احتمالاً حقيقياً.

ليس لدي إجابة عن هذا الموضوع لأن إجابته عند الخبراء فيه. ولكن أعتقد أن هذا الملف في منتهى الأهمية. نحن بحاجة إلى مناقشته وإدخاله ضمن الرؤية العربية. وفي كل الحالات أتمنى أن نجد رؤية عربية متكاملة لهذا الموضوع.

المنهج العربي حتى الآن يطالب إسرائيل بنزع السلاح النووي. لماذا تنزع إسرائيل سلاحها النووي إذا كان ليس هناك رادع لدينا؟ لا بد أن يكون هناك رادع إقليمي شامل. والنزع الانفرادي لأسلحة الدمار الشامل ليس مدخلاً حقيقياً؛ ولكن المداخل المتعددة هي التي يمكن أن ندخل من خلالها لهذا الملف.

الدكتور عبد المحسن جمال:

أريد أن أضيف نقطة صغيرة أتصور أن الدكتور أشار إلى البعد السياسي في هذا الملف ومعلومة صغيرة أن المفاوضات الأوروبية الإيرانية عندما تعقد، نصفها نقاش فني والنصف الثاني نقاش سياسي، ومن ثم الواضح جداً أن هذا الموضوع يجب ألا يؤخذ من ناحية فنية فقط بل من البعد السياسي أيضاً.

الدكتور سامي الفرج:

شكر خاص للأستاذ الدكتور محمد السيد سليم الذي أحاط بجوانب عديدة من الموضوع.

الدكتور خالد أحمد الشلال:

أشكر الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم على هذا الموضوع، وأعتقد أننا وفقنا بالمعقبين الذين أثروا الموضوع ونشكركم على الحضور ونلقاكم في ندوات أخرى.

مراجعات الكتب:

اجتماع

تاريخ الناس في منطقة الخليج العربي 1950–2000

دراسة في التاريخ الاجتماعي

تأليف: عبدالمالك خلف التميمي
الناشر: دار قرطاس، الكويت، 2004.
عرض: محمد حسين اليوسفي*

التاريخ الاجتماعي هو المساحة المشتركة بين علمي التاريخ والاجتماع، حيث لا يمكن فهم أحداث التاريخ وتطور المجتمع إلا بذلك التزاوج بين نزعة علم التاريخ نحو توثيق الحوادث بحسب تسلسل وقوعها، وبين علم الاجتماع الباحث عن أسباب تلك الحوادث ضمن سياقها الاجتماعي. وكتاب «تاريخ الناس» محاولة في هذا الإطار يروم صاحبه (الأستاذ الدكتور عبدالمالك التميمي) إلى تناول عدة ظواهر اجتماعية في عمقها التاريخي. ويقع الكتاب في 201 صفحة من القطع الصغير، تتوزع صفحاته بين سبعة فصول فضلاً عن مقدمة وخاتمة وثبت بالمراجع.

البداية هي الحديث عن الآثار الاجتماعية للنفط، ولعل أبرزها هي الحياة المرفهة التي يعيشها أبناء المنطقة وتمتعهم ببنى تحتية متطورة مثل شبكة الطرق الحديثة ووسائل الاتصالات المتطورة والخدمات الصحية والإسكانية والتعليمية والرعاية الاجتماعية وغيرها. وهذه تمت بفضل سياسات الإنفاق الحكومي أو ما يعرف بـ «دولة الرفاه». ويشير التميمي إلى أن دول الخليج العربي «قد أنفقت على تحديث مجتمعاتها تريليوني دولار خلال ثلاثين عاماً» (ص13) لكن ظهور النفط لم

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

يخل من مشكلات أصبحت هذه المجتمعات تعانيها كمشكلة الأرض التي أضحت أسعارها خيالية ترهق المواطن، أو استشراء النزعة الاستهلاكية، فالكويت ذات المليونين ونصف المليون من السكان، فيها مليون سيارة وألف مطعم وخمسمئة سوق مركزي!! ومجتمعات الخليج العربي التي يشكل مواطنوها أقلية في بلدانهم هي ذاتها تعاني بطالة بين مواطنيها تقدر بـ 14.8%. ولعل المشكلة التي لا يمكن تصديقها – لكنها تمثل واقعاً حقيقياً – هي مشكلة الفقر بين المواطنين، وهذا ما بينته زيارة الأمير عبدالله لبعض المناطق الفقيرة في المملكة العربية السعودية (ص24). ولا ينسى الدكتور عبدالمالك التميمي في التركيز على مشكلتي الفساد الإداري ومشكلة الشباب في معرض تناوله للآثار السلبية لظهور النفط. ويعرج التميمي في الفصل ذاته على الحديث عن طبقتي التجار والعمال، فيرى أن طبقة التجار قد أدت دوراً أساسياً قبل النفط، وهي تؤدي أيضاً دوراً مهماً الآن، ليس في المجال الاقتصادي فقط، بل على مستوى النشاط السياسي وبناء مؤسسات المجتمع المدني أيضاً. أما الطبقة العاملة، التي هي ثمرة اقتصاد النفط، فإنها تنقسم إلى أقلية من المواطنين وأغلبية من الوافدين، وهؤلاء – أي الوافدون – لا يمثلون طبقة متجانسة بفعل انتمائهم إلى أصول متعددة.

يذهب المؤلف في فصله الثاني إلى أن البداوة قد انتهت بمعناها التقليدي على الرغم من بقاء القيم القبلية التقليدية. إن عملية التحضر قد شملت جميع المجتمعات الخليجية إما بشكل عفوي – كما حدث في الكويت وقطر – أو بشكل مدروس كما في السعودية (بين 1912–1930 في بناء الهجر في الصحراء و1958 في مشروع وادي سرحان قرب الحدود مع الأردن)، وفي عمان (توطين قبيلة الحراسيس) إضافة إلى عملية التوطين التي تمت في منطقة العين في الإمارات. ولقد أثارت مشكلة تبعية القبائل، ومن ثم ترسيم الحدود أزمات سياسية بين دول المنطقة لعل أبرزها الصراع على منطقة البريمي في الخمسينيات. ويقرر التميمي أن هناك عودة إلى النزعات العشائرية في المنطقة العربية بشكل عام؛ إذ يعتبرها البعض «ردة حضارية» حيث «تقوى القيم القبلية وتضغط على القيم المدنية».

ظهور النفط أدى فيما أدى إلى هجرة كثيفة إلى المنطقة طلباً للرزق. ويقدر عدد سكان المنطقة بنحو 24 إلى 25 مليون نسمة، منهم نحو عشرة ملايين وافد في السعودية وحدها. وتشاطر الإمارات قطر في ارتفاع نسبة الوافدين (80% تقريباً) في حين يتناصف الوافدون مع المواطنين سكان السعودية وعمان. لكن أهمية

الوافدين لا تكمن في نسبتهم إلى إجمالي السكان - وإن كانت مهمة - بل تتجلى في دورهم في العملية الإنتاجية؛ إذ يمثلون أكثر من 90% من القوة العاملة في أكثر من بلد خليجي كقطر والإمارات، وبنسبة مهمة كما في الكويت وعمان والسعودية والبحرين. ويحاول التميمي إيجاد تفسير لظاهرة طغيان العمالة الوافدة في قوة العمل في سياق حديثه عن مجتمع الوافدين في الفصل الثالث، فيرجعها إلى صغر القاعدة الديمغرافية للسكان الأصليين، وتدني مهاراتهم الفنية أو ترفعهم عن القيام ببعض الأعمال، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل فضلاً عن التقاعد المبكر. ولعل أبرز التأثيرات السلبية لوجود العمالة التي يتناولها المؤلف تلك الآثار المتصلة بالخدمة المنزلية وتربية الأطفال.

عديمو الجنسية أو «البدون» وجدوا لهم مكاناً في كتاب «تاريخ الناس»؛ إذ هم يشكلون جزءاً من «ناس» هذه المنطقة، ومشكلتهم تعانيها كل المجتمعات الخليجية ولو بدرجات متفاوتة. والإشكالية التي واجهها المؤلف ويواجهها كل باحث هو عدم وجود أرقام دقيقة لهذه الفئة ما عدا تلك المتوافرة عنهم في الكويت والبحرين. ومما يزيد من تعقيد مشكلة «البدون» هو خوف البعض من فتح باب التجنيس على مصراعيه «وتأثير ذلك على هوية المجتمع». أما الحل فيكمن كما يرى المؤلف في تجنيس المستحقين منهم والابتعاد عن التجنيس لاعتبارات سياسية.

وتتباين مجتمعات الخليج العربي في بداية ظهور التعليم الحديث فيها بين الكويت (1912) والبحرين (1919) والمملكة العربية السعودية (الأربعينيات) ثم قطر والإمارات (الخمسينيات) وبين عمان التي تأخرت عن الركب الخليجي إلى عام 1970. ولا يتبين القارئ إن كان نظام التعليم الإلزامي مطبقاً إلا في الكويت منذ عام 1965، أما نسبة الأمية وعدد الأميين فلا يورد المؤلف أرقاماً بشأنها على الرغم من توافرها وأهميتها لمعرفة مدى انتشار التعليم. ومن خلال المعلومات التي يشير إليها التميمي عن أعداد التلاميذ في المراحل الثلاث الأولى في هذه المجتمعات (للعام الدراسي 1992-1993) نستطيع تلمس الحجم الكبير لقطاع المنخرطين في التعليم العام (أربعة ملايين وسبعمائة ألف تلميذ تقريباً)، في حين يبلغ مجموع الطلبة في الجامعات الخليجية للسنة ذاتها مائة وثمانين ألفاً تقريباً. وينادي المؤلف بضرورة تطوير المناهج التعليمية مواكبة للتطور ومتطلبات العصر دون أن يكون هذا التطوير استجابة لضغوطات خارجية.

ويخصص فصله السادس للحديث عن المرأة وأوضاعها في المجتمع النفطي،

ولعل أبرز ما يركز عليه المؤلف في هذا الصدد هو انخراط المرأة في العمل المأجور، حيث أصبحت تمثل في تسعينيات القرن الماضي ما نسبته 35% من إجمالي قوة العمل الوطنية في الكويت، وفي الإمارات 11%، في حين بلغت في السعودية نحو 5%. أما في بقية دول الخليج العربي فلا يذكر المؤلف أرقاماً عن تلك الحقبة. ولعل أحد المعوقات لدخول المرأة إلى سوق العمل إلى جانب التقاليد وتحريم العمل المختلط (كما في السعودية) هو بقاء نسبة أمية عالية بين صفوفها. وهذه الناحية بحاجة إلى توثيق أكثر ولا سيما ما يتعلق بالأرقام الخاصة بالمملكة العربية السعودية التي يوردها الكاتب (ص160). ويشير الدكتور عبدالمالك التميمي محقاً إلى ظاهرة من عدة ظواهر تحول دون حصول المرأة على الكثير من حقوقها وهي «نشاطها الموسمي».

التحديث وأثره الاجتماعي هو ما يتناوله المؤلف في فصله الأخير وهو يضم محاور كدور الدين والمبشرين والجاليات الغربية والمجتمع المدني. أما بخصوص الدين فيشير إلى ظاهرة الإسلام السياسي، وما تمثله من تحد للتطور ولا سيما ما يتعلق بأطروحات الحركات والجماعات الأصولية من قبيل نظرتها إلى المرأة والاختلاط ومساهمتها في النشاط السياسي والاجتماعي. ولعل ما تشهده بعض دول المنطقة ولا سيما المملكة العربية السعودية يجعل من الحديث عن دور تلك الحركات أمراً غاية في الأهمية. ويشير المؤلف إلى احتكاك أهل المنطقة بالغربيين الذين قدموا إلى المنطقة مستعمرين أو مبشرين أو رحالة ومدى تأثيرهم في الحياة الاجتماعية. ولعل تأثير هؤلاء كان محدوداً كما الإرساليات التبشيرية التي استمرت زهاء قرن (1889 إلى 1973) غير أنها فشلت في مهمتها الدينية المتمثلة بالتنصير على الرغم من نجاحها في تقديم الخدمات الضرورية في مجال العلاج الطبي. أما مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأندية والجمعيات المهنية والاجتماعية والتجمعات السياسية وغيرها فقد بدأت منذ أوائل القرن الماضي، ويعطي المؤلف أهمية بالغة «للديوانية» على اعتبار أنها مؤسسة شعبية توجد في كل أقطار الخليج العربي، وإن تغيرت مسمياتها.

يبقى أن نقول إن «تاريخ الناس» كتاب يعطي لمحة عن الحياة الاجتماعية الحديثة في منطقة الخليج العربي وأبرز همومها ومشاغلها وظواهرها المتعددة، وهو جدير بالقراءة.

اجتماع

أسس الدراسات المستقبلية، النشأة والأهداف والمعرفة

Foundations of Future Studies; History, Purposes and Knowledge

تأليف: ويندل بيل Wendell Bell
الناشر: ترنسيكشن للنشر - لندن (2003)، 368 صفحة
عرض: هاني خميس عبده*

بدأت في الآونة الأخيرة الاستفادة من البحوث والدراسات المستقبلية من خلال صناع القرار والسياسة في القطاعات العامة والخاصة للمجتمع، حيث بدأت العديد من الشركات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاستعانة بالباحثين العاملين في مجال الدراسات المستقبلية لاستطلاع الآراء حول العديد من القضايا التي يمكن أن تؤثر في المستقبل على سير العمل، وذلك من حيث حجم الإنتاج ومستوى الجودة، ومعدل الأسعار، وأذواق الجماهير، ومعرفة التغيرات العالمية وأثرها على اقتصادات الشركات، بجانب قيام العديد من الهيئات السياسية والعسكرية بإجراء مثل هذه النوعية من البحوث المستقبلية، ومثال ذلك الحكومة الأمريكية ولجنة الأمن القومي وقيامهما بإجراء دراسات مستقبلية حول مناطق الصراع والتوتر في العالم والتدخل الأمريكي في تلك المناطق.

وعرض المؤلف في مقدمة الكتاب لاستخدام الدراسات المستقبلية من جانب الحكومات، حيث عرض مثال وزارة التخطيط في دولة الكويت؛ إذ قامت بجمع بيانات عام 1999 تتعلق بالمستقبل الاقتصادي ونوعية الحياة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي بعد أن تستنفد الثروة البترولية في الكويت. وعلى المستوى الدولي

* مدرس مساعد بقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

هناك العديد من اللجان والهيئات التي تستعين بالباحثين لإجراء مثل تلك الدراسات والبحوث. فعلى سبيل المثال هناك «لجنة البيئة والتعاون» التي قامت بدراسة مستقبل التلوث والبيئة في كل من كندا وأمريكا والمكسيك، وذلك من أجل الحد من ارتفاع نسبة التلوث، وهناك أيضاً «اللجنة العالمية للمياه» التي تهتم بمستقبل مصادر المياه العالمية في القرن 21.

وينقسم هذا الكتاب إلى ستة فصول؛ جاء الفصل الأول بعنوان «الدراسات المستقبلية، مجال جديد للبحث» ويعالج فيه الإرهاصات الأولى لدراسة المستقبل وظهور الدراسات والبحوث المستقبلية؛ فالدراسات المستقبلية تساعد على التمهيد للشيء غير المتوقع. ويهتم هذا الفصل ببيان أن الدراسات المستقبلية – بوصفها مجالاً جديداً للبحث – إنما يتطلب تفكيراً منطقياً ومنظماً حول احتمالات المستقبل وبدائله. وصياغة منظورات وافتراضات سوف تستعين بالنظريات والمناهج لتعرف احتمالات ما سوف يكون في المستقبل من أجل زيادة ضبط الإنسان للمستقبل وسيطرته عليه. ويذهب المؤلف إلى أن الإرهاصات الأولى لدراسة المستقبل ترجع في جزء منها إلى «وليم أجبرن» ونظريته عن التغير الاجتماعي ودور التكنولوجيا في إحداث التغير في المجتمع من خلال دراسة الآثار الاجتماعية، ولذا لقب بأنه الراعي الرئيسي لتقويم التكنولوجيا، وأصبح بدوره المدخل الرئيسي للبحث المستقبلي. ويشير المؤلف أيضاً إلى لاسويل Lasswell الذي يعد هو الآخر من الرواد الأوائل لدراسات المستقبل من خلال دراساته في هذا المجال، ويذهب المؤلف إلى أنه تمت صياغة مصطلح التنبؤ بالتغيرات المستقبلية Futurology من خلال أوسيب فليتشهيم Ossip K. Flecththeim في الأربعينيات من القرن العشرين، ونظر إليه على أنه فرع جديد من المعرفة.

فالباحثون في مجال البحوث المستقبلية قد أصبحوا محل ثقة واهتمام من شركات الأعمال ومكاتب الدعاية والنشر والهيئات الحكومية والمراكز البحثية، بالإضافة إلى نشر نتائج أعمال الباحثين في المجلات العلمية والوثائق الحكومية والتقارير العلمية، وظهور ما يعرف باسم منظمات وجمعيات المستقبل وانتشارها في العديد من دول العالم، ويعرض المؤلف أمثلة في كل من أمريكا وكندا واليابان وأستراليا مثل «جمعية المستقبل العالمية» التي أسست عام 1966 تحت رئاسة أمريكا، ويصل عدد أعضائها إلى 600,000 من أكثر من 80 دولة حول العالم.

ويجيء الفصل الثاني بعنوان «أهداف الدراسات المستقبلية»، وتمثلت في دراسة احتمالات المستقبل القادم، والمستقبل المحتمل، وصورة المستقبل، ودراسة الأسس المعرفية والأخلاقية للدراسات المستقبلية، وتفسير الماضي وتوجيه الحاضر، ودمج المعرفة والقيم من أجل الفعل الاجتماعي، وتعزيز المشاركة الديمقراطية في رسم المستقبل وصياغته، والدفاع عن صورة محددة له.

ويقدم المؤلف في الفصل الثالث افتراضات الدراسات المستقبلية التي أمكن صياغتها على النحو التالي:

1 - إن الزمن متصل ويسير في خطوط أحادية الاتجاه، ولا يمكن إيقافه؛ فالأحداث تسير وتحدث في أوقات متصلة من الزمن.

2 - ليس من الضروري أن تتطابق أحداث الحاضر مع الماضي، وهذا ما ينطبق بالضرورة على أحداث المستقبل (ليس من الضروري أن تكون أحداث المستقبل صورة مكررة من أحداث الحاضر والماضي).

3 - إن التفكير في المستقبل ضرورة من ضرورات الفعل الإنساني.

4 - إن معرفة المستقبل من أفضل المعارف الإنسانية؛ حيث تفيد في وضع الخطط ومعرفة البدائل، واختيار الأهداف وتحديد ما يجب عمله. فالإنسان يجب أن يكون على علم باحتمالات المستقبل، وأن يعلم كيف أن أحداث الماضي وأوضاع الحاضر سوف تصنع تأثيرات المستقبل.

5 - إن المعرفة حول المستقبل ليست معارف مؤكدة؛ لأنها لم تحدث بعد، بل هي توقعات وتنبؤات.

6 - إن الاعتماد المتبادل بين أجزاء العالم إنما يتطلب منظوراً كلياً في الدراسة، ويتطلب أيضاً ما يعرف بـ «مدخل العلوم البينية» وذلك لتعرف مختلف أوجه الحياة الإنسانية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

ويطرح المؤلف في الفصل الرابع تساؤلاً رئيسياً مؤداه: هل الدراسات المستقبلية علم أم فن؟ ويناقش قضية الجدوى من الدراسات المستقبلية وهل هي علم أم نوع من الترف؟ فهناك عدم اتفاق بين الباحثين حول هذه القضية. ويحسم هذا الجدل من خلال توضيح أن العلم مثل أي نشاط إنساني لا يوجد في الفراغ، بل هو جزء من المجتمع، وما يحويه من أفراد وعلاقات ونظم ومؤسسات.

ويهتم الفصل الخامس بتوضيح الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية من خلال طرح مجموعة تساؤلات مثل ما الأسس الفلسفية التي يعتمد عليها الباحثون في تأسيس معرفتهم للماضي، والحاضر، والمستقبل؟ ما أهم مداخل المعرفة الإنسانية؟ ويجيب المؤلف على ذلك بأن هناك ثلاثة مداخل أساسية للمعرفة تتمثل في الوضعية، وما بعد الوضعية، والواقعية النقدية Critical Realism.

ويذهب المؤلف إلى أن الواقعية النقدية نظرية معرفية ملائمة للدراسة المستقبلية؛ وذلك لأن الواقعية النقدية تفترض أن الواقع الموجود جزء من الأبنية الإنسانية Human Constructions، وتعرف بالواقعية الوجودية Ontological Realism، ونقدية لأنها تؤكد استراتيجية الإثبات ونقد الافتراضات.

ومن أبرز افتراضات مدخل الواقعية النقدية:

1 – إن العلم مجموعة من القضايا اللغوية حول طبيعة الواقع الاجتماعي، بالإضافة إلى الاهتمام بأنشطة العلماء وتاريخ العلم ومؤسساته.

2 – اهتمام العلم في التحكم بتلك القضايا من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية.

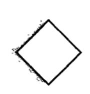
3 – إن العلم له طابع تراكمي، وبناء عليه يجب الاستفادة من الدراسات السابقة.

4 – يعتمد العلم على التداخل والتشابك بين مناهج العلوم المختلفة ونظرياتها.

ويقدم المؤلف في الفصل السادس أهم المناهج المستخدمة في البحوث والدراسات المستقبلية وأبرز الأمثلة على هذه البحوث. ويوضح أهمية الاستعانة بالمناهج والخبرات المنهجية المستخدمة في العلوم الأخرى، والتمييز بين المناهج الكمية والكيفية. ومن أهم المناهج التي يوضحها المؤلف مايتمثل في بحوث المسوح والتجارب الاجتماعية والنماذج الاجتماعية والأثنوجرافيا.

وينتهي المؤلف إلى القول: إن النتيجة المتوقعة بعد استخدام تلك المناهج هي ما يعرف باسم «السيناريوهات المستقبلية» التي هي بمنزلة ملخص لنتائج البحوث المستقبلية، التي تعتمد في صياغتها على المناهج الكمية والكيفية التي تتيح لنا التوصل إلى معرفة نتائج محددة أو صياغة صورة للمستقبل كله، من خلال توضيح احتمالات المستقبل، وأفضل السبل للوصول إلى ذلك، مع مقارنة أحداث الماضي بالحاضر وأيضاً بالمستقبل. فالسيناريوهات ترسم لنا صورة المستقبل في ضوء أحداث الماضي ومعطيات الحاضر.

وفي ضوء ما سبق، يعد هذا الكتاب من أبرز المؤلفات التي تناولت أهم قضايا البحث الاجتماعي وهي البحوث المستقبلية، لما تناوله من الإرهاصات الأولى لتلك النوعية من البحوث، وتوضيح الأسس المعرفية، والافتراضات النظرية والمداخل المنهجية لهذه النوعية من البحوث، بالإضافة إلى أهميتها على المستوى النظري والتطبيقي. فالبحوث المستقبلية أصبحت ضرورة ملحة تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي وذلك في ضوء التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يموج بها عصرنا الحالي، فالبحوث المستقبلية تسهم في استشراق الواقع الإنساني، وتحاول فهم وتفسير النتائج المستقبلية للأحداث الراهنة، وأيضاً معرفة أفضل الإمكانات للوصول إلى العيش في مجتمع حر وعقلاني.



اقتصاد

المالية العامة الإسلامية

تأليف: وليد خالد الشايجي
الناشر: دار النفائس ، عمان، الأردن، 2005.
عرض: أحمد منير نجار*

يتناول الكتاب الذي نعرض له في هذه الصفحات القليلة موضوعاً حاول فيه المؤلف تقديم مقاربة عملية لمفهوم علم المالية العامة بوصفه أحد الفروع الأساسية في العلوم الاقتصادية المعاصرة ومدى اهتمام جميع شرائح المجتمع بأساسيات هذا الفرع؛ لأنه ذو صلة وطيدة بالفرد في المجتمع بأي فرد، صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً، يقطن في الريف أو الحضر، في دولة نامية أو متقدمة، منتجاً أو مستهلكاً، عاملاً في القطاع العام أو الخاص، عاطلاً عن العمل أو عاملاً، متقاعداً أو على رأس عمله، امرأة أو رجلاً.

اشتمل الكتاب بين دفتيه على (510) صفحات وزعت على باب تمهيدي، وبابين آخرين؛ في الباب التمهيدي أعطى المؤلف فكرة وافية عن التعريف المقارن للمالية العامة في الأنظمة الوضعية وفي النظام الإسلامي. جاء الباب الأول بعنوان: الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي مشتملاً على ثلاثة فصول.

قدم الفصل الأول تعريفاً للموازنة العامة في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وكذلك التركيب الهيكلي لموازنة الاقتصاد الوضعي من إيرادات عامة ونفقات عامة، معدداً وشارحاً مكوناتها من ضرائب ورسوم وإتاوات وإعانات تحويلية وغرامات وكذلك مكونات النفقات العامة. ثم انتقل ليعرض التركيب الهيكلي

* أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

للموازنة العامة في النظام الإسلامي من إيرادات عامة بجميع مكوناتها مقدماً شرحاً موجزاً ووافياً لكل منها، وكذلك النفقات العامة في موازنة النظام الإسلامي. ثم انتقل المؤلف بشكل منطقي لإلقاء الضوء على توازن الموازنة العامة المقارن مركزاً اهتمامه على معالجة النظام الإسلامي لموضوع الفائض في الموازنة وطرق استخدامه.

ثم جاء الفصل الثاني من الباب الأول معالجاً مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه وأنواعه سواء المؤقت أو الدائم أو الهيكلي. ويأتي الفصل الثالث ليتناول وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في النظامين (الوضعي والإسلامي) موضحاً مفهوم الضرائب بأنواعها وآثارها على النشاط الاقتصادي، ليشرح بعد ذلك مفهوم التوظيف في النظام الإسلامي وهو ما يزيد على فريضة الزكاة، وليقدم الأدلة الشرعية حول مشروعية التوظيف وشروطه ومتى تلجأ الدولة الإسلامية إلى هذه الوسيلة وأماكن صرفها.

ثم تناول المؤلف موضوع القروض العامة بوصفها إحدى وسائل تمويل عجز الموازنة في كلا النظامين مبيناً آثارها الاقتصادية ومتى تلجأ إليها الدولة في كلا النظامين أيضاً مركزاً بشكل خاص على موضوع أثر هذه القروض على إعادة توزيع الدخول في كلا النظامين.

كما أن المؤلف لم يغفل وسيلة الإصدار النقدي باعتباره إحدى وسائل تمويل عجز الموازنة ومتى يمكن اللجوء لهذه الوسيلة في كلا النظامين، مضيفاً أن هناك وسائل اقتصادية أخرى في النظام الإسلامي يمكن اللجوء إليها لتمويل الموازنة، منها التبرعات والتعجيل بالزكاة وبيع الدولة لأملاكها... إلخ.

كما جاء الباب الثاني بعنوان: الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي مشتملاً على ثلاثة فصول أيضاً، كما هو الحال في الباب الأول.

تعرض الفصل الأول لتعريف الإنفاق العام في كل من النظامين مبيناً أنواع الإنفاق العام في الاقتصاد الوضعي وكذلك في الاقتصاد الإسلامي ليبين بوضوح الفوارق الجوهرية بين التقسيمين.

وفي الفصل الثاني ركز المؤلف على إظهار الضوابط الشرعية للإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي من حيث أوجه الحلال وأوجه الحرام في إنفاق المال العام،

متعرضاً بشيء من التفصيل لترتيب أوجه صرف الإنفاق العام وفق شرعية المصالح العامة سواء فيما يتعلق بالضرورات والحاجات أو التحسينات وكذلك لضرورة ربط التكاليف بالعوائد الاجتماعية، ومن ثم شرح مصارف الزكاة الثمانية وكذلك أخماس الغنيمة والفيء.

وحاول الباحث إظهار أوجه الإسراف في الإنفاق العام أو التقتير ووسائل الاقتصاد الوضعي لعلاج هذه المظاهر، لينتقل بعد ذلك فيتناول المفاهيم نفسها في الاقتصاد الإسلامي مبيناً الفوارق الجوهرية بين النظامين بدءاً من مفاهيم الظاهرة نفسها وصولاً إلى وسائل العلاج لدى النظام الإسلامي الذي وضع ضوابط شرعية أساسية تمنع أو تحد كثيراً من هذه الظواهر انطلاقاً من مفهوم القدوة الصالحة وحسن اختيار القائمين على الإنفاق العام ورقابتهم. كل ذلك للوصول إلى مفهوم العدالة في الإنفاق العام الذي قدم له المؤلف عرضاً في النظام الوضعي، مبيناً مستويات العدالة التي تختلف في المفهوم والمضمون عما قدمه النظام الإسلامي، بخاصة ما يتعلق بشرح النصوص الشرعية والآيات والأحاديث النبوية المتعددة التي دلل بها المؤلف على وسائل تحقيق العدالة وأساليبه في النظام الإسلامي.

وتناول المؤلف في الفصل الثالث من الباب الثاني أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية مبتدئاً بتعريف التنمية لغة ثم تعريفها في النظام الاقتصادي الوضعي، لينتقل بعد ذلك فيعرض تعريفاً للتنمية الاقتصادية وأهدافها في الفكر الإسلامي، مركزاً على جوانب تنمية العنصر البشري الذي اعتبره أساس بناء المجتمع السليم.

كما عرض المؤلف للعقبات الداخلية الاقتصادية أمام الإنفاق العام لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة مثل الدخل القومي، ونقص البنية التحتية والتبعية الاقتصادية، وضيق الأسواق المحلية وغيرها، إضافة إلى وجود عقبات داخلية غير اقتصادية أمام التنمية تتجلى في العوامل الاجتماعية المتمثلة في الطبقة والطائفية والعنصرية، وكذلك العوامل الثقافية مشيراً إلى التقاليد والقيم الثقافية والمعتقدات وكذلك لعوامل إدارية وسياسية تجتمع معاً لتشكل العقبات الداخلية.

أما العقبات الخارجية فهي المتعلقة بتراجع شروط التبادل التجاري الدولي، وعقبات التصدير أمام الدول النامية، والمساعدات والقروض الخارجية المشروطة. ثم انتقل المؤلف ليوضح أثر الإنفاق العام في النظام الإسلامي على التنمية الاقتصادية من خلال شرح وظيفة الدولة في هذا النظام التي قسمها إلى عدة

وظائف فرعية، منها ما هو الديني والأمني الداخلي والخارجي والاقتصادي الذي يجب أن يحقق المصلحة العامة من خلال إدارة الأموال العامة، ومراقبة النشاط الاقتصادي، وتوفير المتطلبات الضرورية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. كل ذلك وفق الضوابط الشرعية التي بينها بتقديم أدلة تمثلت في بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ذات الصلة.

وقد اختتم الباحث مؤلفه بالتأكيد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي كان سباقاً إلى جميع الأفكار المتعلقة بالمالية العامة التي تحاول الأنظمة الوضعية تأكيدها. داعياً إلى التزام الضوابط الشرعية في الإنفاق العام، مما سيؤدي بالضرورة إلى مشاركة القطاع الخاص في تحمل نشاطات القطاع العام.

الكتاب في الميزان:

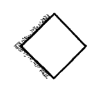
يعتبر الكتاب محاولة جادة في عملية استعراض وتحليل ومقارنة لموضوعات فرع يعتبر من الفروع المهمة في العلوم الاقتصادية يتعلق بالإيرادات العامة والنفقات العامة ومن ثم الموازنة العامة، وأثر كل من هذه المكونات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في نظامين متناقضين تماماً؛ فالأنظمة الاقتصادية الوضعية أنظمة من صنع البشر تتغير بتغير الزمان والمكان، مما يؤدي بالضرورة إلى تغيير وتعديل في المفاهيم والنظريات والاستنتاجات. وهذا ما كنا نتمنى على الفاضل المؤلف الإشارة إليه من خلال تطور مفاهيم المالية العامة عبر تطور الفكر الاقتصادي الوضعي في مدارسه المتعددة. أما النظام الإسلامي فهو من وضع الخالق – سبحانه وتعالى –، ومن ثم فإنه بالضرورة يصلح لكل زمان ومكان إذا ما طبق بشكله الصحيح ووفق الضوابط الشرعية المؤيدة.

وقد تعرض المؤلف إلى النظام الاقتصادي الإسلامي في كل فقرات الكتاب وكان جهده واضحاً للقارئ من خلال المحاولة الجادة لجمع أفكار من سبقه في هذا المجال محاولاً مقارنة الأفكار المطروحة ومحاولة تحليلها، ليتمكن من مقارنتها وتأكيد وجهة نظره، وقد ساعده على ذلك حسن اختياره للآيات الكريمة والأحاديث النبوية المؤيدة، وكذلك الاستشهاد بحوادث من سيرة الخلفاء الراشدين والولاة في الأمصار العديدة التي امتد إليها النظام الإسلامي بكل أبعاده، ومنها البعد الاقتصادي.

كما يُحسب للمؤلف غزارة المراجع سواء من القرآن أو السنة أو معاجم اللغة العربية أو كتب الفقه الإسلامي وأصوله، أو كتب الاقتصاد الإسلامي المتعددة، دون

إغفال المصادر النوعية المتخصصة للاقتصاد الوضعي، وكذلك الاستعانة بالدوريات الأكاديمية والتقارير والإحصاءات ذات الصلة. ومما تجب ملاحظته أيضاً أن المؤلف بذل جهداً أكاديمياً واضحاً في محاولة الاستفادة من مصادره واستخدام الغالبية العظمى منها فيما يخدم موضوع الكتاب.

كما أنه مما تجب الإشارة إليه أن لغة الكتاب كانت سهلة، سلسة، مبسطة يستطيع فهمها القارئ حتى غير المتخصص الذي يرنو إلى الاستزادة من المعرفة المتخصصة في موضوع مهم شائك وشيق في آن، والله نسأل أن يوفق المؤلف للمزيد من هذه التحليلات المقارنة التي تفتقر إليها المكتبة الاقتصادية الوضعية.



اقتصاد

كولن كامبيل، وآخرون، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل

تأليف: عدنان عباس علي

الناشر: الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد 307، سبتمبر 2004، 300 صفحة.

عرض: نيللي كمال الأمير*

لقد مرت أسواق النفط في ثلاث مراحل من التطور؛ المرحلة الأولى هي تلك المرحلة التي سبقت نشأة مؤسسة الأوبك، وتحديداً من النصف الأول من القرن العشرين إلى ما قبل سنة 1960. وفيها احتكرت شركات البترول الكبرى استخراج البترول، ومن ثم فرضت سيطرتها على الدول النفطية، واستطاعت تثبيت سعر برميل النفط عند 1.69 دولار لسنوات طويلة، وهو ما يخالف طبيعة أسعار بقية الموارد الطبيعية التي تتعرض أسعارها للانخفاض والارتفاع. أما المرحلة الثانية فهي تلك التي بدأت مع نشأة منظمة الأوبك سنة 1960 كرد فعل لاحتكار شركات النفط الأجنبية السيطرة على البترول في الأسواق العالمية، وجاءت بهدف تنسيق السياسات النفطية التي تنتهجها الدول الأعضاء. أما المرحلة الثالثة فهي تلك المرحلة التي بدأت سنة 1973، واستمرت حتى الوقت الحالي؛ حيث شهدت نقلات نوعية في أسعار البترول في الأسواق العالمية بدأت مع حرب أكتوبر، حيث وصل سعر برميل البترول لأول مرة إلى 12.5 دولاراً وهو ما أطلق عليه الصدمة النفطية الأولى. ومع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979 ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى، ووصل البرميل إلى 26 دولاراً، وهو ما عرف بالأزمة أو الصدمة النفطية الثانية.

---

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

يقع هذا الكتاب في أربعة أبواب تحتوي اثني عشر فصلاً. يدور الباب الأول حول جيولوجية المناطق الغنية بالبترول، في حين يتناول الباب الثاني النزاعات بين الدول على البترول من الناحية التاريخية. بينما يتناول الباب الثالث النقاشات الدائرة حالياً حول المتاح من البترول، أما الباب الرابع فقد جاء تحت عنوان التحول الهيكلي ليطرح بدائل الطاقة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرهما.

يُستهل الكتاب برصد حقيقة مهمة، مفادها أن نمط الحياة في البلدان الصناعية الغربية حتم استهلاك الطاقة استهلاكاً مكثفاً، ومن ثم ابتلع عملياً في بضعة عقود من السنين نصف ما تراكم عبر ملايين السنين من رصيد البترول. بعد ذلك، يطرح الكتاب عدة تساؤلات تحاول فصوله الإجابة عنها، وهي: ما كمية البترول التي يمكن العثور عليها مستقبلاً؟ ما أسس نمط الحياة التي تؤدي إلى الاقتصاد في استهلاك البترول؟ ..بمعنى آخر يدور هذا الكتاب حول قضيتين أساسيتين. تدور القضية الأولى حول الجانب الكمي؛ فالبترول مورد قابل للنفاد، ولم ينشأ إلا بفعل تحقق ظروف خاصة وفريدة جداً، كانت الكرة الأرضية قد خضعت لها عبر تاريخ طويل. أما القضية الثانية فتدور – كما يتضح من عنوان الكتاب – حول التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل في ظل تقلص المتاح من البترول عالمياً.

تحليل البترول جيولوجياً:

تواترت النقاشات العلمية حول نشأة البترول، غير أن المتفق عليه أن البترول نشأ في سياق عملية غاية في التعقيد استغرقت حقباً طويلة. ويمكن القول إن هناك ثلاث حالات تعتبر أكثر أهمية بالنسبة لبدء نشأة البترول. الحالة الأولى، حالة الصخور الأم المحتوية على البترول المطمورة تحت أنقاض طبقة سميكة من صلصال متجانس. في هذه الحالة سيكون البترول أو الغاز موزعاً على مساحة شاسعة بحيث لا تكون هناك إمكانية لاسترجاعه. أما الحالة الثانية فمن خلال طريقه نحو الأعلى ثمة صخور ذات قدرة نفاذية ترتفع من حافة الحوض إلى السطح، وستكون مساحة المجرى الذي يتحرك فيه البترول محتوية المياه، وبما أن الزيت أخف من الماء، لذا سيطفو الزيت على السطح، ومن ثم سيتسرب وسيضيع هدراً. أما الحالة الثالثة، فإن المجرى الذي يتحرك فيه البترول يكون منطوياً، عندئذ سيحاول البترول الانتقال نحو الأعلى، غير أنه في هذه الحالة لا مجال لتسربه بل سيكون حبيساً في أعلى موضع من مواضع المتكون الجيولوجي.

وتجدر الإشارة إلى أن نحو 90% من المورد البترولي يوجد في 30 إقليماً بترولياً فحسب. كما أن هناك ما يزيد على 43 ألف حقل بترول، غير أن الأربعمائة الكبرى منها تشتمل على 75 في المائة من المجموع الكلي للبترول الذي عثر عليه حتى الآن، وغالبية هذه الحقول الكبيرة قد اكتشفت قبل ما يزيد على 30 عاماً، وكان بحر الشمال – بما يحتوي من بترول يقدر بنحو 60 مليار برميل – أكبر إقليم بترولي اكتشف في السنين الخمسين الماضية. ومع هذا، فإن ما في هذا الإقليم من بترول يكاد لا يساوي نصف ما يحتويه أكبر حقل بترول اكتشف في السعودية.

مجمل الرصيد البترولي في العالم والكميات المتاحة للاستخراج مستقبلاً:

يعرف مجمل الرصيد البترولي Estimated Ultimate Recovery بأنه الكمية الكلية من البترول التقليدي الذي استخرج منذ اكتشاف البترول للمرة الأولى وسيستخرج مع مرور الزمن. وتستند التقديرات المنشورة في الخمسين سنة الأخيرة وتحديداً سنة 1942 إلى أن مجمل الرصيد البترولي هو 600 مليار برميل، وكانت الغالبية العظمى من هذا البترول لا تزال في أعماق الحقول البترولية في الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وقد وصلت التقديرات سنة 1969 إلى الذروة، حيث بلغت 3550 مليار برميل. وتزامنت هذه التقديرات مع بلوغ الاكتشافات الجديدة الذروة أيضاً.

أما في يومنا الحالي، فإن الرصيد البترولي يقدر بنحو 2000 مليار برميل، وإن كان من المهم النظر إلى هذه التقديرات بعين الحذر لتباين آراء المتخصصين في هذا الشأن؛ فهناك نحو 70 تقديراً مقدماً من شركات بترول عالمية. كما أن النظرية القائلة بأن الاحتياطات البترولية تكاد تكون بلا نهاية بالنسبة إلى هؤلاء فالإنتاج يتجدد بحسب ما يرون من خلال السعر والأساليب التكنولوجية المستخدمة.

أما حساب كمية البترول الممكن إنتاجها مستقبلاً فيمكن الحصول عليها من خلال طرح كميات البترول التي أنتجت فيما مضى من مجمل الرصيد البترولي. ويبلغ المجموع الكلي للاحتياطي من البترول المكتشف فعلاً والبترول الذي سيكتشف مستقبلاً 1028 مليار برميل، تستحوذ دول الخليج على نصف هذا الاحتياطي.

وباستخدام لغة الأرقام يمكن رصد بعض الحقائق المهمة، وهي أن مجمل الإنتاج من البترول العالمي يبلغ 27 مليار برميل سنوياً، وتبلغ كميات البترول التي

يعثر عليها 10 مليارات برميل سنوياً، وللعلم فإن حجم الاكتشافات في تراجع مستمر، ويجري حفر ما يقرب من 3000 بئر سنوياً خارج أمريكا الشمالية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، في حين نجد عمليات التنقيب في تراجع مستمر؛ إذ يبلغ معدل الإنتاج السنوي 2.2% من مجموع البترول المتوقع استخراجه مستقبلاً.

البدايات الأولى للتنقيب عن البترول – محورية الشرق الأوسط:

يطرح الكتاب في هذا الإطار عدة حقائق تاريخية حول التطورات في منطقة الشرق الأوسط تاريخياً للتنقيب عن البترول في هذا الإقليم الذي يمتلك نحو نصف كمية البترول في العالم. وقد بدأت أولى عمليات الحفر والتنقيب سنة 1902 عندما كانت هذه المنطقة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني. وتوالت الاكتشافات البترولية بعد هذا التاريخ مما لفت أنظار القوى العظمى إلى أهمية تلك المنطقة، ومن ثم زاد النزاع حولها، وقد أدى ذلك إلى عقد عدد من الاتفاقيات بينها لتنظيم استغلال هذه الثروة. وعلى سبيل المثال، وقعت فرنسا وبريطانيا العظمى اتفاقاً في مدينة سان ريمون سنة 1920، وهو اتفاق على توزيع الثروة البترولية المحتمل العثور عليها في مجمل المنطقة بين الدولتين.

النقاشات الدائرة حالياً حول البترول:

خلافاً لكثير من الكتابات العلمية، أورد الكتاب فصلاً كاملاً عن مصدر المعلومات التي استند إليها، حيث جاء هذا الفصل بعنوان «المعلومات الخاصة بالبترول من يكتب عنها؟ وأين؟ وماذا؟ ومتى؟». وهو بذلك يقدم مراجعة نقدية لأهم المصادر العالمية التي تعنى بالبترول، وهي مجلة النفط والغاز التي تنشر لأغراض تجارية بالأساس، والنشرة الإحصائية التي تصدر سنوياً تقريراً حول أوضاع الطاقة في العالم «النشرة الإحصائية للطاقة في العالم»، والتقرير الجيولوجي الصادر في الولايات المتحدة، وهو يصدر عن إحدى المؤسسات الحكومية الأمريكية، ويقوم بإجراء أبحاث حول الاكتشافات النفطية المحتملة سواء في الولايات المتحدة أو خارجها.

ويرجع سبب اختلاف التقديرات المتعلقة بكميات البترول التي ستتوافر في العالم مستقبلاً إلى الاختلاف في منظور المحللين إلى واقع الاحتياطي الموجود من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى اختلاف الأسلوب الذي ينطلقون منه في عرض هذا الواقع؛ فهناك وجهة النظر الاقتصادية التي تنطلق من الإحصاءات السنوية التي

تنشرها الصناعة النفطية بشأن الاحتياطي النفطي في نهاية كل عام إلى جانب المنظور الجيولوجي الذي يتصف بقدرة المنقبين على تطوير حدس أكيد للاكتشافات المحتملة التحقق مستقبلاً.

التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل:

في آخر أجزاء الكتاب، يستطرد المؤلفون في تناول البدائل المتاحة على كوكب الأرض لطاقة البترول أو البدائل التي قد تستخدم مع البترول. وتأتي أهمية ذلك استناداً إلى بعض الحقائق المتعلقة بالنمو السكاني على مستوى العالم، الذي يتطلب معه زيادة في المطلوب من النفط. بالإضافة إلى انبعاث ثاني أكسيد الكربون في البيئة العالمية نتيجة لاستخدام الوقود في المصانع والسيارات وارتفاع نسبة العوادم في الجو، كما يلفت النظر إلى تخطي معدل نمو الاستهلاك للطاقة أقصى مستوياته منذ ما يزيد على عشرين عاماً، ومن المتوقع أن يتخطى الاستهلاك الكلي لمصادر الطاقة التقليدية (الفحم الحجري، والنفط، والغاز، والطاقة النووية) في القريب أعلى مستوى له وأن يتراجع ثانية. ومن الحقائق أيضاً مستوى التنمية المتحققة في الصين والهند اللتين يعادل عدد السكان في كل منهما عدد سكان الدول الصناعية مجتمعة، وأن عدد السيارات في الهند ضعفه في الصين وأن القطاع الصناعي في الأخيرة يتزايد عاماً بعد عام.

وفي هذا الإطار، يطرح الكتاب فكرة ادخار الطاقة عن طريق عدة وسائل، منها استخدام مولدات صغيرة للكهرباء، وهي تكنولوجيا يمكن أن توفر طاقة 300 مليار واط في الساعة، أي ما يوازي 600 ألف برميل للنفط يومياً، أي 1٪ من الإنتاج العالمي للنفط، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة القابلة للتجديد وأهمها طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وختاماً، فإنه من خلال ما سبق يمكن القول: إن هذا الكتاب قد سعى إلى دراسة مراحل تطور إنتاج البترول بدءاً من اكتشاف أماكنه والتنقيب عنه مروراً بأسواقه العالمية والكميات المتاحة منه، ثم دور القوى الدولية في استعمال هذه السلعة الاستراتيجية. كما يستعرض الكتاب وجهات النظر المختلفة حول تقدير الموارد البترولية المتاحة، والتنبؤ بحجم الموارد المحتمل اكتشافها مستقبلاً. أما من حيث المدى الزمني الذي تناوله الكتاب، فبدأ من فترات زمنية ممتدة منذ الاكتشافات الجيولوجية الأولى لخام البترول مروراً بالنزاعات والنقاشات الدائرة حالياً حول

سلعة البترول، ثم يستشرف وضع هذه السلعة مستقبلاً من خلال مدى إمكانية كفاية المعروض من البترول للطلب عليها مستقبلاً، حيث يحاول تقديم بعض التدابير الضرورية والمهمة لمواجهة مستقبل هذه السلعة.

وفي هذا الإطار، يمكن رصد بعض الملاحظات: أولاً، تجدر الإشارة إلى جمع الكتاب بين عدة علوم؛ حيث غطت أبوابه العلوم السياسية والجيولوجيا والجغرافيا، وهو ما يسوغ تعدد مؤلفي الكتاب وتعدد خلفياتهم العلمية. وعلى الرغم من اتساع المجال الذي غطاه الكتاب زمنياً ومكانياً وعلمياً فإنه لم ترد خاتمة للكتاب، تضع الخطوط العريضة له، وتسرد أهم نتائجه وتوصياته. ثانياً، لا يوجد اتساق بين الأسئلة البحثية التي وردت في مقدمة الكتاب وبين مضمونه؛ حيث انحصرت الأسئلة في نطاق الكميات المتاحة من البترول على مستوى العالم وكيف نواجه ذلك في المستقبل.. وعلى سبيل المثال لم تتناول الأسئلة البحثية الطبيعة الجيولوجية لخام البترول، أو الخلفية التاريخية للتنقيب عن البترول. ثالثاً، تحدث الكتاب عن أهمية إيجاد استخدام فعلي لبدائل طاقة البترول ولكنه لم يستفض في تحليل بعض هذه البدائل المهمة وعلى رأسها الطاقة النووية، من حيث مدى إمكانية الاعتماد عليها في المستقبل والعوائق التي تزيد من أهمية طاقة البترول، وتقلل من استخدام هذه البدائل. رابعاً: احتوى الكتاب عدداً من الجداول التي رصدت حالة البترول كمياً في الحاضر والمستقبل، ولكن هذه الجداول لم تتبع بمصدر المعلومات التي وردت فيها، على الرغم مما يمثله ذلك من أهمية كبرى لضبط هذه البيانات ودقتها علمياً. من ناحية أخرى، وردت بعض المصطلحات في الكتاب مترجمة ولكن جاء بعضها مترجماً إلى الإنجليزية في حين جاء بعضها الآخر مترجماً إلى الألمانية (ربما لأنها لغة الكتاب الأصلية)، وإن كان يفضل الثبات عند لغة واحدة في فصول الكتاب ولتكن اللغة الإنجليزية لانتشارها بين الباحثين العرب بصورة أكبر. وفي النهاية، فإن هذه الملاحظات لا تنفي إسهام الكتاب في رصد أوضاع البترول في العالم واستشراف وضع هذه السلعة الاستراتيجية مستقبلاً.



علوم سياسية

تأميم شركة قناة السويس: دراسة في عملية اتخاذ القرار

تأليف: محمد السيد سليم.
الناشر: دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004.
عرض: رشا أحمد محمد الدياسطي*

يعد كتاب تأميم شركة قناة السويس إضافة علمية مهمة لتطبيقات نظريات اتخاذ القرار في القضايا العربية. وقد يتساءل البعض عند قراءة العنوان، ما الجديد الذي يمكن أن يطرح في موضوع تأميم شركة قناة السويس؟... وباستعراض القارئ لمحتويات الكتاب يدرك سريعاً أن هذا الكتاب يختلف بشكل كبير عن غيره من المؤلفات بهذا الصدد. فالكتاب لا يهدف أساساً لتأريخ عملية التأميم، بل إلى التركيز على أهمية قرار التأميم واستقراء دلالاته من منظور نموذج اتخاذ القرار. وهو بذلك يهدف إلى تقديم منهج أو روشتة لمتخذ القرار في حساب المخاطر وحساب الأهداف. ولم يقف الكتاب عند هذا الحد؛ بل ربط هذا الموضوع القديم – تأميم شركة القناة – بما نعاصره الآن. فيتساءل المؤلف في نهاية الكتاب عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لتحليل قرار التأميم، ومدى قابلية الأخير للتطبيق في الوقت الحاضر.

كما تبرز للكتاب أهمية أخرى، ليس على مستوى اتخاذ القرار أو المستوى السياسي فحسب، بل على المستوى التاريخي أيضاً. فالكتاب يحوي وثائق مهمة تنشر لأول مرة، ومثال ذلك «صورة لجريدة قناة السويس» – التي كان يصدرها الدكتور مصطفى الحفناوي منذ عام 1953 داعياً للتأميم – في الملحق الثامن، ومذكرات الدكتور الحفناوي عن تأميم القناة في الملحق التاسع، و«دراسة مكتب

* قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس عن حصص التأسيس لعام 1956» في الملحق العاشر، وغيرها من الوثائق المهمة.

والكاتب هو أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة والكويت، وهو صاحب العديد والعديد من الكتب والمترجمات والدراسات والبحوث العلمية باللغتين العربية والإنجليزية إلى جانب بعض الكتب المترجمة إلى اللغات الأخرى كالفارسية واليابانية، في مجالات العلاقات الدولية والنظم المقارنة في موضوعات الدراسات الآسيوية والسياسة الخارجية والشرق الأوسط.

وكتاب تأميم شركة قناة السويس مكون من تسعة فصول بخلاف الفصل التمهيدي الذي يعرض لمقدمة عن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. ويتبع الفصول العشرة عدد كبير من الملاحق تتضمن الوثائق التاريخية. وتشير الوثائق (18 وثيقة) إلى أن تأميم شركة قناة السويس كان مخططاً له منذ بدء الثورة سنة 1952، وأنه لم يكن مجرد رد فعل لسحب الغرب عرض تمويل مشروع السد العالي، وأن هذا السحب كان مجرد المناسبة التي اتخذت لإعلان القرار.

يبدأ الكتاب بالفصل التمهيدي بعرض لكيفية اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية، وهيكل اتخاذ القرار بهذا الصدد، وعملية اتخاذ القرار وأساليب اتخاذ القرار من تحليل رشيد، ومعرفي سيكولوجي وتنظيمي أوسيبرناطيقي. ومن تلك الأساليب يستخلص المؤلف نموذجاً لاتخاذ القرار جرى تطبيقه على الحالة التي اختارها، وهي قرار تأميم شركة القناة، وتكييف القرار طبقاً لهذه الأساليب.

ثم ينتقل الكاتب إلى الفصل الأول، ويتناول فيه نبذة تاريخية عن مصر وشركة القناة في الفترة قبل عام 1952. فيعرض لافتتاح القناة وتكوين الشركة، وكيف أن الأخيرة قد تواطأت مع بريطانيا لتسهيل احتلال مصر، ومحاولات الشركة مد امتيازها بعد عام 1968 لمدة 40 سنة أخرى. وفي مقابل ذلك يعرض الكتاب الجهود الوطنية لاسترداد الشركة ومنعها من مد الامتياز. كما يذكر الكتاب كيف أن معاهدة 1936 – بما نصت عليه من تمركز القوات البريطانية في منطقة قناة السويس – قد دعمت من الربط في العقل السياسي المصري بين الوجود البريطاني في مصر وبين قناة السويس، كما يؤكد كيفية إصرار الشركة على أن تظل أعمالها وأرصدتها بمنأى عن نظر الحكومة المصرية، ويستدل على ذلك بانتقال الشركة إلى لندن بعد احتلال مقر الشركة في باريس في أثناء الحرب العالمية الثانية.

ومن الأحداث التاريخية التي حثت المصريين على التفكير بقرار التأميم زيارة رئيس وزراء إيران الدكتور مصدق عام 1951 بعد اتخاذ قرار تأميم البترول الإيراني. كما يؤكد الكتاب أهمية دور الدكتور «مصطفى الحفناوي» في تأصيل اهتمام الضباط الأحرار بشركة القناة وفي التحضير لقرار التأميم؛ وهو ما يعكس دور المثقف في القضايا العامة لأمته، وما مثله الدكتور الحفناوي الذي كان قد حصل على الدكتوراه في موضوع شركة قناة السويس.

ويبدأ الكاتب الفصل الثاني في استعراض علاقة الثورة المصرية بشركة قناة السويس. ويحوي الفصل مبحثين أساسيين هما: «الخداع الاستراتيجي» و«المفاوضات بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية». وقد شهدت هذه الفترة على حد قول الكاتب – مباراة سياسية – بين حكومة الثورة وشركة القناة؛ تضمنت ثلاثة احتمالات هي مد امتياز الشركة بعد 1968 (رغبة الشركة)، أو تسلم الحكومة المصرية لإدارة القناة سنة 1968: (لم يرغب به الطرفان)، أو تأميم الشركة (تخطيط سري من قبل الحكومة المصرية).

ويعبر الكاتب عن هذه المباراة بالمباراة المنقوصة Hyper-Game؛ لأن سير المباراة لم يطرح الاحتمال الثالث، بل خطط له بشكل سري.

ويضيف أنه لإحكام عملية التمويه، بادر عبدالناصر في 17 نوفمبر 1954 بتوجيه رسالة إلى الشعب المصري باستعداد مصر لتسلم القناة عند انتهاء الامتياز 1968. وقد نجحت عملية الخداع الاستراتيجي إلى حد أن الشركة قامت بتحويل مبلغ 8.2 ملايين جنيه إلى مصر قبل التأميم بأيام قليلة.

وينتقل الكاتب إلى الفصل الثالث، وهو عن التحضير لقرار التأميم، وهل كان يتعين الانتظار حتى سنة 1968 أم لا؟ ويرى المؤلف أنه لم يكن من الممكن تأجيل التأميم حتى نهاية الامتياز 1968؛ لأن الشركة كانت قد بدأت مساعي حقيقية لمد الامتياز بعد عام 1968.

ويعرض الفصل لأهم مصادر المعلومات والأجهزة والأعمال التحضيرية التي أجريت في مجال الإعداد للتأميم.

وأثبتت هذه الأجهزة عدم قيام الشركة بإظهار أرصدتها الأجنبية الحقيقية، واحتواء عقد امتياز الشركة على كثير من التعسف والاستغلال. وقد أعدت هذه الأجهزة الدراسات اللازمة بحساب الفوائد والمخاطر لقرار التأميم، ومن الواضح أن

عبدالناصر كان يمهد منذ أوائل سنة 1953 لتأميم الشركة، غير أنه اتخذ من رفض أمريكا لتمويل السد ذريعته للتأميم.

ويتساءل الكاتب في نهاية الفصل عما أثير حول عدم دقة توقيت قرار التأميم؛ ويرد على ذلك بأن الغرب لم تثبت نيته نحو تسليم الشركة، وحتى إن سلمها فسوف يتم ذلك في حالة غير صالحة للاستعمال.

ويتعرض الفصل الرابع من الكتاب للسياق المباشر لقرار التأميم، وكيف أن القرار جاء مسايراً لسحب الولايات المتحدة وبريطانيا العرض الذي قدمتاه لتمويل مشروع السد العالي بشكل علني انطوى على تشهير بالاقتصاد المصري. وقد أثبتت الشواهد حينذاك أن الغرب قد اتخذ قراراً سياسياً بعدم مساعدة مصر حتى لو قبل عبدالناصر شروط تمويل السد. ومن ثم – وعلى حد قول الكاتب – فإنه إذا كان عبدالناصر قد خطط لتأميم شركة قناة السويس سنة 1960، فإن البيان الأمريكي عن الاقتصاد المصري كان هو الحافز المباشر الذي دفع عبدالناصر إلى اتخاذ قرار التأميم.

ويعد الفصل الخامس من أهم فصول الكتاب، حيث يحقق الهدف الأساسي من ورائه وهو دراسة عملية اتخاذ القرار. فيعرض في تسعة مباحث كيفية اتخاذ قرار التأميم. فالمبحث الأول يبين قواعد اتخاذ قرار التأميم، وهي: تأكيد الدور العالمي الاستقلالي لمصر، وتكافؤ رد الفعل مع الفعل – الخطاب الأمريكي – وحساب المخاطرة، واختيار القيمة القصوى – التأميم في الوقت الحالي – والتمسك بها. ومعنى ذلك أن عبدالناصر اختار البديل محدداً سلفاً في ذهنه طبقاً لافتراضات النموذج المعرفي في اتخاذ القرار، مع استدراك الكاتب أن ذلك لا يعني أن عملية اختيار البديل كانت عملية غير رشيدة؛ فعبدالناصر لم يقرر اتخاذ قرار التأميم إلا بعد أن تأكد من محدودية المخاطر. وتمثلت هذه المخاطر في: احتمال لجوء الغرب إلى الغزو العسكري، واحتمال تجميد الأرصدة المصرية المودعة في الغرب، واحتمال انسحاب المرشدين الأجانب. وجمع المعلومات عن هذه المخاطر واستكشاف البدائل يظهران في المبحث الثاني. أما المبحث الثالث فيعرض للتشاور مع مجموعة اتخاذ القرار، ويخلص الكاتب إلى أن عبدالناصر قد استشارهم في موضوع التأميم، ولكن لم يتخذ القرار معهم أو في حضورهم. وفي المبحث الرابع تحليل لبدائل التأميم المطروحة في ذلك الوقت وتراوح بين: المطالبة بنصف أرباح الشركة، ومقاضاة

الشركة وفرض الحراسة عليها، البديل الثالث هو اللجوء للاتحاد السوفييتي للتمويل، والأخير هو التهديد بتأميم الشركة. ويتساءل الكاتب في المبحث الخامس «هل توقعت الشركة والدول الغربية قرار التأميم؟» ويجيب بأن الشركة والقيادات السياسية الغربية قد رفضت المعلومات التي جاءتهم قبل التأميم عن احتمال لجوء عبدالناصر لهذا البديل. ويرجع ذلك – كما يبين الكاتب – إلى أن النسق العقدي للفرد أدى دوراً مهماً في تحديد حجم المعلومات الممكن قبولها واستيعابها في عملية اتخاذ القرار، وقد قام عبدالناصر ببلورة عقيدة لدى إدارة الشركة باستحالة اتخاذه مثل هذا القرار. وفي المبحث السادس عرض لإعداد مشروع التأميم والأشخاص الذين شاركوا في ذلك. أما المبحث السابع، فيبين الكاتب كيف تم إبلاغ الوزراء ومجلس إدارة هيئة القناة بالقرار. والمبحث الثامن يبين الإخراج النهائي للقرار بطريقة نجحت في تعبئة الرأي العام العربي في صف عبدالناصر وإثارة غضب الغرب. والمبحث التاسع والأخير يتضمن عناصر قانون تأميم شركة القناة ومشروعيته باعتبار أن الشركة شركة مساهمة مصرية وتخضع للقوانين المصرية.

وفي الفصل السادس من الكتاب يبدأ عرض لعملية تنفيذ قرار التأميم التي انطوت على قدر كبير من السرية وبداية خطوات التحرك للتأميم خلال إعلان الرئيس خطابه بالإسكندرية.

أما ما حدث خلال الأشهر الثلاثة التالية لتنفيذ القرار فهو ما يناقشه الفصل السابع من خلال استراتيجية قرار التأميم. وهي الاستراتيجية التي شملت أبعاداً خمسة:

أولها: التمسك بالقرار، وثانيها: تقديم بعض التنازلات المحدودة للغرب بما لا يمس قرار التأميم. وثالثها: تأكيد كفاءة الإدارة المصرية لقناة السويس، ورابعها: تأمين سيولة الملاحة الدولية في القناة، وآخرها: الاستعداد العسكري لأي هجوم محتمل من قبل الغرب. ويوضح الكاتب أنه على الرغم من تعدد أبعاد تلك الاستراتيجية وجمعها بين عنصري الترهيب والترغيب، فإنها قد فشلت في تحقيق هدفها، وهو منع العدوان المسلح. ويرجع الكاتب ذلك إلى فشل عبدالناصر في إقناع العدو بأن تكاليف الغزو ستكون باهظة، وأنه – عبدالناصر – قد اكتفى برفض المعلومات التي جاءته من أن التدخل العسكري أضحى وشيكاً، تحت تأثير الاعتقاد في عقلانية العدو. أي أنه أعطى عنصر الترغيب وزناً في استراتيجية الردع يفوق عنصر الترهيب.

والفصل الثامن من الكتاب يبرز نتائج تأميم شركة القناة، وأهمها: العدوان الثلاثي على مصر، وإلغاء اتفاق الجلاء الموقع بين مصر وبريطانيا، وسيطرة مصر على قناة السويس وإعادة افتتاحها في إبريل 1957، ثم تسوية النزاع بين مصر وشركة القناة وتعويض حملة الأسهم، ومرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة وتداعيات ذلك وصولاً لحرب 1967.

وفي الفصل التاسع والأخير ينتقل بنا الكاتب من قرار التأميم ومن الأحداث التاريخية إلى الوقت الحاضر؛ فيعرض للنتائج المستفادة من تحليل قرار التأميم في الوقت الحاضر. حيث يتضح من خلال تحليل عملية اتخاذ القرار نتائج ثلاث، أولها: العوامل التي ساعدت على نجاح القرار، وهي: التحضير للقرار وتعدد قنوات جمع المعلومات والخداع الاستراتيجي للعدو، والأهم من ذلك سرية عملية اتخاذ القرار. وثانيها: النتائج المتعلقة بعملية اتخاذ القرار ذاتها، وهي:

– خطأ افتراض عقلانية العدو، فيؤكد الكاتب على متخذ القرار ألا يفترض أن العدو سيكون عقلانياً في رده، فعليه ألا يتجاهل دور العوامل النفسية/ الإدراكية في اتخاذ القرار.

– دور النسق العقدي للقائد في عملية اتخاذ القرار، فقد رفض عبدالناصر بديلاً غير التأميم، ورفضت الشركة نية عبدالناصر لاتخاذ القرار. وللتغلب على تلك المشكلة، فإنه من الضروري تأمين وجود عملية التعبير المتعدد عن وجهات النظر داخل جهاز اتخاذ القرار.

– خطورة عملية الفعل ورد الفعل في اتخاذ القرار، ففي نظر الكاتب، كان من الممكن أن يتم إخراج قرار التأميم بشكل لا يؤدي إلى تصعيد الموقف.

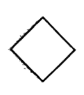
– استراتيجية حماية القرار، حيث إن عبدالناصر لم يعط وزناً مهماً في استراتيجيته لتعبئة الجبهة الداخلية، ولم يؤكد مصداقية الردع لدى العدو.

والنتيجة الثالثة والأخيرة، تتعلق بدور الدولة في العملية الاقتصادية. ويوضح الكاتب أنه من خلال تجربة قرار تأميم شركة قناة السويس، لا يبدو صحيحاً تماماً أنه كلما قل دور الدولة في إدارة الاقتصاد زادت الكفاءة الاقتصادية. فهناك مجالات أساسية للنشاط الاقتصادي يتعين أن تتم تحت إشراف الدولة المباشر وربما ملكيتها. ويستند الكاتب إلى تجربة النمور الآسيوية في أن الدولة لا بد أن تؤدي دوراً محورياً في التنمية، ولكن هذا الدور لا يمتد إلى ملكية أدوات الإنتاج، بل

يقتصر على بناء الأهداف الاقتصادية الكبرى، وتحديد فروع الإنتاج والخدمات التي ينبغي للقطاع الخاص أن يدخلها. ومن ثم فإن ملكية الدولة لأدوات الإنتاج – كما هو الحال في حالات شبيهة بقناة السويس – لا تصلح قاعدة عامة لإدارة النشاط الاقتصادي، كما أن الاستغناء عن دور الدولة بشكل كامل مقابل القطاع الخاص سياسة لا تصلح في دول الجنوب إلا ستاراً لهيمنة الشركات المتعددة الجنسية.

من وجهة نظرنا، يعد الفصل الأخير من أهم فصول الكتاب؛ لأنه يعرض لقضية مهمة وتساؤل رئيسي على الساحة العالمية منذ سنوات عديدة، وهو التساؤل عن دور الدولة في العملية الاقتصادية، ومن هنا تبرز أهمية الكتاب العملية، فهو ليس سرداً لوقائع التاريخ، بل إفادة من هذه الوقائع وإضافة لعملية اتخاذ القرار السياسي في الوقت الحالي. ومن هنا نرى أن الكاتب يختلف مع مفكري مدرسة الليبرالية الحديثة التي ترى الدور المحوري للقطاع الخاص في ظل غياب دور الدولة. وهو أيضاً يخالف الفكر الاشتراكي بما يتضمنه من هيمنة الأخيرة وانسحاب الأول؛ وهو بذلك يتفق والمنهج الذي اتخذته نمور جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة.

كما أن الوثائق التي تلي هذا العرض الشيق تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الكتاب، وهي في الوقت ذاته لضخامتها تعتبر كتاباً مستقلاً، وهي أيضاً إضافة تاريخية مهمة حيث إن بعضها ينشر لأول مرة. وهكذا جمع الكتاب بين الأهمية التاريخية والأهمية العلمية.





التقارير:

مؤتمر الفساد الإداري من منظور اقتصادي
غرفة تجارة وصناعة الكويت (23 - 2005/5/24)

إعداد: سالم عبدالعزيز محمود*

قامت غرفة وصناعة الكويت بتنظيم مؤتمر دولي عن «الفساد الإداري من منظور اقتصادي» على مدى يومي 23 و24 مايو 2005، وذلك في مبنى الغرفة.

وبحرفية عالية استطاعت الغرفة أن تحشد كل عوامل النجاح لهذا المؤتمر المهم، سواء من حيث الرعاية لسمو رئيس مجلس الوزراء أو المشاركة الفاعلة للسلطتين التنفيذية والتشريعية في الافتتاح من قبل رئيسي السلطتين، أو المشاركة في مختلف فعاليات المؤتمر من رئاسة الجلسات وتقديم البحوث والدراسات.

كما استطاعت الغرفة توفير مشاركة فاعلة لخبرات دولية وخليجية ووطنية متميزة، تمثلت في إسهامات المنظمة الدولية للشفافية إضافة إلى عرض تجارب دولية في مجالات محاربة الفساد (تجارب بوليفيا وسنغافورة وهونج كونج) إلى جانب مساحة واسعة للتجربة الكويتية والعربية التي تم عرضها من قبل خبرات علمية وعملية متميزة (الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح، ود. علي فهد الزميع، ود. علي زيد الزعبي، ود. ناصر الصانع، ود. فضل الفضلي، ود. جاسم العجمي).

وقد ترأس جلسات المؤتمر الخمس السادة: عبدالله عبدالرحمن الطويل، بدر مشاري الحميضي، عبدالوهاب راشد الهارون، سارة أحمد الدويسان، ومشاري جاسم العجمي.

الرؤية السياسية الرسمية لموضوع المؤتمر:

ونقصد بها ما جاء في كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء في افتتاح المؤتمر، وذلك على النحو التالي:

---

* مستشار في مشروع دعم العمالة الوطنية.

(1) الفساد بشتى ألوانه وصوره أضحى ظاهرة عالمية.

(2) الفساد معول هدم للقيم الأخلاقية وللنسيج الاجتماعي فضلاً عن كونه معوقاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والبشرية.

(3) الفساد عامل زعزعة لثقة الشعوب في أداء المؤسسات الحكومية ومشاريعها الإصلاحية.

(4) الفساد يؤدي إلى انتهاك سيادة القانون كلما ازدادت ممارسات الرشوة والواسطة والمحسوبية وإساءة استخدام السلطة.

(5) إن التصدي لظاهرة الفساد يتطلب تكاتفاً وتعاوناً وتبادلاً مستمراً للمعلومات، ليس بين أجهزة الدولة المختلفة فقط، ولكن أيضاً مع القطاع الخاص ومع الدول والمنظمات الدولية المعنية بذلك.

أهم الخطوات التنفيذية التي اتخذتها الحكومة لمحاربة ظاهرة الفساد:

(1) كانت الكويت في طليعة الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد في عام 2003.

(2) تشكيل فريق من الحكومة والقطاع الخاص ومن منظمات دولية لدراسة ما تعانيه الأجهزة الحكومية من مظاهر التسيب وما يتردد حول تفشي بعض مظاهر الفساد الإداري.

(3) إعطاء التوجيه لوضع استراتيجية متكاملة على أسس علمية تتضمن الخطوات والإجراءات التنفيذية لمحاربة هذه الظاهرة ووقاية مؤسسات دولية منها، وذلك بالاستفادة من تجارب وجهود المؤسسات الدولية المتخصصة وخبرات الدول المتقدمة.

(4) السعي إلى تطوير النظم والإجراءات الحكومية وتبسيطها في جميع مؤسسات الدولة ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين وتقديم الخدمات لهم.

(5) زيادة درجة الشفافية في التعاملات والعقود والمناقصات الحكومية بهدف العدالة والمساواة وتخفيف التكلفة والوقت.

(6) التأكيد المستمر على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه جمعيات المجتمع المدني والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في إنجاح الحملة الوطنية ضد الفساد.

(7) دعوة المسؤولين في غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى تبني فكرة اعتماد ميثاق شرف بين شركات ومؤسسات القطاع الخاص لمحاربة الفساد.

رؤية المؤسسة التشريعية (مجلس الأمة الكويتي):

تتلخص رؤية المؤسسة التشريعية في الأفكار والتوجهات التي برزت في كلمة السيد رئيس المجلس في افتتاح أعمال المؤتمر. وهي:

- الفساد - لشديد الأسف والأسى - ظاهرة لصيقة بالحضارة البشرية، ويمارس على أصعدة وطنية وإقليمية، كما أن ممارسته على الصعيد الدولي ليست بخافية.

- من الخطأ تصنيف الفساد على أسس جغرافية أو عرقية أو عقائدية بما يجعله مرتبطاً بجماعة دون أخرى أو مجتمع دون آخر.

- إن الآثار السلبية المدمرة للفساد تقتضي عدم التهاون في معالجة أسبابه والقضاء على جذوره في رؤية واقعية وتعريف دقيق وتشخيص موضوعي، ومعالجة تداوي ولا تجرح وتحمينا من الانقسام.

- ضرورة التنبؤ إلى ضرر المبالغة والتعميم وخطورة المواقف المسبقة ومحاكمة النوايا والتحيزات السياسية والحزبية عند التعامل مع هذا الموضوع الخطير.

- التأكيد على أن الإصلاح الشامل والحكم الصالح هما جناحا التنمية الحقيقية البعيدة عن مناخ ومظاهر الفساد؛ ذلك أن التنمية الحقيقة البعيدة عن الفساد هي التي تستند إلى تطوير مؤسساتنا المالية والاقتصادية وتنمية مواردنا البشرية، وتحسين مناخ وكفاءة الاستثمار.

- يأتي ذلك المؤتمر المهم في وقت تتعاظم فيه حاجاتنا للإصلاح، ورغم تزايد الحديث عنه، فإن الواقع يشهد بأن جهود الإصلاح مازالت تراوح مكانها أسيرة الخطاب والشعاب، فاقدة الجرأة والقرار.

- إن مسؤولية الإصلاح تقع في المقام الأول على السلطة التنفيذية قبل ما عداها من السلطات، وعلى الرغم من ذلك فإننا لا نعفي السلطة التشريعية من تلك المسؤولية، مجلس الأمة باعتباره سلطة تشريع ورقابة يعتبر شريكاً في صياغة توجهات الإصلاح وسياساته، ورقيباً على سلامة تنفيذ برامجه وأهدافه، وعليه، فإن مجلس الأمة يجب أن يكون شريكاً منصفاً، ورقيباً أميناً.

رؤية غرفة تجارة وصناعة الكويت (الجهة المنظمة):

طرح السيد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت في افتتاح المؤتمر عدداً من

النتائج الرئيسة التي توصلت إليها الدراسات التي قامت بها الغرفة عن علاقة الفساد بالتنمية والأداء الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

(1) يقصد بالمنظور الاقتصادي للفساد استغلال المنصب العام لتحقيق منفعة خاصة وتعكسه المؤشرات التالية:

أ. يزداد الفساد حجماً وانتشاراً كلما ازدادت هيمنة القطاع العام.

ب. هناك ارتباط إيجابي بين درجة الفساد والقيود على التجارة والأسعار وحرية النقد وحجم الإعانات الحكومية ودرجة الاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الخام، وتضخم الجهاز الحكومي.

ج. هناك ارتباط إيجابي بين درجة انتشار الفساد وانخفاض نسبة الإنفاق العام على الصحة والتعليم والصيانة والتشغيل، وارتفاع أرقام الإنفاق العسكري.

د. يؤدي ارتفاع مستوى الفساد بنسبة 15% إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة 16%.

هـ. يلقي الفساد بالجزء الأكبر من ثقله البغيض على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المولد الأكبر لفرص العمل والعمود الفقري للقطاع الخاص، وقد بلغ ذلك الثقل في بعض الدول النامية إلى ارتفاع تكلفة التشغيل في تلك المشاريع بنسبة 45%.

و. يؤدي الفساد إلى تخفيض الإيرادات العامة، وزيادة عجز الموازنة العامة وتشويه الأسواق، وإضعاف المنافسة وسوء توزيع الدخل، والقضاء على الطبقة الوسطى.

(2) إن أكثر المجالات التي ينتشر فيها الفساد في العالم العربي هي بالترتيب: (السياسة والعلاقات الاجتماعية والاقتصاد والقضاء).

(3) لقد أكدت نتائج الدراسة التي أجريت على عينة إحصائية بدولة الكويت عام 2003 على ما يلي:

85% من عينة الدراسة: تعتبر أن الفساد في الكويت «مشكلة خطيرة» أو «خطيرة جداً».

68% من عينة الدراسة: تعتبر أن السياسيين وكبار موظفي الدولة مسؤولون عن انتشار الفساد «بدرجة كبيرة» أو «بدرجة كبيرة جداً».

57% من عينة الدراسة: تعتبر أن مجلس الأمة مسؤول عن انتشار الفساد.

55% من عينة الدراسة: تعتبر أن الصحافة مسؤولة عن انتشار الفساد.

40% من عينة الدراسة: تعتبر أن القطاع الخاص مسؤول عن انتشار الفساد.

(4) إن الفساد في التحليل النهائي مشكلة أخلاقية، ومن ثم فإن التربية على القيم الدينية والإنسانية، ووجود القدوة النزيهة تعتبر من أهم أسلحة الوقاية من الفساد.

(5) إن الفساد ظاهرة كلية تعني المجتمع كله ولا يمكن محاربتها بالأدوات التشريعية فقط، أو من خلال الحكومة وحدها، بل لابد من مشاركة جميع منظمات المجتمع المدني.

(6) إن هناك علاقة ارتباط عكسي بين صلاح الحكم ودرجة انتشار الفساد.

(7) إن وجود الديمقراطية لا ينفي في حد ذاته القضاء على الفساد، حيث تصبح الإشكالية في تلك الحالة: كيف يمكن حماية الديمقراطية ذاتها من الفساد؟، والذي يتمثل في دور المال والطائفية والقبلية في شراء وتوجيه الانتخابات.

موجز لأوراق العمل التي قدمت للمؤتمر:

مفهوم الفساد:

برز في أوراق العمل التي قدمت للمؤتمر مفهومان للفساد هما:

الأول: المفهوم العام للفساد، ويقصد به تلك المجموعة من الممارسات التي تتنافى مع القانون ومصالح المجتمع، وتسيء إلى مبدأ المساواة بين الأفراد، إضافة إلى إساءة استعمال الموقع الإداري الذي يشغله الإنسان سواء كان موظفاً أو مستخدماً في أجهزة الدولة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، أو كان يعمل بالقطاع الخاص أو الحكومي، أو كان نائباً أو مندوباً سياسياً أو ممثلاً.

ويدخل في ذلك المفهوم السعي لتحقيق منفعة شخصية، أو منفعة شخص آخر، أو إلحاق الضرر بآخرين.

الثاني: المفهوم الإداري للفساد، ويقصد به الأعمال والتصرفات التي يقوم بها الموظف أياً كانت درجته أو صفته الوظيفية في الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية والعامة بغرض تحقيق مصلحة خاصة قد تتعارض أو تتوافق، وتحقيق الصالح العام، إلا أنه يؤدي في النهاية إلى خلل في المبادئ العامة، التي تحكم حسن سير المرافق العامة، وتنظم عمل الإدارة العامة. وسواء ترتب على ذلك العمل إهدار الأموال العامة أو لم يترتب فإنه يزعزع الإحساس بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص

لدى المواطن.

طبيعة المناخ العام الذي يساعد على انتشار الفساد:

- انعدام الرؤية والسياسات التنموية الرسمية الملزمة كأساس لتقويم الأداء الحكومي.
- ازدياد درجة التعقيد والضبابية في الإجراءات الحكومية.
- نقص الشفافية.
- ضعف المشاركة السياسية.
- ضعف دور مؤسسات تقويم الأداء والرقابة.
- تهميش دور المواطن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة إذا لم يكن هناك نظام للضرائب.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني.
- تهميش الدور التنموي للقطاع الخاص.
- هيمنة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية.
- ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تضخم الجهاز الحكومي، ومسؤولية الحكومة عن التوظيف وتوفير العمل.

أسباب الفساد:

تنقسم إلى أسباب سياسية واقتصادية ومؤسسية إدارية وقانونية، وأخيراً أسباب اجتماعية وثقافية:

(أ) الأسباب السياسية:

- عدم نضج التجربة الديمقراطية.
- ضعف المشاركة السياسية.
- بروز الضغوط القبلية والطائفية.
- تعاظم دور المال السياسي في العملية الانتخابية.
- عدم نزاهة الإعلام الرسمي.

(ب) الأسباب الاقتصادية:

- ضعف آليات المنافسة في السوق.

- زيادة الاتجاهات الاحتكارية.

- سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني.

- سيطرة بعض الممارسات المنحرفة لمؤسسات القطاع الخاص في التواطؤ مع بعض المسؤولين بالأجهزة الإدارية للدولة.

- بروز فلسفة توزيع الثروة النفطية.

- سوء سياسات التعامل مع أملاك الدولة بقصد تنفيع المتنفيذين.

- غياب النظام الضرائبي.

(ج) الأسباب المؤسسية الإدارية والقانونية:

- غياب البعد المؤسسي في برامج الإنفاق والمشاريع التنموية.

- غياب معايير الكفاءة في اختيار القيادات الإدارية.

- التداخل والتشابك في اختصاصات الجهات الإدارية.

- تعقد إجراءات التقاضي.

- غياب البعد المؤسسي في تعامل المواطنين مع المؤسسات الخدمية.

- قصور البيانات وضعف قواعد المعلومات والتعتيم عليها، وعدم إتاحتها بيسر.

(د) الأسباب الاجتماعية والثقافية:

- ضعف ثقافة سيادة القانون واحترامه.

- عدم كفاءة النظام التربوي في خلق أجواء الحرية والإبداع والطموح والتفوق.

- عدم تناسب مهارات وقدرات مخرجات التعليم مع المستويات المطلوبة في سوق العمل.

- سيادة ثقافة استهلاك الثروة وليس إنتاجها.

- تعدد وتنوع المشكلات التي تواجه العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني نتيجة لتسييس مناخ عملها.

آليات الفساد الإداري:

للفساد آلياته المتعددة والمتنوعة وفقاً لطبيعة المجال أو النشاط الاقتصادي

والسياسي والاجتماعي والثقافي والقانوني. ولكن مع كل ذلك يمكن تحديد أهم آليات الفساد الرئيسة على مختلف المجالات في الآتي:

(أ) الرشوة.

(ب) المحسوبية.

(ج) الواسطة.

(د) التنفيع.

المحاور الرئيسة لخطة مكافحة الفساد بالمفهوم العام والشامل:

- تعزيز المشاركة السياسية.
- تصحيح الممارسة الديمقراطية بالقضاء على دور المال والطائفية القبلية في شراء وتوجيه الانتخابات.
- دعم النظام القضائي وتبسيط إجراءات التقاضي، والدقة في تنفيذ الأحكام.
- تعزيز البعد المؤسسي في الإدارة الحكومية.
- إحداث التوازن في الاقتصاد الوطني، وتعزيز المنافسة في السوق.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل أدوارها في محاربة الفساد.
- تفعيل نظام المعلومات وتيسير الحصول عليها بهدف تحقيق الشفافية الكاملة، واقتراح إصدار قانون حق الاقتراع.

المحاور الرئيسة لمكافحة الفساد الإداري:

لقد خلص فريق العمل الذي شكله جهاز خدمة المواطن في ضوء الدراسة التي أجراها الجهاز بتكليف من مجلس الوزراء بقراره رقم 1272 بتاريخ 2002/11/29، وبعد المناقشة مع وفد البنك الدولي إلى وجوب أن تتبنى الحكومة وضع برامج قصيرة الأجل حول عدد من أوجه الفساد الإداري تتضمن الإجراءات والضوابط للجهاز الإداري، وذلك من خلال محورين أساسيين:

المحور الأول: تطوير الجهاز الإداري لينسجم مع متطلبات العصر، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

(1) وجوب تبسيط الإجراءات وفك التشابك في الاختصاصات والشفافية في إجراء المعاملات والتراخيص.

(2) وضع دليل للخدمات والمعاملات موضحاً به الإجراءات والرسوم لكل

معاملة، مع تحديد برامج زمنية لإنجاز المعاملات، واعتبار مخالفتها تقاعساً عن أداء الواجب الوظيفي.

(3) وضع وإقرار لائحة لسلوكيات الموظف العام وأخلاقيات العمل في الجهات الحكومية.

(4) إعادة النظر في قانون الخدمة المدنية لكي ينسجم مع معطيات العصر.

المحور الثاني: اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية للقضاء على الفساد الإداري ومنها:

(1) إصلاح عملية المشتريات والتعاقدات الحكومية لفرض الشفافية وتحقيق المساواة والعلانية.

(2) دراسة تنظيم ممارسة السلطة التقديرية المقررة بالقوانين للمسؤولين.

(3) تفعيل مبدأ الثواب والعقاب وسرعة توقيع الجزاء على الموظف الذي يتقاعس عن تأدية مهامه أو يسيء استعمال السلطة.

(4) إيجاد رقابة إدارية فعالة من خلال مجلس أعلى أو لجنة عليا لوضع الخطط والبرامج لمكافحة الفساد الإداري، وتطوير جهاز خدمة المواطنين، وتقويم أداء الجهات الحكومية ليصبح جهاز رقابة إدارية بكامل الصلاحيات لمحاربة الفساد الإداري.

Sociology

Kuwait University Students' Attitudes to Marriage Customs as Manifested in Social Behavior

Ali-A. Watfa*

Essa M. Al-Ansari**

This study seeks to shed light on Kuwait University students' attitudes to marriage customs. In particular, it focuses on the youths' attitudes to the traditional and modern marriage customs. The data is collected from the answers of 714 Kuwait University students in the second semester of the year 2004. The study has adopted a descriptive method in analyzing the students' attitudes to marriage. It involves a questionnaire incorporating variables such as sex, social class, province of residence, university education level and the effect of these variables on the youths' attitudes to traditional marriage. The study has yielded the following results:

1) University students generally reject traditional marriage customs which usually involve match-making practices and high dowries. In fact, they re in favor of other more flexible marriage customs.
2) There are statistically significant differences between the answers of male students on the one hand and those of female students on the other hand. Female students' rejection of all traditional marriage customs was stronger than that of male students, since with this kind of marriage they are the more disadvantaged and humiliated sex.
3) There are statistically significant differences in the students' opinions on love before marriage and friendship between the two sexes when variables such as the province of residence and the university education level are considered. The study finally offered several recommendations promoting the students' awareness of the disadvantages of early marriage and polygamy.

Keywords: Attitudes, Marriage, Customs, Social values

* Faculty of Education - Kuwait University, Kuwait

** Faculty of Education - Kuwait University, Kuwait

Social Anthropology

Saudi Employed Women's Contribution to Household Budget

Khaled O. Alradihan*

How employed women manage household expenditure and spend income are the issues of this study with focus on households in which both spouses earn income. Enquires include: how women financially contribute to the household budget and to what extent; and whether or not their contributions have an effect on the role of men. The study aimed to explore aspects of gender relations in a situation where a woman takes a typically-male responsibility. Data were collected from 164 wives working in Riyadh Public Schools. Finding have shown that women provide significantly to maintain their families, and that alteration in sex roles in favor of women is taking place in Saudi society; albeit slow. No evidence of male dominance was concluded, however. Additionally, results revealed that the vast majority of respondents do not plan household budget beforehand. Further studies should depict a broad picture of gender relations in light of the increasingly number of Saudi women joining the labor market.

Key Words: Saudi women, Employed women, Spending, Women's income, Household budgeting, Role, Gender relations, Economic decisions.

* Assistant professor, Dept. of Sociology. King Saud University, Saudi Arabia.

Economy

Perception of Kuwait Managers at Government and Public Sectors of the Concept, Consequences and Requirements of Globalization: A Field Study

Awad K. Al-Enezi*

The study basically aims at identifying the perception of Kuwaiti managers at Public Sectors of the concept, consequences and requirements of Globalization. The study sample was chosen of 100 persons representing 44% of the total managers of those sectors. The most important findings indicate that the managers perception of Globalization is still limited to economic and financial aspects, without being percept of the other sides of the concept of Globalization especially the non-economic aspects. However, the study showed the managers perception of the most important requirements and the positive as well as negative repercussions of Globalization.

Finally, the Study came to a number of recommendations that we should adopt in order to deepen the concept of overview of all aspects of the Globalization concept, requirements and repercussions.

Keyword: Globalization, Concept, Requirement, Repercussions, Perception, Managers, Sector.

* Dept. of Public Administration - Faculty of Business Administration, Kuwait University, Kuwait.

Psychology

Death Anxiety among Sample of Heart Patients

Ahmad Smadi*
Mamoon Ghwanmeh**

The present study investigated the levels of death anxiety among heart patients in Queen Ali Center for Heart Diseases in Jordan. The study also examined the possibility of predicting death anxiety by variables such as sex, educational background, age, smoking, social support, and religion commitment. 197 subjects of heart patients (119 males, 78 females;) participated in this study, and completed the Death Anxiety Scale (ADS) which was developed by the researchers, results of the study showed a low level of death anxiety among the sample of the study. Stepwise Multiple Regression Analysis results showed that religion commitment, social support and sex variables were significant predictors of death anxiety ($r^2 = 0.648$, $\alpha = 0.001$).

Keywords: Anxiety, Death, Heart, Diseases, Patients.

* Faculty of Education, United Arab Emirates University, United Arab Emirates.

** Teacher in Ministry of Jordanian Education, Jordan

Political Science

The Jordanian Voters' Awareness of the Factors that Determine their Voting.

A Case Study of Parliament Elections for the Year 2003

Mohammed A. Al Hazaymeh*

This study aims at defining Jordanian voters' awareness of factors which determined their voting in the 2003 election. The study revolves around the hypothesis that Jordanian voters are far more motivated by tribal, familial and religious loyalties than by party politics. To prove the validity or invalidity of this hypothesis, the author used a variety of methods such as the historical, statistical, sociological, psychological and the analytical. The author determined the attitudes of voters by using one closed question distributed over 5000 questionnaires. All of the questionnaires were retained except for 622 of them which were excluded for being null and void.

The results of the study proved the validity of the proposed hypothesis as they proved the following:

- The failure of political parties to attract voters to vote in their favor
- Candidates representing tribes, religious inclinations or services were able to earn the greater number of votes.
- The general voting climate was determined by such mores that tended to favor the traditional, tribal and masculine values and the resulting exclusion of female representation.
- The unjust distribution of Parliamentary seats.

The study came out with a number of recommendations all calling for enhancing political awareness and participation, a full representation of political parties, the elimination of the 'one vote' system, and the approval of the personal civil ID as a voting card to be kept, stamped then returned when elections are over.

Keywords: Major Concepts: Political ideology, Parties, Voters, Attitudes.

---

* Dept. of Political Sciences, Faculty of Economic, Applied Science Private University, Jordan.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف مجالات البحث والدراسة (باللغتين العربية والانجليزية).

ومن أبوابها:

- البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
- عرض الكتب ومراجعتها
- البيبلوجرافيا العربية

الإشتراكات

داخل دولة الكويت

٣ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول العربية

٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول غير العربية

١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.

ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدماً باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على احد المصارف الكويتية

ISSN: 0254-4288

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب : 17073 الخالدية

الرمز البريدي 72451 الكويت

تلفون : 4984067 - 4984066 - 4833215 (965+)

فاكس : 4833705 (965+)

E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw

Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps



أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس النشر العلمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/

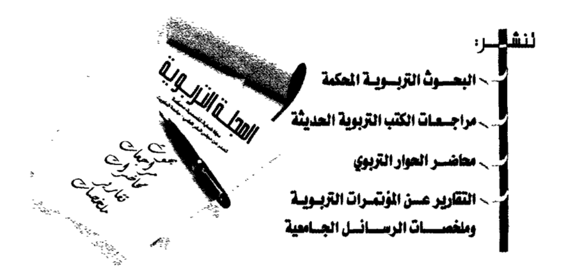


المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم



لنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: مبارك سيف الهاجري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية. من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

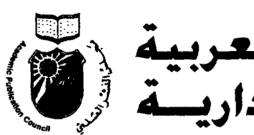
	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفـــراد	٣ دنانيـــر	٤ دنانيـــر	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ دينـــاراً	١٥ دينـــاراً	٦٠ دولاراً

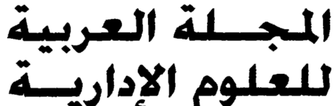
المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069







Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ — First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية — A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) — Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها — The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية — Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات   الدول العربية : 4 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات

الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد – 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية – جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 – دولة الكويت

هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028

E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw   Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



صدر عن:

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تداعيات التواجد الأمريكي في العراق على دول الجوار
(إيران - تركيا - سوريا - الأردن - إسرائيل) (أعمال ندوة)
مارس ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ١٥٢
المقاس: ١٧×٢٤

أمن الخليج
الواقع، التحديات، آفاق المستقبل
أبريل ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ٦٢
المقاس: ١٧×٢٤

العرب في الوثائق البريطانية
Arabs in Documents of the British Public Records Office
كيف نالت دول الخليج استقلالها
ثلاث ملفات وثائقية

عدد الصفحات: ٤٠٧
المقاس: A3



الدين والسياسة
في أجندة الإصلاح في العالم العربي

عدد الصفحات: ٢٥٦
المقاس: ١٧×٢٤

المخدرات
في دول مجلس التعاون الخليجي
دواعي الانتشار وأسلوب المواجهة
إعداد وحدة البحوث الأمنية
مارس ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ٢٣٦
المقاس: A4

إصلاح التعليم
في دول مجلس التعاون الخليجي
أبريل ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ١٢٢
المقاس: ١٧×٢٤

مملكة البحرين
٢٠٠٢-٢٠٠٥
أبريل ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ١٤٠٠
المقاس: A4

ظاهرة التطرف
في دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد وحدة البحوث الأمنية
مايو ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ١٥٠
المقاس: ١٧×٢٤

العرب والغرب
التنافس الأمريكي - الأوروبي على العالم العربي
إعداد وحدة البحوث السياسية
أبريل ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ٤٢٨
المقاس: A4

أشكال التجسس في عالم ما بعد الحرب الباردة
إعداد وحدة البحوث السياسية
فبراير ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ١١٦
المقاس: ١٧×٢٤

The Evolution of Extremism in the Gulf Region
By Gulf Centre for Strategic Studies

عدد الصفحات: ١٣٢
المقاس: A5

Gulf Security
Current Situation and Future Challenges
By Gulf Centre for Strategic Studies

عدد الصفحات: ٥٢
المقاس: A5

للاستفسار يرجى الاتصال على

Head Office : Third Floor, 46 Grays Inn Road London WC1X8LR
Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025
E.mail: gcss@btconnect.com
web site: www.gcss.org.bh

Gulf Centre for Strategic Studies



مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د . أحمد ضاعن السمدان

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The ıal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, ȝraphy, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions ld be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and əoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

uwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles:

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 33 - No. 3

2005